المُستقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان
(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليميًّا ودوليًا، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

شروط النشر لمجلة «المستقبل العربي» متوفرة على الرابط: <http://caus.org.lb/ar>

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.or3g>

3 ـ دار منظمة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

$130 للنسخة الورقية.

$10 للنسخة الإلكترونية.

$140 للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ **الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر** يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ **شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن**، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الخامسة والأربعون | التاسعة عشرة وخمسمئة | أيار/مايو 2022

المحتويات

■ دراسات

□ **الطائفية في المجتمعات العربية... وانشطار الدولة** ..... عبد القوي حسان 7

عرفت الساحة الإسلامية في القرون الأولى للهجرة مناخًا من الحرية الفكرية حين اختلف أئمة المذاهب على علم أصول الفقه والمصادر الأساسية التي تستنبط منها أحكام الشريعة، فكيف آلت الأمور إلى ما نحن عليه اليوم، وما هي الاختلافات والتعديلات والتحولات التي مر بها هذا العلم حتى وصل إلى حالة من الجمود والتشدُّد ما تزال المجتمعات العربية والإسلامية تعانيها حتى يومنا هذا، وبات الفكر الإسلامي المعاصر يعيش قطيعة معرفية مع الحقبة التأسيسية الأولى من تاريخه؟ تعمل هذه الدراسة على إعادة قراءة تلك الحقبة، مستعينة بأحدث المناهج العلمية المستخدمة في تأريخ الأفكار والعلوم سعيًا لتجديد هذا الفكر على أسس راسخة.

□ **نِعمة الثروة النفطية ونقمة السياسة الاقتصادية وأزمة الاقتصاد السياسي للمُحاصصة في العراق**..... صبري زاير السعدي 20

تكشف التجربة العراقية النتائج الكارثية للسياسة الاقتصادية «الليبرالية الجديدة» المتمثلة بإنفاق الحكومة الاستهلاكي المُفرط واستنزاف العملة الأجنبية بتحرير الاستيرادات والعمل بنظام تثبيت أسعار صرف الدينار مقابل الدولار، وتتأكد ضرورة استثمار «الريع» في مشاريع توسيع الطاقات الإنتاجية وتصحيح الاختلال الاقتصادي الهيكلي، وتنمية الموارد البشرية العاطلة، وإنشاء البنية الأساسية الاقتصادية (المادية) المتآكلة، والإسراع في التنمية الاجتماعية والبيئية. بهذه الخلفية، تُعالَج الأزمة الاقتصادية المزمنة في العراق ونتائجها الخطيرة، عبر تشجيع القطاع الخاص المنتج، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشرط توطين الصناعات المتقدمة تكنولوجيًا، حيث يَستَقيم الاقتصاد السياسي للسياسة الاقتصادية في تلبية حاجات المواطنين والمجتمع من دون المُحاصصة.

رئيسة التحرير: لونا أبوسويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

□ **الدولة الريعية المتجددة في الجزائر: مقاربة تحليلية** .....لقرع بن علي 41

تتناول هذه الدراسة موضوع «الدولة الريعية المتجددة» في الجزائر وهي تنطلق من سؤال محوري هو كيف تتمكن الدولة الريعية من تجديد نفسها؟ تهتم الدراسة بالدول النفطية وقدرتها على البقاء خلال الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها بفعل انهيار أسعار النفط وما تفرزه من صدمات. فالدولة الريعية النفطية أثبتت قدرتها على إعادة بناء نفسها من جديد بعد الصدمة النفطية. وقد تناولت هذه الدراسة بالتحليل المقومات الأساسية لتجديد الدولة الريعية، وهي: الاقتصاد الريعي، ونظام الريع، والمجتمع الريعي. وقد تم اختيار الجزائر كحالة للدراسة خلال الحقبة 2000ـ2020 بحكم أنها دولة ريعية نفطية تعرّضت للطفرة النفطية وللصدمة النفطية بالتوالي.

□ **سياسة المنافسة في المغرب بعد 2011:**
التحديات والفرص ..... رشيد البزيم 60

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل نقدي لتطبيق سياسة المنافسة المغرب بعد عام 2011 لتعزيز انخراطه في مسار العولمة وترسيخ مبادئ المنافسة الحرة، والحد من الممارسات الاحتكارية التي يشهدها الاقتصاد المغربي. تعتمد الورقة على المنهج القانوني دون إغفال الجوانب الاقتصادية للموضوع، وقدرات التحليل والوصف لرصد التحديات التي تواجه صنع سياسة منافسة فعالة، مع التركيز على الإكراهات التي تعترض إرساء الحريات الاقتصادية. وترى الدراسة أن تطبيق سياسة منافسة حقيقة لن يكون بإصدار التشريعات، والبحث عن رتب متميزة في ريادة الأعمال لدى المؤسسات الاقتصادية الدولية، بل بترسيخ دولة القانون والمؤسسات الفاعلة، وفصل المال عن السلطة، ومحاربة الريع والممارسات الاحتكارية.

□ **معاهدة سايكس ـ بيكو: من التوقيع إلى التطبيع؟** .... ميلود عامر الحاج 76

عاشت المنطقة العربية وما تزال تحت الصدمة بسبب ما أفرزته موجة التطبيع الأخيرة من غليان سياسي لم تعهده من قبل. تأتي هذه الموجة بالتزامن مع مرور مئة عام على معاهدة سايكس ـ بيكو، التي ساهمت في تفتيت المنطقة وفي زرع كيانات تولّدت في رحم المشاريع الاستعمارية، التي توِّجت في مشروع زرع الكيان الصهيوني في فلسطين، وهو مشروع يتم استكماله اليوم من خلال موجة التطبيع مع هذا الكيان. يطغى على هذه الدراسة المنهج التاريخي المقارن في ضوء معاهدة سايكس ـ بيكو من جهة، وصفقات التطبيع مع بعض الدول العربية من جهة أخرى.

□ **الأبعاد الخارجية وقضايا الانفصال:**
أكراد العراق نموذجًا ..... مريم عبد السلام أحمد موسى 91

تتزايد الدعوات والمطالب الانفصالية في مناطق مختلفة من العالم، بالتزامن مع تأسيس تنظيمات وحركات تطالب بالاستقلال لأسباب متعددة غالبًا ما تحمل شعارات الوحدة العرقية والدينية والتاريخية، بينما تكون دوافعها الرئيسية سياسية واقتصادية؛ فالانفصال هو حدث يمثل نقطة تحوّل ليس للدولة الجديدة الناشئة فقط أو للدولة القديمة التي تم حلها، بل للدول المجاورة أيضًا والمجموعات العرقية السياسية القريبة، وكذلك القوى الكبرى. تقوم هذه الدراسة بتحليل السياسات الخارجية إزاء قضايا الانفصال على نحوٍ منهجي منظم، وهو ما يميز هذه الدراسة نظرًا إلى قلة الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع، رغم وجود الكثير من الدراسات التي ناقشت قضية النزعات الانفصالية من زوايا متنوعة أخرى.

□ **التفكير الرصين ومأزق التكنولوجيا**
التكنولوجيا في المنظومة الفكرية
لمارتن هايدغر ..... مصطفى شلش 114

التكنولوجيا هي من أهم الموضوعات التي حظيت بالاهتمام في أعمال الفيلسوف الألماني مارتن هايدغر. تتوقف هذه الدراسة عند أهمية قراءة هايدغر للمد التكنولوجي المتدفق وأثره في الحياة البشرية، بحيث يمثّل تحليله لماهية التكنولوجيا مقدّمة لفهم المخاطر التي تُهدد الإنسان المعاصر ومخاطر سيادته على العالم الذي نعيش فيه. هذه القراءة الفلسفية لا علاقة لها بالتشاؤم الثقافي، وبالطبع لا علاقة لها بأي نوع من التفاؤل أيضًا. لذا يتم طرح رؤية هايدغر في شأن التحرر من عالم التكنولوجيا العبثية، حيث يرى هذا الفيلسوف أن نجاة الإنسان المعاصر ممكنة من خلال قيام نموذج جديد يغلب فيه إدراك جديد عن الكائنات.

■ مقالات وآراء

□ **مخرجات الحوار السياسي الليبي**
بين الخروج من الأزمة وتحديات التعطيل ..... محمد عبد الحفيظ الشيخ 125

■ كتب وقراءات

□ **الإبادة الجماعية في ليبيا: الشر، التاريخ الاستعماري**
المخفي (علي عبد اللطيف أحميدة) ..... يوسف محمد الصواني 139

□ **من جمر إلى جمر:**
صفحات من ذكريات منير شفيق ..... رجا عدنان 147

المراجع العربية: نظم وسائل الإعلام العربية؛ العلاقات التركية-القطرية: السياسة الخارجية والأمن الإقليمي (2002-2020)؛ معركة مخيم جنين الكبرى 2002: التاريخ الحي.

المراجع الأجنبية: The Avoidable War: The Dangers of a Catastrophic Conflict between the US and Xi Jinping's China; Foreign Policy in Iran and Saudi Arabia: Economics and Diplomacy in the Middle East; Not One Inch: America, Russia, and the Making of Post-Cold War Stalemate; European Disunion: Democracy, Sovereignty and the Politics of Emergency.

تقارير بحثية: West's Weakness Led Putin into Ukraine and Other Enemies are Looking for Similar Signs; Saudi-Kuwaiti Tensions with Iran over Offshore Gas Field.

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف: مُنمنمة من مُنمنمات مقامات الحريري،
بريشة الرسام والخطاط العربي يحيى بن محمود الواسطي –
العراق/القرن الثالث عشر ميلادي.

الطائفية في المجتمعات العربية.. وانشطار الدولة

عبد القوي حسان(*)

دكتوراه في الفكر السياسي الإسلامي.

من نافلة القول التأكيد أن تعدد الطوائف والمذاهب والأعراق والقبائل ليست مشكلة في المجتمعات العربية والإسلامية، ولا عاهة بنيوية. لكن المشكلة عندما يؤدلج هذا التعدد، فتظهر الطائفية وتنتشر في المجتمع بفكر إقصائي يلغي الآخر. فالطائفة معطى إيجابي، تؤمن بالاختلاف والتنوع والتعايش في إطار الوحدة الكلية، بخلاف الطائفية فهي هوية مغلقة، وأيديولوجيا سلطوية، ونزعة اقصائية. لذلك يمكن أن تتحول الطائفة إلى طائفية عندما تتحوّل من انتماء ديني أو عرقي أو هوية مذهبية إلى أيديولوجيا سياسية تُتخذ مطية للنفوذ وإلغاء الآخر، في مقابل العمل على إقصاء كل ما هو مشترك في إطار الوحدة الوطنية الجامعة.

الطائفية إذًا هي السوق السوداء كما يسميها برهان غليون، أو الموازية للسياسة التي تظهر بمقدار ما تفسد سوق السياسة الطبيعية. فهي ممارسة سياسية ملتوية في ميدان الصراع على السلطة[1].

أولًا: الطائفية والفتنة

للطائفية حضور في التاريخ العربي والإسلامي سواءٌ في ثوبها الديني أو المذهبي أو العرقي أو القبلي. فابن الأثير يتحدث عن فتنة الحنابلة في بغداد وصراعهم مع الشافعية سنة 323 هـ[2]. ومن الطائفية العرقية ما كان يحصل للموالي، وهم المسلمون من غير العرب. فالحسن بن زياد سمع أبا

(*) البريد الإلكتروني: a_hassanyemen@yahoo.com.

(1) برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، ط 3 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 13.

(2) أبو الحسن علي بن أبي الكرم ابن الأثير الجزري، **الكامل في التاريخ**، تحقيق أبو الفداء عبد الله القاضي (بيروت: دار الكتب العلمية، 1987)، مج 7، ص 113ـ114.

حنيفة رحمه الله يقول: كانت ولاة بني أمية لا يدعون بالموالي من الفقهاء للفتيا[3]. والحال نفسها في الصراع القبلي، فخلدون النقيب يرى أن للقبيلة تأثيرًا في الحياة السياسية في التاريخ العربي والإسلامي، فمقتل الخلفاء الثلاثة بعد أبي بكر، لهو دليل على بروز الولاءات القبلية (العصبية)، وما انتصار الأمويين في الواقع إلا انتصار القبلية السياسية على الاندماج الخلقي المعنوي[4].

إن إشكالية الطائفية في المجتمعات العربية ممتدة في عمق الزمان المكان، وتزداد الخطورة مع التطورات المتسارعة التي تمر بها المنطقة من تهديد لوحدتها الوطنية عبر طوائف وجماعات مرتمية في أحضان دول أجنبية.

هذا الحضور لا يزال ملازمًا للمجتمعات العربية إلى اللحظة الراهنة، فالطوائف المؤدلجة تعيش في قلب الدولة وعلى حسابها. لكن ما يميّز الصراع الطائفي الحاصل في الوقت الراهن عن الصراعات الطائفية السابقة، هو أن الصراع السابق كان يحدث في جسم الأمة القوي، فقد تُسبب تلك الصراعات بعض الأمراض الجانبية، لكن سرعان ما تضمحل وتزول، على عكس واقع الأمة المعاصر، فهو واقع هزيل. لم يعد الصراع صراعًا بين السلطة والمجتمع، أو صراعًا داخل المجتمع السياسي، بل أصبح صراعًا داخل المجتمع الوطني برمّته: بين الأهل والأهل. توسّعت ساحته فشملت الأحياء والحارات والنفوس. إنها الفتنة كما يسميها بلقزيز. فإذا كانت الثورة تمزق الدولة والسلطة، فالفتنة تمزق الأمة والجماعة. لأن الثورة صراع بين حاكمين ومحكومين. أما الفتنة فهي الصراع بين المحكومين أنفسهم، صراع المجتمع برمّته[5].

إن إشكالية الطائفية في المجتمعات العربية ممتدة في عمق الزمان المكان، وتزداد الخطورة مع التطورات المتسارعة التي تمر بها المنطقة من تهديد لوحدتها الوطنية عبر طوائف وجماعات مرتمية في أحضان دول أجنبية.

لم تعد الدول الإمبريالية التوسعية بحاجة إلى قوة عسكرية تهيمن بها على المنطقة، بل يكفي زرع طوائف مؤدلجة، تتخذها مطية لفرض سيطرتها وتوسيع هيمنتها. إن الأقليات الطائفية المؤدلجة في الوطن العربي، هي السلاح التدميري الأشد خطورة الذي تمسك به قوى العدوان الأجنبي، وتستخدمه في معظم البلدان العربية كالعراق وسورية ولبنان وليبيا واليمن والمغرب والخليج ومصر وغيرها. ففي عام 2008 كتب عبد الإله بلقزيز أن ما يجري في العراق من حرب

(3) الموفق بن أحمد المكي، **مناقب الإمام أبي حنيفة** (حيدر آباد، الهند: مجلس دار المعارف النظامية، 1321ه/1904م)، ج 1، ص 170.

(4) خلدون النقيب، **صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت** (بيروت: دار الساقي، 1996)، ص 19.

(5) عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008)، ص 131ـ135.

الطوائف والمذاهب ليس فصلًا ختاميًا لاستراتيجية التفكيك الكولونيالية الصهيونية، بل مقدمة لها، واختبار سيجري تعميمُه على معظم المحيط العربي، ما دام هناك سنّة وشيعة. فلا تجد السياسة الأمريكية ومن ورائها الغربية أفضل من الانقسام المذهبي مَعْبَرًا نحو إلقاء القبض على المصير الكياني للمجتمعات العربية[6].

فالطوائف المؤدلجة ما كان لجذورها وبذورها وثمارها أن تأتي أُكلها في شرخ المجتمع وانشطار الدولة لولا التدخلات الإقليمية والدولية، فهي صناعة تختلف طرقها وآلياتها باختلاف الصانع والغاية والوسط الذي ستزرع فيه.

ثانيًا: الطائفية.. دولة داخل الدولة

الجماعات الطائفية سجون مغلقة، تفتت الوطن الواحد إلى أوطان متعددة، تصنع العوازل بين الناس، ينظر الواحد منهم إلى غيره بوصفه آخر له. فيضيع الولاء العام لكيان الدولة مقابل الولاء للطائفة أو الأسرة أو المذهب أو الدين. تنعدم المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، وتظهر التمايزات والمراتب الطبقية المصطنعة.

تمثل الجماعات الطائفية انشقاقًا جديدًا عن المجتمع والدولة، وتفلتًا عن ضوابط العلاقات الوطنية الجامعة وأحكامها. تحول الدولة من فكرتها الجامعة إلى الفكرة الضيقة، نتيجة للولاءات المؤدلجة التي يفرضها النظام الطائفي، حتى تصبح الدولة عبارة عن مجموعة مزارع للطوائف وزعاماتها. والحال نفسه في توزع الوظائف وقفًا لأبناء الطائفة أو المذهب أو المنطقة. وهنا يصوّر سليم الحص ـ رئيس الوزراء اللبناني الأسبق ـ استحكام الطائفية في المجالات الحياتية والسياسية والاجتماعية، يقول: «لو كنتَ أعظم الضباط شأنًا، فلن تكون قائدًا للجيش اللبناني، ولو كنت أطول القضاة باعًا، فلن تكون رئيسًا للتمييز أو رئيسًا لمجلس شورى الدولة، ولو كنت أغزر الاقتصاديين أو الماليين علمًا ومعرفةً أو أوسعهم خبرة، فلن تكون حاكمًا لمصرف لبنان المركزي، ولو كنت أقدر الناس وأدهاهم، فلن تكون مديرًا عامًا للأمن العام، أجل لن تكون أيًا من هؤلاء إذا لم تكن من ذوي الانتماء الطائفي الذي يؤهلك لهذه المناصب»[7].

فالكثير من أبناء الشعب العربي ما زال يشعر بأن ولاءه الأساسي للعائلة أو للقبيلة أو للمذهب أو للعرق وليس للدولة. فبعض هذه الطوائف يبدو أقوى من الدولة وأشد رسوخًا، والولاء الأهلي لها أمتن من الولاء للدولة والوطن. ذلك على الأقل ما نَلْحظه اليوم في بلدان مثل لبنان والعراق واليمن وسورية وبعض المجتمعات في الخليج وبلدان المغرب العربي.

نتيجة لذلك تنشأ الانقسامات داخل الجسد الوطني وتتهشم وحدته، وتسود حالة من التناقض والصراع بين أبناء الوطن الواحد؛ وتتحول الهويات الضيقة إلى هويات قاتلة كما يسميها أمين

(6) المصدر نفسه، ص 155ـ156.

(7) سليم الحصّ، **نحن والطائفية** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2003)، ص 15.

معلوف[8]، الأمر الذي ينعكس سلبًا على وحدة الصف الوطني، وعلى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فالطائفية انشطار في الهوية وتمزق وجداني داخلي لدى المواطنين. الطائفية تتجاوز المواطنة في الدولة إلى ولاء لكيانات سياسية ودول خارجية بحجة المشترك الطائفي، حينها لا يكون هناك من معنى للحياة السياسية حتى وإن جرت على مقتضى انتخابي ومؤسسي.

تفتيت الوطن من قبل الطوائف المؤدلجة يعود في أحد أهم أسبابه إلى فشل الدولة نفسها في بناء هوية جامعة تحقق الاندماج السياسي والثقافي والاجتماعي للمواطنين، فتلجأ إلى استمداد شرعيتها من بنى تقليدية طائفية، ترتكز على الغلبة والاستئثار وتغليب عصبية أهلية أو دينية أو قبيلة أو مذهبية على أخرى. كما أن ضياع الديمقراطية وتفشي الاستبداد فضلًا عن التخلف الاقتصادي كل ذلك يُزهد المواطنين في الانتماء إلى هذه الدولة التي عجزت عن خلق الحد الأدنى من الاستقرار، وكانت النتيجة الذهاب إلى انتماءات بديلة كانت قبلية أو عرقية أو مذهبية.

ثالثًا: طائفية الدولة

الأشد خطورة في الطائفية المعاصرة، هي طائفية الدول، فطائفية الدول أخطر من طائفية الجماعات؛ لأن طائفية الدول تخلق طائفيات متعددة وعصبيات اجتماعية. ففي العصر الحديث يقول حليم بركات لم تكتف السلطات العربية في تدعيم سلطتها واستمراريتها بالاعتماد على الجيوش الحديثة والحرس الوطني والرئاسي والأحزاب الموالية والحماية الأجنبية والتحالفات الإقليمية، بل عمدت أيضًا إلى استخدام القبيلة والدين والطائفية في تعزيز مواقعها، واحتواء المعارضة الداخلية أو القضاء عليها، مقرنة خوف الله بخوف السلطة، والشرائع الزمنية بالشريعة الإلهية[9].

الصراع الحاصل في المنطقة العربية يولد قناعة أو يقرر قاعدة أنه كلما وجدت سلطة طائفية نجد بالضرورة مشكلة طائفية، حينها تتحول السياسة أو الدولة من جهة محايدة تمثل جميع المواطنين وتتعامل معهم على قدم المساواة، إلى جهة طائفية مذهبية تمثل طائفة أو مذهبًا معينًا.

فالدولة بما تعني أنها شخصية تمثيلية لجميع أبناء الوطن، هي سيادية ومنفصلة عن تناقضات البنية الاجتماعية، لكن مما يؤسف له أن الكثير من البلدان العربية لم تقم بهذه المهمة في حفظ وحدة كيان الأمة والجماعة الوطنية، بل عملت وبصورة مستمرة في الخفاء حينًا، وفي العلن أحيانًا أخرى، على إحياء مختلف الولاءات الطائفية والعشائرية في المجتمع، بدلًا من العمل على تغييبها واجتثاث

(8) أمين معلوف، **الهويات القاتلة**، ترجمة نهلة بيضون، ط 3 (بيروت: دار الفارابي، 2015)، ص 43.

(9) حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 488.

أسباب وجودها. فهشام جعيط ينفي صفة العقلانية عن البلدان العربية، لأنها كما يقول مرتكزة على العصبيات والعلاقات العشائرية[10].

السلوك الطائفي للدولة لا يبرره ادعاء تمثيل الأغلبية الطائفية، أكانت دينية أو مذهبية أو عرقية، فمهما كان مستوى هذا التمثيل، فإن وجود أقليات مهمشة أو مقصية أو منبوذة يجعل تمثيل السلطة للتنوع الاجتماعي أمرًا مشكوكًا في صدقيته. من هنا تبرز وتظهر عصبوية الدولة مهما بلغت نسبة السكان المتماثلين معها، فتصبح العراق دولة شيعية تهمّش الأكراد والسنّة، وتمسي السعودية دولة سنية تهمّش الشيعة، وتقصي السنّة الذين لا يتماهون مع المدرسة الوهابية، وتصبح إيران دولة شيعية فارسية تقصي السنّة والعرب، حينها تسود عصبوية الدولة للهوية الضيقة والمنغلقة[11].

تولِّد طائفية الدول صراعًا عميقًا بين الطوائف الداخلية في الدولة نفسها، وحروب تمتد لسنوات طويلة، كما تولِّد صراعًا بين الدول المختلفة أيديولوجيًا، فاحتدام الصراع الطائفي والاستقطاب الإقليمي (السني والشيعي) بين قطبيه إيران والسعودية، هو في جانب منه تعبير عن الصراع الطائفي الجاري في العراق والبحرين ولبنان وسورية واليمن.

هذا الصراع الحاصل في المنطقة العربية يولِّد قناعة أو يقرر قاعدة أنه كلما وجدت سلطة طائفية نجد بالضرورة مشكلة طائفية، حينها تتحول السياسة أو الدولة من جهة محايدة تمثل جميع المواطنين وتتعامل معهم على قدم المساواة، إلى جهة طائفية مذهبية تمثل طائفة أو مذهبًا معينًا بخلاف بقية المذاهب. وبالتالي انقسام الوطن وتشظيه، وانطلاق دوامة الحرب الأهلية والطائفية وأفعال القتل على الهوية.

رابعًا: نار تحت الرماد

رغم خطورة طائفية الدولة ووحشيتها، فهي لا تتمكن من زرع بذور الطائفية إلا يوم تجد تربة طائفية مستقبلة لتلك البذور. فإحياء الصراعات الطائفية التاريخية يجعل الطوائف الدينية والمذهبية والعرقية تَنْشَدّ إلى أحداث تاريخية حدثت منذ عشرات القرون، فتصبح تلك الطوائف حبيسة التاريخ ومرتهنة له، فتؤثر في خلافاتها الاجتماعية والسياسية، كما هو حاصل اليوم في كثير من الموضوعات بين السنّة والشيعة.

ولَّد هذا الارتهان التاريخي تديُّنًا مغلوطًا، فتولدت ثقافة الكراهية للمخالف، وقمعه واستبعاده من واقع الحياة الاجتماعية والسياسية. فالصراعات الطائفية معتمدة على أسس ثقافية، يقول توبي ماثيسن[12].

---

(10) نقلاً عن: عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط 9 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2011)، ص 196.

(11) كاظم شبيب، **المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة** (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص 154.

(12) توبي ماثيسن، **الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث**، ترجمة أمين الأيوبي (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014)، ص 21.

الموروثات التاريخية نار تحت الرماد، تنتظر من يشعل فتيلها فتنفجر في المجتمع، مخلفة آثارًا تدميرية في المجتمع والدولة معًا، فضلًا عن التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والنهوض الحضاري.

خامسًا: الطائفة.. شروخ في جدار المواطنة

جاءت المواطنة نتيجة تراكم أفكار وتجارب على مر التاريخ من أجل الخروج من الكوارث الاجتماعية والسياسية، بما ينظم العلاقة البينية بين الأفراد فيما بينهم من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، تجاه تحقيق ذات الفرد والدولة معًا، من خلال المساواة في الحقوق والواجبات. فالمواطنة هي: المساواة في الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية لكل مواطن في الدولة، بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو المذهب، بحكم الانتماء والولاء للوطن.

المواطَنة إذًا ليست مجرد مجموعة من الحقوق والواجبات. إنها انتماء إلى تراب تحده حدود جغرافية. بمعنى آخر، إن الولاء السياسي انتقل من عنصر الدين والمذهب والقبيلة والعرق إلى عنصر الوطن بما يمثله من حقوق وواجبات وحدود جغرافية وترابية.

والمواطنة هنا، ليست بديلًا من الهوية الخاصة، بحيث يعني إقرار إحداهما نفيًا للأخرى، كما أن المواطنة لا تعني الصراع بين الهويات، أو هيمنة إحداها على الأخرى، ولكنها ـ أي المواطنة ـ تمثل هوية جامعة لجميع أبناء الوطن الواحد.

رغم الثقوب السود في جدار المواطنة الغربية، إلا أنه لا يمكن نكران ما أحدثته في تلك المجتمعات والدول من إيجاد وتجسيد ثقافة سياسية جديدة، وتلقين شعوبها مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. في المقابل لا تكاد البلدان العربية تشعر بحركة التاريخ من حولها، وتسابق الحضارات العالمية سواء الشرقية أو الغربية، فليس من عمل ماثل للعيان لأغلب السلطات العربية سوى قضايا الأمن الداخلي، وتزويد قوات مكافحة الشغب بمختلف الأسلحة لقمع الحركات الاحتجاجية، والعمل على تزييف وتزوير نتائج صناديق الاقتراع، ومن ثم تغيير الدساتير للبقاء في السلطة، وتفكيك المجتمعات وزرع البذور الطائفية، ثم التنافس على كسب رضى ومباركة الإدارات السياسية المتعاقبة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، بدل مباشرة الإصلاحات الضرورية لتعميق الديمقراطية والمواطَنة الكاملة.

ظهور الطائفية يعني تراجع المواطنة، وبالتالي انعدام المساواة وضياع الدولة، فالنظام الطائفي يقوم على التمييز بين أبناء الطوائف، فتظهر التمايزات والطبقات الفئوية بحسب قوة الطائفة وضعفها، فالحديث عن المواطنة لا يستقيم مع الدولة القائمة على الأسس القبلية أو الأسس الطائفية أو الأسس العنصرية العرقية.

يقوم المجتمع الطائفي على الانتماء السلبي للطائفة، وهذا الانتماء يتعارض مع مفهوم المواطنة القائم على الولاء الوطني. فالمجتمع الطائفي نقيض المجتمع المدني؛ لأنه ببساطة مجتمع الرعية لا مجتمع المواطنين، المجتمع الذي يغلب فيه الولاء للطائفة والمذهب على الولاء للوطن

والدولة، يقول بلقزيز[13]. فالطائفية تمثل عائقًا أمام المواطنة المتساوية عندما تقوم على أساس المفاضلة وعدم المساواة بين المواطن وابن القبيلة أو ابن المذهب والدين.

سادسًا: من الطائفية إلى التعددية

لمحاولة الخروج من المأزق الطائفي الذي تعانيه المجتمعات العربية، وذلك بالانتقال إلى التعددية والتعايش السلمي والوحدة الوطنية، من البدهي التأكيد أنه لا توجد وصفة علاجية واحدة تتناسب مع كل بلد متعدد الطوائف والهويات؛ لأن لكل بلد صيرورته التاريخية والاجتماعية والسياسية، وموازين قوى طائفية، ومحيطًا إقليميًا متنوعًا له امتداداته الداخلية. وعليه فلكل بلد تشخيص خاص به، فما يمكن نحاجه في العراق مثلًا، ليس بالضرورة أن ينجح في غيره. فمن الأهمية بمكان أن تبقى جميع الخيارات مفتوحة للمعنيين بمعالجة مشكلة الطائفية في كل بلد على حدة. ومع ذلك يمكن تقديم محاولة بوضع الخطوط العريضة التي تسهم في خروج هذه المجتمعات من المأزق الطائفي، ومن ذلك ما يلي:

يصعب القول بإمكان إقامة إجماع سياسي أو ثقافي أو اجتماعي يتخلى الناس فيه عن ولاءاتهم، فتنوع المجتمعات سنّة كونية، وتعدد المشارب الفكرية نتاج طبيعي، لذلك ينبغي السعي للوصول إلى بديل، أو بدائل، لفكرة توحيد الشعب أو المجتمعات تحت سقف أيديولوجي واحد.

1 ـ الوحدة في إطار التعدد

من الصعوبة بمكان إلغاء، أو حتى مجرد التفكير بالعمل على إلغاء، الانتماءات الدينية أو المذهبية أو المناطقية أو العشائرية، فهي مصاحبة للشخصية العربية، ولم تكن غائبة حتى في مجتمع المدينة، المجتمع السياسي الأول في الإسلام.

فالقبيلة مثلًا مكونٌ كبير من مكونات الإرث الثقافي العربي، فهذا النبي (الهاشمي) عليه أفضل الصلاة والتسليم، وذاك الطفيل بن عمرو (الدوسي)، وعنترة (العبسي)، وحاتم (الطائي). وغيرهم الكثير ممن مثّلوا بناء هذه الثقافة. وكانت دولة المسلمين الأولى تحتضن مختلف الأجناس وتعُدُّهم من مواطنيها، فهذا سلمان (الفارسي) وصهيب (الرومي) وبلال (الحبشي) عاشوا بود وانسجام مع أبناء قريش والأوس والخزرج في أول مجتمع إسلامي في المدينة.

(13) عبد الإله بلقزيز، «مقدمة»، في: عبد الحسين شعبان [وآخرون]، **الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة إلى دولة القانون**، تحرير وتقديم عبد الإله بلقزيز، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 66 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 11.

من هنا، يصعب القول بإمكان إقامة إجماع سياسي أو ثقافي أو اجتماعي يتخلى الناس فيه عن ولاءاتهم، فتنوع المجتمعات سنّة كونية، وتعدد المشارب الفكرية نتاج طبيعي، لذلك ينبغي السعي للوصول إلى بديل، أو بدائل، لفكرة توحيد الشعب أو المجتمعات تحت سقف أيديولوجي واحد.

المدخل للبحث عن البديل أو البدائل يقوم على فرضية إمكان الوصول إلى إجماع سياسي بدلًا من الإجماع الفكري أو الديني أو الثقافي. فترسيخ قواعد الإجماع السياسي بحاجة إلى إرادة قوية من كل مكونات المجتمع، وهذه الإرادة لا تعني تجاوز الديانات والمذاهب والقبائل والأقوام والأعراق، وإنما بقدر ما يُعترف بها، فإن الإجماع السياسي يتطلب تجاوز الانتماء لها إلى انتماء جامع، من أجل بقاء الهويات الخاصة حية وحيوية. على هذا الأساس يصبح الاختلاف والتعدد عامل إثراء وتنوع.

والخطوة الأولى في هذا الطريق هي الاعتراف بالتعدد والاختلاف لا اخفاؤه، لذلك ينبغي تجنب إخفاء الوحدة عندما تظهر الاختلافات، وتجنب إخفاء الاختلافات عندما تظهر الوحدة، يقول أدغار موران[14]. ثم تلي هذه الخطوة ما أشار إليه علي أسعد وطفة، ففي الوقت الذي يكون المجتمع متعددًا بانتماءات وفئات وجماعات عرقية أو دينية أو سياسية أو اجتماعية، يتوجب على السياسيين العمل على دمج هذه الانتماءات من أجل الوصول إلى هوية مشتركة، تمثل مصالح الجماعة بانتماءاتها الطبيعية المختلفة[15].

2 ـ قيام جبهة فكرية وسياسية واجتماعية تتولى متابعة الحد من مشاكل الطائفية

رغم أن الأمم المتحدة قد أخذت على عاتقها الاهتمام بموضوع الحد من مشاكل الطائفية في المجتمعات العربية من خلال مشروع معالجة التوترات المذهبية والعِرقية في الوطن العربي، إلا أن الواقع يزداد سوءًا يومًا بعد يوم. فهذه المشاريع وحدها لا تكفي إذا لم تنشأ جبهة داخلية من رجال الفكر والثقافة والسياسة والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وكل شرائح المجتمع، تكون مهمتها الأساسية التشخيص المستمر للواقع وحجم المشكلة الطائفية، وتوقي مضاعفاتها والتخطيط العملي لمعالجتها. وتتوقف أهمية وجود هذا الكيان أو الجبهة بمقدار الصلاحيات والإمكانات التي بين يديها، وفي الإرادة الحقيقية المتاحة لها في تفعيل أدوات وآليات تمكنها من ترجمة قدرتها على امتصاص الأفعال الطائفية واستيعاب ردود الأفعال المتوقعة، ومن ثم تعاون الجهات الحكومية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني معها.

---

(14) إدغار موران، **النهج: إنسانية البشرية ـ الهوية البشرية**، ترجمة هناء صبحي (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2009)، ص 82.

(15) علي أسعد وطفة، «إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة،» في: علي أسعد وطفة [وآخرون]، **الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر**، تحرير وتقديم رياض زكي قاسم، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 68 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 159.

وهذه رسالة إلى كل المنشغلين بالفكر من أجل العمل على إرساء فلسفة التسامح والتعايش بين مختلف الطوائف، أكانت دينية أم مذهبية أم عرقية... فالتسامح ركيزة أساسية لبناء نسيج وكيان الأمة.

3 ـ إقرار مبدأ العدالة الانتقالية

إن محاولة الانتقال من الصراع الطائفي إلى مجتمع التعددية والعيش المشترك والاعتراف بالآخر، مهمة صعبة وعسيرة، قد تأخذ زمنًا طويلًا، لكن هذا الانتقال بحسب بلقزيز ضروري وممكن، وليس من شك في أن نشر ثقافة التسامح في المجتمع والتوافق على قواعد العدالة الانتقالية فيه، وهو ما يسمح بتأهيل المجتمع لتحقيق مثل ذلك الانتقال[16].

لا بد لأية أطروحة تستهدف معالجة الطائفية، أن تدرك مدى تشبع ذاكرة الأفراد الذين عانوا التمييز الطائفي، وكذلك المجتمعات التي قاست الويلات من التهميش السياسي والإقصاء الاجتماعي، تلك الذاكرة ممتلئة بصور المعاناة والألم، ولا يتحقق ذلك التناسي إلا بثمن معنوي يُرضي النفوس أولاً.

مع ملاحظة أنه لا بد لأية أطروحة تستهدف معالجة الطائفية، أن تدرك مدى تشبع ذاكرة الأفراد الذين عانوا التمييز الطائفي، وكذلك المجتمعات التي قاست الويلات من التهميش السياسي والإقصاء الاجتماعي، تلك الذاكرة ممتلئة بصور المعاناة والألم، ولا يتحقق ذلك التناسي إلا بثمن معنوي يُرضي النفوس أولًا، وإلا بقيت تلك الذاكرة أداة تحفِّز على التمرد والثأر من الخصوم، وهذا لا يعني قلب المعادلة وتبديل المواقع، كي يصبح مظلوم الأمس هو ظالم اليوم، بل يعني سيادة العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

من هنا، تأتي أهمية إقرار مبدأ العدالة الانتقالية، وخصوصًا في البلدان التي تعاني حروبًا أهلية أو طائفية أو مذهبية. فإذا كانت العدالة قيمة مطلقة، فإن العدالة الانتقالية تشترك مع العدالة التقليدية في إحقاق الحق وإعادته إلى أصحابه، وفي كشف الحقيقة وجَبر الضرر وتعويض الضحايا، وخصوصًا لما له علاقة بالقضايا السياسية والمدنية العامة. كما أن العدالة الانتقالية تختلف عن العدالة التقليدية في كونها تُعنى بالمراحل الانتقالية، مثل الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح أو حرب أهلية إلى حالة السلم والانتقال الديمقراطي، أو الانتقال من حكم تسلطي دكتاتوري إلى حالة الانفراج السياسي والانتقال الديمقراطي. والبلدان العربية ليست غائبة عن تطبيق مبادئ وقواعد العدالة الانتقالية. فعبد الحسين شعبان يستشهد بالتجربة المغربية في العدالة الانتقالية،

(16) عبد الإله بلقزيز، «مقدمة،» في: شعبان [وآخرون]، **الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة إلى دولة القانون**، ص 17.

التي يراها كأحد أهم التجارب العربية والدولية في إمكان الانتقال الديمقراطي السلمي من داخل السلطة[17].

4 ـ المواطنة المتساوية بدلًا من التمايز الطائفي

ترسيخ قواعد المواطنة المتساوية في الدولة والمجتمع شرطٌ أساسي للخروج من الصراع الطائفي في المجتمعات العربية والإسلامية. والمساواة بين المواطنين تقتضي عدم تَحَكُّم المفاهيم الطائفية في تفاصيل الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، ذلك شرط نشوء رابطة جديدة بين أعضاء المجتمع المُكَوَّن من مذاهب وأديان واعتقادات مختلفة ومتعددة ومتباينة.

يُعيق الصراع الطائفي والاحتراب الداخلي أي محاولة للنهوض والاستقرار السياسي والاقتصادي، فحالة الحذر والشك بين طوائف المجتمع، وما تولده هذه الحالة من صراع متبادل، توجب التفكير الجاد ببرامج توعوية تعمل على إعادة الثقة وتهذيب النفوس وترشيد العقول.

وشرط تحقيق هذه الرابطة الوطنية، يقول برهان غليون تكوين مواطنة تُعَبِّر عن ضمان مكانة واحدة للأفراد كافة، مرتبطة هي نفسها بإقرارهم لبعضهم البعض حقوقًا واحدة، يترتب عليها مسؤوليات واحدة وواجبات متساوية أيضًا. وفي هذه المساواة يعاد بناء الفرد كمواطن، ويتم تجاوز تمايزه على مستوى المجتمع المدني كمؤمن أو صاحب اعتقاد مختلف، وعضو في جماعة أهلية متميزة. من دون بناء هذه الرابطة الموحدة من خلال مفهوم المساواة في الحقوق والواجبات، لا يمكن الخروج من نزاعات المجتمع الأهلي واختلافاته وتمايزه، ولا بناء دولة ومواطنة. ثم يؤكد غليون أن بديل ذلك سيكون ـ بالضرورة ـ الفوضى والنزاع الدائم بين طوائف وقبائل لا رابط بينها[18].

5 ـ الأغلبية السياسية بدلًا من الأغلبية الطائفية (الحاكمية الديمقراطية)

حضور الطوائف بشكلها المتصلب والمنغلق يزيح ويغيِّب القيم الديمقراطية من واقع الحياة، وحينها بدلًا من أن يكون العامل الديمقراطي سُلَّم الوصول إلى السلطة، تصبح العوامل الطائفية الطريق السالك للحكم.

---

(17) عبد الحسين شعبان، «العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية،» في: شعبان [وآخرون]، **الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة إلى دولة القانون**، ص 164ـ165.

(18) برهان غليون، «الصراع على الدولة،» في: برهان غليون [وآخرون]، **مأزق الدولة بين الإسلاميين والليبراليين**، تحرير معتز الخطيب (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010)، ص 49ـ50.

في ظل وضع كهذا، لا سبيل إلى الخروج منه إلا بالقواعد الديمقراطية الحاكمة، فالناس في المجتمعات الديمقراطية يتجاوزون حدود انتماءاتهم وطوائفهم إلى بناء مجتمع الدولة الذي ينتمون إليه ويرفعون له مشاعر الولاء. فالديمقراطية هي منطلق العيش والتعايش الحضاري المتكامل بين مختلف الكيانات الاجتماعية. وهي – أي الديمقراطية ـ ضرورة في ظل التعدد، فهي تحقق التلاحم الوجودي بين مختلف التكوينات الاجتماعية. وحينها تصبح وتمسي الهوية الفردية جزءًا من الهوية المشتركة الجامعة.

فالحوكمة الديمقراطية تُتيح فرصًا متساوية وعادلة للجميع، بصرف النظر عن انتماءاتهم، فتُقيم بذلك دولة المواطنة وحكم القانون والعيش المشترك. وهنا تصبح الدولة دولة المجتمع لا دولة الطائفة. وبمقدار ما تُجسِّد الدولة إرادة المجتمع، وتُعَبّر عن خياراته الممثلة في الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية، فهي تنظر إلى نفسها على أنها دولة المجتمع. فكما يكون المجتمع تكون الدولة على صورته؛ لأن الدولة: دولة المجتمع[19].

6 ـ إبداع الوسائل التربوية المناسبة لتهذيب العقل الفردي والجمعي

يُعيق الصراع الطائفي والاحتراب الداخلي أي محاولة للنهوض والاستقرار السياسي والاقتصادي، فحالة الحذر والشك بين طوائف المجتمع، وما تولده هذه الحالة من صراع متبادل، توجب التفكير الجاد في برامج توعوية تعمل على إعادة الثقة وتهذيب النفوس وترشيد العقول من أجل تصالح دائم وتعاون مشترك وقبول للآخر.

أولى الخطوات في هذا المسار الاهتمام بالمواطن بوصفه ميدان هذه البرامج التوعوية. فكل وسيلة تساهم في إلغاء الطائفية السلبية عند الفرد، يعني بالضرورة إلغاء للطائفية السلبية عند الطوائف والمجتمع والمؤسسات الأهلية والحكومية، وقبل ذلك عند الأسرة.

ثم تأتي خطوة أخرى، تتمثل بضرورة تجاوز الخطابات الإطلاقية الطائفية التي تنزع إلى إلغاء التعدد وإقصاء الآخرين. من هنا، تبرز الحاجة الضرورية إلى خطاب وطني جامع، يتأسس على الهوية المشتركة والمواطنة السياسية، خطاب يعترف بالآخر وجودًا وفكرًا. خطاب يسعى ـ بحسب حسن الصَّفار ـ «لنشر ثقافة التسامح». مؤكدًا أننا نحتاج إلى حالة طوارئ على هذا الصعيد[20]. كما تأتي خطوة أخرى تتمثل بغرس الولاء الوطني بدلًا من الولاء الطائفي، وإحلال التنظيم الحزبي المتحرك محل التنظيم الطائفي والعشائري الجامد[21]. الأمر الذي يضمن التعايش بين أفراد المجتمع، ويضمن الانتقال السلمي للسلطة. من هنا تأتي أهمية دور المناهج التعليمية في المدارس

---

(19) المصدر نفسه، ص 33 و36.

(20) حسن بن موسى الصفّار، **المشكل الطائفي والمسؤولية الوطنية**، ط 2 (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي؛ القطيف: أطياف للنشر والتوزيع، 2009)، ص 35.

(21) محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، سلسلة الثقافة القومية؛ 26. قضايا الفكر العربي؛ 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص 59.

والجامعات، وصوغ استراتيجيات إعلامية شكلًا ومضمونًا، تسهم جميعها في التوعية بخطورة الطائفية على مستوى الفرد والمجتمع والدولة.

7 ـ حيادية الدولة

مفهوم حيادية الدولة يعني بأبسط معانيه فصل المفاهيم الطائفية عن سلطة الحكم. وبالتالي إلغاء النظام الطائفي، وهذا لا يعني إلغاء أو تقييد لحرية الطوائف، بل رفع شأن الدولة فوق شأن الطوائف، بحيث تصبح هذه الدولة حامية لأبناء الطوائف حقوقيًا واجتماعيًا[22]. فلا تكون انتماءات المواطن إلى طائفة معينة سببًا في التمييز ضده أو معه. بهذا المعنى تُمثِّل الاعتقادات والمذاهب والأفكار التي يتبناها طرف أو آخر من المجتمع مجالًا للحياة الخاصة. فمفهوم حيادية الدولة يقتضي أن يظل التمييز واضحًا بين ما هو من حقل الحقوق السياسية الواحدة والمتساوية، التي تمثل في الدولة الحديثة مجال العام والمشترك، وما هو من حقل الحقوق الفردية والجماعية المشاعة المتنوعة والمتعددة.

أمام الزحف التقسيمي والاحتراب الداخلي في المنطقة العربية والإسلامية باسم المذهبية أو القومية، يتوجب على رجال الفكر والثقافة والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وكل شرائح المجتمع العمل على مواجهة هذا التقسيم الطائفي، وصيانة الوحدة الوطنية بالمزيد من التلاحم والانسجام.

حيادية الدولة المدنية لا تعني محاربة الدولة للمذاهب الدينية وغير الدينية، كما حصل مع النظم الشيوعية، كما أنها لا تعني أنها محايدة في شأن التراث الفكري والثقافي لمجتمعاتها. فلا ينتقص كل ذلك من (لا مذهبية الدولة) إذا كان ثمرة تصويت الأغلبية السياسية فيها، ومن حيث هي أغلبية سياسية. وبالتالي إذا صوَّتت الأغلبية السياسية على اختيار مذهب معيّن للسلطة التشريعية حفاظًا للوحدة الوطنية، لا يؤثر ذلك في مبدأ حيادية الدولة، بشرط عدم مصادرة حقوق الأقليات، وهذا ما يُسميه حسن الترابي التوافق والتكامل والتوازن بين الحرية والوحدة[23]. وعليه، فيمكن أن يكون الدين أو المذهب هو أساس التشريع وبنص دستوري بما يتناسب مع بلد ما، وهو أمر معمول به في بعض الدول الأوروبية كالنرويج التي ينص دستورها على أن الكنيسة الإيفانجليكية اللوثرية هي الكنيسة الرسمية للدولة، ولكن من حق الديانات الأخرى أن تمارس شعائرها بحرية كاملة[24].

(22) خليل أرزوني، **إلغاء الطائفية في لبنان وفصل الطوائف عن الدولة: دراسة في التاريخ الاجتماعي** (بيروت: [د. ن.]، 1997)، ص 172.

(23) حسن الترابي، **في الفقه السياسي: مقاربات في تأصيل الفكر السياسي الإسلامي** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2010)، ص 94.

(24) شبيب، **المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة**، ص 386.

وعليه، فالحاكمية الديمقراطية في الدولة الحديثة هي صاحبة القرار، يقول الغنوشي: إذا احتجنا الى سنّ قانون في ظل هذا التعدد، لا بد لنا من آلية، ولعل أفضل آلية توصّل إليها البشر اليوم هي الآلية الديمقراطية، والآلية الانتخابية[25].

فالمرجعية الثابتة هي مرجعية الوطن، لا مرجعية القبيلة، ولا العائلة، ولا المذهب. بمعنى آخر أن فكرة الأوطان والمواطنين فكرة مدنية، تهدف إلى تجاوز العلاقات القبلية والطائفية والمذهبية، التي أثبتت التجارب فشلها في تحقيق المصالح، وتجاوز حدة الخلاف سواء على المستوى القبلي أو على المستويين المذهبي والطائفي.

أخيرًا، أمام الزحف التقسيمي والاحتراب الداخلي في المنطقة العربية والإسلامية باسم المذهبية أو القومية، يتوجب على رجال الفكر والثقافة والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وكل شرائح المجتمع العمل على مواجهة هذا التقسيم الطائفي، وصيانة الوحدة الوطنية بالمزيد من التلاحم والانسجام. وتجسيد الدولة المدنية في واقع الحياة هي الضامن الوحيد للحفاظ على وحدة الوطن والمجتمع.

في هذا السياق، وللخروج من هذه الكارثة الطائفية، يمكن السير في طريقين متوازيين: **الأول** مرحلي، و**الآخر** جذري. يمثل المنهج المرحلي، قيام حركة علمية اجتماعية، تهدف إلى التقريب بين المذاهب والقوميات، وردم الفجوة الحاصلة، وتأسيس قواسم مشتركة لتجسيد لغة التعايش السلمي العام. أما المنهج الآخر (الجذري) تقوم به الدولة الوطنية، من خلال، **أولًا**: الاعتراف بالتعددية المذهبية والقومية داخل المجتمع كحالة واقعية؛ **ثانيًا**: تقوم بعملية فصل المذهب عن النظام السياسي، كون النظام السياسي يمثل جميع أبناء الشعب، بجميع طوائفه ومذاهبه وقومياته، لتجاوز أي خلافات سياسية واقتصادية واجتماعية وجنائية، قد تؤثر في المجال العام للوطن ووحده واستقراره.

إن استمرار نزيف الدم العربي والإسلامي بسبب الاحتراب الطائفي في أكثر من مكان يحتم على جميع التيارات السياسية والفكرية ومنظمات المجتمع المدني ورجال الدين أن تعي دورها التاريخي أن تقوم بواجبها في العمل على محاصرة الطائفية والاستبداد والدكتاتورية وتهيئة الوضع والثقافة العامة لتجربة ديمقراطية مدنية تبدأ بطريقة متدرجة تراعي الرفق والمنهج السلمي في تغيير واقع تطبع بالقهر والاستبداد □

(25) راشد الغنوشي، «الدين والدولة في الأصول الإسلامية والاجتهاد المعاصر،» ورقة قدمت إلى: **الدين والدولة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 106.

نِعمَة الثروة النفطية ونِقمَة السياسة الاقتصادية وأزمة الاقتصاد السياسي للمُحاصصة في العراق

صبري زاير السعدي(*)

خبير ومستشار اقتصادي عراقي.

تمهيد

في المديين القريب والبعيد، من المتوقع بقاء أهمية المِلكية العامة للثروة النفطية المؤثرة في الاقتصاد والسياسة والمجتمع، فهي مصدر الطاقة الرخيص و«الريع» الوفير من العملة الأجنبية الضرورية للاستثمار في اقتصاد يفتقر إلى الطاقات الإنتاجية والمنتجات القادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية[1]. وإذ تكشف التجربة النتائج الكارثية للسياسة الاقتصادية «الليبرالية الجديدة» المتمثلة بإنفاق الحكومة الاستهلاكي المُفرط واستنزاف العملة الأجنبية بتحرير الاستيرادات والعمل بنظام تثبيت أسعار صرف الدينار مقابل الدولار، تتأكد ضرورة استثمار «الريع» في مشاريع توسيع الطاقات الإنتاجية وتصحيح الاختلال الاقتصادي الهيكلي، وتنمية الموارد البشرية المعطّلة، وإقامة البنية الأساسية الاقتصادية (المادية) المتآكلة، والإسراع بالتنمية الاجتماعية والبيئية. بهذه الخلفية، تُعالَج الأزمة الاقتصادية المزمنة ونتائجها الخطيرة، ويشجَّع القطاع الخاص المنتج، ويُجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشرط توطين الصناعات المتقدمة تكنولوجيًا، ويَستَقيم الاقتصاد السياسي للسياسة الاقتصادية في تلبية حاجات المواطنين والمجتمع من دون المُحاصصة. والمُحاصصة هنا، فعل فساد يمارس بغطاء الحرية الاقتصادية المطلقة لاستلاب الأحزاب السياسية المُهَيْمِنَة حصة من الثروة النفطية والموارد العامة وانتزاع حصة في

(*) البريد الإلكتروني: sabriconsultant@gmail.com

(1) ليس بجديد معرفة اهتمام الدول الكبرى والإقليمية بالأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية للعراق في منطقة الشرق الأوسط وامتلاكه الثروة النفطية الوفيرة من إنتاج واحتياطيات النفط الخام (والغاز في المستقبل)، مصادر الطاقة الرئيسية والرخيصة في العالم. ومنذ الاحتلال في عام 2003، ليس بخافٍ مخاطر توسع النفوذ السياسي والاقتصادي الأجنبي في البلاد. في المقابل، وللأسف الشديد، يشير الواقع، إلى أن الأحزاب السياسية المُهيمنة على السلطة ضائعة في متاهات التبعية للسياسات الخارجية.

السياسة بالمشاركة في سلطة اتخاذ القرارات والتي تتناقض مع المبادئ الديمقراطية. وقد تكرست المُحاصصة لتصبح من خصائص الاقتصاد السياسي للسياسة الاقتصادية[2].

ولقد شهدت الفترة 2003ـ2021 العمل بأدوات السياسة الاقتصادية التالية:

ـ تخصيص معظم الإيرادات النفطية لمصلحة تمويل النفقات التشغيلية في الموازنة المالية السنوية، وتجاهل تمويل الاستثمار الحكومي في مشاريع التنمية الكبرى بإطار «المنهاج الاستثماري السنوي» المستقل عن الموازنة.

ـ استنزاف «الريع» من العملة الأجنبية بتحرير الاستيرادات والتحويلات الخارجية وبمزادات الدولار لتثبيت سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

ـ إلغاء مشاريع التصنيع الحكومية، وخصخصة مشاريع القطاع العام، وتحرير استيراد المنتجات الصناعية والزراعية المنافسة لمنتجات القطاع الخاص الناشئة.

ـ اكتناز (أو المضاربة) تراكم الاحتياطيات من الإيرادات النفطية المتزايدة[3].

ـ فصل السياسة النفطية في الإنتاج والتصنيع والتصدير عن السياسة الاقتصادية وبغياب الاستراتيجية الاقتصادية المستقبلية.

وفي الوقت الحاضر، ليس هنالك جديد مهم يضيف إلى توصيف وتحليل أسباب الأزمة الاقتصادية المزمنة وتفاقمها، باستثناء ترقب «الحكومة» بالتقلبات «المتكررة» في زيادة (التفاؤل) أو انخفاض (التشاؤم) الإيرادات من الصادرات النفطية بعوامل خارجية لتكييف إدراجها في الموازنة المالية السنوية. ورغم الفشل الاقتصادي وإنفاق نحو 1250 مليار دولار، تبرر السلطة الحاكمة، كما في «الورقة البيضاء» وآراء المستشارين المعلنة، الاستمرار في استراتيجية اقتصاد السوق والعمل بالسياسة الاقتصادية الحالية. والمثير للاهتمام، أن الأحزاب السياسية المُهيمنة،

---

(2) في حالة «إنفاذ» قرار المحكمة الاتحادية العليا البالغ الأهمية، سياسيًا واقتصاديًا، الصادر بتاريخ 2022/2/15 بعدم دستورية قانون النفط والغاز لإقليم كردستان، تتزايد «احتمالات» تقليص مراكز المُحاصصة ونهب المِلكية العامة الثروة النفطية والموارد الطبيعية وأصول الدولة الإنتاجية والعقارات. ومع ذلك، إذا لم تتغير جذريًا السياسة الاقتصادية الحالية التي تغذي جذور المُحاصصة بإرادة سياسية حازمة، فإن الاقتصاد السياسي للمُحاصصة سيستمر. وفيما يلي مضمون القرار: «قرار المحكمة الاتحادية العليا الصادر بالعدد (59/اتحادية/ 2012 وموحدتها 110/ اتحادية/ 2019) بتاريخ 2022/2/15، والمتضمن بعدم دستورية قانون النفط والغاز لإقليم كردستان، معتمدة على أحكام المواد (110، 111، 112، 115، 121 و130) من دستور جمهورية العراق لعام 2005، إلزام حكومة الإقليم بتسليم كامل إنتاج النفط من الحقول النفطية في إقليم كردستان والمناطق الأخرى التي قامت وزارة الثروات الطبيعية في حكومة كردستان باستخراج النفط منها وتسليمها إلى الحكومة الاتحادية والمتمثلة بوزارة النفط الاتحادية وتمكينها من استخدام صلاحياتها الدستورية بخصوص استكشاف النفط واستخراجه وتصديره». وتضمن القرار «بطلان التعاقدات النفطية التي أبرمتها حكومة إقليم كردستان» المتمثلة بوزارة «الثروات الطبيعية مع الأطراف الخارجية دول وشركات بخصوص استكشاف النفط واستخراجه وتصديره وبيعه». «وإلزام حكومة إقليم كردستان بتمكين وزارة النفط العراقية وديوان الرقابة المالية الاتحادي بمراجعة كافة العقود النفطية المبرمة مع حكومة إقليم كردستان بخصوص تصدير النفط والغاز وبيعه لغرض تدقيقها وتحديد الحقوق المالية المترتبة بذمة حكومة إقليم كردستان من جرائها».

(3) حول دلالة هذا الموضوع، انظر: صبري زاير السعدي، «تكلفة استغلال الإيرادات النفطية وأسعار صرف الدينار بالعملات الأجنبية،» **أوراق اقتصادية 2**، تاريخ 2021/10/19، في التداول المحدود.

لا تمتلك البرامج والمشاريع والسياسات الاقتصادية الواضحة التي يمكن تقييمها أو مقاربتها مع سياسة وقرارات وإجراءات الحكومة المبعثرة في أهدافها وجدواها. في المقابل، يتركز الرأي البديل في أهمية تغيير الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية لاستعادة دور الدولة في الاقتصاد والتنمية والعمل بثنائية التخطيط الاقتصادي المركزي وآلية السوق التنافسية.

كذلك، ليس هنالك من جديد في استمرار الأحداث السياسية المرتبكة، والمشاكل الأمنية الدائمة، وفي ظاهرة العبث بإدارة مؤسسات الدولة التي تتآكل طاقاتها وخدماتها بغياب أنظمة ومعايير اتخاذ القرارات وصلاحيات التنفيذ، وفقدان ثقة المواطنين بالسلطة الحاكمة. وتؤكد الفوضى السياسية العارمة بين الأحزاب المُهيمنة في نزاع المُحاصصة بأحداث الانتخابات (2021/10/10ـ الآن) الحاجة إلى التغيير لضمان الاستقرار السياسي والأمن وإنفاذ القانون والالتزام بالنظام العام[4]. هنا أيضًا، تختلف الآراء في هوية الدولة ونظامها السياسي، حيث المعايير المجزأة الوطنية، العرقية والمذهبية والطائفية والعشائرية والمناطقية، في مقابل الدعوة للدولة المدنية الوطنية الديمقراطية المستقلة الحديثة[5].

أولًا: تَكريسُ الأزمة الاقتصادية المُزمنة: العودة إلى الأساسيات

لم تعد ذات قيمة اقتصادية، مهنية أو عملية، الآراء الواسعة الانتشار لتبرير السياسة الاقتصادية «الليبرالية الجديدة» التي تتجاوز خطورة نتائجها صراحةً أو مواربةً أو لنقص المعرفة. ولأن إهمال نشر الآراء الاقتصادية المغايرة لها، يمنح فرصة تشتيت اهتمام الرأي العام عن الأسباب الرئيسية في تفاقم الأزمة الاقتصادية المزمنة واقترانها بالفساد بتناول أحداث ومعلومات اقتصادية ومالية ومعيشية يومية وتفاصيل هامشية بعيدة[6]. لذلك، يصبح من الضروري العودة إلى الأساسيات والتذكير الدائم بدور السياسة الاقتصادية في تكريس الأزمة الاقتصادية من خلال مراجعة قرارات تأسيسها من قبل سلطة الاحتلال وتسليط الضوء على تبعية المؤسسات التي تسهم في تنفيذها منذ الاحتلال في عام 2003. وبالتأكيد، تمهد هذه المراجعة للتقييم الضروري للأزمة الاقتصادية مع مقترحات بدائل السياسة الاقتصادية الحالية، وأيضًا، المقاربة الضرورية مع السياسات الاقتصادية في مراحل تاريخ التجربة الاقتصادية الوطنية المعاصرة، ولا سيما خلال الفترة 1951ـ1979، حيث نلحظ بعد عام 2003 تعتيم وتزييف إنجازاتها المهمة وإخفاقاتها بتجاوز ظروف التخلف الصعبة في الماضي وبغطاء الظروف السياسية «القمعية» والتضليل بنتائج تنفيذ مناهج الإعمار في الخمسينيات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الستينيات والسبعينيات من القرن الفائت.

ويَعلمُ الجميع أهمية الثروة النفطية التي أسهمت الحكومات المتعاقبة وباختلاف الأنظمة السياسية، وبدرجات متفاوتة من النجاح، في زيادة النمو الاقتصادي والتشغيل، وتحسين

(4) تجدر الإشارة إلى أن الأحزاب والكتل السياسية المُهيمنة لا تستوفي متطلبات النظم الديمقراطية، ومنها، وضوح أهداف البرامج والسياسات ومصادر التمويل والاستقلالية من النفوذ الأجنبي.

(5) لا تتناول هذه الورقة البحث في تفاصيل الأزمة السياسية المزمنة.

(6) قد تكون مثل هذه الآراء مُفيدة في تناول الشأن الاقتصادي أو ممارسة النشاط السياسي إذا كانت الخلفية والمواقف واضحة من سلبية السياسة الاقتصادية الحالية.

مستويات المعيشة بمعايير التعليم والصحة والمياه النظيفة وتوفير السكن والرعاية الاجتماعية، وتشييد مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية (المادية) من الطرق والجسور والسدود المائية والمطارات، وإقامة الصناعات الأساسية كالكهرباء وتصفية النفط الخام والبتروكيميائيات والحديد وغيرها، خلال الفترة 1951ـ1979. ومنذ مطلع الثمانينيات، كانت قد برزت للعلن مظاهر فخ الريع النفطي ونشوء الأزمة الاقتصادية والمالية التي تزامنت مع ظروف الحرب مع إيران (1980ـ1988) وانهيار التخطيط الاقتصادي المركزي وانحلال نظام اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية، وارتباك السياسة المالية بانخفاض الإيرادات النفطية نتيجة حرب الخليج الثانية (1991) التي تعاظمت تأثيراتها بكارثة الحصار الاقتصادي والتجاري الدولي (1990ـ2003)، وعُقم القرارات والإجراءات الاقتصادية والمالية والتجارية التي اتخذتها السلطة الحاكمة آنذاك. وبعد الاحتلال الأمريكي في عام 2003، تفاقمت الأزمة الاقتصادية في العراق[7] نتيجة قرارات الاحتلال الاستراتيجية، السريعة والمفاجئة، بدوافع أيديولوجية، لا موضوعية، للتحول القَسري والمُفتَعلْ من نظام التخطيط الاقتصادي المركزي إلى اقتصاد السوق والعمل بالسياسة الاقتصادية الموجهة من صندوق النقد الدولي (الصندوق)[8] بهدف تجريد الدولة من مسؤولياتها الاقتصادية في استثمار الثروة النفطية والموارد العامة الوفيرة[9].

بعد الاحتلال الأمريكي في عام 2003، تفاقمت الأزمة الاقتصادية في العراق نتيجة قرارات الاحتلال الاستراتيجية، السريعة والمفاجئة، بدوافع أيديولوجية، لا موضوعية، للتحول القَسري والمُفتَعلْ من نظام التخطيط الاقتصادي المركزي إلى اقتصاد السوق والعمل بالسياسة الاقتصادية الموجهة من صندوق النقد الدولي.

(7) من أبرز مظاهر الأزمة: تراجع النمو في القطاعات الاقتصادية كافة، ولا سيما التدهور في الإنتاج الصناعي، وارتفاع معدلات البطالة، وانتشار الفقر، واتساع التباين الخطير في الدخول والثروات بين المواطنين والمحافظات، وزيادة الدين العام المحلي والقروض الأجنبية، وزيادة الاستيرادات وانعدام الصادرات، واستمرار الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام في تمويل الإنفاق الاستهلاكي الحكومي المفرط والاستيراد المتزايد. حول المزيد من التفاصيل في الأزمة الاقتصادية، انظر: صبري زاير السعدي، «الأزمة الاقتصادية المزمنة في العراق والمشروع الاقتصادي الوطني البديل،» **المستقبل العربي**، السنة 44، العدد 513 (تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

(8) تطور التعاون المالي والفني مع «الصندوق» بموجب اتفاقية التعاون الائتماني في عام 2014، إلى درجة فرض العمل بسياساته المالية والنقدية، كما في الموازنة المالية الاتحادية السنوية، وقرارات البنك المركزي في تثبيت سعر صرف الدينار مقابل الدولار، والتحكم في التضخم وتأمين التحويلات الخارجية بالدولار لأغراض الاستيراد ولتحويل الأرباح من خلال مزاد العملة.

(9) بمراجعة حالة الاقتصاد المتدهورة وقرارات سلطة الاحتلال، تستنتج دراسة قانونية متخصصة، أن قرارات الإصلاح الاقتصادي لسلطة الاحتلال خلال الفترة بين نيسان/أبريل عام 2003 وأيلول/سبتمبر عام 2004 التي تعرضت للنقد من الكثيرين، قد تكون مخالفة لمبادئ القانون الإنساني الدولي، ولا تنسجم مع ادعاء الاحتلال بأنها تؤدي للسلام في البلاد. وفي الاستنتاج أيضًا، أن القانون الدولي يجدب تطويره لمعالجة مثل هذه القرارات الاقتصادية في ظروف انهيار الأنظمة السياسية والقانونية والاقتصادية والأمنية في الدولة المُحْتَلَة. انظر: Christina C. Benson, «Jus Post Bellum in Iraq: =

لقد أصدرت سلطة الاحتلال (سلطة الائتلاف المؤقتة CPA) خلال الحقبة بين نيسان/أبريل 2003 وأيلول/سبتمبر 2004، مجموعة أوامر (قرارات) اقتصادية ومالية ونقدية بهدف تنفيذ هذه الاستراتيجية الجديدة بما يتناقض مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الموضوعية السائدة حينذاك. وكانت الأولويات الاقتصادية التي أريد إنجازها الفوري قد تم اختيارها بمشاركة المستشارين المتعاقدين مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، وهي: تشغيل قطاع إنتاج النفط، والتحكم في التضخم، وإعداد الموازنة المالية السنوية، وإحياء نشاط البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية الجديدة، وإيقاف طبع العملة فورًا، وتحديد سعر صرف الدينار الثابت مع الدولار، وتشغيل أداة مزاد العملة في 4 تشرين الأول/أكتوبر عام 2003 لتأسيس سوق العملة الأجنبية. لذلك، فُرِضَ قانون البنك المركزي الجديد لينسجم مع السياسة الاقتصادية الجديدة بغطاء استقلالية البنك «المطلقة» وعدم التدخل في السياسة المالية[10]. وقد حققت تلك الجهود نجاحًا في مجالات محدودة تتعلق بالسياسة المالية والنقدية الكلية وتحرير تدفق الاستيرادات والاستثمار الأجنبي. وبالتحديد، إعداد الموازنة المالية وتأمين تسليم الرواتب لموظفي الدولة لعام 2003، والحد من التضخم بتثبيت سعر الصرف للدينار مقابل الدولار، وإلغاء القيود على الاستيرادات، وتحرير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر[11]. وفي الوقت نفسه، فشلت سلطة الاحتلال في تحرير أسعار الطاقة بإلغاء دعم أسعار منتجات الطاقة، وبإلغاء دعم السلة الغذائية باستبدالها بمنحة نقدية، والفشل في تصفية أو تطوير مشاريع القطاع العام[12]. ورغم ذلك، شكلت تلك القرارات المهمة، العناصر الرئيسية للسياسة الاقتصادية الجديدة التي استمر العمل بها وأدت سريعًا إلى دوامة الفشل الاقتصادي والفساد، وتَكريس الأزمة الاقتصادية المزمنة، مع الاستمرار في تبديد الثروة النفطية والموارد العامة[13].

The Development of Emerging Norms for Economic Reform in Post Conflict Countries,» *Richmond Journal of Global Law and Business,* vol. 11, no. 4 (2012). =

(10) تجدر الإشارة إلى الاعتماد على الريع النفطي في تمويل الموازنة المالية السنوية المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي. فإن التمسك بقدسية السياسة النقدية المستقلة، وكما تمارس في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، مضللة لأنها خاضعة عمليًا لتأثير السياسة المالية. وقد اتضحت هذه الحقيقة في قرار خفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار من جانب وزارة المالية، وليس البنك المركزي، في نهاية عام 2020. هنا أيضًا، يجب التذكير بالآثار الاقتصادية السلبية الكبيرة لاستخدام الاحتياطيات من العملة الأجنبية في تمويل الاستيرادات المتزايدة والتحويلات الخارجية لأرباح الشركات الأجنبية ولتسهيل المضاربة المالية للمصارف الخاصة بغطاء مزاد الدولار لتثبيت سعر صرف الدينار مقابل الدولار. انظر: السعدي، «الأزمة الاقتصادية المزمنة في العراق والمشروع الاقتصادي الوطني البديل»».

(11) عن تفاصيل هذا التقييم من منظمة أمريكية عالية التأهيل ومعروفة ارتباطها بالجيش الأمريكي، انظر: Nora Bensahel [et al.], «After Saddam: Prewar Planning and the Occupation of Iraq,» prepared for the United States Army, Rand Corporation, pp. 195-208.

(12) Ibid.

(13) ولتوثيق تاريخ هذه القرارات ومضمونها، صدر في 7 حزيران/ يونيو 2003، الأمر (القرار) الرقم 12 بعنوان «سياسة تحرير التجارة» الذي أوقف العمل بجميع أنواع التعريفة، وإلغاء أجور الجمارك، وضرائب الاستيراد، وأجور الإجازات، وإلغاء التكاليف المماثلة المفروضة على السلع الداخلة إلى البلاد والخارجة منها، وكذلك إلغاء جميع القيود التجارية التي قد تطبق على هذه السلع حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2003. وفي 19 أيلول/سبتمبر 2003، أصدرت السلطة الأوامر المرقمة 37 و38 و39 «لتحرير» تدفق الاستثمار الأجنبي، وتحرير التجارة الخارجية، والتعريف بالاستراتيجية الضريبية. =

وتتمثل أبرز أهداف السياسة الاقتصادية الحالية، بالتالي:

ـ الاستقرار المالي في الموازنة المالية الاتحادية السنوية، واستقرار سعر صرف الدينار الثابت مع الدولار لتأمين تدفق الاستيرادات المتزايدة واستقرار التعاقدات والتجهيزات الحكومية مع الشركات.

ـ خصخصة مشاريع القطاع العام، ولا سيما الصناعية، وبيع الأصول الإنتاجية والموارد الطبيعية المملوكة للدولة، ومنها الثروة النفطية، بمراحل وبأشكال مختلفة.

ـ منح المزايا المالية والمادية المحفزة للقطاع الخاص وللاستثمار الأجنبي المباشر، وتقليص الاستثمار الحكومي المباشر في المشاريع الصناعية الأساسية والاستراتيجية، وإهمال مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتجاهل تمويل مشاريع تنمية رأس المال البشري.

يضيف استنزاف الموارد الطبيعية أعباء اقتصادية ثقيلة، كما في ندرة المياه وزيادة التصحر وانحسار الأراضي الزراعية وتراجع الثروة الحيوانية وتبديد الموارد المعدنية واحتراق الغاز المصاحب لإنتاج النفط الخام وتلوث البيئة.

ـ وفي حال توافر فائض في الإيرادات النفطية، يتم الترويج لاستخدامه في الأسهم والسندات للشركات والحكومات الأجنبية في الأسواق المالية العالمية مباشرة أو من خلال اقتراح «الصناديق السيادية» بحجة تنويع مصادر الدخل.

ـ إهمال الاستثمار الحكومي الكثيف في برامج ومشاريع واضحة لمعالجة الفقر والبطالة وتقليص التباين في توزيع الدخول والثروات بين المواطنين والمحافظات.

وفي الإيجاز، إن فشل السياسة الاقتصادية قد أسهم في النتائج السلبية التالية:

1 ـ معاناة شريحة واسعة من المواطنين الفقر[14]، وارتفاع البطالة الحقيقية والمقنعة، وتردّي مستويات المعيشة بمعايير التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والسكن وتوافر الكهرباء والماء

= كذلك، وفي التاريخ نفسه، أصدرت الأمر الرقم 40 لتأسيس النظام المصرفي الجديد. وفي 19 شباط/فبراير 2004، أصدرت السلطة الأمر 49 بعنوان «استراتيجية الضريبة لعام 2004» التي شملت أربعة مستويات من ضريبة الدخل على الأفراد (3 بالمئة، 5 بالمئة، 10 بالمئة، و15 بالمئة) وحددت أنواعًا متعددة للسماح منها. كما كان اهتمام الاحتلال بارزًا بإصدار قانون جديد للبنك المركزي بتاريخ 6 آذار/مارس 2004 أكد فيه الاستقلالية والحصانة من التساؤل الحكومي في القرارات التي يتخذها وباستقلال كامل من السياسة المالية. ويبرز في هذا الاهتمام أيضًا، أن سلطة الاحتلال حددت مقدار وثبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار، كما صممت مزادات بيع الدولار لتأمين استقرار السعر وحرية تدفق الاستيرادات والعمالة الأجنبية والتحويلات الخارجية بالدولار، في التفاصيل انظر: السعدي، «الأزمة الاقتصادية المزمنة في العراق والمشروع الاقتصادي الوطني البديل»».

(14) في أحدث الإحصاءات الحكومية عن انتشار الفقر في عام 2018 في المحافظات العراقية نلحظ ارتفاعها وتباينها الكبير بين المحافظات، ولهذا التباين تداعيات سياسية: 52 بالمئة المثنى، 48 بالمئة الديوانية، 45 بالمئة ميسان، 44 بالمئة ذي قار، 37.7 بالمئة نينوى، 22.5 بالمئة ديالى، 19 بالمئة واسط، 18 بالمئة صلاح الدين، 17 بالمئة الأنبار، 16 بالمئة =

النظيف والنقل العام، وانتشار الفساد، والتباين الكبير في توزيع الدخول والموارد والثروات بين المواطنين والمحافظات، هذا بالرغم من النفقات التشغيلية الكبيرة في الموازنة المالية السنوية المُمَوَلَة من الإيرادات النفطية.

يضيف استنزاف الموارد الطبيعية أعباء اقتصادية ثقيلة، كما في ندرة المياه وزيادة التصحر وانحسار الأراضي الزراعية وتراجع الثروة الحيوانية وتبديد الموارد المعدنية واحتراق الغاز المصاحب لإنتاج النفط الخام وتلوث البيئة.

2 ـ يتصف الاقتصاد بضآلة الطاقات الإنتاجية وتخلفها، وبخاصة الطاقات الصناعية التحويلية، وانخفاض إنتاجية العمل ورأس المال، وانعدام الصادرات، والاعتماد الكامل على «ريع» الإيرادات النفطية في إنعاش النشاط الاقتصادي من خلال تمويل الإنفاق الاستهلاكي الحكومي المُفرط والاستيرادات المتزايدة.

3 ـ يضيف استنزاف الموارد الطبيعية أعباءً اقتصادية ثقيلة، كما في ندرة المياه وزيادة التصحر وانحسار الأراضي الزراعية وتراجع الثروة الحيوانية وتبديد الموارد المعدنية واحتراق الغاز المصاحب لإنتاج النفط الخام وتلوث البيئة. إضافة إلى ذلك، لم يُستثمر ريع الثروة النفطية في تمويل مشاريع بناء الصناعات الأساسية كالكهرباء والصناعات التحويلية المتقدمة تكنولوجيًا ومشاريع تنمية الموارد الزراعية والمائية واستغلال الموارد الاقتصادية الطبيعية.

4 ـ يتركز اهتمام الحكومة ورجال الأعمال والمستثمرين والشركات الأجنبية في «زيادة» الإيرادات النفطية لزيادة الإنفاق الحكومي في الموازنة المالية السنوية. ونلحظ هنا، أن اهتمام الحكومة بانخفاض الإيرادات يتزامن مع ارتفاع شعارات محاربة الفساد أو خفض الرواتب والأجور وزيادة الضرائب المباشرة أو «الخفية»[15]، وإلغاء الدعم الحكومي لمنتجات الطاقة ولتمويل السلة الغذائية للفقراء. ومع زيادة الإيرادات، تتردد «نغمة» التقدم الاقتصادي بزيادة الاحتياطيات والترويج المضلل بتنويع مصادر الدخل بإنشاء «الصناديق السيادية» بدلًا من تمويل المشاريع الإنتاجية المحلية.

5 ـ فشل البنك المركزي في الحد من استنزاف الإيرادات النفطية بنظام سعر الصرف الثابت للدينار مقابل الدولار بأداة مزادات العملة، وفي تطوير نظام حديث للمصارف «الخاصة» لتسهم في تمويل استثمارات القطاع الخاص ولتجنب المضاربة والاستفادة من نظام أسعار الصرف الخارجي، وتحديد شروط تحويلات العملة الأجنبية للخارج من خلال مزادات العملة، ولإحداث الإصلاح بتحديث إدارة وسياسات المصارف الحكومية المتخصصة.

= البصرة، 12.5 بالمئة النجف، 12 بالمئة كربلاء، 11 بالمئة بابل، 10 بالمئة بغداد، 8.5 بالمئة دهوك، 7.6 بالمئة كركوك، 6.7 بالمئة أربيل، 4.5 بالمئة السليمانية.

(15) كما في مثال خفض سعر صرف الدينار الثابت مقابل الدولار في نهاية عام 2020.

وإذ نلحظ اهتمام المنظمات الدولية، «الصندوق» و«البنك الدولي»، المضلل بآفاق التقدم (أو التراجع) الاقتصادي في البلاد بإبراز الزيادة (أو الانخفاض) في معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي، وفي قيمة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة ارتفاع (أو انخفاض) القيمة المضافة في قطاع استخراج النفط الخام لارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية. نُعيدُ التأكيد أن معالجة الأزمة الاقتصادية المزمنة لا تتحقق بمجرد توفير الموارد المالية بزيادة الضرائب أو بيع الأصول الإنتاجية والموارد العامة والعقارات الحكومية، أو الفوائد المالية من الاستثمار والمضاربة بالإيرادات النفطية الزائدة (الاحتياطيات) في أسهم الشركات العابرة للجنسية والسندات الأجنبية في الأسواق العالمية. فالمشكلة هنا ليست في شحة الموارد المالية، إنما في إصلاح الاختلال الاقتصادي الهيكلي من خلال ترشيد استثمار «الريع» من العملة الأجنبية في توفير متطلبات المشاريع الإنتاجية لتوسيع الطاقات القادرة منتجاتها على المنافسة في الأسواق الخارجية، وتقييد الاستيرادات للحد من استنزاف العملة الأجنبية من جهة، ولحماية المنتجات المحلية الناشئة من جهة ثانية.

إن معالجة الأزمة الاقتصادية المزمنة لا تتحقق بمجرد توفير الموارد المالية بزيادة الضرائب أو بيع الأصول الإنتاجية والموارد العامة والعقارات الحكومية، أو الفوائد المالية من الاستثمار والمضاربة بالإيرادات النفطية الزائدة (الاحتياطيات) في أسهم الشركات العابرة للجنسية والسندات الأجنبية في الأسواق العالمية.

ثانيًا: المُحاصصة والاقتصاد السياسي للسياسة الاقتصادية

1 ـ الريع والسياسة الاقتصادية والأزمة السياسية

بَعيدًا من التضليل بالمعايير الأخلاقية أو الدينية في التفسير أو التبرير الاقتصادي، من الضروري تناول الأزمة الاقتصادية في إطار بيئتها السياسية والاجتماعية ليصبح التحليل والآراء الجزئية والشاملة عن الاقتصاد السياسي للسياسة الاقتصادية هو الأكثر فائدة في التقييم والمعالجة. وبالتحديد، من المُفيد معرفة دينامية التأثيرات المتبادلة بين السياسة (أي سلطة اتخاذ القرارات) وبين الاقتصاد (فعاليات الإنتاج والتوزيع) ونتائجها في تَكريس الأزمة وظاهرة «المُحاصصة»، وفي العقم السياسي، والعجز عن تلبية حاجات المواطنين والمجتمع.

في التحليل النظري للرأسمالية المعاصرة، وبتبسيط شديد، تؤثر قرارات السلطة السياسية المُهتدية بالسياسة الاقتصادية «الليبرالية الجديدة» في الاقتصاد من خلال القطاع الخاص وآليات السوق في تعبئة الموارد وتوزيعها لزيادة الإنتاج (النمو الاقتصادي) وتحقيق «فائض» اقتصادي يَزيدُ في الموارد (الاستثمار) والإنتاج بدورة ثانية والذي يخلق تأثيرًا إيجابيًا في السياسة (الحكومة) ما يعني استقرار السلطة السياسية والسياسة الاقتصادية. والعكس صحيح عندما يعجز

القطاع الخاص وآليات السوق عن تحقيق فائض اقتصادي لزيادة الاستثمار. وفي الحالتين، يَغيبُ الاهتمام بالفئات الاجتماعية المنتفعة والخاسرة من هذه التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد. والمفارقة، أن مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة والاحتكار والتباين في توزيع الدخول والثروات والخدمات العامة ومؤشرات جودة الحياة في المجتمع في الدول الديمقراطية الرأسمالية، تحدد الثقة بالسلطة الحاكمة (السياسة) وبالسياسة الاقتصادية التي تمارسها.

الريع، الذي يمتلكه المواطنون جميعًا، هو المصدر الرئيسي للتأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد معًا، وليس هنالك دور للسياسة الاقتصادية المُهتدية بآليات السوق، ولا سيما السوق الناقصة، في زيادة النمو الاقتصادي تلقائيًا.

وفي حالة العراق، يتعارض أسلوب هذا التحليل جذريًا مع ملاءمة السياسة الاقتصادية «الليبرالية الجديدة» لتأمين التأثيرات الإيجابية المتبادلة بين السياسة والاقتصاد واستقامة الاقتصاد السياسي للسياسة الاقتصادية، ولو بفرضيات توافر إمكانات القطاع الخاص المنتج وشروط المنافسة في السوق المحلية. فالريع النفطي، المورد الاقتصادي الطبيعي، يؤثر تلقائيًا في استدامة النشاط الاقتصادي من دون تحقيق فوائض جديدة وبطريقة تختلف عن معايير القطاع الخاص وآليات السوق في نمو النشاط الاقتصادي. بعبارة أخرى، مصدر تأثير السياسة هو الريع، ومصدر التأثير في الاقتصاد هو الريع. إذًا، الريع، الذي يمتلكه المواطنون جميعًا، هو المصدر الرئيسي للتأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد معًا، وليس هنالك دور للسياسة الاقتصادية المُهتدية بآليات السوق، ولا سيما السوق الناقصة، في زيادة النمو الاقتصادي تلقائيًا.

ويُفَسر هذا الواقع تمسك الأحزاب والنخب السياسية المُهيمنة – العرقية والطائفية والمذهبية – بالسياسة الاقتصادية «الليبرالية الجديدة» وترك آليات السوق تؤدي مهمة النمو الاقتصادي بالاتكاء على زيادة إنتاج وتصدير النفط الخام. ويُفَسر أيضًا، ظاهرة توسع مشاركتها وتزايد تأثيرها في الاقتصاد والسياسة باستلاب «حصة» من الثروة النفطية والموارد العامة و«حصة» من السياسة بالمشاركة في سلطة اتخاذ القرارات. لقد أصبحت المُحاصصة عاملًا ثابتًا في دينامية الاقتصاد السياسي للسياسة الاقتصادية الراهنة بالرغم من اختلاف المواقف والآراء السياسية للأحزاب المُهيمنة وتباين مصالحها الاقتصادية والمالية والاجتماعية. كذلك، كَرَسَت المُحاصصة انسداد سبل إحداث التغيير لتأمين الاستقرار السياسي[16].

(16) يقترن بقاء المُحاصصة وثيقًا بالسياسة الاقتصادية الحالية، بما يعني أن مواقف الأحزاب السياسية من السياسة الاقتصادية الحالية، بالتأييد أو المعارضة، هو الذي يحدد موقفها من المُحاصصة، كما في النموذج المقترح من دعاة «الليبرالية الجديدة» عن دينامية هذه العلاقة السببية (الفقرة التالية 2ـ2). ومع أهمية تنفيذ (إن تحقق) قرار المحكمة الاتحادية العليا (الهامش الرقم 2) والكشف عن صحة أو رياء مواقف الأحزاب السياسية المُهيمنة بنبذ فساد المُحاصصة، وبالتمسك بوحدة الدولة الوطنية والمِلكية العامة للثروات والموارد الطبيعية، فإن استمرار العمل بالسياسة الاقتصادية الحالية، يعني بقاء هَيمنة هذه الأحزاب السياسية، وإن تغيرت مراكزها في أطراف نموذج المُحاصصة القائم.

وفي الواقع، ما دامت دينامية الاقتصاد السياسي للمُحاصصة تتغذى من الإيرادات النفطية، فإن ما يناسب السياسة (الأحزاب المُهيمنة) من خلال السياسة الاقتصادية هو تجريد الدولة من مسؤولياتها المباشرة في إدارة الاقتصاد والاستثمار بغيَة تنفيذ برنامج خصخصة مشاريع القطاع العام والموارد العامة لمصلحة القطاع الخاص الذي يفتقر إلى القدرات المالية والفنية والإدارية وللريادة التنظيمية، ولمصلحة الاستثمار الأجنبي المباشر الهادف إلى الربح السريع من خلال التعاقدات والتجهيزات الحكومية المؤقتة الممولة من «الريع النفطي»، ومن دون الاهتمام في توطين الطاقات الإنتاجية المتقدمة تكنولوجيًا.

تشهد التجربة العراقية بعد الاحتلال، ومن خلال مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية، ممارسة منظمة لدمج المشاركة السياسية بشروط المصالح الاقتصادية للأحزاب والنخب السياسية في سلطة «اتخاذ القرارات»، بما يؤمن «حصة» لها من الإيرادات النفطية والموارد العامة.

في المقابل، ومع واقع الأزمة الاقتصادية حيث التدهور الشديد في الطاقات الإنتاجية السلعية، الصناعة والزراعة، والاعتماد على ريع المِلكية العامة للثروة النفطية في استدامة النشاط الاقتصادي وتمويل الاستيرادات المتزايدة، ولعدم توافر متطلبات اقتصاد السوق التنافسية من مشاريع البنية الأساسية وإمكانات القطاع الخاص المحدودة جدًا، يصبح دور الدولة (السياسة) في إدارة الاقتصاد، وليس قوى وآليات السوق الضعيفة جدًا، ضرورة موضوعية لاستثمار الريع النفطي في تمويل مشاريع تطوير البنية الأساسية الاقتصادية (المادية) والاجتماعية والبيئية المنهارة، والاستثمار في مشاريع تصحيح الاختلال الاقتصادي الهيكلي الباهظة التكاليف. هنا، تؤثر السياسة (السلطة الحاكمة) بصورة مباشرة في واقع ومستقبل الاقتصاد من جهة، وفي تلبية مصالح المواطنين والمجتمع وحاجاتهم من جهة ثانية.

2 ـ نمذجة المُحاصصة

ما يثير الدهشة، تبرير الحكومة و«الصندوق»، ومعهما «دعم التحالف الدولي» لسياسة «الإصلاح الاقتصادي»، كما ورد في «الورقة البيضاء»، بتجاهل كارثة فشل السياسة الاقتصادية المقترن بالفساد[17]. ويبلغ التذاكِي مداه في تفسير فشل «الإصلاح الاقتصادي» والمُحاصصة

(17) نشرت وثيقة «الورقة البيضاء» في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بدعم سياسي خارجي مهم وملفت بعنوان **التحالف المالي الدولي لدعم العراق** الذي يشمل مجموعة الدول السبع: أمريكا وبريطانيا واليابان وفرنسا وألمانيا وكندا وإيطاليا، ومعهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وحيث يشارك العراق ممثلًا بوزارة المالية والبنك المركزي العراقي واللجنة المالية النيابية. انظر: الوكالة الوطنية العراقية للأنباء بتاريخ 2020/10/22. والمثير للدهشة، أن دعم التحالف لرؤية الحكومة في الإصلاح الاقتصادي بهدف درء الأزمات الحالية ولخلق الفرص الاقتصادية الدائمة للشعب العراقي، يتجاهل تمامًا الأسباب التي أسهمت، وما تزال، في حالة الانهيار الاقتصادي القائم.

بوهم نتائج «نمذجة» أو صوغ «نموذج» دمج المُحاصصة في الإيرادات النفطية والموارد العامة بدينامية الاقتصاد السياسي للسياسة الاقتصادية بهدف تحقيق الاستقرار في العملية السياسية و«الإصلاح الاقتصادي» ومعالجة «المحاصصة» في المديين المتوسط والبعيد. لذلك، فإن مناقشة هذا «النموذج» المستند إلى السياسة الاقتصادية الراهنة، ليس ترفًا فكريًا أو مهنيًا، إنما فيها فائدة لكشف تضليل سياسات «الصندوق» وتبعية الآراء المؤيدة لها.

تشهد التجربة العراقية بعد الاحتلال، ومن خلال مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية، ممارسة منظمة لدمج المشاركة السياسية بشروط المصالح الاقتصادية للأحزاب والنخب السياسية في سلطة «اتخاذ القرارات»، بما يؤمن «حصة» لها من الإيرادات النفطية والموارد العامة، وبالتوازي، انتزاع حصة المشاركة السياسة في اتخاذ القرارات الحكومية لبقاء «هيمنتها» في الحكومة بغطاء قوى وآليات اقتصاد السوق من جهة، والالتزام بمبادئ الديمقراطية «المضللة» في العملية السياسية من جهة ثانية. بعبارة أخرى، تبرير المُحاصصة لإرضاء الأحزاب السياسية المُهيمنة لتجنب العنف والميل نحو الاستقرار السياسي والأمني.

ويُعَبِر «النموذج» المقترح عن دينامية التأثيرات المتبادلة بين الاقتصاد والسياسة التي تنتج «المُحاصصة» بمعادلات رياضية بسيطة وواضحة[18]، ويتصف بتجنب تسمية «الأحزاب والنخب المهيمنة» التي تمثل العناصر الأساسية في أطراف المعادلات التي يشملها، كما يتصف بالموارية في دلالة الفرضيات الأساسية المستخدمة التالية:

ـ يفترض أن السياسة الاقتصادية الحالية صحيحة، ولكن تنفيذها متعثر بسبب العملية السياسية.

ـ إخفاء واقع التكتلات والقوى السياسية بمكوناتها الرئيسية الثلاث: الشيعية والسنية والكردية باقية، وأن تبادل الأدوار الاقتصادية والسياسية بينها، ليس له تأثير يذكر.

ـ التضليل بأن المُحاصصة تدفع متخذي القرارات (الحكومة) نحو السياسات قصيرة المدى بدلًا من الاستثمارات الإنتاجية وإعادة الإعمار، وليس السياسة الاقتصادية المُعيبة، وبخاصة المالية والنقدية.

ـ الموارية في دعوة الأحزاب والنخب السياسية المُهيمنة – من دون إدراك جوهر العلاقات بينها ـ لممارسة الصبر في استغلال فرص الإصلاح الاقتصادي بتقديم الخدمات والسلع العامة، وبتحسين البيئة، وتكثيف دعم القطاع الخاص. وهذا استنتاج مضلل في تحليل أسباب الأزمة الاقتصادية، إذ يتجنب، ولو بالإشارة، الإيضاح بأن السياسة الاقتصادية «الليبرالية الجديدة» لا تتلاءم مع متطلبات معالجة جوهر الأزمة الاقتصادية بتصحيح الاختلال الاقتصادي الهيكلي.

---

(18) نشرت هذه الآراء والنموذج في معهد دراسات الشرق الأوسط التابع لمدرسة لندن في الاقتصاد بجامعة لندن، وبعنوان «الاقتصاد السياسي للسياسة الاقتصادية في العراق». والأهمية هنا ذات شقين: **أولًا**، إنها تعبر تمامًا عن السياسة الاقتصادية للصندوق في العراق. و**ثانيًا**، كاتب الورقة مستشار يقود برنامجًا للإصلاح الاقتصادي في العراق. انظر: Alexander Hamilton, «The Political Economy of Economic Policy in Iraq,» LSE Middle East Centre Paper Series; 32, LSE Middle East Centre, London, 2020.

والآن، نستعرض تحليل النموذج، وبتصرف محدود لتبسيط اللغة والتعابير المستخدمة في أصل النموذج النظري البلغ التجريد، كالتالي:

يفترض النموذج تعظيم المسؤولين (المشاركين في اتخاذ القرارات) لقوة ريع النفط (الإيرادات النفطية) المورد الطبيعي في الحقبة (t_i) في مباراة يتمثل طرفاها بتتابع حقبتين زمنيتين: في الحقبة الأولى، يكون لدى المسؤولين (الحكومة) القدرة على الاستفادة من مستوى معين من الضرائب مع فرضية أنها عنصر «ثابت» تتحدد خارج دينامية النموذج الخاضع للقيود التالية: أن الضريبة (τ) هي أقل من مجموع الدخل القومي ($\tau < y$)، وأنها تستهدف توليد، **أولًا**: الريوع (الحصة) الخاصة للمسؤولين (الحكومة) و/أو **ثانيًا**: توفير السلع العامة لجميع المواطنين (y). ومن أجل التقاط تأثير التسوية (العملية) السياسية، استخدم المؤشر (v) لبيان تناسب الموارد «الاقتصادية والمالية» المتوافرة التي يجب استعمالها (الإقرار بالحصص) لتأمين السلام بدل العبث والعنف السياسي من جانب هؤلاء المسؤولين (الحكومة). بهذا المستوى من «الريوع» التي نحتاج إلى إيجادها (توفير الحصص) من أجل تجنب العنف السائد، ومنع الفشل في توفير السلع (الخدمات) العامة، ولتحديد قدرة المسؤولين (الحكومة) على البقاء في الإدارة (السلطة) في الحقبة الثانية. ولذلك، وبالتعريف، ($0< v \leq 1$) . وبالفرضية، تستطيع الأحزاب والنخبة السياسية توليد عنف أكبر في حالة وجود «نظام محدود الوصول إليه وقابل للكسر» من «نظام محدود الوصول إليه» (FLOA: Fragile Limited Access Order) من (LOA: Limited Access Order)، عندئذٍ نستطيع أيضًا الافتراض ($v\,(FLOA) > v\,(LOA)$) . وإذا أخذنا بأفضليات تعظيم الريع للمسؤولين، فإن عامل التخفيض الإيجابي (δ) وريع الأنانية الإيجابي (E) الضروري للبقاء في (الحكومة)، أي في السلطة السياسية، لاتخاذ القرارات في الفترة الزمنية الثانية، فإن دالة أفضلية المسؤولين (الحكومة)، هي:

$$U_i = v\, r_i + \delta\,(E + r_i) - (1\text{-}v)\, y$$

ودالة المنفعة للمواطنين هي:

$$U_i = (1\text{-}v)\, y\text{-}\,(v r_i + \delta\,(r_i))$$

وبفرضية أن المواطنين مستعدون لدعم السلطة السياسة الحاكمة إذا تحققت حاجاتهم

أي سيتم دعم المواطنين لنخبة متخذي القرارات (الحكومة) في حالة:

$$U_i = \text{If } y \leq y^*$$

وستحدث الثورة في حالة:

$$U_i = \text{If } y \leq y^*$$

يمنحنا النموذج المقترح فرصة كشف تضليل السياسة الاقتصادية «الليبرالية الجديدة» بواقع ومستقبل المُحاصصة في الاقتصاد السياسي، كالتالي:

1 ـ يختزل النموذج أسباب الخلافات السياسية والتناقض في المصالح الاقتصادية والمالية في بيئة تتصف بالتباين الخطير في توزيع الدخول والثروات.

2 ـ يختزل النموذج علاقة المِلكية العامة للثروة النفطية والإيرادات النفطية بالمصالح الاقتصادية الوطنية المتناقضة في واقع التباين الكبير بين المواطنين والمحافظات في توفير فرص العمل وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية والمياه النظيفة والكهرباء.

في الاقتصاد السياسي، يمكن التوفيق المؤقت بين المصالح الاقتصادية للفئات الاجتماعية المختلفة والمجتمع. أما في الفكر الاقتصادي، فليس هنالك حلول توفيقية للتناقض بين الفرضيات والاستنتاجات المستخلصة من دينامية عمليات الإنتاج والتوزيع. وفي النظريات الاقتصادية.

3 ـ يختزل التحليل قوة الثروة النفطية بافتراض ضمني أن إنتاجها مُعَد للتصدير فقط لضمان تحقيق «الريع» المالي ولا أهمية لتصنيعها أو استثمار «الريع» في إقامة المشاريع الصناعية الأساسية والصناعات التحويلية المتقدمة تكنولوجيًا من خلال توزيع الإيرادات النفطية العامة على الاستهلاك والاستثمار الحكومي والاستيرادات.

4 ـ باستثناء الكثير من العوامل المؤثرة في الواقع السياسي، كيف يمكن تبسيط التحول في مواقف الأحزاب والنخبة السياسية لتحقيق التسوية (العملية) السياسية الصحيحة بوحدة هذه الأحزاب والنخبة في اتخاذ القرارات بعلاقة تفضيل النخب السياسية الخاضعة لمتغير الضرائب من خارج الدورة الاقتصادية، المحدود التأثير، ولزمن طويل؟

5 ـ وكيف يمكن تجاهل حقيقة أن تلبية حاجات المجتمع (السلع العامة) المتمثلة ليس فقط بخدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والمياه النظيفة والكهرباء والسكن... إلخ مُقيدة بشرط التنويع الاقتصادي الهيكلي لضمان تقليل الاعتماد الكبير على الريع النفطي في استدامة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والبيئية.

6 ـ وكيف يمكن تخفيف النزاعات وتناقض المصالح بين المواطنين والمحافظات بتحليل يتجاوز هذه الظواهر المؤثرة في الاستقرار السياسي، كما في توزيع مؤشرات خارطة الفقر بين المواطنين والمحافظات؟

ثالثًا: المِلكية والكفاءة والعدالة في النظام الاقتصادي

1 ـ هوية النظام الاقتصادي

المعروف نظريًا وعمليًا، أن جوهر المشكلة الاقتصادية «الدائمة» يتلخص بالاستغلال الأمثل للموارد المحدودة (النادرة) وتنميتها من جهة، ومن جهة ثانية، تلبية أقصى ما يمكن من حاجات الفرد والمجتمع المتنوعة والمتزايدة (اللامحدودة). والمرادف لمعادلة المشكلة بطرفيها، وبتعبير الأدب الاقتصادي الحديث، هما الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج والعدالة الاجتماعية في التوزيع. والسؤال هو، هل يمكن، وكيف، حل هذه المعادلة بمتغيراتها الرئيسية الأربعة، مِلكية رأس المال

الخاص والعام، والعَمَل، والمجتمع. والجواب، يقود إلى التعريف بهوية النظام الاقتصادي بمعايير المِلكية للأصول الإنتاجية واستغلال الموارد الطبيعية بشرط الكفاءة في استخدام الأصول الإنتاجية والموارد من جهة، ومن جهة ثانية، بأنماط توزيع عائدات النمو بين المواطنين والمجتمع بمقياس العدالة الاجتماعية.

في السياسة، التوفيق بين الأهداف المتناقضة أمر ممكن وضروري في أحيان كثيرة حينما تتوافر لدى الأحزاب برامج وسياسات وآليات تعبر بوضوح عن التزامها بمصالحها. وفي الاقتصاد السياسي، يمكن التوفيق المؤقت بين المصالح الاقتصادية للفئات الاجتماعية المختلفة والمجتمع. أما في الفكر الاقتصادي، فليس هنالك حلول توفيقية للتناقض بين الفرضيات والاستنتاجات المستخلصة من دينامية عمليات الإنتاج والتوزيع. وفي النظريات الاقتصادية، ليس هنالك أكثر ضرورة من مناقشة شروط ومعايير قياس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في عمليات الإنتاج وتوزيع الأرباح وتطبيقها. ومن الناحية العملية، يُفيد الوضوح في تعريف هوية النظام الاقتصادي ليس فقط لتسهيل مقاربة التجربة الوطنية مع التجارب الاقتصادية الناجحة، بل والأهم، لترسيخ الثقة بين السلطة السياسية الحاكمة والمواطنين والقطاع الخاص في صوغ وتنفيذ البرامج والسياسات الاقتصادية المستقبلية.

ولهذا، من المُهم والمُفيد عرض الاستنتاجات النظرية التالية المستمدة من إرث الاقتصاد التقليدي الرأسمالي والماركسي[19]:

ـ ليست النظرية الرأسمالية الكلاسيكية الجديدة والسياسة «الليبرالية الجديدة» حيث الهَيْمَنَة المطلقة للشركات الخاصة وآليات السوق في الإنتاج والتوزيع، آيلة إلى الزوال نتيجة أزماتها في توسع الاحتكارات وانخفاض الأجور وزيادة التباين في توزيع الدخول والثروات، واهتلاك الموارد الطبيعية وتدهور البيئة.

ـ وليست النظرية الماركسية «الغائبة»، حيث إلغاء المِلكية الفردية لرأس المال، قادرة على النهوض لافتقادها شروط الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج.

ـ وفي الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية المختلطة التي تنهل، وبدرجات متعددة، من فرضيات الاقتصاد الرأسمالي والماركسي التقليدي، من الصعب تأكيد الاتساق في الإنتاج والتوزيع وتحقيق شروط الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج مع العدالة الاجتماعية في التوزيع في آن.

ـ وفي رأينا، أن «الاشتراكية الجديدة» هي البديل النظري الذي يجمع شروط الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الإنتاج والتوزيع.

في التحليل النظري، ليست الفرضيات المبررة لنظام «الاشتراكية الجديدة» مستندة إلى أيديولوجيا اجتماعية مسبقة، إنما طبيعة النظام الاقتصادي، بشقيه الإنتاج والتوزيع، هو الذي

---

(19) عن التفاصيل، انظر: صبري زاير السعدي، «نحو مقاربة جديدة للنموذج الاقتصادي الأمثل: الاشتراكية الجديدة ونقد الاقتصاد التقليدي،» **المستقبل العربي**، السنة 43، العدد 504 (شباط/فبراير 2021). انظر كذلك صيغة مختصرة للموضوع في: «الاشتراكية الجديدة: الواقعية وإرث الاقتصاد التقليدي،» أوراق اقتصادية؛ 1 في التداول المحدود.

يحدد الطابع الاجتماعي لمشاركة العمل ورأس المال وبتحييد مِلكية المنشأة الإنتاجية. والبارز في خصائص «الاشتراكية الجديدة»، دينامية الجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية:

ـ الكفاءة الاقتصادية في استخدام العمل ورأس المال، بمقياس «كمي» يمكن تقديره بأسعار الظل لكل من العمل ورأس المال حيث التماثل مع مفهوم الكفاءة الحَديّة لعوامل الإنتاج في النظرية الكلاسيكية الجديدة، في تحديد القيمة الحقيقية للمنتجات.

ـ العدالة الاجتماعية حيث يتم توزيع الأرباح بين العمل ورأس المال بمقدار إسهاماتهما في الإنتاج وفقًا لقوانين العرض والطلب وحيث سيادة المستهلك، وبمعزل عن عملية الإنتاج.

وفي هذا النظام، تمت البرهنة على إمكان تكامل شروط مزايا الكفاءة الاقتصادية في إنتاج «المنشأة» مع متطلبات العدالة الاجتماعية في توزيع أرباح «المنشأة»، وبما يُحَيّد مِلكية المنشأة سواء كانت للقطاع الخاص أو للقطاع العام.

لعل أسوأ أنواع «الحذلقة» في الأدب الاقتصادي السائد، محاولات المقاربة بين واقع الاقتصاد الوطني ومستقبله مع الآراء والتحليلات المستمدة من تجارب الاقتصادات المتقدمة المندمجة في الاقتصاد العالمي التي تتشابك علاقاتها البينية الاقتصادية والمالية وأنظمة أسعار صرف العملات الوطنية فيها.

2 ـ المقاربة مع التجارب الاقتصادية الناجحة

من المُفيد دائمًا التعرف إلى تاريخ الاقتصاد والتجارب المعاصرة للاستفادة من تراكم المعرفة واستيعاب هذه التجارب في تحديد هوية النظام الاقتصادي الوطني وترشيد السياسة الاقتصادية. وهنا، تبرز مسألتان:

ـ تقييم ضرورة المِلكية العامة لأصول المشاريع الإنتاجية في مقابل أهمية المِلكية الخاصة للمشاريع الإنتاجية بمعايير الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج والعدالة الاجتماعية في التوزيع.

ـ تحديد آليات تعبئة وتوزيع الموارد الاقتصادية المناسبة في ضوء شروط ملاءمة آليات السوق التنافسية من جهة، ومتطلبات التخطيط الاقتصادية المركزي من جهة ثانية.

ولعل أسوأ أنواع «الحذلقة» في الأدب الاقتصادي السائد، محاولات المقاربة بين واقع الاقتصاد الوطني ومستقبله مع الآراء والتحليلات المستمدة من تجارب الاقتصادات المتقدمة المندمجة في الاقتصاد العالمي التي تتشابك علاقاتها البينية الاقتصادية والمالية وأنظمة أسعار صرف العملات الوطنية فيها، وحيث المرونة العالية في إعادة توزيع الموارد المتاحة بين القطاعات والمشاريع الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى، قدرتها على التَكيّف مع علاقاتها الواسعة بالاقتصاد العالمي لتجاوز المشاكل الاقتصادية والمالية. لذلك، ليس ذات قيمة تمييز تجربة اقتصادية معاصرة ناجحة

تصلح للمقاربة مع نجاح التجربة الاقتصادية الوطنية، وبدرجات، خلال الحقبة 1951ـ1979 أو مع فشلها خلال الحقبة من 2003 حتى الآن.

وقد يُفيد، ولو قليلًا، الاستفادة من لمحة سريعة لأمثلة نجاح اقتصادي بارز في بعض البلدان النامية سابقًا والناهضة حاليًا، مثل تجارب كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورا والصين، حيث نلحظ في تاريخ هذه التجارب التباين الواسع في أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وفي الثقافات، وتوافر الموارد البشرية والطبيعية فيها، وفي مراحل تطورها منذ الخمسينيات من القرن الماضي، ما يجعل من الخطأ مقاربتها مع التجربة الاقتصادية الوطنية في الحقبتين 1951ـ1979 و2003ـ2021. ومع ذلك، ما يثير الاهتمام في هذه التجارب، كان المشترك في أسباب النجاح، وما يزال، ممارسة التخطيط الاقتصادي المركزي والالتزام السياسي بأولويات الاستراتيجيات الاقتصادية التي بدأت بالاستثمار العام في التصنيع وتحسين القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية، والالتزام بالتوقيت المناسب في تنفيذها من خلال خطط التنمية الخمسية. ففي كوريا الجنوبية، كان التخطيط الاقتصادي المركزي بقيادة الدكتاتورية العسكرية قد بدأ في عام 1962، بشعار الاعتماد على الذات، بتأسيس وحماية مشاريع الإنتاج الصناعي. وفي ماليزيا، حيث النظام الديمقراطي الليبرالي في مجتمع متعدد الأقليات والإثنيات، يمارس التخطيط الاقتصادي المركزي منذ الخمسينيات بتنفيذ استراتيجيات التصنيع وتحسين القدرة التنافسية بمراحل من خلال الخطط الخمسية، وكانت الرائدة في العالم برؤيتها المستقبلية الشهيرة 2020. والتجربة الماليزية رائدة أيضًا في استقلالية السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية المعارضة لسياسات صندوق النقد الدولي المقترحة لمعالجة الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا عام 1997. كذلك، اعتمدت سنغافورة، الفقيرة في مواردها الاقتصادية الطبيعية، السياسة الاقتصادية الليبرالية مع التخطيط الاقتصادي المركزي لتنفيذ استراتيجية التنمية البشرية وتوطين التقدم التكنولوجي. وفي الصين، المتخلفة اقتصاديًا واجتماعيًا، حيث شمولية النظام الشيوعي الدكتاتوري منذ انتهاء الحرب الأهلية في عام 1950، كان العمل بالتخطيط الاقتصادي المركزي لتنفيذ استراتيجيات التصنيع بمراحل، وليصل تطورها الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي في الوقت الحاضر إلى مستوى ينافس اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. وفي التجربة الصينية المعاصرة، تبرز إمكانية التخطيط الاقتصادي المركزي في تنفيذ خطط التنمية الخمسية بثنائية نظام هَيمنة الصناعات الاستراتيجية الحكومية وشركات القطاع العام الكبرى بالمشاركة أو المنافسة مع شركات القطاع الخاص في بيئة تعمل بآليات السوق التنافسية. وفي التجربة الصينية أيضًا، تبرز مشاركة رأس المال العام مع رأس المال الخاص من ناحية، ومشاركة العمل مع رأس المال والأرباح في الشركات العامة والخاصة من ناحية ثانية[20].

ولعل الأكثر ملاءمة وفائدة، ومن واقع التجربة العملية المباشرة، ملاحظة فشل القطاع الخاص وآليات السوق التنافسية في تقليل الاعتماد على قطاع استخراج النفط الخام بتصحيح الاختلال الاقتصادي الهيكلي وتنويع مصادر الإنتاج والدخل في تجربة السعودية التي لم تحقق النجاح

(20) هذه السمات تقربنا للسمات النظرية في «الاشتراكية الجديدة».

خلال الحقبة 1971ـ2015 والاعتراف بفشل تنويع الاقتصاد بتقليل الاعتماد على النفط، وأنها بحاجة إلى رؤية مستقبلية جديدة 2030، ومقاربتها الممكنة مع نتائج التجربة الاقتصادية الوطنية في مرحلتين:

ـ نجاح التخطيط الاقتصادي المركزي في تنفيذ استراتيجيات التصنيع وتنمية الزراعة بهيمنة الاستثمارات الحكومية في الصناعات الأساسية والتحويلية ومشاريع القطاع العام الصناعية والزراعية والخدمية وتَقييد الاستيرادات المطلقة وتسريع التنمية الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة بمعايير التعليم والصحة وتوفير المياه النظيفة والكهرباء والسكن في التجربة الاقتصادية الوطنية خلال الحقبة 1961ـ1979.

ـ فشل التجربة الاقتصادية الوطنية (2003ـ2021) بمعايير زيادة الاعتماد على قطاع تصدير النفط الخام وتراجع النمو الاقتصادي والبطالة وانتشار الفقر وتفشي الفساد وتردي مستويات المعيشة بجميع المعايير وزيادة التباين في الدخول والثروات وزيادة الدين العام. وكان من أسباب الفشل الرئيسية إلغاء نظام التخطيط الاقتصادي المركزي والتحول القسري والمفتعل إلى اقتصاد السوق والعمل بالسياسة الاقتصادية «الليبرالية الجديدة».

رابعًا: المشروع الاقتصادي الوطني (مشرق)

في البدء، ولتأكيد الواقعية الموضوعية، نُدركُ أن القيمة العملية للمشروع الاقتصادي الوطني «البديل»، لا تتحقق من دون الإرادة السياسية للتغيير، وأن فعل الإرادة السياسية للتغيير لا يتحقق من دون المشروع الاقتصادي الوطني[21].

1 ـ مشروع الرؤية الوطنية المستقبلية

من المُفيد التذكير بأن جذور المبادرة في مشروع الرؤية الوطنية المستقبلية تمتد في تاريخ التخطيط الاقتصادي بمرحلة الازدهار في سبعينيات القرن الماضي. ففي نهاية عام 1971، تأسست هيئة التخطيط البعيد المدى بوزارة التخطيط، ولأهميتها آنذاك، أنيطت مسؤولية إدارتها بوزير التخطيط مباشرة في أداء مهماتها بتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مشروع الخطة البعيدة المدى المستهدف. ومع استمرار العمل الفني وتبادل المقترحات الجادة بإشراف سياسي مباشر، أنجز المشروع النهائي للخطة البعيدة المدى (1980ـ2000) في عام 1975. آنذاك، اتسمت أساليب التخطيط في الهيئة بمنهجية ونماذج تقليدية وتحليلات وفرضيات محورها الرئيسي

(21) بدأت الدعوة إلى المشروع الاقتصادي الوطني عام 2000، وقد نشرت الكثير من تفاصيله بمواكبة التطورات الاقتصادية في العراق خلال السنوات الماضية . انظر، على سبيل المثال: صبري زاير السعدي: «قوة الثروة النفطية والنظام الاقتصادي في العراق: ثنائية التخطيط الاقتصادي المركزي وآليات السوق التنافسية،» **المستقبل العربي**، السنة 42، العدد 493 (آذار/مارس 2020)، و«الأزمة الاقتصادية المزمنة في العراق والمشروع الاقتصادي الوطني البديل». انظر أيضًا: صبري زاير السعدي، **التجربة الاقتصادية في العراق الحديث: النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951ـ2006)** (دمشق؛ بغداد: دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص 517ـ574.

قطاع استخراج النفط الخام حيث كان الهدف الرئيسي إحداث التنويع الاقتصادي لتجاوز الاعتماد الأحادي الكبير على قطاع النفط من خلال إجراء تغييرات اقتصادية هيكلية مع زيادة متوسط دخل الفرد السنوي. وقد اعتمدت الهيئة التنبؤات «الإسقاطات» التاريخية للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية. ومع إدراك المسؤولين بأن مراحل العمل بخطط التنمية الخمسية لا يفيد كثيرًا في إنجاز مهمات استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تستغرق مدة طويلة، فقد انهارت المحاولة سريعًا لاعتبارات سياسية واقتصادية وفنية مهمة ومتعددة.

وفي الظروف السائدة، وربما في المستقبل القريب، ليس من المتوقع البدء بتنفيذ مشروع الرؤية الوطنية المستقبلية للإفادة منها في تحديد أهداف الاستراتيجية الاقتصادية المستقبلية في المدى المتوسط والبعيد، وفي ترشيد السياسات الاقتصادية: المالية والنقدية الكلية وسياسات الاستثمار والتجارة الخارجية. فلا السلطة الحاكمة، ولا الأحزاب السياسية المُهيمنة والمعارضة، ولا منظمات المجتمع المدني، ولا النشطاء السياسيون المستقلون، ولا المثقفون أيضًا، قادرون على المبادرة في مناقشة وصوغ المشروع وحشد الدعم الشعبي له.

على الرغم من ذلك، ندرك أن المبادرة الفردية بالدعوة إلى مشروع الرؤية الوطنية المستقبلية، وبشعار ما يجب أن يكون عليه المستقبل الاقتصادي، ليست ترفًا فكريًا أو محض افتعال أو مغامرة في المجهول يتجاوز أهمية معالجة الأزمة الاقتصادية المزمنة وتغيير السياسة «الليبرالية الجديدة» التي تسمح فقط بالحلول المالية الجزئية والمؤقتة. فالمبادرة ضرورة موضوعية لغايات وتحديات وطنية كبرى، يمكن تلخيص أهمها، كالتالي:

ـ الارتقاء بمكانة الدولة المدنية الوطنية الديمقراطية المستقلة في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

ـ الارتقاء بمكانة الاقتصاد بتوسيع الطاقات الإنتاجية التنافسية لتلبية حاجات المواطنين والمجتمع وتوليد فوائض كافية لاستدامة النمو والتشغيل.

ـ تنمية الموارد البشرية والطبيعية.

ـ تحسين رفاهية المواطنين وجودة الحياة في المجتمع.

ـ تأمين التوزيع العادل للدخول وللثروات.

ـ تسريع عملية التراكم في الثروة الوطنية.

ـ تأمين الإجماع أو الاتفاق الوطني بالمشاركة الواسعة من مختلف الأحزاب السياسية الوطنية «الجديدة» والمنظمات الاجتماعية والمهنية ونقابات العمال والمعنيين بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والقانونية والإدارية والبيئية في الدولة الوطنية المدنية الديمقراطية المستقلة.

2 ـ أهداف المشروع الاقتصادي الوطني

مع أن النمو الاقتصادي يُفيد في زيادة المنافع المتبادلة والترابط بين الاقتصاد والسياسة والمجتمع، إلا أن دينامية النمو تتأثر بعوامل الإنتاج ونمط العلاقات «التكنولوجية» السائدة بين

القطاعات الاقتصادية وبين قطاع النفط الخام، والتي لا تتجه تلقائيًا نحو تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والبيئية من ناحية، أو إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من ناحية ثانية، أو أن تسهم في الاستقرار السياسي ومنع الفساد من ناحية ثالثة. وفي هذا السياق، وبِهُدى الرؤية الوطنية المستقبلية التي تحدد أهداف الاستراتيجية الاقتصادية المستقبلية، يصبح تدخل الدولة ضروريًا للتأثير في مسارات نمو القطاعات الاقتصادية لتقليل الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام من خلال الاستثمار الحكومي في مشاريع التنويع الاقتصادي الهيكلي، وبخاصة إقامة الصناعات التحويلية المتقدمة تكنولوجيًا لتوسيع الطاقات الإنتاجية القادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية[22]، وتنمية الموارد البشرية بتمويل مشاريع التعليم الأساسية والفنية والجامعية ومراكز الأبحاث العلمية والتكنولوجية ومحطات الابتكار، وبدمج السياسة النفطية في الإنتاج والتصنيع والصادرات بالسياسة الاقتصادية.

بهذه الخلفية، تبلور المشروع الاقتصادي الوطني «مُشْرِق»، ومع توافر العناصر الأساسية التالية يتم تنفيذه:

ـ استقرار وديمقراطية النظام السياسي والإرادة الحازمة والملهمة للسلطة الحاكمة.

ـ مراعاة خصائص الاقتصاد والاستفادة من التجربة الاقتصادية الوطنية.

ـ وضوح المنهجية ومعايير الأولويات في تفاصيل المشروع.

ـ توفير المعلومات والبيانات والإحصاءات والإجراءات المالية والتنظيمية الحكومية.

ويمكن تلخيص أهداف «مشرق» في التالي:

1 ـ الحفاظ على المُلكية العامة للثروات والموارد الطبيعية، ومنها الثروة النفطية، وتنظيم استغلالها لتراكم الثروة الوطنية، والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة فيها.

2 ـ مركزية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية واستثمار الموارد العامة، والعمل بأنظمة صلاحيات التنفيذ مع وضوح معايير الاستثمار في المشاريع الحكومية.

3 ـ تأكيد السياسات الاقتصادية: المالية والنقدية الكلية والنفطية والتجارة الخارجية التي لا يمكن تجزئتها بين إدارات المحافظات كافة.

4 ـ تحديث أساليب التخطيط الاقتصادي المركزي الفنية والإدارية بما يناسب التطورات الاقتصادية العالمية ومع الثورة التكنولوجية والرقمية في نشر المعلومات.

5 ـ العمل بمعايير الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والفنية في اختيار أولويات المشاريع الحكومية.

---

(22) صبري زاير السعدي، «معايير التنويع الاقتصادي الهيكلي في اقتصادات الريع النفطي: حالة السعودية،» **المستقبل العربي**، السنة 40، العدد 464 (تشرين الأول/أكتوبر 2020).

6 ـ توفير البيئة المناسبة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص الوطني، ولجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف توطين الصناعات التحويلية المتقدمة تكنولوجيًا، وتفعيل آلية السوق لتحسين كفاءة تعبئة وتوزيع الموارد الوطنية.

7 ـ توسيع وتحسين الخدمات التعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية والثقافية ومشاريع المنافع العامة.

8 ـ تقليص التفاوت في الدخول والثروات بين المواطنين والمحافظات.

9 ـ الجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في السياسة المالية العامة.

10 ـ إعادة تقييم وتأهيل مشاريع القطاع العام الصناعية والزراعية والخدمية.

3 ـ آلية اتخاذ القرارات وتحديث المؤسسات

في الآليات وتحديث التخطيط المركزي، يتم العمل بنموذج ثنائية الاقتصاد المخطط مركزيًا مع آليات السوق التنافسية، حيث يتولى مجلس التخطيط الاقتصادي ووزارة التخطيط، تحديد أولويات السياسات الاقتصادية، ومنها السياسة النفطية في الإنتاج والتصنيع والصادرات، وتعبئة وتوزيع الإيرادات العامة بين الاستثمار والنفقات الحكومية الجارية، وتوزيع الإيرادات النفطية، بينما تترك الحرية للسوق في توزيع موارد العمل والسلع الاستهلاكية والرأسمالية. وتتلخص الإجراءات العملية للمنهجية «الجديدة» في قيام وزارة والتخطيط بإعداد جدول زمني تفصيلي يتضمن تفاصيل وثيقة الخطة، ومجالات الدراسات والمعلومات والإجراءات المطلوبة لصوغ الأهداف والسياسات والبرامج والمشاريع. وينظم قانون مجلس التخطيط الاقتصادي آلية تبادل المقترحات بين الوزارات والمؤسسات العامة والمشاركة في اتخاذ القرارات، ومراجعة ومراقبة تنفيذ خطط التنمية الوطنية. كما يتولى الجهاز المركزي للإحصاء، إعداد البحوث والبيانات والمعلومات والتحليل الاقتصادي والمالي والاجتماعي بإحصاء العاملين في أجهزة الدولة كافة، وإجراء مسح التعاقدات الحكومية، ومراجعة الأوضاع المالية للقطاع العام، وترويج نتائج أعماله بصورة دورية منتظمة.

وفي السياسة، يجب إنجاز مهمات التغيير لضمان استقرار العملية السياسية مع تأمين انسيابية عمل المؤسسات التشريعية والتنفيذية والعمل بمعايير وصلاحيات واضحة في نظام تبادل المقترحات واتخاذ القرارات في تسيير إدارة الدولة والاقتصاد والمجتمع، مع تأكيد استقلالية السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في أداء مهماتها.

4 ـ برامج الاستثمار العاجلة في المناطق الفقيرة

كثيرة هي متطلبات تنفيذ مشروع «مشرق» السياسية والإدارية ومن المعلومات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. ومع ذلك، فإن مراجعة وتحليل مؤشرات الواقع البارزة في الحاضر، تسمح بتحديد الكثير من القرارات والإجراءات واقتراح آليات التنفيذ العاجلة لمعالجتها، مثل: مراجعة وتقييم الرواتب والامتيازات، المالية والعينية، لجميع العاملين في الخدمة العامة، واستبدال مزادات العملة الصعبة لمنع المضاربة المصرفية واستنزاف موجودات العملة في التحويلات

الخارجية، وتقييد استقدام الأيدي العاملة المستوردة، ومراجعة مشاريع الاستثمار في قطاع النفط: الإنتاج والتصنيع والصادرات، ووضع استراتيجية شاملة للتصنيع. كما يمكن اتخاذ إجراءات سريعة لتحسين خدمات التعليم العام، الأساسي والمهني والفني والجامعي، ومراكز البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا، وتحسين خدمات الصحة العامة في المراكز الصحية والمستشفيات والمختبرات والبحوث الطبية، وتطوير الضمان والرعاية الاجتماعية.

ونَعلمُ أيضًا، أن الثقة بمؤشرات الجدوى في برامج ومشاريع الاستثمار الحكومية تزداد باستخدام أحدث المعلومات والمعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والفنية والجغرافية. وعلى الرغم من ذلك، ومن الخبرة العملية، يمكن إعداد الإطار العام لتنفيذ برامج الاستثمار في المناطق الفقيرة بأهداف توفير فرص العمل المنتج، وزيادة الدخول، وتقليص نسبة الفقر، وإنعاش الاقتصاد المحلي، ولمنع الفساد المالي والإداري في استغلال الإيرادات الممولة للمشاريع المدرجة فيها.

في المرحلة الأولى، يمكن البدء بتنفيذ البرامج في عشر مناطق يتم تسميتها بثلاثة معايير: الفقر، والبطالة، وعدد السكان. وفي ما يلي نموذج لهذه البرامج والمشاريع المدرجة فيها:

ـ **طبيعة المشاريع كثيفة العمل**: مشروع الصرف الصحي والنفايات، تبليط الطرق الرئيسية والبينية، المرافق العامة من الساحات والملاعب والمنتزهات والقاعات الاجتماعية، بناء وتأهيل مدارس التعليم الأساسي والمدارس المهنية والفنية، بناء وتأهيل المستشفيات والمستوصفات، مشروع دور السكن الشعبية، مشروع استكمال توفير المياه النظيفة، مشروع استكمال توفير الكهرباء، مشاريع الأسواق الشعبية.

ـ **النتائج المتوقعة**: (يتم تقديرها) ألف فرصة عمل منتج مباشرة وغير مباشرة، زيادة الإنتاج (الطلب) من مستلزمات البناء والتشييد المحلية من الطابوق والإسمنت والجص وحديد التسليح والألمنيوم، زيادة الإنتاج (الطلب) من منتجات صناعة الأثاث الخشبية والمنتجات النفطية. كما يتوقع أن يسهم القطاع الخاص الوطني بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أعمال التنفيذ.

ـ **التمويل**: تخصيص (يتم تقديرها) من الإيرادات النفطية للبرامج العشرة مع مراعاة نسب توزيعها بما يناسب حجم المشاريع المدرجة في كل برنامج.

ـ **توقيت وآليات التنفيذ والرقابة**: بقرار من مجلس التخطيط يتم تأليف فريق عمل من المهنيين والإداريين الأكفاء لتنفيذ كل برنامج والبدء بإعداد المشاريع الضرورية في المنطقة المعنية خلال كذا يومًا (يتم تقديرها) يتم بعدها استدراج عطاءات التنفيذ المتكامل لمجموعة مشاريع البرنامج من جانب الشركات الأجنبية الإنشائية المتخصصة بشروط محددة، وبأفق تشغيل ما لا يقل عن نسبة مئوية (يتم تقديرها) من القوى العاملة الوطنية، واستخدام المواد الإنشائية المصنوعة محليًا، والاستعانة الضرورية بالمقاولين المحليين في التنفيذ. ويكون تنفيذ البرنامج بكامله في مدة أقصاها سنة واحدة من تاريخ التعاقد □

الدولة الريعية المتجددة في الجزائر: مقاربة تحليلية

لقرع بن علي(*)

أستاذ محاضر(أ) في قسم العلوم السياسية،
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، الجزائر.

مقدمة

تعاني الدول التي تعتمد على الريع النفطي «الصدمات النفطية» الناتجة من انهيار أسعار البترول، حيث حدث ذلك في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، وتكرر الأمر نفسه في التسعينيات وفي الوقت الراهن (قبل الحرب في أوكرانيا). وفي كل مرة تحدث فيها الصدمة النفطية تجد هذه الدول نفسها مطالبة باتخاذ إجراءات وسياسات لمواجهة الانعكاسات السلبية الناتجة من انخفاض أسعار النفط. لكن الأمر الذي يدعو إلى التساؤل أن بعض الدول الريعية النفطية لم تستفد من الصدمة النفطية السابقة، وبمجرد حدوث طفرة نفطية ثانية خلال الحقبة 2004ـ2014 عملت على تجديد نفسها بدلًا من التنويع الاقتصادي.

لا ينبغي الاكتفاء بالتعريفات الكلاسيكية للدولة الريعية التي تركز على مصدر الإيرادات المالية للدولة من الريع الخارجي فقط، بل يجب أن يتركز الاهتمام على الدولة الريعية المتجددة والدولة الريعية غير القابلة للتجدد.

بناءً على ذلك، يجب الاهتمام بظاهرة تجدد الدولة الريعية وقدرتها على إعادة بناء نفسها، وذلك انطلاقًا من السؤال الآتي: كيف تتمكن الدولة الريعية من تجديد نفسها؟ وفي سبيل الإجابة عن هذا السؤال تم وضع فرضية مفادها التحقق في مدى تأثير انهيار أسعار النفط في بقاء أو زوال الدولة الريعية النفطية. لهذا تم تحديد ثلاثة مقومات للتحقق من هذه الفرضية وهي: الاقتصاد الريعي، نظام الريع، والمجتمع الريعي.

(*) البريد الإلكتروني: benalilagraa01@gmail.com

تعدّ الجزائر حالة لدولة ريعية متجددة خلال الحقبة 2000ـ2022. فالجزائر كانت من أكثر الدول التي تأثرت سلبًا بالصدمة النفطية منذ عام 1986، حيث نتج منها احتجاجات شعبية في 5 تشرين الأول/أكتوبر 1988 وما تبعها من أزمة اقتصادية واجتماعية ثم أزمة أمنية خطيرة في التسعينيات؛ وقد ساهم ذلك في التخلي عن النهج الاشتراكي، وتطبيق إصلاحات اقتصادية واتباع برنامج التكيف الهيكلي. وفي الوقت الذي كان يفترض أن تتعلّم السلطة الحاكمة من الدرس القاسي الذي خلفته الصدمة النفطية، لاحظنا النقيض، فبمجرد حدوث طفرة نفطية (2004ـ2014)، أنعمت على الدولة مداخيل ضخمة جدًا جعل الدولة تنفق أكثر من ألف مليار دولار خلال عشرين سنة من حكم الرئيس السابق بوتفليقة، غير أن مخرجات هذا الإنفاق كانت إعادة بناء الدولة الريعية وتجددها.

تكمن أهمية هذه الدراسة أنها تندرج ضمن مقاربة الاقتصاد السياسي، بحيث إنها لا تدرس أزمة أسعار النفط وتأثيراتها في الدولة الجزائرية من بُعدٍ اقتصادي فحسب، بل تدرسها بالعلاقة مع النظام السياسي والمجتمع. فالسياسات الاقتصادية التي ترسمها السلطة وتنفذها، تعبّر عن خيارات النظام السياسي وتفضيلاته، وهو ما يجعل الدولة الريعية في الجزائر ليست حتمية، بل هي ناتجة من سياسات النظام الحاكم وفي الوقت نفسه تعبّر عن قابلية المجتمع لبقائها.

أولًا: تعريف الدولة الريعية المتجددة

لا ينبغي الاكتفاء بالتعريفات الكلاسيكية للدولة الريعية التي تركز على مصدر الإيرادات المالية للدولة من الريع الخارجي فقط، بل يجب أن يتركز الاهتمام على الدولة الريعية المتجددة والدولة الريعية غير القابلة للتجدد. وهذا الأمر يجعلنا نركز على ثلاثة أركان أساسية: الاقتصاد الريعي؛ النظام الريعي؛ المجتمع الريعي.

1 ـ الاقتصاد الريعي

يعد الاقتصاد الريعي ركنًا أساسيًا في تعريف الدولة الريعية؛ ويرى حسين مهدافي أنها «تلك الدولة التي تتلقى الريع الخارجي على نحو كبير ومنتظم ومتنام. والريع الخارجي بدوره يعرّف على أنه الريع الذي يدفعه الأفراد الأجانب أو الحكومات للأفراد أو الحكومات في بلد معين»[2]. لكن الإشكال قد يطرح حول مواصفات الاقتصاد الريعي؛ وهنا نعود إلى التعريف الذي قدّمه حازم الببلاوي: الاقتصاد الريعي هو كل اقتصاد يتضمن بعض عناصر الريع؛ وهو الذي يكون فيه الريع سائدًا؛ وهو اقتصاد يعتمد على ريع خارجي من دون الحاجة إلى وجود قطاع إنتاجي؛ ولا يشارك سوى عدد قليل من السكان في توليد هذا الريع، حيث تشارك الأغلبية فقط في توزيعه أو الاستفادة منه[3]. كما تعَدّ الحكومة هي المتلقّي الرئيسي للريع الخارجي في الاقتصاد، حيث يرتبط دور

(2) Hussein Mahdavy, «The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: the Case of Iran,» in: Michael A. Cook, ed., *Studies in the Economic History of the Middle East* (London; New York: Routledge, 2014), p. 428.

(3) Hazem Beblawi, «The Rentier State in the Arab World,» in: Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds., *The Rentier State* (London; New York: Croom Helm, 1987), p. 51.

الحكومة ارتباطًا وثيقًا بوجود أقلية تتحكم فيه. وهذه «القوة الاقتصادية» ستسمح لها بالاستيلاء على «القوة السياسية» كذلك، أو تحفز النخبة السياسية على الاستيلاء على الريع الخارجي، وتؤدي الدولة دورًا مركزيًا في توزيع هذه الثروة على السكان[4].

وذهب جياكومو لوتشياني (Giacomo Luciani) إلى الدعوة إلى التركيز على أصل دخل الدولة محليًا أو أجنبيًا، بدلًا من التركيز على طبيعة دخل الدولة. فالتأثير الأساسي لصادرات النفط هو أنها تحرر الدولة من الحاجة إلى زيادة الدخل محليًا؛ وهي التي تؤدي دورًا أساسيًا في هذا الصدد أكثر من إنتاج النفط في حد ذاته. فإذا كان دخل الدولة مرتبطًا بتصدير النفط، عندئذٍ يتم تحرير تلك الدولة من قاعدتها الاقتصادية المحلية وتدعمها القاعدة الاقتصادية للبلدان التي تستورد نفطها. ويبدو أن الفرق ذا الصلة هو الفرق بين دول «التخصيص»[5] ودول «الإنتاج»، حيث إن إحدى هاتين الوظيفتين ـ التخصيص أو الإنتاج وإعادة التخصيص ـ هي المهمة الضرورية للدولة. والدولة الريعية ستؤدي حتمًا إلى أداء دور تخصيص الدخل الذي تتلقاه من الخارج[6]. وفي اقتصادات الريع النفطي، تصبح الدولة الوسيط الرئيسي بين قطاع النفط وبقية قطاعات الاقتصاد. فهي تتلقى إيرادات يتم تحويلها إلى الاقتصاد من خلال الإنفاق العام، الذي يمثل نسبة كبيرة من الدخل القومي؛ ولهذا فإن تخصيص هذه الأموال، له أهمية كبيرة بالنسبة إلى نمط التنمية الاقتصادية[7].

الريع ليس مجرد مورد اقتصادي ومالي يوجَّه للاستثمار وتوفير الخدمات والسلع التي يحتاج المجتمع إليها، بل هو مورد سياسي يوظَّف في شراء الولاء وتكوين الزبونيات وإعادة التكوين الطبقي للمجتمع بواسطة خلق طبقات ريعية من أجل اختراق المجتمع والهيمنة عليه.

2 ـ النظام الريعي

يُقصد بنظام الريع أنه النظام الذي يوظِّف الريع سياسيًا في إدارته للدولة والمجتمع. فالريع ليس مجرد مورد اقتصادي ومالي يوجَّه للاستثمار وتوفير الخدمات والسلع التي يحتاج المجتمع إليها، بل هو مورد سياسي يوظَّف في شراء الولاء وتكوين الزبونيات وإعادة التكوين الطبقي

(4) Ibid., pp. 51-52.

(5) حسب لوتشياني دول التخصيص هي جميع الدول التي تستمد إيراداتها (أكثر من 40 بالمئة) من النفط أو مصادر أخرى، والتي تمثل نفقاتها نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

(6) Giacomo Luciani, «Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework,» in: Beblawi and Luciani, eds., *The Rentier State*, pp. 68-69.

(7) Mahmoud Abdel-Fadil, «The Macro-Behaviour of Oil-Rentier States in the Arab Region,» in: Beblawi and Luciani, eds., Ibid., p. 83.

للمجتمع بواسطة خلق طبقات ريعية من أجل اختراق المجتمع والهيمنة عليه. وفي سبيل هذا الغرض، نجد أن النظم الريعية تكرّس عائدات الريع نحو بناء أجهزة سياسية وبيروقراطية وظيفتها الأساسية رسم سياسات عامة ريعية، والتحكم في توزيع الريع؛ وبناء أجهزة القمع والإكراه (الجيش، الاستخبارات، الأمن)، حيث تصبح هذه الأجهزة من أهم القطاعات المولدة لمناصب الشغل وتستهلك ميزانيات ضخمة، ويكون هدفها حراسة نظام الريع ضد مطالب الدمقرطة أو ضد الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالرفاه الاجتماعي والاقتصادي. ولهذا نجد أن النظم الريعية، تنظر إلى مسألة الريع بوصفها قضية بقاء ووجود وهو بمنزلة الشريان الذي تتغذى منه وتحرص في سياساتها العامة على استمرار الدولة الريعية؛ وفي حال تعرّضها للأزمة تعمل هذه الأنظمة كل ما في وسعها من أجل إدارة الأزمة بصورة تؤدي إلى إعادة إنتاج وتجديد الدولة الريعية.

في الدول الريعية النفطية، يركز نظام الريع على الأداء التوزيعي ويجعل من التوزيع الوظيفة الأساسية لأجهزة الدولة، حيث تصبح هي التي تقرر أي الفئات الاجتماعية والجماعات المفضلة التي تستفيد من الريع النفطي من أجل شراء الإجماع السياسي. ويعتمد نظام الريع على الطفرة النفطية التي تساعده على استرضاء المجتمع وتضمن له البقاء لمدة طويلة رغم ضعف مؤسسات الدولة. فالطفرة النفطية تساعد على تكوين قاعدة اجتماعية للصفقة الريعية بين النظام الحاكم والمجتمع، حيث تنتفي الحاجة إلى استخراج الموارد من المجتمع ويميل الحكام للإنفاق الضخم، وبالتالي تكون المشاركة العامة في صنع السياسات ضعيفة[8].

إن من أهم المزايا التي يتمتع بها النظام الريعي هي الاستقلالية المالية عن المجتمع أو المصادر الداخلية للتمويل. وهذه الاستقلالية هي التي تجعله يكتسب القدرة على اختيار حلفائه السياسيين وتغيير الولاءات السياسية بمرونة. وكذلك يتمكّن من خلق طبقات جديدة أو تفكيك وإعادة تجميع طبقات موجودة؛ ويكون ذلك عادة باستخدام آليات الإنفاق العام، وتوسيع التوظيف في الجهاز البيروقراطي المضخَّم، واتباع سياسات عامة قائمة على الدعم الاقتصادي وتخصيص الأراضي[9]. وما دامت الوظيفة الأساسية للنظام الريعي هي التوزيع، فإنها تعكس نفسها على تشكيل علاقات المجتمع، التي يتم ترتيبها وإعادة إنتاجها على أساس فكرة إعادة توزيع الريع[10]. وبواسطة هذا الدور التوزيعي يشجع نظام الريع سلوكًا اجتماعيًا معينًا يقوم على «القطيعة بين العمل والمكافأة»، أي أن المكافأة لا ترتبط ببذل الجهد والإبداع والعمل الجاد[11].

---

(8) Benjamin Smith, «Oil Wealth and Regime Survival in the Developing World, 1960-1999,» *American Journal of Political Science*, vol. 48, no. 2 (April 2004), pp. 233-234.

(9) نزيه ن. الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 458.

(10) عبد الله جناحي، «العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية،» **المستقبل العربي**، السنة 25، العدد 288 (شباط/فبراير 2003)، ص 56.

(11) Hazem El Beblawi «The Concept of «Rentier States» Revisited,» in: Ishac Diwan and Ahmed Galal, ed., *The Middle East Economies in Times of Transition (London: Palgrave Macmillan*, 2016), p. 206.

وعادة ما يضع نظام الريع على رأسه شخصًا قائدًا يقوم بدور الراعي للمجتمع، ويمنحه سلطات دستورية لامتناهية، يصبح بموجبها القائد الكاريزمي الذي ترتبط به كل الجماعات الزبائنية الباحثة عن الريع والمزايا. وفي مثل هذا النظام تكون العلاقات الاجتماعية بين الحاكم والمحكومين علاقات شخصية حيث تنسب السلطة إلى الشخص وليس إلى مؤسسات الدولة. وقد لاحظنا في الجزائر كيف أن الوزراء والمسؤولين كانوا يرددون عبارات «بتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية»؛ «في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية»؛ «تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية».

يتميّز المجتمع الريعي بانتشار سلوك البحث عن الريع أكثر فأكثر، حيث تصبح الرغبة في الاستفادة من الريع هي الهدف الأسمى الذي يسعى إليه الأفراد والجماعات وفق قواعد وآليات تحددها البيروقراطية. إن العقلية الريعية تجعل الدخل (الثروة) لا يتعلق بالعمل الجاد وتحمّل المخاطر، وإنما بالمصادفة أو الحظ.

3 ـ المجتمع الريعي

يشير المجتمع الريعي إلى أن أغلبية السكان تكون مرتبطة بعملية استخدام الريع وتوزيعه، وتنشأ عن ذلك الذهنية الريعية لدى الأفراد، الذين لا يلزمون أنفسهم بالعمل الجاد من أجل تحقيق حياة جيدة لأنفسهم؛ ولا توجد ضرورة لإجراء أي تمييز بين دخل مستلم ودخل تم اكتسابه بالجهد والعمل[12]. وهذا يعني أن المجتمع الريعي يعطي قيمة لعملية التداول ويهمل عملية الإنتاج، على نحوٍ يجعل الأفراد يسعون بكل قوة من أجل الدخول في دائرة الريع بدلًا من الاهتمام ببلوغ الكفاءة الإنتاجية. ونظرًا إلى وفرة الخدمات والمزايا الاجتماعية التي تقدمها الدولة، تظهر الاتكالية لدى الأفراد الذين لا يكلّفون أنفسهم التحرك سياسيًا أو اقتصاديًا لتحدي السلطة على نحوٍ جاد. وبالتالي فهذا النمط الاستهلاكي مبني على حصول الناس على مداخيل عالية، إلّا أنه يجعلهم يعتمدون على حكومة تزودهم بغطاء واسع من الحماية الأبوية[13]. لهذا، يتميّز المجتمع الريعي بانتشار سلوك البحث عن الريع أكثر فأكثر، حيث تصبح الرغبة في الاستفادة من الريع هي الهدف الأسمى الذي يسعى إليه الأفراد والجماعات وفق قواعد وآليات تحددها البيروقراطية[14]. إن العقلية الريعية تجعل الدخل (الثروة) لا يتعلق بالعمل الجاد وتحمّل المخاطر، وإنما بالمصادفة أو الحظ. فالدخل يصبح مكسبًا مفاجئًا مرتبطًا بالظروف والقَدَر على عكس العقلية الإنتاجية التي تقتضي أن يأتي الدخل

(12) الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ص 456.

(13) المصدر نفسه، ص 457.

(14) لطرش الطاهر، «حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع: محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري،» **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 10 (حزيران/يونيو 2013)، ص 4ـ5.

كنتيجة نهائية وكجزاء عن الجهد المبذول في إطار عملية إنتاج طويلة ومنتظمة ودائرية[15]. وقد يأخذ سلوك البحث عن الريع طرقًا غير قانونية، مثل الرشوة والفساد والتهريب والسوق السوداء[16].

إذًا، بناء على الأركان السابقة الذكر، يجب إعادة تعريف الدولة الريعية والحديث عن الدولة الريعية المتجددة، التي تستفيد من وجود بدائل ريعية، ونظام ريعي يحكم من أجل البقاء السياسي، ومجتمع ريعي يرفض التغيّر نحو الإنتاج. وهكذا، يتحوّل الريع من مجرد دخل مالي خارجي إلى منظومة اقتصادية وسياسية واجتماعية قائمة وتعمل باستمرار على البقاء أولًا، ثم تجديد نفسها.

ثانيًا: الأزمات المستدامة للدولة الريعية في الجزائر

1 ـ نقمة النفط والفشل التنموي

لا شك في أن المفارقة الاقتصادية الجزائرية الرئيسية متجذّرة في التناقض القائم بين الوفرة الاقتصادية الكلية التي تظهرها الدولة خلال أوقات ارتفاع أسعار النفط مقابل إفلاس الاقتصاد الجزئي الذي غرقت فيه. إن أكثر المظاهر المجسدة لهذا الإفلاس هو الفقر في قطاعات واسعة من السكان. وفي الواقع، لم يقترن استقرار الاقتصاد الكلي للبلاد بتحسن في المتغيرات التي تؤثر مباشرة في السكان، مثل العمالة والنمو ودخل الأسرة. ومع ذلك، فإن المراقب للواقع الجزائري يلاحظ الفشل الاقتصادي، وهو ما أنتج انفجارًا اجتماعيًا، حيث أصبح استياء السكان واضحًا في انتشار الاحتجاجات بجميع أوجهها[17]. إن المشكلات الهيكلية التي يجب التغلب عليها من أجل المضّي في طريق التنمية يصعب مواجهتها؛ وهي تتضمن الحاجة إلى خلق فرص العمل، وضرورة توفير ظروف معيشية لائقة للسكان وآفاق اقتصادية، والاعتماد الخارجي على صادرات المحروقات، في الوقت الذي يؤدي فيه انخفاض أسعار النفط إلى قطع مصدر التمويل الرئيسي للاقتصاد[18].

ومن أجل تقييم السياسة الاقتصادية للحكومات الجزائرية منذ عام 2000، أظهرت هذه الحكومات نفسها عاجزة عن تحويل عائدات النفط الضخمة إلى ثروة، وعاجزة عن تحويل الثروة إلى رفاهية. إن نمو الناتج المحلي الإجمالي قد تباطأ على نحوٍ مستمر في حين أن إيرادات المحروقات تجاوزت جميع التوقعات؛ كما أن معدل النمو الاقتصادي سجّل انخفاضًا مستمرًا[19].

لقد تميزت بداية الحقبة الرئاسية من حكم الرئيس بوتفليقة بإطلاق برنامج دعم الإنعاش

---

(15) Beblawi, «The Rentier State in the Arab World,» p. 52.

(16) Gordon Tullock, *The Rent-Seeking Society,* edited and with an Introduction by Charles K. Rowley (Indianapolis: Liberty Fund, 2005), p. 26.

(17) Ivan Martin, «Algeria's Political Economy (1999-2002): An Economic Solution to the Crisis?» *The Journal of North African Studies*, vol. 8, no. 2 (Summer 2003), p. 35.

(18) Ibid., p. 37.

(19) Ibid., pp. 42-43.

الاقتصادي بمبلغ 7 مليارات دولار خلال الحقبة 2000 ـ 2004؛ ثم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو، وتنفيذ المشاريع الاستثمارية الإنتاجية الرئيسية والبنية التحتية العامة، بما مجموعه 55 مليار دولار خلال الحقبة 2005 ـ 2009. وكان أهم هذه المشاريع يتعلق بالبنية التحتية: مطار الجزائر، والطريق السيّار شرق ـ غرب، ومشروع مليون سكن. وعلى الرغم من ارتفاع معدل الاستثمار وزيادة الإنفاق العام من أجل تحقيق مشاريع البنية التحتية الرئيسية واستكمال برامج دعم النمو إلّا أن النتائج المحققة لم تكن بمستوى ذلك الإنفاق الضخم[20]. وحافظت الحكومة على التوجه نفسه في الإنفاق العام خلال العهدة الثالثة للرئيس بوتفليقة، حيث خصّص مبلغ 286 مليار دولار للمخطط الخماسي 2009ـ2014. وقد كان هذا المخطط استكمالًا للمخطط السابق، فالحكومة لم تغيّر في أولوياتها بل استمرت في إنجاز مشاريع السكن والأشغال العمومية والبنية التحتية، والسعي إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان بتوزيع الريع وإهمال التنمية.

إن ضخامة الإنفاق لم يقابلها تغيير جذري في بنية الاقتصاد، لأن النمو الاقتصادي في الجزائر يفتقر إلى الفاعلية في استعمال وسائل الإنتاج، ويتميز بضعف إنتاجية العمل وقلة الإبداع والابتكار، وكذلك الاهتمام بالقطاعات التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة (الأشغال العمومية والبناء، والفلاحة والخدمات). وهذا يدل على ضعف الاستثمار في رأس المال البشري، والتركيز على رأس المال المادي الذي لا يكفي لوحده لإحداث تنمية حقيقية[21]. وهكذا، لم تستثمر المداخيل الضخمة كما ينبغي في التنمية بل أخذت مسارًا منحرفًا طغت عليه سياسة البذخ والاختلاسات التي أثقلت كاهل الاقتصاد تحت غطاء النمط الاستهلاكي بعيدًا من استثمارها في مشروعات إنتاجية مولدة للثروة. وبدلًا من إضفاء المسؤولية على استغلال مداخيل النفط، نجد أنها خضعت لمنطق اللامسؤولية أي المحسوبية[22]. وهذه أحد مسببات الفشل التنموي في الجزائر، حيث يتم اتباع سياسات ريعية والإصرار على التمسك بها، نتج منها التضحية بالتنمية الاقتصادية والبشرية من أجل بقاء النظام السياسي.

2 ـ فقر الأداء بين أزمة الاستخراج وأزمة التوزيع

بالحديث عن الدولة الريعية في الجزائر نلاحظ أنها تعاني فقر الأداء، أي عدم قدرة النظام السياسي على القيام بوظائفه في إدارة الدولة والمجتمع رغم توافر الموارد البشرية والمالية. وفي هذا السياق، سبق لغابريال ألموند (Gabriel Almond) أن تحدّث عن نوعين أساسيين من قدرات النظام السياسي، هما: القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية؛ حيث يرى ألموند أن «أكثر أشكال

---

(20) Mohamed Chabane, «L'Algérie sous tension: les prémices d'une crise, l'urgence d'un changement,» *Revues Averroès*, nos. 4-5 (Spécial printemps arabe 2011), pp. 23-24.

(21) محمد مسعي، »سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو،« **الباحث**، العدد 10 (2012)، ص 154ـ155.

(22) ناصر يوسف، «التبعية الاقتصادية وأثرها في صنع القرار السياسي: دراسة حالة الجزائر،» **المستقبل العربي**، السنة 17، العدد 191 (كانون الثاني/ يناير 1995)، ص121.

استخلاص المصادر شيوعًا لدى الأمم المعاصرة هو الضرائب، وفرض الضرائب هو استخلاص الأموال والسلع من أفراد نظام سياسي معيّن، دون أن يتلقوا مقابلها أية منافع فورية أو مباشرة»[23].

إن تحصيل الضرائب يجب أن يكون عادلًا ومنتظمًا أي مستمرًا. وبالعودة إلى الجدول الرقم (1) نلاحظ أن تحصيل الضرائب في الجزائر يرتبط بأسعار النفط، فعندما تكون هذه الأسعار مرتفعة نجد أن نسبة الضرائب في الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي تكون منخفضة (18.6 بالمئة 8.7 بالمئة في عام 2008). ونلاحظ أنه في أوقات انهيار أسعار النفط ترتفع الضرائب مثلما حدث في عام 2018، حيث ساهمت الضرائب بنسبة 45 بالمئة في الإيرادات العامة وبنسبة 14.3 بالمئة فقط في الناتج المحلي الإجمالي؛ وهذا يعني أن الحكومة غير مستقرة في تحصيل الضرائب، وأنها تخضع للمنطق الريعي في ذلك.

الجدول الرقم (1)
الإيرادات الضريبية في الجزائر

الحصة إلى إجمالي الإيرادات العامة (نسبة مئوية)						النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)					
2008	2010	2012	2014	2016	2018	2008	2010	2012	2014	2016	2018
18.6	29.4	30.1	37.4	49.5	45	8.7	10.7	12.0	12.5	14.3	14.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2011)، ص 347؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2015)، ص 451؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2018)، ص 347، و**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2019)، ص 340.

تقاس قدرة النظام السياسي كذلك بالأداء التوزيعي، حيث عرّفه غابريال ألموند بأنه: «تخصيص الوكالات الحكومية بمختلف أنواعها للأموال، والسلع، والخدمات، والجوائز، والفرص وتوزيعها على الأفراد والجماعات في المجتمع. ويمكن قياسها ومقارنتها حسب كمية ما وزع والقطاعات البشرية التي شملتها تلك المنافع، وشرائح السكان التي تلقت تلك المنافع، والعلاقة بين الحاجات البشرية والتوزيعات الحكومية الرامية إلى تلبية تلك الحاجات»[24]. إن هذا التعريف ينبهنا إلى أزمة التوزيع التي تعانيها الجزائر. فالأداء التوزيعي لا ينبغي أن يقتصر على الجانب الكمي فقط للأموال التي يتم ضخها في برامج الرعاية الاجتماعية بل يتعدّاه إلى الموازنة بين حجم الأموال الموزعة ومدى فعالية الإنفاق في تحقيق المنافع وفق ثلاثة مؤشرات: الحجم العددي للقطاعات السكانية المستفيدة من المنافع، ونوعية تلك الفئات الاجتماعية، والعلاقة بين الحاجات السكانية والتوزيع الحكومي. لهذا، لقياس مدى نجاعة الأداء التوزيعي في الجزائر، يمكن الاعتماد على مؤشر الدخل الفردي والفقر.

(23) جابرييل إيه. ألموند وجي. بنجهام باويل (الابن)، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**، ترجمة هشام عبد الله؛ مراجعة سمير نصار (عمّان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998)، ص 188.

(24) المصدر نفسه، ص 192.

الجدول الرقم (2)
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)

2018	2014	2010	2005	2000
4188	5468	4479	3132	1801

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019 (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2019)، ص 29.

لا توجد إحصاءات حديثة منتظمة ودقيقة لنسبة الفقر في الجزائر، لكن الإحصاءات المتوافرة حتى اليوم تبيّن أن نسبة الفقر انخفضت من 14.1 بالمئة عام 1995 إلى 5.5 بالمئة عام 2012 وفق خط الفقر الوطني. لكن قياس الفقر البشري لا يقتصر على الدخل فقط بل يتضمن أبعادًا أخرى تتمثل بالتعليم والصحة ومستوى المعيشة. لهذا فإن مؤشر الدخل الفردي ومؤشر الفقر لا يوضحان بدقة كيفية توزيع الدخل الوطني على الفئات والمناطق. وبحكم أننا نعيش في الجزائر لاحظنا على مر السنوات السابقة غياب العدالة التوزيعية للدخل والثروة، حيث ظهرت طبقة أوليغارشية تمكنت من تحقيق ثراء فاحش بطرائق غير شفافة، في حين انهارت الطبقة الوسطى التي لم تعد موجودة أو ضاق حجمها أكثر واتسع حجم الطبقات الفقيرة والمحرومة.

3 ـ البحث عن الريع

بما أن مفهوم «الدولة الريعية» يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالدخل الناتج من استخدام الموارد الطبيعية، فلا يمكن فصل «متلازمة المرض الهولندي» عن مفهوم الاقتصاد الريعي. تم تقديم هذا النموذج أولًا من جانب ماكس كوردن (Max Corden) وبيتر نيري (Peter Neary) في عام 1982. والفكرة الأساسية للمرض الهولندي هي أن الإيرادات المتولدة من استغلال الموارد الطبيعية تعطّل مزايا الاقتصاد في القطاعات الأخرى، وبالتالي تنقص إنتاجية التصنيع والزراعة وزيادة الاستفادة من استخراج الموارد الطبيعية[25]. ينطبق هذا الوصف على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على استخراج الموارد النفطية وتصديرها، الأمر الذي أوجد ثقافة الكسب السريع وغياب ثقافة الاستثمار المنتج، والعمل الجاد، وتحمل المخاطر، والكل ـ حكومةً وأفرادًا ـ يبحث عن الحلول السهلة التي لا تتطلب جهدًا ووقتًا طويلًا، والجميع يسعى ليعيش حياة البذخ، والإسراف في الاستهلاك من دون تحقيق مردودية إنتاجية. وعند حدوث الصدمة النفطية تلجأ الحكومة إلى تدابير التقشف بعدما تكون قد أهدرت الوقت في التوزيع بدلًا من التنويع الاقتصادي.

ولعل المتتبع للإجراءات التي اتبعتها الحكومات الجزائرية منذ انهيار أسعار النفط في منتصف 2014، يلاحظ توجهها إلى الإجراءات السهلة المرتبطة بالتقشف وزيادة الضرائب، ووضع رخص الاستيراد، والزيادة في أسعار السلع، وغياب الإرادة اللازمة للتوجه نحو التنويع الحقيقي للاقتصاد الوطني. فالنظام الحاكم لا يريد التضحية بالبقاء السياسي من أجل التطوير الاقتصادي. وتتجلى مظاهر المرض الهولندي في الجزائر من خلال ثلاثة أعراض: 1 ـ تركز الاستثمار العمومي في

(25) El Beblawi, «The Concept of «Rentier States» Revisited,» p. 199.

قطاع المحروقات؛ 2ـ انخفاض مساهمة قطاعي الفلاحة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بقطاعات المحروقات والبناء والخدمات؛ 3ـ ارتباط النمو الاقتصادي بنمو القطاع النفطي.

إن أكثر من 60 بالمئة من إيرادات الدولة تأتي من الجباية البترولية، حيث تمثل المحروقات أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 97 بالمئة من صادراتها. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام تختلف من سنة إلى أخرى وفقًا لصعود أسعار النفط وهبوطها، إلا أنه على مدار أكثر من ثلاثة عقود، لم يحدث أي تغيير في هذا الشأن[26]. ففي سنة 2021 بلغت صادرات الجزائر خارج المحروقات نحو 3 مليارات دولار فقط، وبذلك تعَدّ هذه القيمة ضئيلة جدًا مقارنة بالصادرات من النفط والغاز[27]. وهذا يعني أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد أكثر فأكثر على أسعار النفط، ويفتقد التنوع، وهو يتميز بوجود نمو في المؤشرات الكمية من دون إحداث تنمية حقيقية، مما يزيده ضعفًا. يضاف هذا الضعف الهيكلي إلى عدم كفاءة القطاعات الأخرى المنتجة (الفلاحة، والصناعة) التي تسير بوتيرة بطيئة[28].

الجدول الرقم (3)
مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام في الجزائر

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النسبة المئوية	49.62	47.80	50.13	35.44	40.17	43.20	39.57

المصدر: Annuaire Statistique de l'Algérie: Résultats 2010 – 2012,» volume no. 30 (Alger: Office» National des Statistiques, 2014), p. 446.

ثالثًا: مستويات تجديد الدولة الريعية في الجزائر

1 ـ مستوى الاقتصاد الريعي: من إدارة الأزمة الريعية إلى البحث عن البدائل الريعية

من أهم الدروس التي استفادت منها السلطة الحاكمة في إثر الصدمة النفطية في أواخر الثمانينيات هو إدارة الأزمة الريعية التي يتسبب فيها انهيار أسعار النفط، حيث نلاحظ أن السلطة تعلّمت من الماضي وعملت على مراكمة إيرادات الريع النفطي تحسّبًا للأزمات النفطية.

لهذا، وفي ضوء المخاطر التي يمكن أن تحدث بسبب انخفاض سعر النفط، تم إنشاء «صندوق ضبط الإيرادات» في عام 2000 لتوفير فائض الإيرادات، حيث تم حفظ أي فائض في الميزانية أعلى من معيار معيّن لسعر النفط في هذا الصندوق. ولهذا الغرض تم تثبيت السعر المرجعي عند 19

(26) Martin, «Algeria's Political Economy (1999-2002): An Economic Solution to the Crisis?» p. 39.

(27) «إحصائيات الصادرات خارج المحروقات،» وزارة التجارة وترقية الصادرات (الجزائر)، 13 أيلول/سبتمبر 2021، <https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/les-statistiques-de-l-exportation-hors-hydrocarbures-1>.

(28) Chabane, «L'Algérie sous tension: les prémices d'une crise, l'urgence d'un changement,» p. 19.

دولارًا للبرميل للحقبة من 2000 إلى 2007 ثم رُفع إلى 37 دولارًا للبرميل في عام 2008. وبفضل هذه الآلية تمكنت الحكومة من مراكمة 76 مليار دولار[29]. وقد سمحت هذه الأموال بمعالجة اختلال الميزانية العامة للدولة على مر السنوات السابقة.

عملت السلطة الحاكمة كذلك على شراء الوقت وإدارة اللاستقرار بواسطة تخويف المجتمع من العودة إلى سنوات العنف والإرهاب. وقد لجأت الحكومة إلى هذا الأسلوب لإقناع الرأي العام بضرورة طبع النقود، ففي أيلول/سبتمبر 2017، أخبر أحمد أو يحيى (الوزير الأول السابق) أعضاء البرلمان أنه من دون طبع النقود لن تتمكن الحكومة من دفع رواتب موظفي القطاع الحكومي. وبغرض إحداث أثر نفسي لسياسة التخويف بث التلفزيون الجزائري في تشرين الأول/أكتوبر 2017، ولأول مرة، برنامجًا تضمّن صورًا مزعجة جدًا حول ما حدث من مذابح في سنوات التسعينيات. وقد تم تفسير هذا الأمر بأنه تحذير للشعب على ضرورة التزام الهدوء والاكتفاء بالاستقرار فقط، والحذر من عواقب تحدي قرارات الدولة أو الاحتجاج ضدها[30].

أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الإيرادات المالية للجزائر، ونتيجة لذلك لم تعد الحكومة قادرة على الاستجابة لمطالب المجتمع، الأمر الذي دفعها إلى اتباع إجراءات التقشف وتجميد الكثير من المشاريع التنموية، بل وصل بها الأمر إلى طبع النقود.

لقد أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الإيرادات المالية للجزائر، ونتيجة لذلك لم تعد الحكومة قادرة على الاستجابة لمطالب المجتمع، الأمر الذي دفعها إلى اتباع إجراءات التقشف وتجميد الكثير من المشاريع التنموية، بل وصل بها الأمر إلى طبع النقود. وفي حال استمرار انخفاض أسعار النفط لمدة طويلة من الزمن، فإن السلطة الحاكمة ستجد نفسها مجبرة على البحث عن بدائل أخرى تضمن لها استمرار الاقتصاد الريعي الذي يمكّنها من البقاء السياسي. وبالنظر إلى السياسات التي انتهجتها السلطة لمواجهة أزمة أسعار النفط، يمكننا أن نشير إلى بديلين ستلجأ إليهما السلطة، وهما: الغاز الصخري، والطاقات المتجددة. قد يبدو الأمر غريبًا طرح هذين البديلين، لكن يجب التنبيه إلى أن المقصود هنا ليس طرح البدائل التي يتمناها الرأي العام، بل المقصود هو محاولة قراءة ما يدور في عقل وإدراك صانع القرار السياسي ومدى رغبته في إحداث تنويع اقتصادي.

---

(29) Miriam Shabafrouz, «Fuel for Conflict or Balm for Peace? Assessing the Effects of Hydrocarbons on Peace Efforts in Algeria,» *GIGA Working Papers* (GIGA Research Programme: Violence and Security, GIGA German Institute of Global and Area Studies), no. 132 (April 2010), p. 16.

(30) «Breaking Algeria's Economic Paralysis,» *Middle East and North Africa Report*, no. 192 (19 November 2018), pp. 11-12.

يعدّ الغاز الصخري حلًا وبديلًا للنفط التقليدي، ستلجأ إليه السلطة الحاكمة في الجزائر لتجاوز أزمة انخفاض أسعار البترول إن لم تتحسّن في المدى القريب، وبخاصة تجاوز مسألة تراجع الإنتاج النفطي وتراجع حجم التصدير بفعل تزايد الطلب والاستهلاك المحلي. لهذا، نلاحظ إصرارًا على استغلال الغاز الصخري رغم المخاطر التي يفرزها على البيئة والمياه الجوفية وصحة الإنسان.

تستهدف السياسات الريعية تضخيم الأداء التوزيعي للنظام من دون فاعلية تنموية، حيث لجأت الحكومات المتعاقبة إلى الإنفاق العام الضخم ليكون هو المحرك للقطاعات الاقتصادية ودعم الاستقرار الاجتماعي؛ وهذا يعني أن تلك السياسات هي سياسات تخصيصية وليست إنتاجية.

إن الغاز الصخري أصبح خيارًا ريعيًا بالنسبة إلى النظام الحاكم، الأمر الذي يقودنا إلى القول إن السلطة الحاكمة تنوي في المدى القريب الانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد على الوقود الأحفوري إلى إعادة بناء اقتصاد ريعي يعتمد على الغاز الصخري. وقبل التفكير في الغاز الصخري، صادقت الحكومة الجزائرية في شهر شباط/ فبراير 2011 على برنامج تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية. ويعد هذا الأمر دليلًا على إدراك صانع القرار بأهمية هذا المورد في التنمية، وفي الوقت نفسه يعبّر عن رغبة الحكومة في التكيّف مع التحول الطاقوي الذي يشهده العالم.

إن التحول من مصادر الطاقة التقليدية إلى الطاقات المتجددة والنظيفة، إضافة إلى تراجع الإنتاج الجزائري من النفط، وتزايد الطلب المحلي والاستهلاك الوطني بفعل تزايد عدد السكان وتزايد المعدات المستهلكة للطاقة، مع الأخذ في الحسبان انخفاض الأسعار مقابل العقبات التي تواجه استغلال الغاز الصخري، كلها عوامل تضع استمرارية الاقتصاد الريعي في الجزائر أمام رهان وتحدٍّ صعب على المدى البعيد. في ظل هذه الظروف تبدو الطاقات المتجددة ولا سيما الطاقة الشمسية كبديل ملائم لإعادة بناء اقتصاد الريع. وهذا يعني أن الجزائر بصدد التحول تدريجًا من اقتصاد مبني على الريع النفطي إلى اقتصاد شبه ريعي يعتمد على الطاقات المتجددة.

2 ـ مستوى نظام الريع: التوزيع الريعي وشراء السلم الاجتماعي

على مستوى نظام الريع، نجد أن صناع القرار في الجزائر عملوا على التوظيف السياسي لعائدات النفط من أجل إعادة بناء الدولة الريعية، وذلك وفق آليتين مترابطتين: رسم سياسات عامة ريعية، وشراء السلم الاجتماعي.

تستهدف السياسات الريعية تضخيم الأداء التوزيعي للنظام من دون فاعلية تنموية، حيث لجأت الحكومات المتعاقبة إلى الإنفاق العام الضخم ليكون هو المحرك للقطاعات الاقتصادية ودعم الاستقرار الاجتماعي؛ وهذا يعني أن تلك السياسات هي سياسات تخصيصية وليست إنتاجية. يظهر ذلك في الحقبة التي شهدت طفرة نفطية بين عامي 2004 و2014، حيث رصد في البرنامج

الرئاسي (2004ـ2009) غلاف مالي قدره 55 مليار دولار، تم تخصيص أكثر من 45 بالمئة منه لتحسين ظروف معيشة السكان، وفي المقابل تم تخصيص 8 بالمئة فقط للقطاعات المنتجة للثروة (الزراعة والصيد البحري، الصناعة، السياحة، المؤسسات الصغيرة). ورغم تخصيص 286 مليار دولار للبرنامج الرئاسي (2010ـ2014)، إلا أن الفكر الريعي بقي مهيمنًا على العقل السلطوي، فتحسين التنمية البشرية استحوذ على أكثر من 42 بالمئة من البرنامج، في حين أن قطاعات الزراعة والصناعة والمؤسسات الصغيرة لم تستفد إلا من 16 بالمئة من الأموال، أما اقتصاد المعرفة فلم يحظ بأي أهمية واكتفت السلطة بمنحه 1.7 بالمئة من المخصصات المالية.

وهكذا، يظهر أن السياسات الريعية تعبّر عن خيار مقصود يتبناه النظام الحاكم، فالنظام خلال الحقبة 1999ـ2019 أنفق أكثر من 1000 مليار دولار، لكن هذا الإنفاق لم يؤد إلى تنويع اقتصادي وأعاق التحول نحو الدولة الإنتاجية ودولة الرفاه، ونتج منه في المقابل تجديد الدولة الريعية وبقاء دولة الرعاية التي تستهدف شراء السلم الاجتماعي بدلًا من بناء الأمن الاجتماعي. ويكمن الفرق هنا، أن شراء السلم الاجتماعي في الدولة الريعية النفطية يعتمد بصفة مطلقة على توزيع الريع والإفراط في الإنفاق العام وتضخيم الاستيراد من أجل الحصول على شرعية مزيفة من خلال إقامة دولة رعاية تهتم بتوزيع الريع وإقامة مشروعات شعاراتية مضخمة إعلاميًا هدفها الدعاية للسلطة الحاكمة. أما بناء الأمان الاجتماعي نجده في دولة الرفاه بواسطة خلق الثروة ضمن عملية إنتاجية دائمة ومنظمة أساسها الإبداع وبذل الجهد من أجل الحصول على الدخل والمزايا وفق معيار الكفاءة. وفي هذه الحالة يتم التركيز على قوة التنمية وفاعلية الانجاز كمعيار لمساندة النظام الحاكم.

إن النظام الريعي في الجزائر يحرص بشدة على تنفيذ سياسات عامة ريعية مبنية على ثنائية التوزيع الريعي وشراء السلم الاجتماعي، فيقوم النظام بتوزيع المزايا والمناصب والأموال على من يبدي له الطاعة والولاء ويمنعها عن معارضيه ومنتقديه. وفي الوقت نفسه يوظّف الريع النفطي لإخماد الاحتجاجات الشعبية ومواجهة الحراك السياسي. حدث ذلك في الجزائر مع بداية 2011 عندما قامت احتجاجات في عدة مدن احتجاجًا على ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فلجأت السلطة إلى رصد مبالغ مالية ضخمة لدعم أسعار تلك المواد بهدف إخماد الاحتجاجات التي تزامنت مع الثورات العربية. لكن عندما تنخفض أسعار النفط يجد النظام الريعي نفسه في مأزق كبير، حيث يكون مطالبًا بالاستمرار في الإنفاق العام من أجل شراء السلم الاجتماعي ويكون مطالبًا كذلك بترشيد النفقات. وفي أغلب الأحيان يجد نفسه مجبرًا على تبني سياسة التقشف، وهذا هو الحاصل حاليًا في الجزائر في إثر انخفاض أسعار النفط حيث فقدت الجزائر ثلثي مداخيلها سنويًا.

3 ـ مستوى المجتمع الريعي: توسيع الطبقات الريعية وترسيخ السلوك الزبوني

لا يرتبط توزيع الريع الدخل بالعمل في دائرة الإنتاج أو تحمل المخاطر، بل هو مكسب مفاجئ يتعلق بالفرصة والوضع الاجتماعي؛ وهذا الأمر حرم الجزائر محرك التغيير الديمقراطي وساهم

في تقوية الولاءات الرأسية لمعظم النخب، والضعيفة أفقيًا وطبقيًا[31]. وقد عمل نظام الريع على خلق عقلية ريعية مؤاتية لجميع أشكال التبادلات الاقتصادية لكنها معادية لظهور طبقة منتجة اقتصاديًا أو برجوازية أو طبقة وسطى قوية مستقلة عن الحكومة[32]. وفي المقابل سمح بتشكل طبقة المنتفعين من الريع في شكل عصب تعمل على إجهاض محاولات الإصلاح، بالنظر إلى المزايا الهائلة التي تتمتع بها بفضل قربها من صانعي القرار[33].

إن احتكار النظام لوظيفة التوزيع عزّز العلاقات الشخصية بين القيادة والأفراد؛ وأصبح الجزائريون متحمسون لاعتماد استراتيجيات اجتماعية تقرّبهم من النظام بدلًا من تشكيل مجموعات مصالح ذات أفكار مشتركة. وأصبح القرب من السلطة هو السبيل الرئيسي للترقية الاجتماعية والوصول إلى الموارد؛ وهكذا عززت إعادة التوزيع من الزبونية[34]. كما أن الإصرار على البقاء في الاقتصاد الريعي وإعادة إنتاج الدولة الريعية أدى إلى تعطيل الطاقات التنموية ولا سيما الموارد البشرية الكفؤة، حيث أصبح الريع معيقًا ومعطلًا لكل المبادرات المنتجة للثروة وكذلك معطلًا لروح الابتكار. ونتيجة لذلك تحوّل المجتمع الجزائري إلى مجتمع ريعي همّه الأساسي البحث عن السبل التي توصله إلى الريع النفطي. بمعنى آخر تكوّنت لدى المجتمع الجزائري حالة من الإدمان على الريع، حيث أصبح المجتمع يرى واقعه ومصيره مرتبطًا بالريع النفطي لا غير. فعندما ترتفع أسعار النفط يشعر بالنشوة وعلى العكس، إذا انخفضت الأسعار تتكون لديه حالة نفسية من التشاؤم والخوف. يحدث كل هذا رغم أن الجزائريين يعلمون أن بلدهم غني جدًا بموارد أخرى أكثر جدوى من النفط والغاز.

في ظل هذا المجتمع الريعي أصبح الجزائريون ينفرون من العلم ليس كأفراد فقط بل حتى كنخب مجتمعية، فالمثقفون والأساتذة في مختلف المؤسسات العلمية والثقافية، تحولوا إلى موظفين يثبتون حضورهم اليومي في مؤسساتهم وتلقين الدروس مقابل الاستفادة من راتب شهري وبعض المزايا. وبدلًا من أن تهتم هذه الفئات بانتقاد الوضع تحوّل جزء منها إلى زبون لدى النظام الريعي يبرر له سياساته مقابل الحصول على المناصب أو المزايا المادية. ومن بين الأمور التي تدعو إلى الأسف أصبح جزء كبير من المجتمع الجزائري يتصف بالانتهازية ويمقت العمل الجاد ويفضل معاملات الاحتيال وإهمال القيام بالواجب المهني، واللجوء إلى أساليب غير أخلاقية تتنافى مع القيم والقانون من أجل الحصول على ترقية مهنية أو مزايا مادية أو اكتساب مكانة اجتماعية. وبالنتيجة نتج من هذا الوضع انخراط فئات واسعة من المجتمع في الفساد الريعي، الذي أصبح ثقافة وسلوكًا سائدين في المجتمع بل أصبح مثل العملة التي تستخدم في التبادلات التجارية.

إن هذه الفئات الاجتماعية التي انخرطت في الفساد الريعي، لا تبدي أي رفض للفساد في حد ذاته بقدر ما نجدها تعارض إقصاءها من الإستفادة من الريع. وهكذا أصبحت هذه الفئات بمنزلة

(31) Isabelle Werenfels, *Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change Since 1995* (New York: Routledge, 2007), p. 140.

(32) Ibid., pp.158-159.

(33) خالد منّه، «انهيار أسعار النفط ومحاولات الإصلاح في الدولة الريعية: الجزائر مثالًا،» **عمران**، السنة 3، العدد 18 (خريف 2016)، ص 149.

(34) Miriam R. Lowi, *Oil Wealth and the Poverty of Politics: Algeria Compared* (New York: Cambridge University Press, 2009), p. 84.

القاعدة الاجتماعية التي يعتمد عليها النظام الريعي من أجل رفض مطالب التغيير الجذري للمنظومة الاقتصادية والسياسية، ويستعملها النظام كذلك في إدارة أزمة تناقص الريع بحيث يكافئ الفئات الموالية له ويعاقب الفئات العاصية باستبعادها من مزايا الريع.

انتشرت لدى فئات واسعة من الجزائريين ثقافة الكسب السهل والربح السريع والحصول على الخدمات مجانًا. إن هذه الثقافة تعبّر عن سلوك مَرَضِيٍّ ينخر المجتمع الجزائري، وهذا السلوك يجد في الاقتصاد الريعي والنظام الريعي الشرايين التي تغذيه.

علاوةً على ذلك، انتشرت لدى فئات واسعة من الجزائريين ثقافة الكسب السهل والربح السريع والحصول على الخدمات مجانًا. إن هذه الثقافة تعبّر عن سلوك مَرَضِيٍّ ينخر المجتمع الجزائري، وهذا السلوك يجد في الاقتصاد الريعي والنظام الريعي الشرايين التي تغذيه. والأكثر خطورة في هذا المجال هو انهيار معيار الاستحقاق والكفاءة في سلم القيم الاجتماعية، فالأستاذ المجتهد والعامل المتقن لعمله والطالب المتفوق في دراسته، لم يعودوا مثالًا يحتذى به بل أصبحوا يُنعتون بأبشع الصفات؛ وأصبح المجتمع يمجّد قيم الغش، والتحايل على القانون، وإهمال الواجب الوظيفي.

وفي الوقت الذي بقي الاقتصاد الجزائري ريعيًا، وتم استخدامه لسنوات طويلة في شراء الولاءات والسلم الاجتماعي؛ نشأت إمكانات جديدة للحصول على الريع أتاحتها الإصلاحات الاقتصادية التي طُبقت منذ التسعينيات، حيث ظهر قطاع خاص يمثله رجال المال، هذا القطاع أنتج شبكات جديدة للراعي – الزبون[35]. وقد كرّس رجال المال جهودهم للإفادة من الريع وما يتيحه الإنفاق الحكومي من مشروعات في قطاعات السكن والاستيراد والأشغال العمومية ومشروعات البنية التحتية. كما تمت الإفادة من ظهور مجموعة من تنظيمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية حيث شكّلت شبكة زبونية مرتبطة بالسلطة الحاكمة وتعمل على إبداء الولاء لها وتبرير سياساتها، وخلق مساندة جماهيرية مزيفة مقابل الحصول على المزايا والمنافع الريعية.

رابعًا: الدولة الريعية بين الاستمرارية والتغير بعد الحراك الشعبي في الجزائر

1 ـ مخرجات الحراك الشعبي (22 فبراير 2019)

شهدت الجزائر خلال سنوات سابقة تنامًيا للاحتجاجات الشعبية ذات الطابع الاجتماعي. ورغم أنها كانت تركّز على المطالب الفئوية والمحلية إلى جانب افتقادها التنظيم، إلا أنها كانت

(35) Werenfels, *Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change Since 1995*, p. 50.

تعبّر على الطابع التمييزي والإقصائي لمشروع التنمية الذي تبنته الدولة الوطنية، وهي تعبّر كذلك عن غياب العدالة الاجتماعية والتوزيعية[36]. وفي هذا الصدد، أشارت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، إلى تجاوز عدد الاحتجاجات 14 ألف احتجاج في عام 2016، حيث تم تفسير هذا الأمر بانخفاض القدرة الشرائية وارتفاع نسبة البطالة والاختلال في توزيع المزايا والمنافع بين مناطق الوطن، وبين المدن والأريـاف[37]. ومع توالي السنوات تحوّلت الاحتجاجات الفئوية والاجتماعية إلى حراك سياسي في يوم 22 شباط/ فبراير 2019، حيث انطلق حراك شعبي تميّز بالسلمية وشمولية الانتشار ومن دون تبعية لأي تنظيم أو قيادة شخصية، وقد تمكّن الحراك من إجبار السلطة الحاكمة على التراجع عن العهدة الخامسة للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وفتح بعض ملفات الفساد التي نتج منها سجن عدد من المسؤولين العسكريين والحكوميين.

لقد استهدف الحراك الشعبي تغيير النظام السياسي من نظام توزيع الريع بآليات الفساد إلى نظام ديمقراطي يعتمد الحكامة في إدارة الموارد النفطية، لكن مخرجاته لم تكن في مستوى تطلعات الكتلة الشعبية المطالبة بالتغيير الجذري للنظام السياسي والاقتصادي المتبع منذ الاستقلال. فعلى المستوى السياسي تم إعادة إنتاج النظام السياسي نفسه، حيث تم الاكتفاء بانتخاب رئيس جديد للدولة يوم 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، والاستفتاء على تعديل الدستور يوم 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وهو لا يختلف جذريًا عن الدستور السابق بل تم صوغه بأسلوب المنحة، وانتخاب مجالس تشريعية ومحلية جديدة في عام 2021؛ مع العلم أن طريقة تنظيم الانتخابات لم تختلف كثيرًا عن سابقاتها باستثناء الوجود الشكلي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات واعتماد القائمة المفتوحة في التصويت. وعلى المستوى الاقتصادي، اكتفت الحكومة بإدارة أزمة تناقص الايرادات النفطية حيث قامت بخفض نصف الإنفاق العام وتأجيل عدة مشاريع اقتصادية، والتحكم في الواردات، وخفض قيمة الدينار، واستمرار الدعم العشوائي لأسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، وبقاء الاقتصاد الوطني تابعًا لصادرات النفط والغاز.

وفي ما يتعلق بتوزيع الاعتمادات المالية على الوزارات والقطاعات المختلفة، ما زالت وزارة الدفاع الوطني تتصدّر الموازنة العامة للدولة. ففي قانون المالية لسنة 2022 استفادت وزارة الدفاع من مبلغ إجمالي قدره 1300 مليار دينار جزائري أي بنسبة 20.59 بالمئة من المجموع العام لميزانية التسيير، وهو مبلغ مرتفع جدًا مقارنة بوزارات أخرى لها ارتباط مباشر بالاقتصاد الوطني كوزارة الصناعة التي استفادت من مبلغ قدره 4.8 مليار دينار فقط، في حين استفادت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من مبلغ إجمالي قدره 341.4 مليار دينار[38].

---

(36) نور الدين بكيس، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء** (تلمسان، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2018)، ص93.

(37) إلهام بوثلجي، «الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان تحذر: 14 ألف احتجاج في الجزائر سنويًا،» **الشروق أونلاين**، 2016/2/19، <https://www.echoroukonline.com/14>.

(38) «قانون رقم 21ـ16 مؤرخ في 30 كانون الأول/ديسمبر سنة 2021، يتضمن قانون المالية لسنة 2022،» **الجريدة الرسمية** (الجزائر)، السنة 58، العدد 100 (30 كانون الأول/ديسمبر 2021)، ص 66.

تندرج هذه الإجراءات كلها في إطار سياسة التقشف التي كانت منتهجة قبل الحراك الشعبي وما زالت مستمرة في مرحلة الرئيس عبد المجيد تبون؛ بل عادت الجزائر لتعيش ظاهرة الندرة في بعض المواد الغذائية (الزيت، الحليب)، وانقطاع المياه، وندرة بعض الأدوية، إضافة إلى نقص السيولة النقدية في الأشهر الأولى لانتشار وباء كورونا. كل هذا يشير إلى حالة التردد التي تعيشها السلطة الحاكمة في ظل المتغيرات التي أفرزها الحراك الشعبي بالتزامن مع تناقص إيرادات الريع النفطي وانتشار وباء كورونا، حيث وجدت السلطة نفسها بين خيارين: إما الخضوع للمنطق الاقتصادي الذي يتطلب الدمقرطة والحكامة بهدف التنويع الاقتصادي وإنهاء الدولة الريعية أو التشبث بالبقاء السياسي وتحمّل التكلفة الاقتصادية في انتظار أي فرصة لارتفاع أسعار النفط من جديد.

في ظل نظام سياسي ريعي تنعدم الحوافز لبناء اقتصاد منتج حيث إن الشرعية السياسية يكون مصدرها التوزيع المستمر للريع وليس على الإنجاز الاقتصادي. وينجم عن ذلك تشكل بيروقراطيات متضخمة وغير فعّالة، إضافة إلى تنامي سلوك توريث الحكم وممارسات الفساد من أجل الاستحواذ على السلطة.

2 ـ محددات بقاء أو زوال الدولة الريعية في الجزائر

بناء على مخرجات الحراك الشعبي على المستويين السياسي والاقتصادي، يتبيّن أن التغيير المنشود ما زال بعيد المنال، وأن الدولة الريعية في الجزائر هي دولة متجدِّدة، حيث إن بقاءها أو زوالها ليس مرتبطًا بانخفاض أسعار النفط بل بالمحددات الآتية:

أ ـ الريع كمصدر لشرعية النظام سياسي

في ظل نظام سياسي ريعي تنعدم الحوافز لبناء اقتصاد منتج، بحيث إن الشرعية السياسية يكون مصدرها التوزيع المستمر للريع وليس على الإنجاز الاقتصادي. وينجم عن ذلك تشكل بيروقراطيات متضخمة وغير فعّالة، إضافة إلى تنامي سلوك توريث الحكم وممارسات الفساد من أجل الاستحواذ على السلطة[39]. ومن بين الآليات التي يعتمدها النظام الريعي في تأسيس شرعيته نجد التشبث بسياسة الدعم الاجتماعي اعتمادًا على الريع النفطي، حيث يتم دعم أسعار المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك (الزيت، الحليب، السكر)، إضافة إلى دعم أسعار الكهرباء والمواد الطاقية والمياه، ودعم قطاعات التعليم والصحة والسكن؛ وكذلك دعم فئات اجتماعية لها ولاء للنظام الحاكم كالمجاهدين والمتقاعدين. وهذا يعني أن النظام الحاكم ليس من مصلحته

(39) تينهينان القاضي، «ترقية أم ربح للوقت؟ إيرادات النفط، التحول الاقتصادي والبقاء السياسي في الجزائر،» (مؤسسة فريدريش إيبرت، نيسان/أبريل 2020)، ص 4ـ5.

زوال الدولة الريعية بل يعمل على تجديدها وإعادة بنائها عند كل أزمة تتعرّض لها بفعل انهيار أسعار النفط في السوق العالمية.

ب ـ سلوك البحث عن الريع في المجتمع

إن المجتمع الريعي خلق القاعدة الاجتماعية لتجديد الدولة الريعية في الجزائر، حيث وفّر لها شبكة زبونية تعمل على إعاقة التغيير الجدي في السياسة والاقتصاد، وتعمل على استمرار الدولة الريعية بحكم أن نهاية هذه الدولة يؤدي مباشرة إلى توقف تدفق المزايا ونهاية توزيع الريع. هذه الشبكة الزبونية الريعية تتكون من: رجال المال، وتنظيمات المجتمع المدني، والقيادات الحزبية، والكفاءات البيروقراطية، والطبقات الريعية المكونة من فئات شعبية واسعة تشمل العمال في المؤسسات العامة والمستخدمين في الأجهزة الإدارية والمثقفين والزوايا الدينية وغيرها. لذا فهذه الفئات ومكونات المجتمع المختلفة ـ سواء كانوا أفرادًا أو جماعات ـ لديها مصلحة في بقاء الدولة الريعية وتجددها بحكم أنها اعتادت الريع من دون بذل جهد أو بجهد أقل. وبدلًا من أن تكون هذه الفئات كأدوات ضاغطة للتغيير السياسي والاقتصادي تحوّلت إلى أدوات جديدة لتوزيع الريع وخدمة الدولة الريعية.

ج ـ التوافق السياسي على الريع بين أجنحة الحكم

لفهم عوائق التنويع الاقتصادي في الدول الريعية، يجب تحليل الدور الذي يؤديه الريع في البنية المؤسسية والسياسة العامة للدولة. وهنا يجب البحث عن مدى التوافق بين أهداف التنمية البعيدة المدى التي تكون في مصلحة الدولة والمصالح القصيرة المدى للسلطة الحاكمة. إن التنويع الاقتصادي يتطلب تكلفة سياسية، حيث يؤدي التغيير في توزيع الريع إلى تقوية جماعات على حساب أخرى، وهذا يعني أن السلطة الحاكمة يمكن أن تتجه إلى إعاقة أي مسعى للتنويع الاقتصادي إذا كان يؤدي إلى تهديد بقائها السياسي[40]. وهذا ما أعبّر عنه في الحالة الجزائرية بالتضحية بالتنمية الاقتصادية من أجل المحافظة على البقاء السياسي، حيث إن أجنحة السلطة الحاكمة رغم صراعاتها الدائمة حول الحكم والثروة، فهي متوافقة فيما بينها حول بقاء نظام الريع بحكم أنها مستفيدة منه، فالصراع كان ولا يزال حول توزيع الريع وآلياته ولم يكن أبدًا حول تغيير الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي.

د ـ قوة لوبي الاستيراد

نتيجة فشل إدارة الإصلاحات الهيكلية التي طبقتها الحكومات المتعاقبة منذ تسعينيات القرن الماضي تلبية لتوصيات صندوق النقد الدولي بهدف تحرير الاقتصاد الوطني، ظهرت مجموعة من المستوردين النافذين المرتبطين بأجنحة داخل النظام الحاكم، حيث قاموا باحتكار استيراد السلع الأساسية كالأغذية والملابس والأدوية، واضعين عراقيل أمام منافسيهم من المستوردين، والأهم من ذلك أمام المصنّعين من القطاع الخاص. وهكذا، فالإصلاحات الاقتصادية لم تؤدِّ إلى إنهاء احتكار الاستيراد بل نقلته من احتكار الدولة إلى احتكار تكتلات من المستوردين النافذين مرتبطة

(40) المصدر نفسه، ص 6.

بالسلطة الحاكمة. ولهذا فإن لوبي الاستيراد القوي هو أكبر المتضررين من تنويع الاقتصاد ونهاية الدولة الريعية، حيث يسعى دائمًا إلى تضخيم تكلفة الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي[41].

خاتمة

رغم الانعكاسات الخطيرة التي أفرزتها الصدمة النفطية في أواخر ثمانينيات القرن الماضي على الدولة الريعية في الجزائر، حيث أفرزت أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية، إلاّ أن السلطة الحاكمة لم تتعلم من الدرس، بل أعادت إنتاج الدولة الريعية من جديد في العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين. ونتيجة لذلك ما زالت الجزائر تعاني أزمات مستدامة تتمثل بالفشل التنموي وفقر الأداء التوزيعي والاستخراجي وانتشار سلوكيات البحث عن الريع والعقلية الريعية لدى الجماعات والأفراد. وقد أضعفت هذه الأزمات قدرات الدولة بجعل الاقتصاد الوطني يعاني تبعية مستدامة للمحروقات، وأصبح السلم الاجتماعي هشًا مرتبطًا بتقلبات أسعار النفط.

إن خطاب السلطة وسياساتها يشيران إلى ازدواجية الخطاب والفعل، فالسلطة تروّج لخطاب التنويع الاقتصادي لكنها في الواقع تطبق سياسات مناقضة، وتبحث عن خيارات أخرى تضمن لها تجديد الدولة الريعية. ويبدو أن السلطة الحاكمة وجدت ضالّتها في استغلال الغاز الصخري على المدى القصير، في حين أن الطاقات المتجددة ستكون بمنزلة خيار ستذهب إليه السلطة مجبرة على المدى الطويل.

بناءً على ذلك، فإن نهاية الدولة الريعية ليست مرتبطة بالضرورة بانهيار أسعار النفط بل ترتبط بهيكلية الاقتصاد ومدى قدرته على خلق بدائل إنتاجية في القطاعات غير الريعية. ويتطلب هذا وجود نظام سياسي يرسم سياسات عامة من أجل التنويع الاقتصادي ويتعامل مع الريع كمورّد اقتصادي للاستثمار وليس موردًا سياسيًا لشراء السلم الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، تبرز ضرورة حدوث قطيعة مجتمعية مع سلوك البحث عن الريع، وبروز طبقات وسطى وعمالية وبرجوازية تتولى مسؤوليتها في خلق الثروة بالاعتماد على الجهد والعمل الجاد والإبداع والاستثمار وبناء اقتصاد المعرفة □

(41) المصدر نفسه، ص 15.

سياسة المنافسة في المغرب بعد 2011: التحديات والفرص

رشيد البزيم(*)

أستاذ القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن زهر، أكادير ـ المغرب.

مقدمة

عند تقييم المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) للشروط التي ينبغي أن تفي بها البلدان النامية على مسار التنمية الاقتصادية والازدهار، يتم إدراج تبني وتنفيذ سياسة فعّالة للمنافسة ضمن المتطلبات الرئيسية[1]. وفي هذا الإطار، أسس المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية فريق عمل في نيسان/أبريل 1997 في شأن التفاعل بين التجارة وسياسة المنافسة، وقد أكد فريق العمل هذا حاجة البلدان النامية إلى اعتماد قواعد المنافسة في ما يتعلق بموجة الاندماج العالمية الجارية والتغيرات الهيكلية في هذه البلدان[2]. والواقع أن تنفيذ قوانين المنافسة في المغرب وبقية البلدان العربية لم يكن في المقام الأول قراراً سيادياً لهذه البلدان، بل كان قراراً أملته ضغوط المؤسسات الدولية الأجنبية والشركاء التجاريين.

ففي سنة 2000، أرسى القانون الرقم 06ـ99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة مبدأ حرية الأسعار وحرية الوصول إلى جميع القطاعات والأسواق في المغرب[3]. كما هدف القانون إلى تعزيز شروط المنافسة الحرة والعادلة، من خلال حظر الممارسات أو التصرفات المنافية للمنافسة.

(*) البريد الإلكتروني: r.elbazzim@uiz.ac.ma

(1) انظر: Marcos Francisco, «Do Developing Countries Need Competition Law and Policy?,» September 2006, <https://ssrn.com/abstract=930562> (accessed on 22 February 2021).

(2) انظر: Ajit Singh and Rahul Dhumale, «Competition Policy, Development and Developing Countries,» Indian Council for Research on International Economic Relations, Working Paper no. 50, 1999, <https://bit.ly/3kpbx9T> (accessed on 22 February 2021).

(3) المملكة المغربية، «القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، رقم 06ـ99 لسنة 2000،» **الجريدة الرسمية**، العدد 4810 (6 تموز/يوليو 2000).

وبحلول انتفاضات الربيع العربي سنة 2011، تمت المطالبة بالإصلاح الاقتصادي ومكافحة الريع، والقطع مع الرؤى الهجينة للحكم، وتداخل السلطة والمال، مع تشخيص بعض أوجه القصور التي تلقي بثقلها على المجال الاقتصادي، وتخفيف عبء البيروقراطية، وتحسين الشفافية وتعزيز كفاءة الجهاز القضائي. ويظل المغرب اليوم البلد الأكثر لامساواة في شمال أفريقيا، حيث تتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، على الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.4 بالمئة سنويًا في المتوسط بين عامي 2000 و2017[4].

إن تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في المغرب، يطرح بإلحاح متزايد الحاجة إلى عملية إعادة تقييم جادة للروابط بين الاقتصاد والشفافية. والحقيقة أن النظام الاقتصادي يجب أن يوفر الفرص الاقتصادية لمواطنيه للمشاركة وتعزيز سبل كسب العيش الكريم.

إن تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في المغرب، يطرح بإلحاح متزايد الحاجة إلى عملية إعادة تقييم جادة للروابط بين الاقتصاد والشفافية. والحقيقة أن النظام الاقتصادي يجب أن يوفر الفرص الاقتصادية لمواطنيه للمشاركة وتعزيز سبل كسب العيش الكريم، وهو ما يُمكِّنُ من إقامة «ديمقراطية اقتصادية»[5]، التي تعني ضمن ما تعنيه: عدم الاحتكار، حيث لا يتم استبعاد أي فاعل في السوق من أجل توزيع عادل للدخل.

من المؤكد أن المقاربتين القانونية والاقتصادية مترابطتان ترابطاً وثيقاً في تحليل المنافسة. وعلى الرغم من أن النموذج المرجعي للمنافسة المحضة والمحكمة يؤكد أن العدد الوافر للفاعلين الاقتصاديين هو أحد الشروط الأساسية لحسن سير الأسواق، فإن الأدبيات اللاحقة تركز أكثر على ضمان التباري في الأسواق ومراعاة البيئة التنافسية. على سبيل المثال، يجادل ويليام بومول وجون بانزار وروبرت ويليغ بأنه إذا كانت المنافسة الفعلية تقاس من خلال العلاقات بين المقاولات القائمة، فإن المنافسة المحتملة تعَدّ أكثر أهمية، فهي تهتم بالفاعلين الموجودين في السوق وأولئك المحتمل دخولهم إليه[6].

يؤدي تنفيذ قوانين المنافسة وسياساتها دوراً أساسياً في تمتين أسس النشاط الاقتصادي من خلال آليات اقتصاد السوق. في المغرب، تبدو السوق الحرة أضعف مما هي عليه في البلدان المتقدمة والصناعية. وبالتالي، فإن الاعتماد على آليات العرض والطلب ليس كافيًا، نظرًا إلى أن

(4) Charlotte Bozonnet, «Le Maroc, pays le plus inégalitaire d'Afrique du Nord,» *Le Monde*, 1/5/2019, <https://bit.ly/2GQFbWO> (accessed on 22 February 2021).

(5) سمير سعيفان، «البحث عن الديمقراطية الاقتصادية،» مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2016، <https://bit.ly/32qzcR2> (شوهد بتاريخ 22 شباط/فبراير 2022).

(6) للمزيد عن هذا الاتجاه النظري، انظر: William J. Baumol, John C. Panzar and Robert D. Willig, *Contestable Markets and the Theory of Industry Structure* (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1982).

الاقتصاد يتعرض أكثر فأكثر للممارسات المنافية للمنافسة بصورة إقصائية واستغلالية من الشركات المهيمنة.

وفي هذا الصدد، أكدت البيانات والبحوث الأثر الإيجابي لسياسة المنافسة في النمو، حيث يمكن أن تؤدي المنافسة المتزايدة بين الشركات إلى تعزيز الاستثمار الخاص ونمو الإنتاجية والقدرة التنافسية الخارجية على نحوٍ حاسم. ويترجم النمو بالزيادة في إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد، مصحوبة بزيادة في الدخل والوظائف، ويعبر عنه غالبًا بالناتج المحلي الإجمالي[7].

صحيح أن هذا الافتراض يحظى بنجاح مهم، غير أنه لا ينبغي النظر إلى قانون وسياسة المنافسة على أنها العلاج الوحيد والأمثل لأوجه الخلل في اقتصاد بلدٍ نامٍ كالمغرب، الذي يحتاج إلى إصلاحات أعمق. وأَقَرَّ جان تيرول بأن «المنافسة ليست غاية في حد ذاتها؛ فهي مجرد أداة في خدمة المجتمع، وإذا أدت إلى عدم الكفاءة، فيجب التخلص منها أو تصحيحها»[8]. غير أن فردانية الاختيار كوسيلة لممارسة المواطنة، وكتعبير عن سيادة المستهلك، هي نتاج لتطور تاريخي يجمع بين نشاط الدول والشركات والمجتمع المدني وكذلك أفعال المستهلكين أنفسهم، وهو ما يبدو بعيد المنال في المغرب، حيث إن المستهلكين يفتقرون إلى المعلومات الكافية، التي يتطلب الحصول عليها تكاليف مهمة، إضافة إلى عدم كفاية مستويات التعليم لدى فئات مهمة منهم.

لذلك ينبغي جعل الإشكالية التالية إطارًا محوريًا لتفكيك الموضوع وتحليله: تطرح فاعلية سياسة المنافسة في المغرب ومدى تطبيقها الصحيح تحديات مهمة وفرصًا لإرساء اقتصاد وطني قائم على أسس متينة وقواعد صريحة؛ ومن الواضح أن الاحتكارات والاختلالات التي تعرفها السوق اتخذت بعدًا اجتماعيًا عبرت عنه حركات مقاطعة غاضبة استهدفت ثلاثة منتجات لبعض العلامات التجارية سنة 2018، واكتفت الحكومة المغربية بتقديم وعود لمحاربة الاحتكار وذلك في ظل تهميش الدور الرقابي والردعي لمؤسسات الحكامة الاقتصادية. لذا فالإجراءات المتخذة لم تصحح الوضع بعمق، وإن ساهمت في تسليط الضوء على أهمية البعد الاقتصادي في تحقيق الانتقال الديمقراطي والرفاه الاجتماعي.

من أجل ذلك، تتفرع من إشكالية الموضوع مجموعة من التساؤلات الفرعية: ما مدى ترجمة وترسيخ المقتضيات القانونية التي تنص على اعتماد اقتصاد سوق يكرس فعليًا المنافسة الحرة وحرية المبادرة ويحد من تسييس الفعل الاقتصادي؟ وما مدى تأثير حماية الشركات الاحتكارية، من خلال توظيف نفوذها في أجهزة الدولة، في الأسعار والأسر والمقاولات؟ وما إمكانات الولوج إلى الأسواق في ظل الحضور القوي للمقاولات العمومية؟ وكيف يمكن إنجاح تدابير التسعير الاستثنائية والمؤقتة؟

---

(7) للمزيد عن سياسات المنافسة والنمو، انظر: European Parliament, *The Contribution of Competition Policy to Growth and the EU 2020 Strategy* (Brussels: The Parliament, 2013).

(8) Jean Tirole, *Économie du bien commun* (Paris: PUF, 2016), p. 470.

يمكن أن يساهم تنفيذ قوانين المنافسة في تقييد صلاحيات الموظفين الحكوميين عند إصدار التراخيص أو منح الإعانات. لذلك تحتاج جميع الشركات إلى إجراءات وممارسات قوية لمكافحة الفساد لحماية سمعتها والدفع بالنشاط الاقتصادي إلى الأمام. ورغم ذلك، يعتمد انخفاض مستويات الفساد على درجة استقلالية هيئات المنافسة والضبط. وهذا يقودنا إلى الفرضية الأساسية لهذا البحث: لم يتم تطبيق قوانين الأسعار والمنافسة وهو ما سمح ببروز أوضاع احتكارية أضرت بالقدرة الشرائية للمستهلكين وأدت إلى حملة مقاطعة اقتصادية واسعة سنة 2018.

تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في التركيز على آليات تطبيق سياسة المنافسة مع الإشارة إلى الأشكال الأخرى لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي، بما فيها تحديد الأسعار وآليات الضبط والتقنين. وتتمثل الحدود المكانية بالتركيز على تجربة المغرب في سياسة المنافسة والأسعار. أما الحدود الزمانية فتنحصر في الحقبة التي تَلَتْ إقرار دستور2011 إلى اليوم.

تحقيقًا للغايات والأهداف المرجوة من هذه الدراسة، انطلق الباحث من البيانات التي توافرت منذ عام 2011 بالمغرب، لرصد مكامن الخلل في تطبيق سياسة المنافسة، بدلًا من الاكتفاء بدراسة مكونات النظام القانوني للمنافسة في المغرب، كما تم الوقوف عند نقاط قوة ونقاط ضعف التشريعات المنظمة للمنافسة وأدوار هيئات المنافسة والضبط والمثالب التي تعتريها. لذلك تم توظيف قدرات التحليل والوصف لرصد التحديات التي تواجه تطبيق سياسة المنافسة. لقد مثلت مؤسسات الاستشارة والضبط وسيلة لمرافقة التحولات التي عرفتها دور الدولة الجديد في الضبط والتقنين وإحلال المنافسة منذ تسعينيات القرن العشرين، الذي شهِدَ «بداية التبلور الواقعي لما يمكن تسميته سلطة الاستشارة»[9]. غير أن اختيار تاريخ عام 2011 يتعدى دسترة بعض هيئات الضبط والتقنين، إلى سياق تفاعل الملك مع مطالب حركة 20 فبراير 2011 بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والعدالة الاجتماعية والقطع مع الريع والفساد.

أولًا: الدعائم المؤسسية والقانونية للمنافسة الحرة في المغرب

يُلاحظ من خلال إلقاء نظرة تاريخية على سياسة المنافسة في المغرب، ارتباطها بسياسة الأسعار فيه التي رأت النور في حقبة الحماية، حيث تم التنصيص على تحديد الأسعار في إطار مدونة التجارة الصادرة عام 1913. ومنذ تبني برنامج التكيّف الهيكلي، تراجع تدخل الدولة وتم تبني الأفكار النيوليبرالية، والارتكاز على استقلال هيئات مكلفة بتطبيق سياسة المنافسة. فقد أدى تطور المجتمع الاستهلاكي والتجارة الدولية في التسعينيات إلى الاستعاضة تدريجاً من مراقبة الأسعار بالسيطرة المسبقة على تصرفات الشركات بواسطة سياسة المنافسة.

(9) حسن طارق، «هيئات الحكامة في الدستور المغربي: الحكامة أم الديمقراطية؟،» في: مجموعة مؤلفين، **20 فبراير ومآلات التحوّل الديمقراطي في المغرب** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 297.

1 ـ المنافسة، بين التضمين القانوني والتعطيل المؤسسي

إن اعتماد المغرب النهج الليبرالي واقتصاد السوق كخيار اقتصادي يجد سنده في الفقرة الثالثة من الفصل 35 من دستور 2011، إذ «تضمن الدولة حرية المبادرة والمقاولة والتنافس الحر». كما يضيف الفصل 36 أن القانون يعاقب على «الشطط في استغلال مواقع النفوذ والامتياز، وأوضاع الاحتكار والهيمنة، وباقي الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة والمشروعة في العلاقات الاقتصادية». لكن السؤال الذي يظل مطروحًا حول مدى ترجمة وترسيخ المقتضيات الدستورية التي تنص على اعتماد اقتصاد سوق يكرس فعليًا حرية المبادرة، ويلغي تسييس الفعل الاقتصادي مع الحرص على تأسيس الطابع الاجتماعي للدولة.

وفي هذا السياق، فإن التجميد «البنيوي» لمجلس المنافسة أضرّ بمسلسل تحرير الاقتصاد الوطني ومقومات التنافس الشريف لحماية حقوق المستهلكين ومصالح المستثمرين[10]. فإلى سنة 2011، اتضح جليًا أن المجلس لا يؤدي عمليًا الأدوار التي كانت وراء فلسفة إحداثه؛ حيث تنحصر اختصاصاته في الصفة الاستشارية غير الملزمة بدلًا من الطابع التقريري. وانطلاقًا من واقع المجلس ومحدودية تدخلاته، نص الفصل 166 من دستور 2011، على أن المجلس يُعَدّ هيئة مستقلة، يمارس سلطة تقريرية في ميدان مكافحة الممارسات المنافية للمنافسة ومراقبة عمليات التركيز الاقتصادي كما هي معرّفة في القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، ويجوز له إصدار تدابير تحفظية وأوامر وعقوبات[11]. في حين أكدت الحكومة خلال تقديمها للبرنامج الحكومي عام 2012 «دعم مجلس المنافسة لتمكينه من القيام بدوره على الوجه الأكمل كضامن للمنافسة الحرة في الحقل الاقتصادي»[12]، فإن الواقع أظهر عجزها على تفعيل مجلس المنافسة، وهو ما عطَّلَ قدرة المجلس على إبداء آرائه وتوصياته وتدخلاته وقراراته الزجرية لضبط المنافسة في الأسواق.

لكن المجلس، وبعد إنشائه لعدة سنوات، ظل أو أُرْغِمَ على المكوث في حال الانتظار مترقِّبا مراسيم تفعيله وتعيين أعضائه فجعل منه هيئة غير قادرة على القيام بدورها. ويكفي أن نستحضر هنا أنه بعد ثماني سنوات على إحداثه، لم يتم تنصيب مجلس المنافسة إلا في شهر كانون الثاني/ يناير 2009، ثم عاد إلى التجميد بعد دسترته في الحقبة بين عامي 2013 و2018. إن الأمر يبدو هنا بمنزلة تعليق مقصود ومتكرر للمجلس، كما أن منْعه من ممارسة صلاحياته هو تعبير عن إرادة سياسية للتحكم في إيقاعاته ونشاطه.

---

(10) Rachid El Bazzim, «Le Conseil de la concurrence au Maroc, entre un discours d'indépendance et une réalité en panne,» dans: Elizabeth Gardère et Dominique Bessières, eds., *Action publique, communication et management* (Paris: L'Harmattan, 2020), pp. 127-141.

(11) Rachid El Bazzim, *Conseil de la concurrence au Maroc: De la recherche de l'indépendance à la régulation du marché* (Paris: L'Harmattan, 2019), p. 25.

(12) Le Chef du Gouvernement, *Programme du Gouvernement*, 2012, p. 37, <https://bit.ly/3ptCOtL> (accessed on 22 February 2021).

ومن المهم ملاحظة تعطُّل تعيين هياكل الهيئات المسؤولة عن تنفيذ هذه الالتزامات، كما هي حال هيئة تنظيم الكهرباء؛ التي كان ينبغي لها أن تسهم في ترجمة توجهات الاستراتيجية الطاقية الوطنية لسنة 2009، وأن ترافق إنشاء سوق حرة للكهرباء، وتقنين إنتاجها من مصادر متجددة ونقلها وتوزيعها، وضمان شفافية وتكافؤ فرص المستغِلين في الولوج للشبكة الكهربائية.

ويلاحظ أن الهيئة اقتصرت مهمتها الضبطية على قطاع الكهرباء، بدلًا من اشتمالها على المصادر الطاقية الأخرى، وخصوصًا أن المغرب يطمح إلى بلوغ 52 بالمئة من حصة الطاقات المتجددة في مزيجه الطاقي الوطني بحلول سنة 2030، مفعلًا بذلك سياسة الانتقال الطاقي[13].

2 ـ المنافسة في سوق المحروقات، وتحييد المراقبة الزجرية وضغط الموزعين

كشفت تحريات المهمة الاستطلاعية التي شرع نواب البرلمان في إنجازها منذ عام 2015، حول «أسعار بيع المحروقات السائلة للعموم وشروط المنافسة بعد قرار التحرير» أن رفع الدولة للدعم عن المحروقات المقدم من صندوق المقاصة أدى إلى ارتفاع حاد في الأسعار وبالتالي في هوامش الموزعين. وكانت نسخة غير رسمية من التقرير قد أشارت إلى هامش سنوي قدره 7 مليارات درهم وفي بعض الحالات زيادة قدرها 900 بالمئة من صافي دخل الشركات النفطية بين عامي 2015 و2016[14].

وتزامن تحرير قطاع المحروقات أواخر سنة 2015 مع غياب وحدة وطنية للتكرير من شأنها ضمان التوازنات داخل القطاع، بعد تعطيل مصفاة الشركة المغربية لصناعة التكرير «سامير». واستبعد المجلس خيار التسقيف بعد إصداره رأيًا سلبيًا بتاريخ 14 شباط/ فبراير 2019 في الموضوع، حيث انتقد هذا الوضع وأكد أن «حضور الشركة الوطنية للتكرير أدى دورًا مهمًا في دينامية المنافسة بالسوق بتيسير ولوج متدخلين جدد في السوق. وبعد حرمانهم القدرات اللوجستية والمالية للاستيراد، كان هؤلاء المتدخلون يكترون قدرات للتخزين لدى «سامير»، وهو ما خولهم الصفة القانونية لـ «موزع مواد البترول السائلة» وبالتالي التواجد بالسوق» [15].

ورافقت محاولة مجلس المنافسة ممارسة سلطته التقريرية سنة 2020، في خصوص وجود اتفاق منافٍ للمنافسة بين شركات قطاع المحروقات، جدل كبير، إذ إن تقلبات سعر النفط العالمي وهبوطه في إثر أزمة كورونا، وتحرير سوق المحروقات الذي بدأته الحكومة في كانون الأول/ ديسمبر 2015 «دون إعداد مسبق ودون اتخاذ تدابير فعالة للمواكبة»[16] دفع هذه الشركات إلى

---

(13) رشيد البزيم، «استشراف مستقبل الانتقال الطاقي في العالم العربي: دراسة حالة النموذج المغربي،» **استشراف: للدراسات المستقبلية**، العدد 3 (عدد خاص) (2018)، ص 173ـ154.

(14) El Mehdi Berrada, «Maroc, le Parlement rend public un rapport sur les prix des carburants sur fond de boycott commercial,» *Jeune Afrique* (17 mai 2018), <https://bit.ly/3jRg7i1> (accessed on 22 February 2021).

(15) مجلس المنافسة، رأي مجلس المنافسة حول مشروع قرار الحكومة بشأن هوامش تسقيف ربح المحروقات السائلة رقم ر/19/1، 2019، ص 18.

(16) مجلس المنافسة، **التقرير السنوي 2019** (الرباط: المجلس، 2020)، ص 49.

ممارسة ضغوط كبرى على المجلس واضعة استقلاليته على المحك[17]. وبناءً على ذلك عرف هذا الملف تدخل الملك، بعد أن وجَّه عددٌ من أعضاء المجلس رسالة إلى الديوان الملكي، يشتكون فيها وقوع تجاوزات مسطرية في تدبير قضية المحروقات، وممارسات من جانب رئيسه مسّت بجودة ونزاهة القرار الذي اتخذه المجلس كمؤسسة دستورية تسهر على تنظيم منافسة حرة ومشروعة في الأسواق. وهو ما انبثق عنه تأليف لجنة لدراسة الموضوع[18]، مندرجة ضمن خيار منهجية اللجان «التكنوقراطية» التي تستمد اللجوء المتواتر إليها من كفاءة واختصاص أعضائها. وهذا ما يوضح عجز هيئات الحكامة عن ممارسة اختصاصاتها باستقلالية في بيئة سياسية هجينة تشهد تكاثرًا للجان، في الوقت الذي ينبغي للدولة الناظمة أن تتسم بالديمقراطية وشفافية المؤسسات، وخصوصًا في ظل ضغوط النخب الاقتصادية القوية والمرتبطة ارتباطًا وثيقًا بدوائر النفوذ السياسي.

إن تطبيق قوانين المنافسة، يحتاج إلى أيديولوجيا اجتماعية اقتصادية مواتية، وأدوات تردع تأثيرات الفاعلين في الاقتصاد السياسي ومؤسسات فعالة. فالقوانين وحدها لن تضبط تصرفات الفاعلين في السوق ما لم تكن هناك حوافز أخرى غير مباشرة للامتثال، مثل الحوافز المعنوية أو العقوبات الفعالة.

3 ـ إغناء المقاربة القانونية للمنافسة بالأبعاد السوسيولوجية

لقد تم صوغ تشريعات المنافسة التي سنّها المغرب غالبًا بالرجوع إلى أنظمة قوانين المنافسة في البلدان المتقدمة وقواعد المنافسة التي وضعتها المؤسسات الدولية، والتي طورت قواعدها ونماذجها بالاعتماد على تجارب معدودة. وهو ما يُعرف أحيانًا باسم تقريب القوانين. ونشير هنا إلى أن لدى البنك الدولي نموذجه الخاص الذي نشر في عام 1999. يركز هذا النموذج أكثر فأكثر على الكفاءة الاقتصادية وأهداف رفاهية المستهلك ويميل إلى الإشارة من حين إلى آخر إلى تجارب الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وكندا وفرنسا.

(17) قال محمد الغلوسي، رئيس الجمعية المغربية لحماية المال العام أنه قد «اتضح من خلال الجدل والغموض الذي رافق قرار المجلس بخصوص هذا الموضوع الشائك، أن لوبي المحروقات يمارس ضغوطًا كبرى على المجلس الذي وضعت استقلاليته على المحك. انظر: «الغلوسي: ما حصل في مجلس المنافسة يقتضي توسيع البحث في افتراض وجود شبهة رشاوى أو ممارسة ضغوطات على المجلس،» موقع لكم، 3 آب/أغسطس 2020، <https://bit.ly/3at8xal> (شوهد بتاريخ 22 شباط/فبراير 2021).

(18) أعلن بيان للديوان الملكي الليلة في 28 تموز/يوليو 2020، عن قرار الملك محمد السادس تأليف لجنة تضم رئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، ورئيس المحكمة الدستورية، ورئيس المجلس الأعلى للحسابات، ومحافظ بنك المغرب المركزي، ورئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛ بينما سيقوم الأمين العام للحكومة، بمهمة التنسيق. ويُنتَظر أن تقوم اللجنة بإعداد تقرير مفصل عن تدبير مجلس المنافسة لملف المنافسة في قطاع المحروقات في إثر اتهامات للشركات العاملة في هذا المجال بالاتفاق لرفع الأسعار بعد تحرير الحكومة للسوق في عام 2015.

إن تطبيق قوانين المنافسة، يحتاج إلى أيديولوجيا اجتماعية اقتصادية مواتية، وأدوات تردع تأثيرات الفاعلين في الاقتصاد السياسي ومؤسسات فعالة[19]. فالقوانين وحدها لن تضبط تصرفات الفاعلين في السوق ما لم تكن هناك حوافز أخرى غير مباشرة للامتثال، مثل الحوافز المعنوية أو العقوبات الفعالة.

ويبدو التحليل السوسيولوجي مفيدًا في هذا الإطار، ويؤكد عالم الاجتماع جورج زيمل وجود جانبين متناقضين للمنافسة: الجانب الاجتماعي والجانب الهدّام. فمن ناحية، من الجيد للمجتمع أن يتم تشجيع كل فرد على حشد كل طاقته لتحقيق غاياته. ولكن من ناحية أخرى، فإن جزءاً من هذه الطاقة الجماعية يضيع على نحو لا رجعة فيه للمجتمع، وذلك عندما يؤدي التنافس إلى فشل بعض الأفراد. فالمنافسة هي معركة الكل ضد الكل وفي الوقت نفسه نضال الجميع من أجل الجميع[20]. ويذهب ميشال فوكو إلى القول بألّا يخفي التخفيف من حدة العنف المباشر والبدني في المجتمعات القائمة على المنافسة العنف غير المباشر والاجتماعي الذي تنتجه[21].

ويعتقد بيير بورديو أن الحقل الاقتصادي بنية للاعتماد المتبادل، حيث إن اللامساواة تحد من الاستراتيجيات التنافسية. فاستراتيجيات الفاعلين الاقتصاديين الموجودين في حقل ما لا يمكن تفسيرها إلا إذا كانت مرتبطة بالموقع البنيوي الذي يشغلونه في ذلك الحقل. ويعتمد هذا الموقع على مخصصاتهم من رأس المال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والرمزي، التي تتعلق بالحقل المعني. ونتيجة لذلك، فإن أي حقل اقتصادي يتسم بعدم تكافؤ المخصصات الأولية للفاعلين الاقتصاديين، التي تحدد مواطن القوة الفردية التي يمكن أن تُستثمر في المعركة التنافسية. وفي هذا السياق، يصر بيير بورديو على التقليل من أهمية القواعد الرسمية مقابل التركيز على اللامساواة.

إن التحليل الاجتماعي للمنافسة، يشير إلى أن القدرات الشخصية ليست إلا واجهة للنجاحات والإخفاقات الفردية. فالمنافسة هي قبل أي شيء رابط اجتماعي خلافي يضطلع بالتنشئة الاجتماعية، فاتسامها بطابع رسمي وقانوني من دون قيود، يؤدي حتماً إلى السقوط في الاحتكار[22].

وتجلت أزمة تطبيق قانون المنافسة بصورة جلية في الحقبة من آب/أغسطس 2014 حتى 2018، حيث تم الترخيص لجميع عمليات الاندماج التي تجري في السوق المغربية من جانب رئيس

---

(19) Rachid El Bazzim, «Reinventing the Moroccan State and the Implementation of the Independent Regulatory Agencies (IRAs),» *Católica Law Review*, vol. 4, no. 1 (2020), pp. 31-43.

(20) انظر: Georg Simmel, *Sociologie: Etude sur les formes de la socialisation* (Paris : Presses universitaires de France, 1999).

يذكر جورج زيمل، على سبيل المثال، إنشاء متجر ممتاز يبيع ملابس بأسعار منخفضة جدًا بجوار متجر صغير للملابس؛ في مجتمع تنافسي، هذا الوضع ليس عادلًا فحسب، بل هو قانوني أيضًا. ويقبل المجتمع بهذا الوضع، رغم أنه يشكل إجحافًا في حق المتجر الصغير، وذلك لأنه ذو فائدة اجتماعية: فهو في مصلحة العملاء الذين يستطيعون بالتالي دفع مبالغ أقل لشراء منتوجاتهم.

(21) انظر: ميشيل فوكو، **مولد السياسة الحيوية: دروس ألقيت في الكوليج دوفرانس، 1979-1978**، ترجمة وتقديم وتعليق الزواوي بغورة (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2018).

(22) Bernard Guerrien, *Dictionnaire d'analyse économique* (Paris : La Découverte, 2002), p. 85.

الحكومة بدلًا من مجلس المنافسة الذي كان يعيش في حالة جمود وذلك بالاستناد إلى القانون القديم 06-99 الذي ألغي بنشر القانون 12ـ104 في الجريدة الرسمية، وهو تصرف غير قانوني[23]، تم تعليله بعدم الرغبة في عرقلة حسن سير الاقتصاد الوطني، وقد تم الترخيص لعدد من عمليات الاندماج الرئيسية خلال الحقبة المذكورة: كما هي حال اندماج شركتي «لافارج المغرب» و«هولسيم» في قطاع الإسمنت، أو استحواذ كوزيمار على سيكرافور في قطاع السكر.

4 ـ الأسعار، من التحديد إلى المقاطعة

لقد أجاز القانون الرقم 12ـ104 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة والصادر في 24 تموز/يوليو 2014 تقنين أسعار السلع والمنتوجات والخدمات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، والمرتبطة جذريًا بالمعيش اليومي كالطاقة والنقل أو ذات حساسية اجتماعية (المنتجات الصيدلانية) أو المدرة لإيرادات مهمة للدولة (التبغ والمشروبات). ويتم ذلك من خلال لائحة تقرّها السلطات العامة، تحوي أسعار إجبارية ملزمة للجميع.

تسمح التشريعات أيضًا بتدخل السلطات الحكومية في حالات معينة، حيث يمكن، في ما يتعلق بالقطاعات أو المناطق الجغرافية التي تكون فيها المنافسة بالأسعار محدودة إما بسبب حالات احتكار قانوني وإما بفعل دعم الإدارة لبعض القطاعات أو المواد عند الإنتاج أو التسويق، وإما بفعل صعوبات دائمة في التموين، وإما نتيجة أحكام تشريعية أو تنظيمية، أن تُنَظَّمَ الأسعار من لدن الإدارة.

من ناحية أخرى، وأمام استحالة توافر شروط المنافسة، لا تمنع حرية الأسعار أن تعتمد الحكومات نصوصًا تنظيمية، لاتخاذ تدابير مؤقتة ضد ارتفاع أو انخفاض فاحش في الأسعار تعلله ظروف استثنائية أو كارثة عامة أو وضع غير عادي بصورة واضحة في السوق بقطاع معين. والشروط الوحيدة هنا مسطرية، حيث تكون المدة محدودة ومحددة، واستشارة هيئة المنافسة واجبة. وتهدف هذه الاستثناءات الظرفية إلى وضع حد لاختلال ظرفي مرتبط بأوضاع استثنائية أو غير عادية كما اتضح ذلك في تحديد أسعار المستلزمات الوقائية إبان مرحلة انتشار فيروس كورونا المستجد.

ولعل من المناسب أن نشير إلى أن ضعف المؤسسات وقوانين حماية المنافسة يُلحق الضرر بالشركات الخاصة والمستهلكين في نهاية المطاف. ففي الآونة الأخيرة، أظهرت الحركات الاجتماعية الموجهة ضد عدد من الشركات الخارقة لقواعد المنافسة الحرة والتي تبيع السلع بأسعار مرتفعة

(23) أمام عدم تفعيل مجلس المنافسة، لم يكن أمام الشركات المساهمة في عمليات التركيز الاقتصادي من خيار آخر سوى إبلاغ عملياتها إلى رئيس الحكومة طبقًا للقانون السابق رقم 99-06 الصادر في 5 حزيران/يونيو 2000. ولسبب وجيه، لا تملك رئاسة الحكومة اختصاصًا لتلقي الإخطارات بموجب القانون 12ـ104 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتاريخ 24 تموز/يوليو 2014، حيث تنص المادة 12 منه على أنه: «يجب تبليغ كل عملية تركيز قبل إنجازها إلى مجلس المنافسة من طرف المنشآت والأطراف المعنية».. ومن جهة أخرى، وبما أن مجلس المنافسة غير مفعل، فإنه لا يستطيع عملياً دراسة ملفات الإخطار المعروضة عليه آنذاك وفق القوانين الجديدة، ولا يمكنه سوى إحالة الملفات المقدمة إليه على رئاسة الحكومة.

جدًا، الطلب المتزايد على التطبيق الفعال لقواعد المنافسة في المغرب. وفي الوقت نفسه، أدى ضعف هيئات الضبط في أداء وظائفها ومراقبة الأسواق إلى زيادة التوترات الاجتماعية وتفاعل المواطنين مع الواقع الاقتصادي[24]. في نيسان/أبريل 2018 ظهرت حملة مقاطعة بعض المنتجات على شبكات التواصل الاجتماعي، رافعة شعارات غلاء المعيشة والممارسات المنافية للمنافسة التي تنتهجها بعض العلامات التجارية المستهدفة (مياه سيدي علي المعدنية، محطات أفريقيا للمحروقات، ومنتجات سنترال دانون)، فضلًا عن صلات مالكيها بالميدان السياسي. وأشارت دراسة صادرة عن البنك الدولي في 2019، إلى أن أسعار المياه المعدنية المعبأة في المغرب أعلى بنسبة 17 بالمئة في المتوسط مما هي عليه في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[25].

ودفعت حملة المقاطعة مجلس الحكومة والبرلمان إلى الرد، مشيرين إلى «مخاطرها» على الاقتصاد المغربي. والواقع أن هذه الحركة تجاوزت أساليب الاحتجاج التقليدية من تجمعات واعتصامات وإضرابات وعواقبها الوخيمة من حيث الاعتقالات والمحاكمات. وتم الرد الرسمي من خلال مقاربة رأسية من القمة إلى الأسفل لإعادة النظر في النموذج التنموي في البلاد من خلال الأسلوب «المعتاد» لإنشاء لجنة خاصة حول النموذج التنموي المغربي، وهو ما استبعد المؤسسات المنبثقة من الانتخابات من صوغ رؤية مستقبلية. ويبدو أن هذه الفرصة السانحة لم تستغل على نحو كافٍ من جانب السلطات لتفعيل تدابير مناسبة ضد بعض السلوكيات الريعية والمضادة للمنافسة، ولتنفيذ مشروع العدالة الاجتماعية. وقد ساهمت هذه التشوهات في البنية الاقتصادية وثقافة النفوذ المهيمن في انتشار الفساد والمحسوبية، كما يتضح من مؤشر مدركات الفساد في المغرب[26].

ثانيًا: نتائج حماية الشركات الاحتكارية على المنافسة

إن رسوخ الشركات الاحتكارية القائمة (Incumbent Operators) (الاتصالات، الكهرباء، الخدمات البنكية)، إبان مسلسل التحرير القطاعي، يطرح إشكالات تحول دون تجسيد المنافسة. لذلك تعمل هيئات الضبط على بناء بيئة تنافسية، تتم بحرمان الفاعلين القائمين ميزاتهم المتجذِّرة والمسيطرة على قطاعاتهم الاقتصادية لمصلحة الوافدين الجدد.

1 ـ سيطرة الفاعلين التاريخيين في الصناعات الشبكية

ولتوضيح ذلك نشير إلى أن الكثير من الشركات تحصل على مدخلاتها، النقل والطاقة والاتصالات والخدمات المالية، من الأسواق المحلية. فإذا كانت هذه الأسواق في منبعها تفتقر إلى

(24) Rachid El Bazzim, «Les Enjeux de la libéralisation et les autorités de régulation économique au Maroc,» *Confluences Méditerranée*, vol. 114, no. 3 (2020), pp. 109-120.

(25) International Finance Corporation et Banque mondiale, *Créer des marchés au Maroc* (Washington, DC: International Finance Corporation, 2019), p. 51.

(26) «Morocco Corruption Index 1998-2020,» Trading Economics, 2020, <https://bit.ly/3rYnmr8> (accessed at 22 February 2021).

المنافسة وتعيش على النمط الريعي، فإن السلع والخدمات اللازمة لعملية الإنتاج تُقَيَّمُ بأسعار غير تنافسية، وتلحق الضرر بالمستهلكين والأسر والمقاولات، فيجبرون إلى دفع المزيد من الأموال لشراء كميات أقل من السلع والخدمات (مقارنة بالوضع التنافسي للسوق).

هنا لا بد من بيان أن قطاع الاتصالات أنشأ أول قطاع يتم تحريره في المغرب، ليس بسبب الإرادة السياسية فحسب، بل بفعل التقدم التكنولوجي الذي عرفه هذا المجال والذي جلب إليه المنافسة كواقع مفروض، فكان من الأفضل ضبطه وتقنينه بدلًا من السماح له بالعيش في حالة من الاضطراب.

إن تحرير القطاعات الاحتكارية، يحتم على الفاعلين القائمين تدبير انتقال من وضع المحتكر العمومي، الذي يشتغل في نطاق التراب الوطني ويفضل الآليات التقنية بصورة أساسية، إلى وضع الشركة التي ينتمي مساهموها إلى القطاع الخاص جزئيًا أو كليًا، وتعمل في بيئة تنافسية دولية، وتروّج لثقافة تجارية تتمحور حول الزبون.

وتجسيدًا لذلك، اتخذت الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات عدة قرارات لتعزيز المنافسة في هذا القطاع، بما في ذلك تقاسم الهياكل الأساسية المتنقلة وإمكان نقل الأرقام، غير أن مسار التقنين لا يزال غير مكتمل. فالوكالة لم تعمل على تقسيم الحلقة المحلية (Local Loop). وهو ما دفع شركة الاتصالات إينوي، التابعة للهولدينغ الملكي «مدى»، إلى رفع دعوى قضائية عام 2018، ضد شركة اتصالات المغرب، متهمة إياها بخرق قواعد المنافسة، وذلك بسبب «احتكار» شركة «اتصالات المغرب» 99 بالمئة من سوق الهاتف الثابت، و60 بالمئة من سوق الاتصالات في المغرب عمومًا. وفي إثر ذلك، قررت وكالة تقنين الاتصالات، قرارًا يُلزم شركة اتصالات المغرب بدفع غرامة بقيمة 3.6 مليار درهم للدولة المغربية، بسبب «المنافسة غير العادلة»[27].

وفي قطاع الكهرباء، ساهم غياب الفصل الهيكلي بين أنشطة التوليد والنقل والتوزيع التي يستغلها المكتب الوطني للكهرباء وتغييب ناظم مستقل، في الحفاظ على المركز المهيمن للمكتب كمشغّل عمومي قائم. ويستفيد هذا الأخير من الاحتكار الطبيعي في نقل الكهرباء وباقي الأنشطة الأخرى، وهو ما يعيق قدرة الفاعلين في القطاع الخاص على التنافس مع المكتب في أي نشاط من أنشطته. وهكذا، على الرغم من أن القطاع الخاص دخل قطاع توليد الكهرباء منذ وقت طويل من خلال ولوج المنتجين الذاتيين للشبكات الكهربائية الوطنية، فإن المنتجين الصغار يجدون صعوبة في الوصول إلى شبكة الكهرباء.

(27) ANRT, Décision CG/n° 01/2020, 17 janvier 2020, <https://bit.ly/3me8xP8> (accessed on 14 September 2020).

2 ـ الرهان على المحسوبية بدلًا من الإنتاجية

إن تحرير القطاعات الاحتكارية، يحتم على الفاعلين القائمين تدبير انتقال من وضع المحتكر العمومي، الذي يشتغل في نطاق التراب الوطني ويفضل الآليات التقنية بصورة أساسية، إلى وضع الشركة التي ينتمي مساهموها إلى القطاع الخاص جزئيًا أو كليًا، وتعمل في بيئة تنافسية دولية، وتروّج لثقافة تجارية تتمحور حول الزبون.

وفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر 2009 بعنوان: «الانتقال من الامتيازات إلى المنافسة: إطلاق العنان لإمكانات النمو الذي يقوده القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، فإنه: «في عدد من بلدان (المنطقة)، فإن القطاع الخاص المهيمن ـ المنتفع من سياسات سابقة واختلالات قائمة - نادرًا ما يمثل دافعًا للتغيير، وإنما قوة تدافع عن الوضع القائم»[28]. يتبين إذًا، أن المنافسة لا تشكل المحرك الرئيسي للقطاع الخاص، الذي يعتمد على الممارسات الريعية والامتيازات وتضارب المصالح.

ثالثًا: ضمان الولوج إلى الأسواق

إذا كانت الشركات الصغرى والمتوسطة تمثل 95 بالمئة من النسيج الوطني للمقاولات، فإن هذه الهيمنة الكمية تخفي في المقابل جوانب ضعفها وتبقى عرضة للتأثر البالغ بالظروف الاقتصادية.

إن ضمان الولوج إلى السوق في اقتصاد يشهد تحرير قطاعاته الاحتكارية القائمة منذ أمد بعيد، يفرض الانخراط في بناء المنافسة لتمكين الفاعلين الجدد من الوصول إليه، بسبب وجود احتكارات طبيعية، مثل شبكات النقل. ومن زاوية أخرى، تحتكر قلة من العائلات العديد من الصناعات المربحة في البلاد، وتتنافس في ظل ظروف غير متكافئة مع المقاولات الصغيرة، وهذا ما يجعل وصولها إلى السوق أمرًا صعبًا[29].

1 ـ الحياد التنافسي

حتى تتضح الرؤية لا يزال التنفيذ الفعال لمبدأ الحياد التنافسي (Competitive Neutrality)[30] غير مكتمل. وبالتالي، فإن النمو الاقتصادي الوطني مدفوع أساسًا بالمؤسسات والمقاولات العمومية القائمة والمدعومة، أو من جانب فاعلين خواص في القطاعات الريعية، في حين أن

---

(28) World Bank, *From Privilege to Competition: Unlocking Private-Led Growth in the Middle East and North Africa*, Report no. 13524 (Washington DC: World Bank Publications, 2009), p. XV.

(29) Mohammed Said Saadi, «Moroccan Cronyism: Facts, Mechanisms and Impact,» Working Paper, no. 1063, Economic Research Forum, 2016, <https://bit.ly/2ZxdMje> (accessed on 21 February 2021).

(30) يعكس مفهوم الحياد التنافسي، الذي وضع في أستراليا، وعززته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي والمفوضية الأوروبية، فكرة ألّا يخضع فاعلو السوق، ولا سيما النشيطون منهم في كل من القطاع العام والخاص، لمزايا أو مساوئ لا مبرر لها، أي غير ناتجة من النهج التنافسي. انظر: Australian Department of Treasure and Finance, *Competitive* =

الشركات الصغيرة والمتوسطة تبقى عرضة للإقصاء. وهو ما يعبر عنه الباحث نجيب أقصبي بأنه حينما «أردنا القطاع الخاص، حصلنا على القطاع العمومي»[31].

كما أن غياب فصل هيكلي أو محاسبي بين الأنشطة التجارية وغير التجارية، يُمَكِّنُ الشركات العمومية من استخدام إيرادات الأنشطة غير التجارية لدعم الأنشطة التجارية بصورة غير مباشرة، وخصوصًا عند مواجهتها منافسة من الفاعلين الخواص. ولقد حوى القانون 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى والصادر في 2003، أنواعًا متعددة من المراقبة تراوح ما بين الصرامة وتحسين الأداء، وذلك من أجل أن تؤدي هذه المؤسسات العمومية دورًا محوريًا وحيويًا في تأهيل الاقتصاد الوطني[32].

وبتفحص القانون الرقم 69.00، يتبين أنه لا يوجد تمييز على أساس طبيعة النشاط: حيث إن نطاق تطبيق القانون يشمل كلًا من المؤسسات ذات الغرض التجاري والمؤسسات ذات الأهداف الاجتماعية[33]. وأشار المجلس الأعلى للحسابات الذي صاغ تقرير: «قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية بالمغرب: العمق الاستراتيجي والحكامة»[34] إلى تدخل المنشآت العامة في البيئات التنافسية أو الاحتكارية على حد سواء، ودعا إلى إعادة هيكلة قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري بفسح المجال أمام القطاع الخاص، وبالموازاة تتخلى الدولة عن الأنشطة التي يمكن القيام بها وتحملها من لدن هذا القطاع، وتشجيع آليات المنافسة قدر الإمكان، حيث إنه لا يوجد حتى الآن ما يبرر استمرار وجود الدولة في قطاع إنتاج لقاحات الحيوانات، وإدارة صوامع الموانئ (حيث يوجد القطاع الخاص منذ مدة) أو تسويق البذور (حيث تم تحرير هذا القطاع منذ عام 1988).

وأقرَّ المجلس الأعلى للحسابات أنه في «في غياب بيانات مالية مجمعة لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، لا يمكن معرفة قيمة المحفظة المالية، كما يستعصي تقدير مستوى مردودية القطاع ونتائجه وربحيته»[35]. أما في ما يخص إحداث فروع المقاولات العمومية، فإن المراسيم التي يتم بموجبها إحداث هذه الوحدات تقترح من وزارة الاقتصاد والمالية قبل أن يصادق عليها رئيس الحكومة، مع ضرورة إرفاقها بخطط العمل والتوقعات المالية، المبررة لجدوى إحداثها.

Neutrality Policy (Melbourne: Australian Department of Treasure and Finance, 2012), <https://bit.ly/3iwKMzt>. = (accessed on 14 September 2020).

(31) Najib Akesbi, «Un «Modèle» en crise face à «la crise»: La Pandémie de la Covid-19, un moment de vérité pour le pouvoir,» *Confluences Méditerranée*, no. 114 (2020), pp. 39-54.

(32) المملكة المغربية، «القانون المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى، رقم 69.00، 11 نوفمبر 2003،» **الجريدة الرسمية**، العدد 5170، الصادرة بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2003.

(33) World Bank, Governance Reforms of State-Owned Enterprises (SOEs), Report No: ACS1514, (Washington: 2015), p. 33, <https://bit.ly/2FsmA38> (accessed on 14 September 2020).

(34) انظر: المجلس الأعلى للحسابات، **تقرير حول قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية بالمغرب: العمق الاستراتيجي والحكامة ـ** خلاصة (الرباط: المجلس، 2016)، <https://bit.ly/3bVITKi> (شوهد بتاريخ 14 أيلول/سبتمبر 2020).

(35) المصدر نفسه، ص 32.

وتستأثر المؤسسات والمقاولات العمومية التجارية بقسم كبير من الديون الخارجية للمغرب، وذلك بسبب لجوئها إلى الاقتراض من الخارج بضمانة من الدولة، لإنجاز برامجها الاستثمارية، حيث بلغت حصة المؤسسات والمقاولات العمومية من مجموع الديون الخارجية العمومية نسبة 54 بالمئة في نهاية سنة 2016 [36].

2 ـ منظومة الريع وهامشية قيم المنافسة

ترتبط الإشكالات التي يعانيها النسيج الاقتصادي ضمن اقتصاد الريع، حيث يتيح ثروات للمنتفعين منه، وأدوات تحكّم وسلطة للممسكين بالقرارات السياسية والاقتصادية، من خلال توزيعه وفئويته. وتتخذ البنى الريعية أشكالًا مختلفة، حيث تظل مأذونيات النقل حكرًا على عدد من المستفيدين الذين لا صلة لهم بمهنة النقل، في وقت لا يُسمح فيه لسائقي سيارات الأجرة المحترفين بالحصول على رخص النقل رغم كونهم العمال الفعليين في هذا القطاع. ولم تتخذ الحكومات المتعاقبة التدابير والإجراءات المناسبة للقطع مع الريع الذي عاناه القطاع على مدى عقود. و«تُعَدّ الممارسات الريعية في البلدان النامية، مثل المغرب، جزءًا من النظام السياسي والاقتصادي، وتشكل المصدر الأساسي لاكتساب صفة الشرعية»[37]. وقد نشرت الحكومة في 2012 قائمة للمستفيدين من مأذونيات النقل العمومي؛ و«النتيجة هي أن الخطوة التي جرى اتخاذها في فاتح آذار/مارس سيجري إيقافها بغتة وستظل بلا آثار. ومن ثم، سيجري على نحو واضح التخلي عن طموح معركة حقيقية ضد اقتصاد الريع والفساد»[38].

إن القطع مع اقتصاد الريع، يقوم على التزام المجتمع بالقيم والحوافز المبنية على الجدارة والمنافسة (الكفاءة والابتكار والفعالية) ومساواة الجميع أمام القانون. فالتحول الثقافي القائم على روح المنافسة يتطلب سياسات واضحة، وإرادة سياسية مستمرة، وقدرة على تدبير الإصلاحات.

إن القطع مع اقتصاد الريع، يقوم على التزام المجتمع بالقيم والحوافز المبنية على الجدارة والمنافسة (الكفاءة والابتكار والفعالية) ومساواة الجميع أمام القانون. فالتحول الثقافي القائم على روح المنافسة يتطلب سياسات واضحة، وإرادة سياسية مستمرة، وقدرة على تدبير الإصلاحات، مع الثقة بأن الانتقال من الريع إلى المنافسة والابتكار، سيؤتي ثماره على نحو أفضل كثيرًا من الوضع

(36) وزارة الاقتصاد والمالية، **تقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية** مرافق لمشروع القانون المالي لسنة 2018، (الرباط: الوزارة، 2017)، ص 30، <https://bit.ly/33uJQoX> (شوهد بتاريخ 14 أيلول/سبتمبر 2020).

(37) الحسن عاشي، «3 أسئلة حول اقتصاد الريع في المغرب،» مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط، 8 شباط/فبراير 2013، <https://bit.ly/3dvtYti> (شوهد بتاريخ 22 شباط/فبراير 2021).

(38) نجيب أقصبي، «الاقتصاد المغربي عقب 2011: بين عجز الاقتصاد الكلي وعجز الديمقراطية،» في: مجموعة مؤلفين، **20 فبراير ومآلات التحوّل الديمقراطي في المغرب**، ص 468.

الراهن. وهو ما يتطلب تضافر الجهات الفاعلة والمجتمع المدني للتوجه نحو ترسيخ الحريات الاقتصادية بالموازاة مع إصلاحات سياسية جذرية. وكما يقول الاقتصادي عمر الرزاز «يظهر ضمن سياق الدولة الريعية العربية كل من الريع الاقتصادي والاستبداد السياسي متلازمين، يحصن كل منهما الآخر»[39].

خاتمة

من خلال التطرق إلى المثالب التي تعتري تطبيق سياسة المنافسة في المغرب بعد عام 2011 يمكننا القول مبدئيا إن الأمر لم يعد مرتبطًا بالأسس القانونية التي تضمن المنافسة الحرة بالأسواق فحسب، بل بالتطبيق الفعّال لقانون المنافسة والتحديات التي ترافق اشتغال هيئات الضبط والتقنين. والواقع أن تنفيذ سياسة المنافسة وقوانينها يعود إلى السلطات الحكومية ومجلس المنافسة والهيئات التنظيمية القطاعية.

ورغم الشروع في تحرير بعض القطاعات الاقتصادية بصورة تدريجية وبإيقاعات مختلفة، ظلت الشركات القائمة منذ مدة بعيدة والمستفيدة من ريع الاحتكارات والحماية القانونية أكثر قوة من الشركات الحديثة العهد، وخصوصًا في مجال الصناعات الشبكية. إن حضور الدولة الاقتصادي من خلال المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري في المجالات التنافسية والاحتكارية على حد سواء، يحيل إلى التفكير في ضمان تكافؤ فرص جميع الفاعلين في السوق، أو ما يُسمى الحياد التنافسي.

وفي الختام، تم التوصل إلى أهم النتائج التالية:

1 ـ لم يجسد القطاع الخاص الدور المأمول منه في تشجيع المنافسة، وهو أمر يمكن تفسيره بالسياق المتسم بزواج المال والسلطة وبنية القطاع الخاص القائم على الانتفاع من الريع بالحصول على الامتيازات والوكالات والدعم، في غياب شفافية السياسات وأسس الحكم الرشيد. كما يواجه صغار المستثمرين وأصحاب الأعمال الجدد بيئة استثمارية مختلفة تمامًا عن تلك الخاصة بالشركات القائمة والاحتكارية.

2 ـ إن تراكم التصرفات الاحتكارية، وعجز هيئات الضبط والتقنين عن القيام بدورها بأكمل وجه، أدَّى إلى حملة مقاطعة واسعة لمجموعة من المنتوجات. ويبدو أن دافع المقاطعة الحقيقي يتجلى في المنظومة الاقتصادية التي يهددها الريع والفساد من جهة وتداخل السلطة السياسية مع سلطة المال، وتضارب المصالح بين احتلال مراكز القرار وممارسة أنشطة اقتصادية من جهة أخرى. وهو ما يسائل دور الدولة في خلق ثقافة الشفافية والمحاسبة.

---

(39) عمر الرزاز، «من الريع إلى الإنتاج: الطريق الصعبة نحو عقد اجتماعي عربي جديد،» في: مجموعة مؤلفين، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد الاقتصادية** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 168.

3- يُفيد تحليل مسلسل تحرير الأنشطة القطاعية، إلى أهمية مرافقة ولوج الفاعلين الجدد في السوق المتسمة بهيمنة المشغلين التاريخيين الاحتكاريين، وإلى ضرورة تيسير دخول الأسواق والتقليل من المخاطر، بما يعزز من تنافسية الشركات، بما يلائم الطموحات الاقتصادية للأطراف جميعًا.

4- إن الانتقال من دائرة الاقتصاد العمومي الاحتكاري إلى دائرة الاقتصاد ذي الأسس التنافسية، يحتمل تقوية التعامل مع المؤسسات على قدم المساواة من أجل الحصول على عناصر الإنتاج الأساسية، والسماح بالولوج إلى السوق، والاشتراك في عمليات الطلب العمومي، ولا سيما من خلال احتفاظ الدولة بالمقاولات الربحية، شريطة تعزيز قدراتها التنافسية والتخلي عن الأنشطة التي تثقل كاهل الميزانية العامة بالديون والتي يمكن القيام بها وتحملها من لدن هذا القطاع الخاص □

معاهدة سايكس- بيكو: من التوقيع إلى التطبيع؟

ميلود عامر حاج(*)

أستاذ محاضر في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر3.

مقدمة

عاشت المنطقة العربية، وما تزال، تحت الصدمة بسبب ما أفرزته موجة التطبيع نتيجة الغليان السياسي؛ إذ لم تعهدها من ذي قبل؛ إلا أن الكثير مما يربطها بنهاية معاهدة سايكس ـ بيكو الممتدة من 1916 إلى 2016، وذلك بعد مرور مئة عام على انتهائها في ظل تقويض دعائم الدولة القُطرية العربية التي كانت متولدة من رحم السيناريو الاستعماري بعد انجلائه ولا سيما في كل من العراق وسورية واليمن وليبيا والصومال... إلخ. ثمة أسئلة متنوعة ومتعددة رافقت هذا التحول في العمق مع نهاية الخلافة الإسلامية بقيادة السلطنة العثمانية ودخولها الصراع مع أوروبا في رسم خارطة جيوسياسة جديدة يطغى عليها العنصر الأوروبي المسيحي بدل المد الإسلامي في دار الإسلام. إلا أن الإرث الأوروبي الذي تتقاسمه الدول الغربية المنافسة لأعتى قوة عسكرية مسلمة بامتداداتها الجغرافية الأوروبية والمتمثلة بالدولة العثمانية المحسوبة على شرق «آسيا الصغرى» وليس على الغرب الأوروبي المسيحي، جعل من نهاية وجودها على أن تسقط في أحضان السياسة الأوروبية الاستعمارية المعادية للمنطقة العربية. إلا أن دخول المنطقة العربية في صراع مع نفسها، ولا سيما بعد مرور قرن على معاهدة سايكس ـ بيكو يحتاج إلى قراءة معمقة في موضوعاتها وتداعياتها على أكثر من نطاق، من أجل استلهام العبر من خلال ردود فعل السياسات المضادة التي مُورست بالقوة والعنف من جانب الأجنبي. هذه التجربة كانت سيئة بامتياز مع الأجنبي في ظل الحكم العسكري الذي طوق المنطقة بالكامل بين لندن وباريس وجعلها إبّاك خادمة لمركز القرار بهما؛ إن لم تكن حديقة خلفية لمشاريعه التوسعية.

يعدّ هذا المعطى الأوليَ الذي لم يسمح بنهوض النخب وبناء المؤسسات وتطوير المجتمعات العربية عبر المجتمع المدني قبل دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ عام 1916 إبان الحرب العالمية

(*) البريد الإلكتروني: miloud48ameur@gmail.com.

الأولى، وما بعدها، وبخاصة عقب غرس الكيان اليهودي في قلبها النابض بعده بسنة كاملة، أي عام 1917 حتى يتسنى لها تعميق السيطرة عليها مباشرة من الداخل. أما من الخارج، فما حدود هذه المعاهدة التآمرية وهل لها إسقاطاتها الجيوسياسية والجيوستراتيجية على مدار الأجيال؟ إلى أي مدى تهدف مشاريع التقسيم والتفتيت التي تصيب المنطقة بعد مرور قرن بالكامل ولمصلحة الآخر تحت لباس التطبيع؟ وهل لها علاقة وطيدة ومباشرة في ربط أحداثها المتسلسلة أم هي حادث مستقل بل منفصل عن الآخر؟ وذلك بهدف الاستفادة من كلاهما أو معًا في ذات السياق التاريخي ضد مظاهر الفوضى والعنف والإرهاب.

تعَدّ معاهدة سايكس ـ بيكو الموقعة عام 1916 بين كل من فرنسا وبريطانيا بمساندة من الإمبراطورية الروسية القيصرية كنقطة مفصلية في تاريخ العلاقات السياسية والدبلوماسية العربية – الأوروبية.

يطغى على هذه الدراسة المنهج التاريخي المقارن في ضوء معاهدة سايكس ـ بيكو (1916ـ 2016) من جهة، وصفقات التطبيع مع بعض البلدان العربية (2020ـ 2021) من جهة أخرى. تنقسم هذه الدراسة إلى قسمين أساسين: القسم **الأول**: أية قراءة ممكنة للخارطة الجيوسياسية العربية من خلال معاهدة سايكس ـ بيكو. أما القسم **الثاني** فإنه يتناول أبعاد السياسة الإسرائيلية حول مشروع التطبيع التي خاضتها حكومة بنيامين نتنياهو وما تزال النوايا نحو التطبيع في السرية مع باقي الدول العربية بعدما شملت جزءًا كبيرًا منها وبخاصة مع بعض الإمارات والممالك العربية.

أولًا: أية قراءة ممكنة للخارطة الجيوسياسية العربية؟

تعَدّ معاهدة سايكس ـ بيكو الموقعة عام 1916 بين كل من فرنسا وبريطانيا بمساندة من الإمبراطورية الروسية القيصرية كنقطة مفصلية في تاريخ العلاقات السياسية والدبلوماسية العربية – الأوروبية. جاء هذا تزامنًا مع نهاية الخلافة الإسلامية وتقسيم تركة «الرجل المريض» في منطقة الهلال الخصيب بين كل من فرنسا وبريطانيا تحديدًا، وبخاصة في مناطق النفوذ في كل من الدردنيل وغرب آسيا. جاء ذلك تزامنًا ليس في حال انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى فحسب، بل في الاستعداد المبكر في تمتين القبضة الفولاذية لممتلكات الإمبراطورية العثمانية من جهة، والإقبال على توسيع النفوذ والسيطرة لما يلي مرحلة نهاية الحرب العالمية الأولى في مناطق واسعة من العالم من جهة أخرى. لقد تم فعلًا التوصل السري إلى عقد هذه الاتفاقية المشهورة من تشرين الثاني/نوفمبر 1915 وأيار/مايو 1916 بين كل من الدبلوماسي فرانسوا جورج بيكو والبريطاني السير مارك سايكس، إلى جانب وزير الخارجية الروسي سيرغي سازنوف والتي تم بموجبها تبادل وجهات النظر بخصوص وثائق سرية بين الجهات الثلاث المتقدم ذكرها، والتي تم الاتفاق حولها بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو بدل اتفاقية «آسيا الصغرى». وعقب اندلاع الثورة البلشفية عام 1917، تم انسحاب روسيا الشيوعية بعدما أثارت زوبعة من الاستياء بخصوص

انضمامها إلى هذه المعاهدة، إلا أنه في النهاية تم الإبقاء على كل من بريطانيا وفرنسا (الثنائي الاستعماري الجديد).

واكب هذا التحول خيبة أمل عربية عريضة وغير مسبوقة من طريق الوعود البراقة الكاذبة وبخاصة تلك التي لم تمتثِل لها بريطانيا في مراسلتها مع الشريف حسين. وما هي إلا سنوات معدودات حتى تمخض عن هذه الاتفاقية المشؤومة الإعلان عن صدور وعد بلفور بخصوص ما تعهدت به لندن من أجل إقامة وطن قومي لليهود. كما لم يكن هذا التقسيم اعتباطيًا في ضوء الإمبراطورية العثمانية بخصوص دول المحور، مما أفقد علاقاتها بالمنطقة العربية بعدما تم تعويضها بالكيان اليهودي. من جهة أخرى، إن نقل هذه السيطرة كانت قد تمت في ظروف غامضة بل متجاهلة إياها لذات المنطقة العربية وكينونتها لتحصد بعد عقود خلت ما جناه الكيان اليهودي في فلسطين. إن إحكام السيطرة كان يخضع لموازين القوى الدولية في إطار الصراع الدولي بين الجناح الإسلامي والمتمثل بتركيا، والجناح المسيحي بقيادة بريطانيا وفرنسا. إلا أن تراجع الإمبراطورية العثمانية ودخول العالم الإسلامي آخر حلقات الفشل والتخلف مع وجود أوروبا على أراضيه جعله يفقد السيطرة عليها ليدخل تحت الوجود الأوروبي وكأن الأتراك احتفظوا به لمصلحة أوروبا من دون تشكيل قوة عربية إسلامية في المقابل تقف بالمرصاد في وجه الوجود الأوروبي المسيحي من جهة، ورفض للكيان اليهودي الذي حملته سياسات التوسع الأوروبية من جهة أخرى.

ثانيًا: سياسات التقسيم والتفكيك للمجتمع التقليدي العربي

المراد من هذا التقسيم، للمجتمع التقليدي العربي، الذي كان يحمل في طيّاته شظايا الفكر التوسعي، هو تعطيل قوى المنطقة العربية كاملة وفق استراتيجية محكمة خاصة بعدما كان الوجود العثماني بعيدًا من الإسلام جغرافيًا من «آسيا الصغرى» كونه «نصف استعمار»، كما يقول أحد الاختصاصيين في الموضوع، بمعنى أن حضوره في المنطقة كان يمثل لدى الغرب المسيحي «قوة استعمارية» لا يمكن التغاضي عنها وأن إزالتها يمثل رميًا لهذا الإرث الأوروبي في أحضان القوتين الاستعماريتين، بريطانيا وفرنسا على حد سواء. وقد حصلت روسيا في الاتفاق الثلاثي على القسطنطينية (إسطنبول) وضمنت سيطرتها على ضفتي البوسفور ومساحات كبيرة في شرق الأناضول في المناطق المحاذية للحدود الروسية ـ التركية؛ أما منطقة الهلال الخصيب فقد تم تقسيمها كي تحصل فرنسا على الجزء الأكبر من الجناح الغربي من الهلال (سورية ولبنان) ومنطقة الموصل في العراق. ومدّت بريطانيا مناطق سيطرتها من طرف بلاد الشام الجنوبي متوسعة بالاتجاه شرقًا لتضم بغداد والبصرة، أي كل المناطق الواقعة بين الخليج العربي والمنطقة الفرنسية في سورية. كما تقرر أن تُوضع فلسطين تحت إدارة دولية محايدة يتم الاتفاق عليها بالتشاور بين بريطانيا وفرنسا وروسيا. لكن الاتفاق نص على منح بريطانيا ميناءَي حيفا وعكا، على أن يكون لفرنسا حرية استخدام ميناء حيفا، ومنحت فرنسا لبريطانيا في المقابل حق استخدام ميناء

الإسكندرونة الذي كان سيقع في حوزتها[1]. كما تمثل معاهدة سايكس ـ بيكو نقطة تحول في الخارطة السياسة العربية لمصلحة غيرها مع مطلع القرن الماضي من خلال انتشار القوة العسكرية الأوروبية على الأرض، وهي تطمح إلى التوسع في الأراضي العربية بأريحية تامة بعدما توغلت فيها أثناء وجودها في المنطقة. يقوم هذا التوسع من طريق خلق النفوذ وبناء الولاءات واحتلال المواقع الحساسة والنابضة اقتصاديًا واستراتيجيًا وعسكريًا من طريق احتواء الأقاليم والمضايق والمساحات الجغرافية من طريق البحر كقوة جيوسياسية في العالم من أجل إحكام السيطرة على البر. إلا أن قراءة معاهدة سايكس ـ بيكو مجددًا من زاوية جيوسياسية وجيوستراتيجية تُظهر بحق مشروع الصراع العربي الإسلامي ـ المسيحي من جهة، وبداية الإرهاصات الأولى لمشكلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي من جهة أخرى. بمعنى آخر إن التحديث السياسي وخطاب التحرر والانعتاق من توسع الآخر يساوي تراجع للذات العربية من داخل مناطق تواجدها جغرافيًا وتاريخيًا واستراتيجيًا وثقافيًا... إلخ. وإذا كان الطموح الروسي يهدف إلى التوصل إلى أراضي ومضايق القسطنطينية، أو بما يُعرف باتفاقية القسطنطينية في أولى مراحل الاتفاقية، فإن إيطاليا أرادت مقابل فكرة التوسع ومشروع التفتيت أن تتخلى عن تحالفاتها مع ألمانيا أمام الانضمام مع الحلفاء في الحرب العالمية الأولى حتى يمكنها توسيع مجالها الحيوي بين منطقة الأناضول والبحر الأدرياتيكي، ما يسمح لها بالتوسع جنوب البحر الأبيض المتوسط في اتجاه ليبيا. هذا ما تمخض عنه معاهدة ثانية ربما الأكثر تفصيلًا بين الدول الأربع في 25 نيسان/أبريل 1915 والتي تُسمى «مذكرة لندن» (Treaty of London) التي تنص على حق روسيا في الاستيلاء على المضايق التركية والمناطق المجاورة لها، والتي تشمل بحرَي مرمرة والدردنيل، وجزءًا من شاطئ آسيا الصغرى، مقابل جعل القسطنطينية مدينة حرة، وضمان حرية الملاحة في منطقة المضايق، وأن تعترف روسيا بحقوق بريطانيا وفرنسا الخاصة في أقاليم تركيا الآسيوية، على أن تُحدد هذه الحقوق في ما بينهما بمقتضى اتفاق خاص، وكذلك أن تخضع الأماكن المقدسة وشبه الجزيرة العربية لحكم إسلامي مستقل[2]، وأن يُضم جزء من إيران إلى منطقة النفوذ البريطانية، وحيث إن روسيا كانت توجّه معظم قواتها العسكرية إلى الجبهة الشرقية ضد ألمانيا، فهي كانت حريصة على أن تضمن حقوقها في الدردنيل قبل أن يقوم الحلفاء بشن حملاتهم العسكرية ضد الأتراك.

وبالرغم مما كانت تتعرض له بريطانيا منذ عام 1915 من القوات العثمانية في العراق وبخاصة بعد استسلام جيشها الذي كان محاصرًا من جانب القوات المسلحة العثمانية، فإن الوضع تفاقم وازداد الضغط على القوات التركية على منطقة قناة السويس، الأمر الذي أفضى بهذه الأخيرة

---

(1) بسام عبد القادر النعماني، «الوطن العربي بعد 100 عام من اتفاقية سايكس – بيكو: قراءة في الخرائط،» **المستقبل العربي**، السنة 38، العدد 446 (نيسان/أبريل 2016)، ص 8.
المصدر نفسه، ص 9.

(2) إذا كان التركيز يميل أساسًا نحو منطقة الأناضول والهلال الخصيب بوصفهما المكوّن الجغرافي الأساسي والمتمثل بكل من سورية والعراق ولبنان والأردن ما دامت تمثل المنطقة الأكثر استهدافًا عدا في الولايات التي تضمها شبه الجزيرة العربية التي كانت تحمل أماكن مقدسة؛ إن لم تكن محاصرتها عن بعد هو الشغل الشاغل لأصحابها. لكن تطويق المنطقة العربية عسكريًا واستراتيجيًا كان يستهدف المناطق الحساسة في العمق لأنه بقدر الابتعاد عنها بقدر ما تسهل السيطرة عليها.

إلى التوجُّه نحو منطقة قناة سويس. علمًا أن هذا الأمر قد ساهم في إفشال حملات الإنكليز ودول الكومنولث معًا في دخول المواجهة مع القوات العثمانية في شبه جزيرة «غاليبوني». بعبارة أوضح، لقد حاول الإنكليز استمالة العرب إليهم بعدما كان الأتراك هم المسيطرون في الحياة العربية اليومية. تكمن هذه الصعوبة في قلب موازين القوى لمصلحة أوروبا على رأسها بريطانيا وفرنسا بعد التأثير في الشريف حسين حاكم الحجاز. تزامن هذا مع تلك المُكاتبات والمراسلات التي قام بها هذا الأخير مع المعتمد البريطاني مكماهون ما بين 14 تموز/يوليو 1915 و30 كانون الثاني/يناير 1916. وفي الواقع فإن ما كشفت عنه اتفاقية سايكس- بيكو التي كانت مخططًا يقوم على التفتيت يستهدف العرب أمة وحضارة، وما طرحه وعد بلفور من التزام غربي بتنفيذ المشروع الصهيوني، وما سجلته صكوك الانتداب التي خرجت من المؤتمرات الاستعمارية في باريس وفرساي وسان ريمو، قد أعطت «الشرعية الدولية» التي كانت تبحث عنها الحركة الصهيونية في استيطان فلسطين من خلال وضعها تحت الانتداب البريطاني مقابل النكوث بالوعود التي أعطيت للشريف حسين (مراسلات حسين ـ مكماهون)، ومن ثم إعادة تقسيم الدويلات العربية التي خرجت من الاحتلال العثماني، لتقع مباشرة تحت الاحتلال الغربي: الفرنسي والإنكليزي والإيطالي، حيث سياسة فرّق تسد كانت هي السياسة الفعالة ليس فقط في إحكام السيطرة الاستعمارية ونهب ثروات شعوب المستعمرات، وإنما لمنع أي نهوض عروبي ـ إسلامي من شأنه أن يضع المشروع الوحدوي على عتبة التحدي ضد المشروع الصهيوني[3].

وإذا كانت بريطانيا قد واجهت صعوبة في دخولها الحرب مع تركيا وجهًا لوجه فإنها كانت تدفع بالعرب إلى الانقلاب ضدها كخطة عسكرية لمواجهة العدو؛ إن لم تكن حالة انقلابية ضد الأوضاع السائدة آنذاك. لكن تركيا بدت متخوفة من انسداد هذا الواقع وحاولت التأثير في العرب من طريق إعلان «الجهاد» ضد قوات الحلفاء. من هذا المنطلق، حبّذت بريطانيا التأثير في الشريف حسين عن طريق استقلاله في الحجاز مثلما كان البريطانيين ينتظرون منه بل معرفة نيته المبيتة في إقامة دولة عربية تشمل العراق والشام والحجاز. وفي السياق نفسه كانت بريطانيا تطمح إلى إزالة السلطنة العثمانية من هذه الأقاليم لكي يسهل حينها تعويضها بإقامة كيان يهودي فيها. لقد حاولت بريطانيا من وراء ذلك التأثير في العرب بالانضمام إليها بدل البقاء في كنف الأتراك مقابل الاعتراف باستقلال آسيا العربية كاملة شريطة المشاركة في الحرب ضد الدولة العثمانية.

ثالثًا: فخ التاريخ: من ضعف الماضي إلى استضعاف الحاضر

وفي هذا المضمار كانت هناك مفاوضات سرية قائمة على قدم وساق بين بريطانيا وفرنسا وروسيا وبخاصة بعد تعيين الحكومة الفرنسية فرانسوا جورج بيكو في تشرين الثاني/نوفمبر 1915 كقنصل عام سابق في بيروت مندوبًا ساميًا لمتابعة شؤون الشرق الأدنى. وفي القاهرة كان هنالك اجتماع بينه وبين السير مارك سايكس المندوب السامي البريطاني لشؤون الشرق الأدنى

(3) ناظم عبد الواحد الجاسور، **الأمة العربية ومشاريع التفتيت** (عمّان: منشورات الأهلية، 1998)، ص 13.

بعدما توصل الاثنان معًا وتحت إشراف مندوب روسيا إلى شبه اتفاق ضمني يقضي برسم الخطوط العريضة لتقسيم المنطقة العربية وبلاد الرافدين. فالعرب، خلال تلك الحقبة التي لم تقدم فيه الحكومة الروسية على إذاعة اتفاقيات سايكس- بيكو السرية التي وضعت خطة تفصيلية للوطن العربي، لم يتركوا النيات السرية التي كانت تكمن في الوعود التي قطعتها بريطانيا للشريف حسين، وكانت وعودًا غير صادقة (حركة الاستقلال والثورة العربية) مقابل وعود «صادقة» و«موثوقة» للحركة الصهيونية لإطلاق مشروعها الاستيطاني في فلسطين من خلال إصدار وعد بلفور[4]، الأمر الذي تمخّض عن اجتماع سانت بطرسبورغ في كانون الثاني/يناير 1916 من أجل التفاوض مع وزير الخارجية سيرغي سازنوف بعد مفاوضات دامت أشهرًا بعدما أسفرت الاتفاقية الثلاثية في 9 ـ 16 أيار/مايو 1916 في إثر تبادل الرسائل بين وزراء خارجية الدول الثلاث وسفرائهم المعتمدين بالتوصل إلى ورقة طريق والمتضمنة ما يلي:

ـ استيلاء فرنسا على غرب سورية ولبنان وولاية أضنة.

ـ استيلاء بريطانيا على منطقة جنوب وأواسط العراق بما فيها مدينة بغداد، وكذلك ميناء عكا وحيفا في فلسطين.

ـ استيلاء روسيا على الولايات الأرمينية في تركيا وشمال كردستان. واعترفت المعاهدة كذلك بحق روسيا في الدفاع عن مصالح الأرثوذكس في الأماكن المقدسة في فلسطين.

ـ المنطقة المحصورة بين الأقاليم التي تحصل عليها فرنسا، وتلك التي تتحصل عليها بريطانيا تكون اتحاد دول عربية أو دول عربية موحدة، ومع ذلك فإن هذه الدولة تقسم إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية، ويشمل النفوذ الفرنسي شرق آسيا وولاية الموصل، بينما النفوذ البريطاني يمتد إلى شرق الأردن والجزء الشمالي من ولاية بغداد وحتى الحدود الإيرانية.

ـ يخضع الجزء الباقي من فلسطين لإدارة دولية.

ـ يصبح ميناء الإسكندرون حرًا.

تمخضت هذه المعاهدة السرية بين القوى الثلاث (بريطانيا، فرنسا وروسيا) في آذار/مارس 1916 عن تقسيم المنطقة العربية وتحديد المستقبل السياسي لها، وهي بدأت من طريق الرسائل والمراسلات بين كل من الشريف حسين وهنري مكماهون لكي تنتهي على شكل معاهدة تحتوي على اثني عشر بندًا حيث يضم البند الأخير، فضلًا عن مراقبة جلب السلاح إلى البلدان العربية، ثلاث نقاط جزئية مهمة منها[5]:

1 ـ تمنح روسيا الولايات التركية الشمالية والشرقية؛ 2ـ تمنح بريطانيا وفرنسا الولايات العربية في الإمبراطورية التركية (موضوع معاهدة حسين ـ مكامهون)؛ 3ـ تدويل الأماكن المقدسة في فلسطين وتأمين حرية الحج إليها وتسهيل سائر البلاد اللازمة للوصول إليها وحماية الحجاج من كل اعتداء.

(4) المصدر نفسه، ص 15.

(5) <http://alnoha.com/read/saykspeko.htm> (visited at 7 November 2021).

إلا أن نص المعاهدة النهائي كان يهدف إلى تقويض الحكم العثماني من طريق تقسيم ممتلكاته ليحل محله الوطن القومي لليهود من دون أن يدري الطرف العربي بخفايا وخلفيات هذه المعاهدة. وبالرغم من الاحتجاج الذي قدمه فهو لم يكن كافيًا فحملت المنطقة العربية في عمقها عبئًا كبيرًا بل حملًا ثقيلًا وغليظًا على مدار الأجيال من أجل تضييق الخناق على الخصوم في الأطراف. إلا أن تقسيم تركة «الرجل المريض» يعني كذلك أن المنطقة العربية ما زال بها من التخلف والانحطاط والتبعية، وهي في كنف الاستعمار منذ أزيَد من عقود من دون أن تتخلص من عقدها بعد قرن من الزمن، وهي تواجه موجة من العنف والاستياء والإرهاب في بعض مفاصلها الحيوية بخاصة في كل من العراق وسورية واليمن وليبيا والتي كانت انبعاثًا لحضارتها على مر الزمان.

يعدّ التطبيع سياسة جديدة تلغي ما قبلها من المواقف والمحطات المشينة تحت غطاء العفو عنها وتغيير ما يليها في بناء علاقات جديدة تضمن المستقبل بحسب المطبِع الذي يقوم بتوسيع مجاله الحيوي سياسيًا وجيوسياسيًا بما يعزز من جبهته الداخلية وقوته الخارجية.

هذه المغالطة التاريخية التي آمن بها حسين بن علي لم تفضِ بالوضع العربي إلى أن ينشئ دولة كاملة في غياب السياسة المحكمة التي بادر إلى ضدها خصومه من الأجانب على حساب أبنائها الخلّص؛ إن لم تكن صفقة الكبار بما فيها الدولة العثمانية التي تخلصت من إرثها الداخلي من طريق القادم الأجنبي، والمتمثل بالكيان اليهودي.

ما طبيعة العلاقة بغرس هذا الكيان وظاهرة التطبيع في الزمان والمكان؟ من الطبيعي إذًا أن تكون هناك أسباب أخرى لإقامة هذا الكيان، ومن أبرزها وأهمها إيجاد وطن لليهود، حسبما جاء في وعد بلفور سيئ النوايا والصيت، والهدف تعاون وتحالف لهذه الحركة الصهيونية العالمية، من المؤسسين الأوائل لهذه الحركة، في تخادم نفعي ومصلحي تبادلي. التطبيع مع هذا الكيان أولًا وأخيرًا، يقع في خانة إعادة تشكيل الأوطان العربية جغرافيًا وسياسيًا، بالشكل الذي يفقدها هويتها العربية، أي التعامل مع كل دولة من الدول العربية، كونها كيانًا أو دولة وشعبًا منفصلين عن جسد الأمة العربية والإسلامية، بتجريد هذه الدول من إرثها التاريخي والديني، ومن وحدتها الجغرافية، ومن تاريخها المشترك، ومن تكاملها الاقتصادي، حتى تكون وحدات لا تملك قوة التأثير والفاعلية، وبالتالي من السهولة التعامل معها، والسيطرة غير المنظورة عليها وعلى مقدراتها وثرواتها[6].

رابعًا: أبعاد السياسية الإسرائيلية لمشروع التطبيع

يعدّ التطبيع سياسة جديدة تلغي ما قبلها من المواقف والمحطات المشينة تحت غطاء العفو عنها وتغيير ما يليها في بناء علاقات جديدة تضمن المستقبل بحسب المطبِع الذي يقوم بتوسيع

(6) مزهر جبر، «التطبيع: وسيلة لإحكام السيطرة على الأوطان العربية وسرقة ثرواتها،» **القدس العربي**، 2020/10/30.

مجاله الحيوي سياسيًا وجيوسياسيًا بما يعزز من جبهته الداخلية وقوته الخارجية. ويعدّ الكيان الإسرائيلي هو المطبَّع في هذه الحال، إذ إنه يملك ترسانة عسكرية داخليًا ونفوذًا خارجيًا من طريق وجود الجوالي اليهودية، وبخاصة الصهيونية، في العالم ذات التأثير البالغ المستوى في السياسات الحكومية العالمية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

1 ـ سؤال السياسة وعلاقته بهشاشة النظام العربي

يصعب جدًا الولوج في موضوع كموضوع التطبيع إذًا في ظل عدم توافر المعلومات الكافية والكامنة من وراء سياسة التطبيع التي قادها رئيس الحكومية الإسرائيلي بنيامين نتنياهو؛ اللّهم إلا إذا كانت هذه السياسة تقوم على تقويض الذات العربية من داخلها على رأسها القضية الفلسطينية من خلال تقليص حجمها بربط مصيرها بمصير التوسع الإسرائيلي في المنطقة. يكتسي طابع التطبيع هذا من موقع ما آلت إليه الظروف الإسرائيلية والأوضاع العربية من المحيط إلى الخليج في وقت تتعزز فيه بمجيء دونالد ترامب على رأس البيت الأبيض وانتهاجه سياسة الانفتاح وضخ أموال طائلة من النفط على الخزينة الأمريكية.

غني عن البيان إذًا بأن تنتهي السياسة الخارجية الأمريكية التي يقودها صهر الرئيس رونالد ترامب كوشنر في توطيد دعائم إسرائيل من خارجها، وفي منطقة الشرق الأوسط بخاصة، ومع دول الخليج تحديدًا. لماذا هذا التحول المفرط في المشهد العربي؟ تلكم هي كثيرة من الأسئلة التي سألها قادة سياسيون ورؤساء أحزاب ومنظمات وجمعيات ومثقفون بمن فيهم الفلسطينيون أنفسهم على غرار نظرائهم في المنطقة العربية والإسلامية وهو: هل هو تطور سياسي أم انكفاء ثقافي وحضاري وديني في الشأن العربي؟ ما الغاية من التطبيع وما مشروعه وما هي فلسفته[7]؟ فالتطبيع هو المشاركة في أي مشروع أو مبادرة أو نشاط، محلي أو دولي، مصمم خصيصًا للجمع (سواءٌ مباشرة أو مداورة) بين فلسطينيين (و/أو عرب) وإسرائيليين (أفرادًا أكانوا أو مؤسسات) ولا يهدف صراحة إلى مقاومة أو فضح الاحتلال وكل أشكال التمييز والاضطهاد الممارَس على الشعب الفلسطيني. وأهم أشكال التطبيع هي تلك النشاطات التي تهدف إلى التعاون العلمي أو الفني أو المهني أو النسوي أو الشبابي، أو إلى إزالة الحواجز النفسية. ويستثنى من ذلك المنتديات والمحافل الدولية التي تعقد خارج الوطن العربي، كالمؤتمرات أو المهرجانات أو المعارض التي يشترك فيها إسرائيليون إلى جانب مشاركين دوليين، ولا تهدف إلى جمع الفلسطينيين أو العرب بالإسرائيليين، إضافة إلى المناظرات العامة، كما تستثنى من ذلك حالات الطوارئ القصوى المتعلقة بالحفاظ على الحياة البشرية، كانتشار وباء أو حدوث كارثة طبيعية أو بيئية تستوجب التعاون الفلسطيني – الإسرائيلي[8]. اتضح ذلك مليًا عندما تحول الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى صراع فلسطيني – إسرائيلي ليخرج من النظرة العربية، ويتحدد جغرافيًا فيما بين الفلسطينيين ليسهل تداوله بل

(7) محسن عوض، ممدوح سالم وأحمد عبيد، **مقاومة التطبيع ثلاثون عامًا من المواجهة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

(8) الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، «تعريف التطبيع» (حركة الحرية والعدالة والمساواة، 2007).

اختطافه واستلابه بهدف تقليص تأثيره عسكريًا وأمنيًا من الزاوية الاستراتيجية بخلاف ما كان مطالبًا به في السابق[9]. جاء هذا التقارب نتيجة الخطأ العسكري الذي دخلته القيادات العربية ولم تحقق فيه انتصارًا، الأمر الذي جعل إسرائيل تناور من جهتها كغنيمة حرب كما فعلت مع مصر إزاء سيناء أو مع الرئيس الراحل حافظ الأسد بخصوص هضبة الجولان السورية. هذا في وقت تعج فيه الأدبيات السياسية العربية على مدار أجيال بأن إسرائيل هي العدو الأكبر في المنطقة لتبرز قيادات سياسية أخرى حاكمة في الإمارات أو سلطنة عمان أو البحرين بأن العدو الأول هو إيران وليس إسرائيل. كما تختلف الأسئلة وتتعدد الأجوبة في شأن التطبيع؛ إلا أن التطبيع واحد وموحد من المنظور الإسرائيلي؛ إذ يعد بمنزلة قوة على الأرض بعدما فرضها الطرح الإسرائيلي نفسه وزكّتها الإدارة الأمريكية من دون أن تُعالج القضية الفلسطينية من قبل الجناح السياسي لها وبخاصة عندما انتهى بها الأمر بالتفاوض. إلا أن التفاوض لم يعمّر طويلًا بل تم اختراقه وإضعافه إلى درجة أنه فقد قيمته مقابل الدفاع العسكري الذي نسفته المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بالقتل والملاحقات والاستيطان والتشريد... إلخ.

ولعل في اختلاف الرؤى السياسة العربية من دولة إلى أخرى قد أثرت في الموقف العربي الموحد، وهو ما أملى مثل هذه الضبابية في المشهد العربي، الأمر الذي أفقد الصلة في القرار النهائي كافة من جهة، ما استلزم اختراق السياسة العربية من دون أن تتوافر على تغطية دبلوماسية ومن جانب الفلسطينيين أنفسهم في التأثير في حركتهم من جهة أخرى. وبدءًا من عام 2013، فإن 32 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تعترف بدولة إسرائيل: 18 من بين 21 عضوًا في الأمم المتحدة منضمين إلى الجامعة العربية: الجزائر والبحرين وجزر القمر وجيبوتي والعراق والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وقطر والسعودية والصومال وسورية وتونس والإمارات واليمن؛ 11 عضوًا آخرين في منظمة التعاون الإسلامي: أفغانستان وبنغلادش وبروني وتشاد وغينيا وإندونيسيا وإيران وماليزيا ومالي والنيجر وباكستان؛ وبوتان وكوبا وكوريا الشمالية. من ناحية أخرى، يعترف أربعة أعضاء في جامعة الدول العربية بالكيان الإسرائيلي: مصر والأردن، وموريتانيا، وفلسطين، والمغرب، ويعترف معظم أعضاء منظمة التعاون الإسلامي غير العرب أيضًا بإسرائيل[10].

---

(9) دعاوي ولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز الذي طالب بانسحاب إسرائيل من كامل الأراضي العربية المحتلة منذ 1967 بمقتضى قرارَي مجلس الأمن (242 و338) واللذين تم تعزيزهما بقرارات مؤتمر مدريد عام 1991 على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام لبناء دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية. هذا في وقت جاء فيه بأن التطبيع هو من قبيل أطروحات الصحافي فريدمان الذي قابل الملك عبد الله نفسه، بروي هذا الأخير في مقابلة تلفزيونية على شاشة الجزيرة بأنه حان الوقت للسلام في وقت لم يدخل فيه كل من العرب وإسرائيل إلى حرب فعلية بتجريب السلام ولمَ لا للتخلص منها في المستقبل، يختم المصدر نفسه.

(10) ويكيبيديا، «شرعية إسرائيل،» .<https://bit.ly/3rv5OW3>

1 ـ كُتب عن تاريخ الحروب الإسرائيلية ـ العربية منذ عام 1967 كثيرًا في الأكاديميات العسكرية في إسرائيل على خلاف الدول العربية مجتمعة؛ 2ـ المراكز الاستراتيجية الموجودة في إسرائيل تفوق كثيرًا ما هو موجود في البلدان العربية مجتمعة؛ 3ـ ترسانة الرؤوس النووية التي هي بحوزة إسرائيل تفوق أكبر من 200 رأس نووي حيث لا نراها موجودة في البلدان العربية كافة.

السؤال المهم الوارد طرحه هو: لماذا التطبيع في هذا الوقت بالذات من ناحية، وما الموضوعات التي يشملها لمصلحة إسرائيل ما دامت هي المستفيد الأكبر من هذا التطبيع بل الأول والأخير من عملية التطبيع نفسها من ناحية أخرى؟ ولماذا التطبيع مع إسرائيل على وجه التحديد يزداد كثيرًا دونما ينقص؟ الأسئلة كثيرة لكن الإجابة عنها تبقى معدومة في ضوء القرار السياسي العربي الداخلي منه والخارجي في الساحة الدولية. هنا يرتبط موضوع التطبيع بموقف إسرائيل القوي الذي باتت تبادر به جهرًا بعدما انقضت حقبة السر التي استغرقت ردحًا من الزمن. ما السر في ذلك؟ ولماذا ضعفت الدول العربية إلى هذه الدرجة بعدما رأت أن حل مشكلاتها المتعددة والمتنوعة لا يمر إلا بعدوّ الأمس الذي أصبح صديق اليوم والغد.

إنه بالفعل تحول خطير في المنطقة لا على أساس المبادر القوي والمتمثل بالكيان الإسرائيلي الذي أصبح قوة إقليمية مسكوتًا عنها في المحافل الدولية، بل لأن العرب هم الذين لم يحسنوا صنعًا، الأمر الذي جعلهم يقبلون بمنطق التطبيع ولو على حسابهم رغم رفض شعبي عارم، وهو ما زاد من الخلافات والانقسامات في القُطر العربي الواحد بل في الحكومة الواحدة، والحزب الواحد، والجماعة الواحدة وغيرها. ينبغي إذًا أن يُدرس التطبيع مجددًا من نواحٍ وجهات متعددة كونه متغيرًا مستقلًا جاء نتيجة مخاض عسير؛ إذ يستهدف السياسة الإقليمية العربية بل هو يؤثر مباشرة في الأمن القومي العربي ذاته للخضوع في نهاية المطاف إلى الأمر الواقع. تمثَّل القوة الإسرائيلية في ثلاثة محاور بالنسبة إلى المخيال العربي.

لعل القوة الإسرائيلية تكمن في أنها صنعت لنفسها الأسباب المحفزة لها وفي ميادين وقطاعات شتى في الداخل مع توسيع نطاقاتها في الخارج، وهو ما يوحي في المقابل أنه يوجد ثمة ضعفٌ مستشرٍ في الكيان العربي على اختلاف دوله ومجتمعاته وبخاصة في باب التطور الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والتناوب السلمي على السلطة السياسية في إدارة الحكم. ما التطبيع وما ميدانه وأنشطته؟ كثيرة هي الأسئلة المتنوعة والمتعددة التي ما زال يطرحها الرأي العام العربي في ما يمثل هذا السقوط السياسي في كنف الصهيونية لدحض القضية الفلسطينية. أما بخصوص الأطروحات الفكرية الخارجية لما بعد الصهيونية، في ما يتعلق بالجانب الفلسطيني، فقد حظيت القضية الفلسطينية وجذور الصراع العربي ـ الإسرائيلي باهتمام كبير من تيار ما بعد الصهيونية؛ إذ سعى إلى إثبات حقيقة تجاهل وجود الفلسطينيين وإنكار حقوقهم الوطنية من جانب الصهيونية عبر تضمين مفهوم النفي الذي حمل معه نفيًا لتاريخ فلسطين نفسها، ومن ثم رفض استخلاص أية نتيجة سياسية تترتب على حقيقة وجود الفلسطينيين من جانب القادة الصهاينة، وفي الروايات والسرديات الصهيونية الرسمية، حتى اتفاقيات التسوية أوجدت الطرف الفلسطيني والحقوق السياسية المترتبة على هذا الوجود. شدد تيار ما بعد الصهيونية، على النقيض من تصورات الصهيونية، على أن أرض فلسطين بلاد مأهولة بالسكان العرب الفلسطينيين وليست أرضًا بلا شعب، وأن الصهيونية تنصلت من مسؤولية المأساة الفلسطينية وتحميل هذه المسؤولية للجانب العربي، وأنكرت الحقوق الوطنية الفلسطينية، وهو ما كان السبب الرئيسي للصراع بين الطرفين، وهما: الطرف القومي الفلسطيني العربي والطرف الإسرائيلي، على الرغم من أن الصهيونية حاولت جعله صراعًا مع القومية العربية ككل. إضافة إلى ما تقدم، قدمت التصورات ما بعد الصهيونية التناقض

الأكبر في وعد بلفور عبر دعمه حق الأقلية اليهودية الفاطنة في فلسطين في تقرير المصير، بينما ينكر هذا الحق على الأغلبية الفلسطينية[11].

لا بد إذًا من تدارك مثل هذه السلبيات الجوهرية المحبطة للوعي العربي الجمعي والذي ما زال يسبح فيه كل من الفكر والمنطق والعقل العربي من خلال دراسة ما آلت إليه من هذه الأوضاع التي لا تقبل المناقشة ولا المعارضة ولا المنافسة للقياس عليها كتجربة سياسية واقتصادية رائدة في العالم بل كنظيرتها في العالم الذي ننتمي إليه، وذلك على أساس أن هذا الاختراق الممنهج والمرحلي التي اتبعته السياسة الإسرائيلية منذ عام 1973 ليس ضد الشعب الفلسطيني بمفرده بل العربي والإسلامي برمّته. هنا مكمن الخطر بل مدلول الاستيلاء والضعف الذي ضرب الكيان العربي بمفرده ومن داخله لكي يتراجع كميًا وكيفيًا أمام نهوض حضارات متعددة ومتنوعة ومتجددة كالصينية والهندية والأوروبية والعثمانية والفارسية وغيرها دون العربية الإسلامية طبعًا.

2 ـ مصير الدولة العربية المعاصرة بين البناء الداخلي والاختراق الخارجي

ولعل البناء السياسي العربي يمر إذًا، في حالة التطبيع هذه، بنقص فادح من خلال إحداث فجوات عميقة بين الأنظمة الحاكمة والشعوب العربية؛ إلا أن ذلك سيزيد من تعميق التخلف والتبعية بل كون أن هذا التوجه يفسر إلى حد ما باقي التوجهات الأخرى في قطاعات وميادين ضعيفة وهشة أخرى؛ إذ لم يحسن فيها العربي سواءٌ العامل والموظّف والمعلم والمربي والأستاذ والإداري والمسؤول والحاكم التعامل بموجبها من أجل رأب الصدع. فلا نلوم إذًا الفلسطينيين وحدهم عما هم فيه أو باقي العرب والمسلمين الآخرين على تفريطهم في قضية الأم، فهذا غير كافٍ ما لم نبحث عن شروط القوة، بل ملابسات التخلف التي رمت بظلالها على الفرد العربي نفسه في التعامل مع واقعه لينظر إلى ماضيه ويشيد مستقبله في كنف التغيرات المحلية والتبدلات القومية والتحولات الإقليمية والرهانات الدولية. وكطرح مستفيض في باب التطبيع، لا بد من تبسيط النظرة حول التطبيع بخصوص فرضه فرضًا عبر صفقة القرن عقب تحويل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس رسميًا في 14 أيار/مايو 2018 لإيهام الرأي العالمي بأن قضية فلسطين أصبحت قضية ثانوية في الشأن الأمريكي على خلاف القرار الأممي والأوروبي. ومن بين ما يُحاول التطبيع فرضه كنهج سياسي، وأمني، واقتصادي، طرحه بعدما استغله اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية في استحضار دونالد ترامب وفرضه على الأمريكيين لكي يقوم بدور الحليف بل أكثر في المنطقة ولمصلحتها وبضغط منها على الدول العربية بالاعتراف بالكيان الإسرائيلي ضد البعبع الإيراني. ومن بين الأنشطة والقطاعات الواردة في حق التطبيع ما يلي[12]:

---

(11) كاظم علي مهدي، **ما بعد الصهيونية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 14.

(12) الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، المصدر نفسه. بينما هناك نسخة متقدمة من المصدر نفسه بتاريخ 12 تشرين الأول/أكتوبر والتي جاءت تزامنًا مع مسلسل التطبيع الذي قادته بعض الدول العربية في بداية الأمر على أساس أنه يؤكد، من جهته، أن التطبيع يبقى متوقفًا على شرطين أساسيين هما: (1) أن يعترف الطرف الإسرائيلي بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني بموجب القانون الدولي؛ (2) وأن يُمثل النشاط شكلًا من أشكال النضال (Co_resistance) ضد نظام الاحتلال والاستعمار – الاستيطاني والأبرتايد الإسرائيلي. بينما يشمل التطبيع الأنشطة التالية: =

1 ـ إقامة أي نشاط أو مشروع يهدف لتحقيق «السلام» من دون الاتفاق على الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف حسب القانون الدولي وشروط العدالة.

2 ـ إقامة أي نشاط أو مشروع، يدعو إليه طرف ثالث أو يفرضه على الطرف الفلسطيني/العربي، يُساوي بين «الطرفين»، الإسرائيلي والفلسطيني (أو العربي)، في المسؤولية عن الصراع، أو يدعي أن السلام بينهما يتحقق عبر التفاهم والحوار وزيادة أشكال التعاون بينهما، بمعزل عن تحقيق العدالة.

3 ـ إقامة أي مشروع يغطي أو يميع وضع الشعب الفلسطيني كضحية للمشروع الكولونيالي الإسرائيلي أو يُحاول إعادة قراءة تاريخ الصراع بحيث يقدم الرواية الصهيونية كرديف أو مُوازٍ للرواية الفلسطينية عن جذور الصراع وحقائق الاقتلاع والتهجير.

4 ـ إقامة أي مشروع يرفض أو يميّع أو يتجاهل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وبخاصة حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض حسب قرار الأمم المتحدة الرقم (194)، من خلال الترويج لما يطلق عليه «النظرة للمستقبل» وتجاوز تاريخ الصراع.

5 ـ مشاركة عرب أو فلسطينيين، مؤسسات أو أفراد، في أي مشروع أو نشاط يقام داخل إسرائيل أو في الخارج مدعوم من أو بالشراكة مع مؤسسة إسرائيلية لا تقر علنًا بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني أو تتلقى دعمًا وتمويلًا (جزئيًا أو كليًّا) من الحكومة الإسرائيلية، كمهرجانات السينما ومعارض تقنية المعلومات وغيرها.

وإن كان التطبيع الجبري قد بدأ مُسبقًا في ضوء تقدم المفهوم الأمني الإسرائيلي مع كل من مصر في تشرين الأول/نوفمبر1977 بزيارة الرئيس أنور السادات إلى الكنيست الإسرائيلي، وخطابه الشهير أمام القادة السياسيين والعسكريين ليعطي دفعًا لاحتواء الصراع العربي– الإسرائيلي ليرفع من ثم العلم الإسرائيلي في القاهرة، ليليه بعده مع الأردن من خلال سياسة الجسور، ثم مع لبنان عام 1986، ثم مع صفقة الفلاشا في ظل نظام النميري في السودان، ثم الإعلان عن التطبيع مع موريتانيا، ثم الإمارات العربية المتحدة، ثم سلطنة عمان، ثم البحرين، وأخيرًا المغرب كحلقة تمتد من الشرق الأوسط ودول الخليج لتتوسع لتشمل إذّاك بوابة أفريقيا الوسطى ما يعطي توغلًا لإسرائيل على طول القارة السمراء عبر السودان لتكتسح المحيط الأطلسي وتضم شمال أفريقيا بمحاذاة جنوب الاتحاد الأوروبي. من جهة أخرى، علينا طرح السؤال المخالف وهو أنه كيف ينظر أصحاب التطبيع إلى الرافضين له وعلى أي درجة ينطوي هذا الاكتساح غير المسبوق؟ ويرى بعض الباحثين الإسرائيليين أن تعميق جذور التطبيع تقوم على ما يلي[13]:

= (1) تساوي أخلاقيًا أو سياسيًا بين «الطرفين»، أي بين المستعمِر والمستعمَر؛ (2) تتجاهل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير؛ (3) تقديم الرواية الصهيونية الزائفة للتاريخ كرواية موازية للرواية التاريخية العلمية.

(13) أحمد الجندي، «التطبيع.. التحديات وإمكانية المواجهة،» المسار للدراسات الإنسانية، 17 أيلول/سبتمبر 2020، <https://almasarstudies.com/opinions_normalizing> (تاريخ زيارة الموقع 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

أ ـ تحويل مركز ثقل فعالية العلاقات مع الدول العربية لعناصر من مواطني هذه الدول، وهؤلاء هم من يقومون بإبراز ضرورة التعاون الأمني والسياسي مع «إسرائيل» (أصبح هذا واقعًا ولو جزئيًا على الأقل من خلال شخصيات خليجية أصبحت تجاهر بضرورة التعاون مع إسرائيل في هذه المجالات وغيرها).

ب ـ اشتراط دفع التعاون الشعبي كشرط لتعميق التعاون الأمني.

ج ـ تجميد الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى تحولات درامية في الموضوع الفلسطيني ما يؤثر في وضع قادة الدول العربية وبخاصة تلك الدول التي تنمو علاقتها مع «إسرائيل» من دون أن تكون لها علاقات سياسية بعد.

د ـ على «إسرائيل» أن تنوع في ركائزها في مصر والأردن لأنها إن لم تفعل ذلك فإن أي تغيير في تركيبة السلطة في هذين البلدين سيؤثر مباشرة في اتفاقيات السلام.

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل الدولة العربية تطورت لكي تطبِّع والحال هذه مع «إسرائيل»؟ أكيد لا؛ لكن هذا كثيرًا ما يُعيدنا إلى السياسات العامة المتبعة من قبل الحكومات العربية من ناحية، وحضور الدول العربية في المشهد الدولي من ناحية أخرى. إذ حتى الجامعة العربية لم تفرض سياسة رفض التطبيع بدليل أن الأمين العام الأسبق كان قد صرّح بالمناسبة بأن: «الجامعة العربية لا تستطيع منع أي دولة من التطبيع مع إسرائيل»[14].

في الوقت نفسه جاء الربيع العربي في بعض الدول العربية يُطالب بالتغيير والديمقراطية في حين ذهب البعض؛ إن لم نقل الكثير، إلى أن التطبيع بات محل شك وخلاف كبيرين؛ إذ لم تُصادق عليه الشعوب العربية على هذا التحول المجتمعي عبر الاقتراع العام على أن تنقسم كالعادة القمة عن القاعدة إن لم تكن حالة من الانفصام بين الأنظمة العربية والشعوب العربية لتدخل بعد ذاك معتركًا آخر غير محمود العواقب من خلال تعالي الأصوات في البطولات الدولية وملاعب كرة القدم.

هل للتطبيع إيجابيات للدول العربية أم أنه انتصار للكيان الصهيوني على حسابها ولحسابات استراتيجية تخصها هي بحكم أنه تم اختراق للصف العربي بسبب الضعف المستشري في كيانه وهياكله؟ من يُقيِّم من؟ قد يعتقد المتتبع أن الأمر غير عادي؛ إن لم يعتمد على شرعية النظام العربي في مواجهته للخطر الصهيوني الذي تعجّ به الأدبيات السياسية من دون أن يُصاغ في أطر واقعية ضمن استراتيجيات هادفة وبرامج عملية تقضي بالتعامل معه لكي لا تدخل المنطقة العربية من استعمار الأمس إلى احتلال اليوم في أجزاء كبيرة وكثيرة من أراضيها من قبل مغتصب لأكبر المنابر الإسلامية.

تزامن ذاك في عهد الرئيس ترامب، صاحب التغريدات كأسوأ رئيس عرفته الولايات المتحدة على مدار خمسة وأربعين رئيسًا من جهة، وتحت جائحة كورونا على أن التطبيع تم التصريح به في

(14) محمد عبد الله، «الجامعة العربية والتطبيع.. لا أرى لا أسمع لا أتكلم،» الجزيرة نت، 30 كانون الأول/ديسمبر 2020، <https://bit.ly/35O3FNj>.

الوقت الذي كانت فيه البشرية تحصي أمواتها وهي تبحث عن اللقاح لهذا الوباء العالمي من جهة أخرى. وهو بالفعل ما لا يرتضيه هذا الجيل الجديد من المسؤولين السياسيين الذين يُحاولون المضي على خطى غير خطى الجيل الأول من الرفض والتنديد والمقاومة لكن بمزيد من الحوار والتقارب والاعتراف. استطاعت إسرائيل أن تناور وراء فكرة السلام نحو التعاون الدبلوماسي وبخاصة الأمني والاقتصادي كسوق مربحة لها بالدرجة الأولى، وذلك بهدف ربح أجندات جيوسياسية وجيوستراتيجية كبيرة في المنطقة لكن على حساب شعوبها بل كعملية اختراق للمكون العربي. من هنا بات من المؤكد أن هذا الرفض من قبل الشارع العربي لا يهم التوجه الإسرائيلي ولا يخدمه في المنطقة بعامة بالرغم من أهميته القسوى في العملية السياسية وتأثيراتها البالغة في الأمن والاستقرار في المنطقة، الأمر سينعكس سلبًا على مقدرات التحول المجتمعي للأجيال المقبلة في مجالات كل من التنمية والديمقراطية والاقتصاد المنتج.

علمًا أن التطبيع قد غطى كثيرًا، وما زال، على القضية الفلسطينية نفسها باختراقها عبر التطبيع مع بعض الدول العربية المجاورة في المشرق والمغرب العربيين الذي يُمثل بالفعل تحولًا في مسار المفاوضات في العلاقات مع الفلسطينيين، وهو ما جعل المجتمعات العربية الأخرى تمثل خطرًا محدقًا من ناحية، وإن التطبيع مع بعض الدول العربية أضحى يُمثل ابتزازًا واختراقًا لباقي الدول العربية في تقسيم أكثر للصف العربي وتأثيره في الوحدة العربية ذاتها من ناحية أخرى.

ومن بين الاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها هذه الدراسة ما يلي:

1 ـ لزومية الوعي المتجدد باستمرار من جانب المجتمع النخبوي.

2 ـ إحياء للثقافة العربية عبر مراكز ودور النشر لتنشيط العمل الجمعوي والعمالي والنقابي والطلابي والجامعي.

3 ـ التركيز على العمل التاريخي والتاريخ النقدي من قبل جيل جديد من المؤرخين العرب الأكفاء لتوضيح مرامي الاحتلال وأهدافه.

4 ـ تطوير العمل السياسي في إنشاء ثقافة سياسية متحررة؛ إذ تقوم على الأسس العلمية والموضوعية لخلق معادلة قيمية في المخيال السياسي العربي.

5 ـ التركيز على البعد الاستراتيجي العربي بإنشاء مراكز للأفكار ذات الصلة في هذا الصدد لدراسة ظروف الأمن القومي العربي وتحدياته، وكذا التكامل العربي في ضوء العمل المشترك لتطوير الاقتصاد العربي خارج الريع.

خاتمة

تكمن علاقة التطبيع مع بعض الدول العربية في ربح رهانات استراتيجية مفروضة عنها ومرفوضة عليها من جانب مجتمعاتها لكن من منظورها الخاص، وذلك انطلاقًا من المستوى الذي وصلت إليه في التعامل مع غيرها بل ونظرتها إلى الأحداث والوقائع في صناعة أكثر منها أو أقل بل كآلية لتطويع العمل السياسي نفسه؛ إلا أنها عجزت في المقابل عن تحقيق أهدافها الاستراتيجية الموسعة والمنشودة التي لطالما أملت عليها مثل هذا الحضور المحتشم من الخارج وهروبًا من

الداخل للارتماء تحت عباءة إسرائيل لدخول المشهد العالمي، والتقرب من الإدارة الأمريكية، وذلك لاعتبارات سواءٌ أكانت معلومة أو مجهولة لدى الرأي العام العربي، الأمر الذي واكب ثمة تطورات نسبية بل أقل مردودية في حركية التاريخ. ما تقييمنا لتلك للحروب التي شنتها البلدان العربية ضد إسرائيل؟ فالجيل القومي الذي خاض هذه الحروب واتخذ منها ذريعة في جل خطابه للبقاء في السلطة كانت أكثر عداوة لإسرائيل والإمبريالية والخطر الخارجي؛ إلا أن ذلك لم يعد ممكنًا كون هذا الجيل قد غاب وانقرض مع مرور الزمن.

من جهة أخرى، لماذا تُعلن دول عربية قلة، بل البعض منها وليس كلها، كالإمارات والمملكات العربية، أن التطبيع مع إسرائيل بات إذن خيارًا حتميًا؟ هذا ما سيولد بالفعل انقسامات وخلافات أخرى جديدة في الصف العربي لأن هذه الرؤية لا تحمل في ثناياها نظرة مجتمعية عربية عدا المصلحة الأجنبية الخارجية المفروضة على حساب قضية وشعب كانت تُناصرها بالأمس القريب الأنظمة نفسها وتدعو في تصريحاتها الرسمية إلى مقتها والازدراء منها لتتحول حينها عبر التطبيع ليس إلى قضية مصيرية في ظل الإلحاح الإسرائيلي الكاسح وغياب التماسك العربي من داخله للخروج منها بالنصر المبين. ما يقودنا إلى القول بأن الأمر له ارتدادات خطيرة وإفرازات صعبة على مسار التحول العربي ذاته بعد الاستقلال الوطني كمنطقة وشعوب وثقافة من جهة، وضعف الذات العربية وما مدى أهليتها في استقبال الوافد منه على حساب تطوير ما هو مكتسب في ميادين وقطاعات أخرى أكثر مردودية في ميزان القوة العربية من جهة أخرى: هل هي هزيمة سياسية أم عسكرية/استراتيجية للدولة العربية القُطرية المطبعة أم العكس؟

هذا ما يعكس في المقابل الواقع السياسي العربي الذي فضل الانفتاح على العدو وأغلق باب الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مقابل غياب التأكيد على مصير الذات العربية المرتهن للقوى الأجنبية، وعدم ضبط قضاياه الاستراتيجية للخروج مما يُعانيه على عدة مستويات، كون الخارج وقضاياه يُشكلان أحد محاوره الرئيسية بامتياز □

الأبعاد الخارجية وقضايا الانفصال: أكراد العراق نموذجًا

مريم عبد السلام أحمد موسى(*)

مدرسة مساعدة في قسم العلوم السياسية،
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

مقدمة

تزايدت الدعوات والمطالب الانفصالية في مناطق مختلفة من العالم، وتزامن معها تأسيس تنظيمات وحركات تطالب بالاستقلال والانفصال ويرجع ذلك إلى أسباب مختلفة غالبًا ما تحمل شعارات الوحدة العرقية والدينية والتاريخية بينما تكون دوافعها الرئيسية سياسية واقتصادية، فالانفصال هو حدث يمثل نقطة تحوُّل ليس فقط للدولة الجديدة الناشئة أو للدولة القديمة التي تم حلها، ولكن أيضًا للدول المجاورة والمجموعات العرقية السياسية القريبة وكذلك القوى الكبرى(1).

رغم وجود الكثير من الدراسات التي ناقشت قضية النزعات الانفصالية من زوايا متنوعة مثل تطور الحركات الانفصالية واستراتيجياتها والأبعاد القانونية لمسألة الاعتراف في تأسيس الدول الجديدة، فإن هناك محدودية لافتة في الأدبيات التي اهتمت بتحليل السياسات الخارجية إزاء قضايا للانفصال بصورة منهجية منظمة لكشف وتصنيف المحددات والآليات والأدوات المؤثرة في الموقف من القضايا الانفصالية(2)، وذلك على الرغم من أهمية أدوار الأطراف الخارجية سواء في تشجيع المساعي الانفصالية أو مناهضتها(3).

(*) البريد الإلكتروني: mariam.mossa@feps.edu.eg

(1) David S. Siroky, «Secession and Survival: Nations, States and Violent Conflict,» (PhD Dissertation in the Department of Political Science in the Graduate School of Duke University, 2009), p. 4.

(2) لمزيد من التفاصيل، انظر: Ryan Griffiths, «Who Counts? Why Do Governments Deny Secession in Some Cases but Not Others?,» and Diego Muro, «Strategies of Secession and Counter-secession,» both in: Diego Muro and Eckart Woertz, eds., *Secession and Counter-secession An International Relations Perspective* (Barcelona: Barcelona Centre for International Affairs (CIDOB), 2018), and James Ker-Lindsay, *The Foreign Policy of Counter Secession: Preventing the Recognition of Contested States* (Oxford: Oxford University Press, 2012).

(3) James Ker-Lindsay, «Secession and Recognition in Foreign Policy,» Oxford Research Encyclopedia of Politics (May 2017), <https://www.researchgate.net/publication/317570448>.

تتمثل **مشكلة** هذه الدراسة ببحث وتحليل محددات سياسات الدول إزاء الحركات والقضايا الانفصالية بالتطبيق على السياسة الخارجية التركية إزاء قضايا الانفصال في العراق وعوامل تغيرها وفاعليتها. وفي **الإطار النظري**، ستركز الدراسة على نحو أساسي على أدوات وآليات السياسات الخارجية إزاء الحركات الانفصالية، وأنماط وأشكال تدخل الأطراف الثالثة، وأخيرًا ستتم الإشارة إلى العوامل التفسيرية لدور الأطراف الخارجية في القضايا الانفصالية.

أولًا: آليات وأدوات تدخل الأطراف الثالثة في الصراع الانفصالي

قد يلجأ الطرف الثالث إلى بعض الأدوات والاستراتيجيات سواء لدعم الانفصال أو لمنعه، وهي على النحو التالي:

1 ـ الأداة السياسية والدبلوماسية

قد يقوم الطرف الثالث بتوظيف الأدوات السياسية والدبلوماسية، سواء في منع الانفصال من خلال تشجيع حضور الدولة الأم في المنظمات الإقليمية والدولية وإطلاق مبادرات دبلوماسية لإضفاء الشرعية عن الدولة الأم ومنع الاعتراف بالكيان الانفصالي واتباع السبل القانونية؛ أو ربما على العكس، قد يقوم بتوظيف الأدوات السياسية والدبلوماسية لدعم الانفصال من خلال القبول التدريجي للحركة، أو من خلال الزيارات المتبادلة وعقد لقاءات رسمية وغير رسمية مع ممثلي الحركة[4].

كما قد يحاول الطرف الثالث استخدام الأداة الدبلوماسية وفق منهج توافقي رضائي (The Conciliatory Approach) لجمع الدولة الأم والحركة التي تسعى للانفصال عنها ويساعدهم على الجلوس معًا والتوصل إلى اتفاق من خلال تحسين التواصل بينهم واستبدال المشاعر السلبية لدى أطراف الصراع بمفاهيم أخرى إيجابية فيتم تسوية النزاع بينهم ويتم ذلك على مستوى الزيارات الرسمية والتمثيل الدبلوماسي لكليهما لدى الآخر[5].

كما تستخدم سياسات الربط للخروج من الجمود أو لمساعدة الأطراف على تحسين مواقفهم التفاوضية من خلال ربط بعض القضايا بأخرى غير ذات صلة، وبالتالي مساعدة الجانبين على التوصل إلى حل وسط[6].

(4) James Ker-Lindsay, «The Four Pillars of a Counter-Secession Foreign Policy: Lessons from Cyprus,» in: Muro and Woertz, eds., *Secession and Counter-secession An International Relations Perspective*, p. 85.

(5) Raimo Väyrynen, *New Directions in Conflict Theory: Conflict Resolution and Conflict Transformation* (London: Sage Publications, 1991), p. 7.

(6) Harry Tzimitras and Mete Hatay, «The Need for Realism: Solving the Cyprus Problem through Linkage Politics,» *Turkey Project Policy Paper*, no. 9 (October 2016), p. 13.

2 ـ الأداة الاقتصادية

يستخدم الطرف الثالث مقدراته وموارده الاقتصادية في التأثير في الدولة الأم أو الحركة المنشقة عنها وتوجيه سلوكهما السياسي في الاتجاه الذي يخدم مصالحه القومية، حيث أدى بروز التكتلات الاقتصادية وزيادة الاعتماد المتبادل إلى زيادة اللجوء إلى الأداة الاقتصادية في تنفيذ السياسة الخارجية وعادة ما تستخدم الأداة الاقتصادية بطريقتين هما الترغيب أو الترهيب[7]. وفي أغلب الأحيان، تحتل العقوبات السلبية كالحصار والمقاطعة مكانة أقل مما كانت عليه، وقد أصبحت الحوافز الاقتصادية الإيجابية مثل الصفقات التجارية، والمشاريع الاستثمارية، وإعادة الإعمار، أكثر أهمية. فالمساعدات الاقتصادية سلاح سياسي إلى جانب كونه سلاحًا استراتيجيًا واسع الاستخدام ينطوي على عدة تنازلات سياسية واستراتيجية من جانب المتلقي. وبوجه عام، تمثل الأدوات الاقتصادية عاملًا مؤثرًا في سياسات مناهضة الانفصال أو دعمه، وبخاصة مع حضور الاعتبارات والدوافع الاقتصادية في حسابات ومطالب الحركات الانفصالية والدول الأم في كثير من الأحيان[8]. كما تؤدي القضايا الاقتصادية دورًا حاسمًا في استراتيجيات مناهضة الانفصال، ولمنع انفصال إقليم ما، قدمت الدول إغراءات اقتصادية في شكل مشاريع، والوصول إلى الأسواق، كما استخدمت العقوبات السلبية، أي المقاطعة والحجب بالوسائل العسكرية أو عزل إقليم دولي، وهو ما يهدد باستبعادها من الصفقات التجارية وفرص الاستثمار، حيث أدّت الجوانب الاقتصادية والقضايا التجارية دورًا حاسمًا في تطلعات الاستقلال واستراتيجيات مناهضة الانفصال على حد سواء[9].

المساعدات الاقتصادية سلاح سياسي إلى جانب كونه سلاحًا استراتيجيًا واسع الاستخدام ينطوي على عدة تنازلات سياسية واستراتيجية من جانب المتلقي. وبوجه عام، تمثل الأدوات الاقتصادية عاملاً مؤثراً في سياسات مناهضة الانفصال أو دعمه.

3 ـ الأداة الإعلامية

قد يستخدم الطرف الثالث الأداة الإعلامية في التأثير النفسي والمعنوي على صانعي القرار في الدولة الأم أو على الرأي العام بها على النحو الذي يحقق مصالح وأهداف الدولة الأم أو ربما يحدث

(7) نورهان الشيخ، **نظرية العلاقات الدولية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2016)، ص 222.

(8) Eckart Woertz, «Economic Aspects of Counter-Secession Strategies,» in: Muro and Woertz, eds., *Secession and Counter-secession An International Relations Perspective*, p. 99, and Erik Gartzke and Dominic Rohner, «The Political Economy of Imperialism, Decolonization and Development,» *British Journal of Political Science*, vol. 41, no. 3 (July 2011), p. 525, <https://doi.org/10.1017/S0007123410000232>.

(9) Gartzke and Rohner, Ibid., p. 525.

العكس، استخدام الأداة الإعلامية لزعزعة الاستقرار الداخلي للدولة الأم من خلال إثارة الأقليات والحركات الانفصالية داخلها[10].

4 ـ أداة الموارد الطبيعية

قد يقوم الطرف الخارجي بتوظيف أداة الموارد الطبيعية (المياه، النفط، الطاقة) للتأثير في دفة الصراع الانفصالي وقد تتم بصورة عقابية مثلما فعلت تركيا مع أكراد سورية والعراق حيث سعت تركيا لزيادة التحكم في الموارد المائية المتدفقة على الدولتين ومناطق انتشار الحركات الكردية فيهما من خلال مشروعات سدود الغاب جنوب شرق الأناضول في المناطق ذات الأغلبية الكردية في تركيا[11].

5 ـ الأداة الأمنية/العسكرية

قد يستخدم الطرف الخارجي القوة العسكرية لتقديم المساعدات إلى أحد طرفَي النزاع الانفصالي، مثل تدريب القوات العسكرية، والعمل في مجال التعليم العسكري، والقيام بتدريبات منتظمة[12]، وقد يستخدم الطرف الثالث الأداة العسكرية كأداة ضغط على النحو الذي يسهم في دفع عملية التسوية بين الدولة الأم والحركة الانفصالية داخلها؛ فالتفاوض من مركز قوة يؤتي ثمارًا أفضل، فالدولة الأم التي تساندها قوة عسكرية تمتنع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية إذا تعرضت لضغوط وتهديدات ليس لها أن تقاومها بمفردها[13].

6 ـ الأداة الثقافية

قد يتم استخدام المنتجات الثقافية للدولة في التعليم والفنون للترويج لحركة انفصالية معينة، أو على العكس للترويج للحفاظ على الدولة الأم وسيادتها أو استخدام عناصر معينة في ثقافة الدولة الأم لدعم روابط الوحدة أو على العكس، أو استغلال العلاقات والروابط الثقافية مع جماعات آخري كتوظيفها كجماعات ضابطة أو موازنة في مواجهة حركة انفصالية.

ثانيًا: أنماط تدخل الأطراف الثالثة في الصراع الانفصالي

بناءً على أهداف الطرف الثالث وطبيعة الأدوات التي يستخدمها وكيفية توظيفها، تتعدد أنماط تدخل الطرف الثالث في الصراع الانفصالي، سواء لمصلحة الدولة الأم أو لمصلحة الحركة الانفصالية، وهي كالتالي:

---

(10) الشيخ، **نظرية العلاقات الدولية**، ص 225.

(11) Woertz, «Economic Aspects of Counter-Secession Strategies,» p. 100.

(12) Joseph S. Nye, Jr., «The Future of Power,» <https://www.academia.edu/23946693/THE_FUTURE_OF_POWER>.

(13) Patrick Regan, «Third-party Interventions and Duration of Intrastate Conflicts,» The workshop on the Economics of Political Violence Princeton University May, 2000 and the Annual meetings of the American Political Science Association, 28 August – 1 2000, p. 61, <http://bingweb.binghamton.edu/~pregan/duration%20of%20civil%20wars.pdf>.

ـ **النمط الأول** هو المعارض للانفصال/المحافظ على السلامة الإقليمية للدولة الأم (المدافع عن النظام الوستفالي) الذي يفضل الحفاظ على الأمور كما هي قدر الإمكان لأنه يخشى التداعيات في الداخل أو لأنه يدعم بقوة الأسس الإقليمية لنظام الدولة لأسباب أخرى.

ـ **النمط الثاني** هو المؤيد للحركات الانفصالية ويعَد إحدى صوره الفرعية وهي الدولة الوحدوية/التوسعية (التي تسعى انطلاقًا من أسس عرقية لضم أراض خاضعة لدولة أخرى) في إطار سعيها لدعم الانفصال.

ـ **النمط الثالث** هو المفسد للتسويات (Spoiler) أو الطفيلي الذي يتقوى على استمرار النزاع، وهو أحد الأطراف الخارجية التي عادة ما يطلق عليه «الجار المستغل». هذا النوع يفضل أي سياسة تزيد الاختلافات بين تفضيلات الأطراف المحلية مستفيدًا من الأوضاع غير المستقرة، لأنها تضعف الدولة الأم وتجعل الأقلية تابعة لها، ومن ثم يزداد تأثير الطرف الخارجي على كلا الطرفين في الوقت نفسه وهو ما يجعله يحقق أقصى استفادة ممكنة.

ـ **النمط الرابع** هو «الطرف الخارجي المعتدل» الذي يسعى لتسوية النزاع والذي قد يمثل الدولة التي تفضل معظم الحلول الوسط؛ وهو ما يسهل إيجاد أرضية وسط ما بين الإبقاء على الوضع الراهن والانفصال[14].

وبطبيعة الحال يمكن الطرف الخارجي أن ينتقل بين أكثر من نمط بتغير الأهداف وأدوات التدخل وسياقه، وهو ما يرتبط تحليل محددات التدخل في القضايا الانفصالية.

ثالثًا: العوامل التفسيرية لدور الأطراف الخارجية في القضايا الانفصالية

تثير دراسة الصراعات الانفصالية الجدل حول محددات وتفسيرات واستراتيجيات مواقف الدول والأطراف الخارجية إزاء دعم أو معارضة النزعات الانفصالية في الدول الأخرى ومن أهم العوامل والمتغيرات التفسيرية المطروحة:

1 ـ الضعف أو الانكشاف للنزاعات الانفصالية (Vulnerability)

يتمثل المتغير التفسيري بمدى تعرض الدول والأطراف الثالثة لمخاطر الانفصال، وهو يرتبط طرديًا بتبني الدول سياسة مناهضة للانفصال في الدول الأخرى والتعامل مع الدولة الأم في مواجهة الحركات الانفصالية، أي أن الدول المعرضة للانفصال لا تدعم الحركات الانفصالية في دول أخرى

(14) Siroky, «Secession and Survival: Nations, States and Violent Conflict,» p. 58.

لمنع حدوث وإخماد هذه النزعات لديهم. أي أن هذا الاتجاه يركز على حجة الاختراق أو الضعف كمحدد أساسي لنمط التدخل[15].

2 ـ الهوية والروابط الإثنية (المشتركة أو العدائية) والانتماء العرقي المشترك

حيث تؤكد نظرية الروابط العرقية (Ethnic Ties) أن الدولة التي تتمتع نخبتها الحاكمة بروابط عرقية مع الانفصاليين سوف تدعم الانفصال وتشجعه، وعلى الجانب الآخر إذا كانت للنخبة الحاكمة روابط عرقية بالدولة الأم التي تحاول الجماعة الانفصالية الانفصال عنها، فإن دولة الطرف الثالث سوف تدعم الدولة الأم ضد الجماعة الانفصالية[16]. حيث إن الدول ستدعم جانب الصراع العرقي الذي تجمعه بهم روابط عرقية. وقد أكدت دراسات سابقة أن الروابط العرقية هي من المحددات الأساسية للدعم الخارجي للجماعات[17].

يمثل نشاط الأدوار الخارجية ـ بما في ذلك الأدوار التدخلية ـ وامتدادها في مختلف الدوائر والقضايا، والقدرة على إحداث التغييرات المنشودة أو منع التغييرات غير المرغوب فيها، أحد العناصر الأساسية في تعريف القوى العظمى والكبرى والمتوسطة مع تباين حدود القدرات ونطاقها.

3 ـ مدى التشابه أو الاشتراك المؤسسي

ويقصد بذلك تأثير مدى وجود أو الانتماء إلى مؤسسات مشتركة تحالفية أو اقتصادية ونحوها وتأثير ذلك في دعم أو معارضة النزعات الانفصالية وفقًا للروابط المؤسسية المشتركة. والفرض الأساسي في هذا السياق أن الانتماء إلى مؤسسات مشتركة ـ أو متشابهة ـ يمنع التدخل لمناصرة أي حركة انفصالية، والعكس صحيح. يستند هذا المتغير إلى افتراض مستمد من الواقع السياسي وهو أن الحلفاء أو الشركاء بالمعنى الأوسع لا يتقاتلون أو يهددون بعضهم بعضًا بالعمل العسكري[18].

---

(15) Elizabeth A. Nelson, «Power and Proximity: The Politics of State Secession,» CUNY Academic Works 2016, <https://academicworks.cuny.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2413&context=gc_etds>.

(16) Stephen M. Saideman, «Explaining the International Relations of Secessionist Conflicts: Vulnerability versus Ethnic Ties,» *International Organization*, vol. 51, no. 4 (Autumn 1997), p. 721, <http://www.jstor.org/stable/2703504>.

(17) Louis Bélanger, Érick Duchesne and Jonathan Paquin, «Foreign Interventions and Secessionist Movements: The Democratic Factor,» *Canadian Journal of Political Science* (June 2005), p. 435, <https://www.researchgate.net/publication/248649570>.

(18) Nye, Jr., «The Future of Power».

وتثير هذه النقطة قضية متصلة وهي تأثيرات التشابه أو التباين المؤسسي في النظم السياسية: ويشمل ذلك مدى تشابه النظم الديموقراطية أو السلطوية وتأثيره في دعم الحركات الانفصالية في الدول الأخرى، حيث إن الدول الديمقراطية نادرًا ما تحارب بعضها بعضًا[19]، وهو ما قد يحجم تدخلها لدعم الحركات الانفصالية في دول ديمقراطية أخرى. ويثير ذلك التساؤل حول تأثيرات التشابه السلطوي وما إذا كانت تحدث تأثيرًا مماثلًا لتجنب امتداد النزعات الانفصالية، وكذلك إمكان تفسير التدخل لدعم الحركات الانفصالية باختلاف طبيعة النظم السياسية بين الأطراف المتدخلة والدولة الأم.

4 ـ دور القوى العظمى والكبرى ودول الجوار الإقليمي المباشر

يمثل نشاط الأدوار الخارجية – بما في ذلك الأدوار التدخلية – وامتدادها في مختلف الدوائر والقضايا، والقدرة على إحداث التغييرات المنشودة أو منع التغييرات غير المرغوب فيها، أحد العناصر الأساسية في تعريف القوى العظمى والكبرى والمتوسطة مع تباين حدود القدرات ونطاقها. وبالتالي فإن احتمال واتجاهات مشاركة هذه القوى يغير توقعات جميع الجهات الفاعلة الأخرى. وعندما يكون دعم تلك القوى ظاهرًا لمصلحة الحركات الانفصالية (أو الدولة الأم) فإن ذلك قد يساعد في تفسير خيارات الدول والأطراف الأخرى. وعلى العكس، يفتح غموض مواقف هذه القوى أو تعارضها المجال لحرية أكبر للدول وللأطراف الثالثة في تحديد نمط تدخلها حسب مصالحها والمحددات الأخرى[20].

5 ـ الاعتبارات القانونية ومدى وضوح حق الدولة الأم في منع الانفصال أو لا

يقوم هذا المتغير على اختبار فرضية مفاداها إمكان حصول الحركات الانفصالية على اعتراف من قوى خارجية عندما لا يمثل الانفصال سابقة للاعتراف بالدول الانفصالية، وتقوم هذه الفرضية على أثر وضع السوابق: حيث يتوقع ألّا تمنح الدول الدعم للحركة الانفصالية والاعتراف بها، إذا كان من الممكن تبرير حالة الانفصال المحددة لتكون سابقة تتعارض مع المعايير الحالية للسلامة الإقليمية السيادية في المجتمع الدولي. وينبع هذا الشرط المسبق من الخوف من أن الاعتراف بدولة واحدة يمكن أن يشعل سلسلة من المطالبات الانفصالية في المستقبل[21].

يقوم هذا المتغير التفسيري على مدى توافر أسس قانونية لتدخل الطرف الثالث لمصلحة الدولة الأم أو الحركات الانفصالية، كوجود اتفاقات قانونية للحماية أو ضمان ترتيبات أمنية معينة

(19) Bélanger, Duchesne and Paquin, Ibid., p. 445.

(20) Siroky, «Secession and Survival: Nations, States and Violent Conflict,» p. 45.

(21) Brian Zachary Mund, «Breakaway States: Understanding When the International Community Recognizes the Legitimacy of Separatist States,» 1 December 2013, CUREJ: College Undergraduate Research Electronic Journal, University of Pennsylvania, <http://repository.upenn.edu/curej/183>.

أو ترتيبات اتفاقية معينة تم على أساسها ترسيم الحدود مقابل ضمان حقوق أقليات أو جماعات معينة وغيرها من الاعتبارات التي قد تمثل أحد محددات تدخل الأطراف الخارجية.

6 ـ التفسيرات البراغماتية: متغيرات المصالح الاقتصادية والحسابات السياسية الداخلية

تختلف تفضيلات الطرف الثالث وفقًا لنوعه، إلا أن الدافع الأساسي للمشاركة هو استراتيجي، وغالبًا ما يكون دافع المشاركة زيادة التأثير السياسي والاقتصادي للطرف الثالث، يبذل الطرف الثالث الحد الأدنى من الجهد المطلوب للحصول على العائدات المرغوب فيها من استثماراته لذلك يتوقع الطرف الثالث عوائد تتناسب مع المخاطر المرتبطة باستثماراته[22] .

وقد ترتبط التفسيرات البراغماتية المصلحية بالدوافع والحسابات السياسية الداخلية للنخبة الحاكمة ويقصد بالدوافع السياسية الداخلية تبني السياسات التي تعتقد النخبة الحاكمة أنها تساعدها على تعزيز شعبيتها داخليًا واستمرارها في السلطة وهو ما قد يفسر مثلًا تصاعد توظيف الأداة العسكرية في معالجة القضايا الانفصالية في مراحل الانتخابات والأزمات السياسية لحشد المشاعر والتيارات القومية وصرف الانتباه عن بعض القضايا والأزمات الداخلية، على سبيل المثال ارتباط توظيف أو عدم توظيف عسكرة أو عدم عسكرة القضايا الانفصالية بتطورات العلاقات المدنية العسكرية داخل تركيا ومدى السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية أو على العكس، التخوف من التصعيد العسكري لاحتمالات تقويته المؤسسة العسكرية في مواجهة النخبة المدنية للحزب الحاكم.

غالبًا ما يكون دعم الطرف الثالث سواء للدولة الأم أو لممثلي الحركة، مدفوعًا بمزيج من المصالح، ولكن مهما كانت المبررات التي يتم تقديمها في العلن، لا تغيب الأسباب الاستراتيجية والواقع السياسي عن المشهد، بل تجعل الدوافع الاستراتيجية هذا الدعم كبير جدًا (أي كلما كانت هناك دوافع استراتيجية معلنة من قبل الطرف الثالث كلما كانت سببًا في تلقي مزيد من الدعم)، ولكنه يتوقف بمجرد أن تتغير المصالح الاستراتيجية[23]، وهناك أربع مداخل أو أساليب لتدخل الطرف الخارجي/الطرف الثالث وهي:

أ ـ أن يكون للدولة أو القوة الخارجية مصالح اقتصادية أو استراتيجية مباشرة في الإقليم، أو أن تربطهما علاقات خاصة بأحد أعضائه.

ب ـ التنافس حول مناطق النفوذ، وهنا تكون الدول أو القوى الكبرى في النظام العالمي هي المعنية.

---

(22) David Carment and Patrick James, «Explaining Third-party Intervention in Ethnic Conflict: Theory and Evidence,» *Nations and Nationalism*, vol. 6, no. 2 (2000), p. 180.

(23) Martin Riegl and Bohumil Doboš, eds., *Unrecognized States and Secession in the 21st Century* (Cham, Switzerland: Springer, 2017), p. 19.

ج ـ التدخل من جانب قوى خارجية لتلبية دعوة إحدى دول النظام الإقليمي لموازنة نفوذ أو قوة دولة أخرى في ذات الإقليم تسعى لتوسيع سيطرتها على حساب مصالح تلك الدولة.

د ـ وجود الروابط الاستراتيجية التي تربط الجهات الفاعلة الخارجية بإقليم ما كالوصول إلى الأسواق وتأمين الموارد الطبيعية[24].

رابعًا: دراسة حالة للسياسة التركية إزاء النزعات الانفصالية لكردستان العراق

تعدّ القضية الكردية من القضايا الرئيسية التي تشغل بال صانع القرار في تركيا على المستويين الداخلي والخارجي، حيث ساد رفض الجمهورية التركية بمختلف توجهاتها الفكرية والسياسية الاعتراف بالأكراد كمكون مستقل داخل تركيا، كما سعت الحكومات التركية إلى تذويب العنصر الكردي في المجتمع التركي إلى جانب مناهضة السياسة الخارجية التركية للنزاعات الانفصالية للأكراد سواء داخلها أو خارجها بالتعاون مع دول الجوار[25].

1 ـ أدوات السياسة الخارجية التركية تجاه الحركات الانفصالية في العراق

تعدّ السياسة الخارجية إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، حيث تهدف السياسة الخارجية التركية لتحقيق أمنها وضمان حدودها في مناهضة الحركات الانفصالية، وتتعدد أدوات السياسة الخارجية التركية للوصول إلى الأهداف بحسب إمكاناتها وقدرتها على التأثير من أدوات عسكرية واقتصادية وثقافية وسياسية ودبلوماسية وهي على النحو التالي:

أ ـ الأداة السياسية والدبلوماسية

يكشف رصد الأدوات السياسية والدبلوماسية في السياسة التركية إزاء القضية الكردية شمال العراق اتباع تركيا الكثير من الأنماط بتأثير اعتبارات متعددة؛ فتارة تدفعها حاجتها الاقتصادية والضغوط الدولية ـ ضمن عوامل أخرى ـ للتعاون مع إقليم كردستان العراق ودعم تطلعاته الإقليمية. وتارة أخرى يدفعها قلقها من انتشار عدوى الانفصال إلى داخل حدود الجمهورية التركية فتعود لتؤيد سلامة ووحدة الدولة العراقية الأم، تتنقل تركيا بين تلك الأنماط من دون قلق من ردة الفعل الكردية مستغلة كونها منفذ الإقليم على الغرب إضافة إلى قلق الإقليم من تزايد التدخل الإيراني الشيعي.

---

(24) شيماء عويضة، «دور العامل الخارجي في التكامل الإقليمي: دراسة للدور الأمريكي في عملية التكامل الأوروبي (1991ـ 2009)،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2015).

(25) عبد الرحمن بهلول رستم الشمري، «التطورات السياسية والدستورية في تركيا للمدة 1980 – 2014،» (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، بغداد، 2016)، ص 229.

على الجانب الدبلوماسي فلم تشهد العلاقات التركية الكردية استقرارًا، فأحيانًا تبلغ أقصى درجات الرفعة فنجد طريقة الاستقبال الرسمي لرئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني واستخدام برتوكول رفع علم إقليم كردستان إلى جانب العلم العراقي يعبر عن مرحلة متقدمة ومتطورة وتغيير جذري في السياسة الخارجية التركية، وأحيانًا أخرى تتبع تركيا سياسة الصدام العسكري مع الجار الكردي[26].

اتسمت الحقبة 2002 ـ 2007 بتوتر في العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإقليم كردستان العراق بل سادها حالة من عدم الثقة، فلم تكن تركيا تسمح خلال تلك الحقبة لممثلي الأكراد العراقيين دخول تركيا لإجراء محادثات وألقت الاتهامات على حكومة كردستان بسبب الهجمات التي تعرضت لها من حزب العمال الكردستاني واعتبرت في موقفها ـ عقب احتلال الولايات المتحدة الأمريكية ـ تخليًا عن تركيا[27].

ونتيجة لتغير بعض الأوضاع الداخلية والإقليمية تقاربت العلاقات بين الطرفين. **أول** تلك التغيرات كان تغير السياسية الأمريكية تجاه حزب العمال الكردستاني فسعت لمحاصرته ووافقت على تأجيل الانتخابات في كركوك، و**ثاني** تلك التغيرات هو سعي إقليم كردستان إلى تحسين العلاقات مع الجانب التركي ابتداءً من عام 2007 لموازنة الوجود الشيعي الإيراني في العراق بالانفتاح على تركيا، وعلى الجانب الآخر رأت تركيا في إقليم كردستان حليفًا لها في مواجهة المحور الإيراني ـ السوري الآخذ في البناء[28].

ومثلت متوالية الزيارات الدبلوماسية فيما بعد أحد مخرجات التقارب بينهما، فجاءت زيارة وزير الخارجية التركي داود أوغلو لإقليم كردستان في تشرين الأول/أكتوبر 2009 في إطار استراتيجية جديدة وضعتها تركيا للتعامل مع ملف الأكراد داخليًا وخارجيًا، وامتدح البارزاني تلك الاستراتيجية، ثم قامت أنقرة بإنشاء قنصلية في أربيل[29].

ومنذ ذلك الحين شهدت العلاقات الدبلوماسية انفتاحًا غير مسبوق وتوالت الزيارات المتبادلة والرفيعة على المستوي الدبلوماسي، منها على سبيل المثال زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان للإقليم كأول زعيم تركي يزور الإقليم، ومشاركته في 29 آذار/مارس 2011 في افتتاح مطار أربيل الدولي في الإقليم، كما قام رئيس الإقليم مسعود البارزاني في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2012 بحضور المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا[30].

---

(26) علي محمد علي الطنازفتي، «حقوق وواجبات الأكراد السياسية والقانونية في ظل مئوية سايكس بيكو،» **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية**، العدد 10 (2017)، ص 426.

(27) معمر فيصل خولي، «كوردستان العراق في السياسة الخارجية التركية،» مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2014 <https://rawabetcenter.com/archives/878> .

(28) المصدر نفسه، ص 453.

(29) «وزير الخارجية التركي يقوم بأول زيارة لإقليم كردستان العراق،» BBC عربي، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2009، <https://bbc.in/3udIr51>.

(30) سارة بوعلي، «تأثير الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال إقليم كردستان على الترتيبات الداخلية والإقليمية،» (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018)، ص 68.

ثم شهدت العلاقات حالة من التوتر في إثر الاستفتاء على الانفصال. وكانت العلاقات الدبلوماسية مخرجًا من تلك الأزمة مرة أخرى فبرز دور نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان في التهدئة فقام بأول زيارة خارجية له بعد تولي منصبه إلى تركيا[31].

اتخذت التحركات التركية مقاربة علنية على المستويين الإعلامي والسياسي تقوم على رفضها إجراء حكومة كردستان العراق استفتاءً حول استقلال إقليم كردستان. ورأت أن ذلك يمثل تهديدًا مباشرًا، ليس فقط بالنسبة إلى الدولة العراقية، وإنما أيضًا للدولة التركية ومسار التفاعلات في المنطقة، وهذا ما أكده رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم، الذي رأى أن استفتاء تقرير المصير في إقليم كردستان العراق يمثل قضية أمن قومي وإن بلاده ستتخذ أي خطوات ضرورية بشأنه.

وفي يوم 19 أيلول/سبتمبر 2017 دعا حزب الشعب الجمهوري التركي عبر نائب رئيسه أوزتورك يلماز الحكومة التركية إلى التعامل بصلابة مع رغبة حكومة كردستان الانفصال عن العراق، وقال بضرورة إمهال مسعود بارزاني 24 ساعة للتخلي عن الاستفتاء، وتم حشد الدبابات التركية على الحدود مع العراق تحسبًا للمواجهة، وأكد يلماز أن استفتاء انفصال كردستان عن العراق، سيزعزع أمن المنطقة وقد يؤدي إلى نشوب حرب أهلية، وأنه يتعارض مع القوانين الدولية، والدستور العراقي، وحتى مع قوانين الإقليم الكردي نفسه، واعتبر أن الأمر مسألة بقاء، وأنه يتعين حماية مصالح تركيا وأمنها القومي، في هذا الإطار، تحركت القيادة التركية في ثلاثة مسارات متوازية[32]: المسار **الأول** تمثل بالمستوى **الدولي** حيث أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة رفض الاستفتاء الكردي، كما شمل ذلك تحركات بالتنسيق مع فرنسا لمحاولة إلغاء فكرة الاستفتاء، عبر مفاوضات وجهود وساطة بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان. في حين لم تبدِ روسيا أي رفض لإجراء الاستفتاء الكردي، فقد ذهب وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إلى أن روسيا مهتمة بتحقيق أهداف الشعب الكردي مثل أي شعب آخر على هذا الكوكب له آماله وطموحاته، وذلك في إطار الأعراف الدولية. وأوضح لافروف في حزيران/يونيو 2017 أن موسكو لن تعارض الاستفتاء الكردي. جاء ذلك في مدينة سان بطرسبرغ في إثر اجتماع مع وفد كردي رسمي وهذا له دلالاته على أن روسيا أكبر منافس لمصالح تركيا في الإقليم، كما أشار وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو إلى المخاطر المرتبطة بالاستفتاء من حيث السياسة الداخلية للعراق، كما أصدرت وزارة الخارجية التركية بيانًا أوضحت فيه أنها لا تعترف باستفتاء إقليم كردستان العراق، وتعدّه باطلًا. كما أوصت الخارجية التركية مواطنيها بمغادرة كردستان العراق في أقرب وقت ممكن، كما قام وزير الخارجية جاويش أوغلو بزيارات متتالية لكل من بغداد وأربيل معبرًا بصورة مباشرة عن موقفه تجاه القضية مع نظرائه العراقيين. من جانب آخر أكد رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم أن بلاده لن تعترف بنتيجة استفتاء كردستان

(31) سعيد عبد الرازق، «نيجيرفان بارزاني يبحث مع إردوغان التعاون الأمني والاقتصادي،» **الشرق الأوسط**، 2019/6/22، <https://bit.ly/38lx9my>.

(32) محمد عبد القادر خليل، «ما بعد استفتاء كردستان ماذا تريد تركيا من شمال العراق،» مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 26 أيلول/سبتمبر 2017، <https://acpss.ahram.org.eg/News/16405.aspx>.

شمال العراق. كما أشار إلى أن البوابات الحدودية والمطارات وخطوط أنابيب النفط ستسيطر عليها الحكومة المركزية في العراق[33].

وتمثل المسار **الثاني** **الإقليمي** بالتنسيق مع حكومتَي العراق وإيران، ففي حين استقبلت هيئة الأركان التركية رئيس الأركان الإيراني، اللواء محمد باقري، في أول تحرك خارجي على هذا المستوى منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979، فعلى جانب آخر استقبل رئيس الأركان التركي، خلوصي آكار نظيره العراقي، الفريق أول عثمان الغانمي، وذلك للتباحث حول سبل التعاطي مع التحدي الكردي، وذلك استكمالًا للمسار الدبلوماسي الذي تكلل بلقاء ثلاثي بين وزراء خارجية الدول الثلاث على هامش اجتماعات الأمم المتحدة[34].

يمكن وصف التوظيف التركي للأدوات الدبلوماسية والسياسية أنه أقرب إلى التوليف والانتقال بين الأنماط الوستفالية [...] ونمط التأييد للحركات الكردية وحكومة كردستان ونزعاتها الاستقلالية في بعض الأحيان في مواجهة الحكومة المركزية في بغداد.

بينما كان المسار **الثالث** المستوى **الداخلي** شملت المقاربة التركية التحرك على مسارين، أحدهما سياسي – تشريعي، والآخر عسكري – أمني. وفي ما يخص المسار الأول، توالت التصريحات التركية على المستويات كافة للتنديد بالخطوة التي اتخذها مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان، وتعددت التهديدات بأن تركيا ستتبنى إجراءات عقابية حيال حكومة الإقليم التي دعمتها قبل ذلك إلى جانب انعقاد البرلمان في جلسة استثنائية لتمديد عمل القوات التركية خلف الحدود السورية والعراقية. وعلى المسار العسكري – الأمني، تموضع المدفعية التركية بالقرب من إقليم كردستان عبر مناورات في منطقة سلوبي التي تبعد من حدود الإقليم نحو 2 كم، وذلك لإجراء مناورات عسكرية بين 18 و26 أيلول/سبتمبر 2017، أي إلى ما بعد الاستفتاء. تلا ذلك رفع تركيا درجة الاستعداد العسكري على الحدود مع العراق، وفي الاتجاه نفسه، انعقد مجلس الأمن القومي التركي، الذي أكد أن الاستفتاء الكردي غير دستوري. وأوضح البيان الختامي للمجلس «احتفاظ أنقرة بحقوقها في الدفاع عن مصالحها التاريخية، الواردة في اتفاقيات ثنائية ودولية»[35].

وبوجه عام، يمكن وصف التوظيف التركي للأدوات الدبلوماسية والسياسية أنه أقرب إلى التوليف والانتقال بين الأنماط الوستفالية (وبخاصة في حالات تصاعد التهديدات الكردية بالانفصال كأزمات قرب مواعيد الاستفتاءات أو نزعات الانفصال من جانب واحد)، ونمط التأييد للحركات الكردية وحكومة

(33) المصدر نفسه.

(34) المصدر نفسه.

(35) وحدة الدراسات السياسية، «استفتاء إقليم كردستان: بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية،» المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية ؛ ، 20 أيلول/سبتمبر 2017، <https://bit.ly/37fXkut>.

كردستان ونزعاتها الاستقلالية في بعض الأحيان في مواجهة الحكومة المركزية في بغداد، ونمط الطرف الخارجي المعتدل الساعي لتسوية بعض الخلافات في أحيان أخرى، إضافة إلى المساهمة في إفساد بعض الترتيبات الاتفاقية لمعالجة بعض الخلافات في أحيان رابعة.

ب ـ الأداة العسكرية

أظهرت تركيا قدرتها على التوظيف الفعلي لقوتها العسكرية وأثبتت قدرتها على استخدام الردع العسكري معلنة أن هدفها المعلن هو مهاجمة قواعد حزب العمال الكردستاني ومطاردة عناصره، بطبيعة الحال تتمثل إحدى أدوات السياسة الخارجية التركية في العراق بالوجود العسكري التركي في العراق من خلال القواعد والمقار العسكرية التركية موزعة على محافظتي أربيل ودهوك[36]. إلى جانب تطور علاقات تركيا بالتنظيمات العراقية الكردية المعارضة من دور الوسيط إلى دور الحامي ومنه تحول إلى دور المراقب لتطورات السلطة الكردية في شمال العراق والتدخل لمنع إعلان دولة كردية إلى جانب العمليات العسكرية التركية في العراق من التسعينيات إلى الآن. على سبيل المثال بدأت تركيا هذه العمليات في آب/أغسطس 1991 بتوغل وحدات عسكرية جوية وبرية إلى عمق 16 كم داخل العراق وأعقبتها بعدد من العمليات المماثلة أبرزها عملية الفولاذ الأولى في أيار/مايو 1995 وهي عملية عسكرية ضخمة قوامها 35 ألف جندي توغلوا إلى مدى 40 كم داخل العراق مستهدفة قواعد حزب العمال الكردستاني، وعملية الفولاذ الثانية في أيار/مايو 1997 وهي أكبر عملية تركية لغزو شمال العراق لأن قوامها 50 ألف جندي إلى جانب الطائرات والدبابات، وعملية المطرقة (12 أيار/مايو 1997 ـ 7 تموز/يوليو 1997)، وعملية فجر (24 أيلول/سبتمبر 1997 ـ 13 تشرين الأول/أكتوبر 1997) وكانت بمشاركة 15 إلى 16 ألف جندي معززين بالدبابات والطائرات على عمق 50 كم داخل العراق، وأعقب ذلك خمس عمليات برية وجوية في نيسان/أبريل وتموز/يوليو وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 1998 بقوات أقل وعمق أقل من عمليات عام 1997[37]، كما نفذت عملية الشمس في (21 شباط/فبراير 2008 ـ 29 شباط/فبراير 2008) ، ونفّذت تركيا ضربات جوية على مواقع «وحدات مقاومة سنجار» و«حزب العمال الكردستاني» في سنجار في 25 نيسان/أبريل 2017. إلى جانب ذلك تحوّل انتباه تركيا نحو حملة جديدة تستهدف قيادات حزب العمال الكردستاني في قنديل، حيث تسارعت الغارات الجوية منذ أواخر أيار/مايو 2017. وعملية «مخلب النسر»، وعملية «مخلب البرق» التي استهدفت منطقتي أفاشين وميتينا في نيسان/أبريل 2021[38].

وقد حاولت تركيا تبرير استخدامها الأداة العسكرية بوصفها من قبيل التوظيف الذكي أو القوة الذكية، حيث يتم تأجيلها إلى ما بعد توظيف الأدوات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية

---

(36) محمد عبد القادر خليل، «العثمانية القديمة... سياسات تركيا حيال سوريا والعراق،» **السياسة الدولية**، السنة 55، العدد 219 (كانون الثاني/يناير 2020)، ص 159.

(37) علي جلال معوض، «الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط 2002ـ 2007،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009)، ص 434.

(38) مايكل نايتس، «لعبة الانتظار التركية في سنجار،» معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 27 حزيران/يونيو 2017، <https://bit.ly/3LMYigQ>.

كآلية أساسية لمعالجة الخلافات لتجنب الإضرار بالمصالح التركية[39]. إلا أن ذلك لا ينفي التأثيرات السلبية لهذا التوظيف في تكريس صورة سلبية لتركيا سواء لدى الأكراد بوصفه هذه التدخلات تستهدف الحد من انفصالهم والمساس بسيادتهم على الإقليم الذي يسعون للاستقلال بشؤونه. وعلى الجانب الآخر تؤثر هذه التدخلات سلبيًا في صورة تركيا لدى العراقيين بعامة والحكومة الفدرالية كون هذه التدخلات وإن استهدفت جزئيًا الحد من تنامي الاستقلال الكردي إلا أنها تمسّ كذلك بسيادة العراق واستقلاله، وتحمل بعض النزعات التوسعية التركية في الأراضي العراقية ولا سيما مع استمرار حضور المطالب التركية في الموصل وعدم التنسيق بصورة كاملة في تنفيذ هذه العمليات العسكرية مع الحكومة العراقية.

ج ـ الأداة الاقتصادية

أثارت مسألة العلاقات الاقتصادية وحجم التبادل التجاري بين تركيا وإقليم كردستان العراق جدلًا واسعًا داخل تركيا[40]، حيث يعدّ إقليم كردستان مجالًا مهمًا لتركيا، ومعبرًا تجاريًا يدر على الدخل القومي التركي مليارات الدولارات حيث وصل الحجم التجاري بين تركيا وإقليم كردستان في السنوات الماضية إلى أكثر من 10 مليارات دولار ناهيك بوجود آلاف الشركات التركية في مجال البناء والإعمار والجسور والاستثمار في الإقليم، وعليه سوف يتم الإشارة إلى الأدوات الاقتصادية التركية في الإقليم لتؤكد التقارب بين الجانبين التركي والكردي:

ـ في عام 2007 شهدت الصادرات التركية انتعاشه كبيرة حيث احتل إقليم كردستان المرتبة 19 في قائمة أكبر الأسواق المستوردة من تركيا، وفي 2011 أصبحت حكومة كردستان سادس أكبر سوق للصادرات التركية حيث بلغت 1.5 مليار دولار. وفي عام 2013 قفز إقليم كردستان ليصبح ثالث أكبر سوق للصادرات التركية التي بلغت قيمتها 8 مليارات دولار[41] .

حجم الصادرات التركية بالمليار دولار	العراق	إقليم كردستان
2007	2.3	1.4
2011	6.03	5.1
2013	11.9	8

المصدر: World Integrated Trade Solution, <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/TUR/Year/2007/TradeFlow/Export> (accessed on 15 November 2021).

(39) أحمد داوود أوغلو، «تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط،» ترجمة غزال يشيل أوغلو، **شؤون الأوسط**، العدد 116 (2004)، ص 31.

(40) «Turkey and Iraqi Kurds: Conflict or Cooperation?,» *Crisis Group Middle East Report*, no. 81 (13 November 2008), pp. 16-17, <https://bit.ly/3jtXjGl> (accessed on 15 November 2021).

(41) سونر چاغاپتاي وتايلر إيفانز، «علاقات تركيا المتغيرة مع العراق،» معهد واشنطن، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، <https://archive.anbaaonline.com/?p=63328>

ـ دخول الشركات التركية بقوة في الإقليم، إذ إنها حازت النصيب الأوفر من الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المهمة بين الشركات الأجنبية العاملة هناك حيث زاد عددها في مجال المشاريع الخدمية والعقارية على أكثر من ألف شركة تعمل فيه وبهذا أصبحت تركيا الشريك التجاري الأول لحكومة إقليم كردستان[42]، كما نجد استثمارات الشركات التركية ففي عام 2007 وصل حجم التبادل التجاري التركي مع شمال العراق إلى 5 مليارات دولار وقد أنجز الأتراك ما قيمته 2 مليار دولار من العقود بين 2003 و2007، وهناك الآن 1200 شركة تركية، بما فيها 900 شركة بناء، تعمل في بناء المنشآت التي تشمل المطارات والمراكز الثقافية والجامعات وشبكات الطرق. وقد وفرت حركة التجارة الناجمة عن ذلك عبر بوابة خابور الحدودية فرص عمل مطلوبة بإلحاح في المناطق الجنوبية الشرقية المفقرة من تركيا، ويلاحظ أنه حتى في قمة التوتر بين تركيا وبين الحكومة الإقليمية لكردستان أنها غير قادرة على إغلاق هذا المعبر التجاري الحدودي[43].

ـ شهد عام 2010 دخول 1.298.319 مواطن تركي إلى إقليم كردستان عبر منفذ خابور وهو المعبر الحدودي الوحيد بين تركيا والإقليم؛ ولم يتغير العدد كثيرًا في عام 2013، وغالبًا ما يسافر المواطنون الأتراك إلى إقليم كردستان لأغراض تجارية[44].

ـ إنشاء مطار أربيل الدولي عام 2004 على يد شركتين تركيتين هما «ماك يول للإنشاءات والصناعة والسياحة والتجارة» و«شركة جنكيز القابضة» وافتتح المطار للرحلات الدولية والمحلية عام 2010، وفي عام 2012 بدأ العمل بإنشاء مطار دولي ثالث في إقليم كردستان وهو مطار دهوك الدولي بميزانية بلغت 450 مليون دولار وستقوم به الشركتان التركيتان «ماك يول للإنشاءات والصناعة والسياحة والتجارة» و«شركة جنكيز القابضة» إلى جانب «شركة مطار إنتشون الدولي» الكورية في 2016[45].

د ـ الأداة الثقافية

يأتي التغلغل الثقافي ضمن أهم الأدوات التي تعتمد عليها تركيا في تنفيذ سياستها التوسعية تجاه القضية الكردية في إقليم كردستان العراق، وذلك من خلال تبني استراتيجية واضحة للقوة الناعمة تستهدف في ظاهرها تهيئة الشعوب الكردية لتقبل الثقافة ومنظومة القيم التركية، لكنها في الحقيقة تسعى إلى الترويج لسياساتها والدفاع عن مواقفها تجاه قضايا وأزمات المنطقة المختلفة، لقد تبنت تركيا خلال العقد الأخير استراتيجية متدرجة للتغلغل الثقافي، بدأت بالدراما التي تروّج للثقافة والقيم التركية من أجل جذب قطاع عريض من المواطنين الأكراد داخل إقليم كردستان ثم تحولت هذه الدراما في مرحلة لاحقة إلى التركيز على الجوانب التاريخية والعسكرية التي تعيد تمجيد تاريخ الإمبراطورية التركية وتروج لإحياء الخلافة العثمانية. منذ عام 2007 بدأت

(42) بوعلي، «تأثير الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال إقليم كردستان على الترتيبات الداخلية والإقليمية،» ص 66.

(43) هنري ج. باركي، «الحؤول دون انفجار النزاع حول كردستان،» مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 9 شباط/فبراير 2009، ص 34، <https://carnegie-mec.org/2009/02/09/ar-pub-23511>.

(44) سونر جاغايتاي، كريستينا باش فيدان وإيجة سانسو ساسيكارا، «تركيا و«حكومة إقليم كردستان»: مصلحة اقتصادية مشتركة غير معلنة،» معهد واشنطن، 16 آذار/مارس 2015، <https://bit.ly/3JciOWl>.

(45) المصدر نفسه.

القنوات الكردية ببث المسلسلات التركية وازداد ذلك بشكل ملحوظ بعد عام 2013، وهو ما أثر سلبًا في الفن الكردي وأدى الى انعدام المسلسلات الكردية أو تم إنتاج القليل منها[46].

منذ عام 2011 انتهجت الدولة التركية تجاه إقليم كردستان سياسة ثقافية تهدف إلى إنشاء عدد كبير من الجامعات، حيث بلغ عدد الجامعات التركية المعترف بها في إقليم كردستان العراق 93 جامعة تركية خاصة وحكومية، ومن ناحية أخرى سعت الحكومة التركية ووزارة التعليم العالي التركية على إزالة الصعوبات كافة أمام الطلاب الأكراد للدراسة في تركيا وزيادة عدد البعثات الدراسية، وتقديم الدعم الكافي لهم منذ لحظة التواصل معهم حتى التخرج، فقد زاد عدد الطلبة الأكراد الذين يدرسون في تركيا في السنوات الأخيرة، حتى وصل عددهم إلى أكثر من 1500 طالب تقريبًا[47].

شمل التوظيف التركي للأدوات الثقافية تنمية الروابط التركية بالأقليات التركمانية في العراق، وذلك سعيًا لتأكيد حقوقهم بما يوفر لتركيا آلية إضافية لموازنة الأكراد وللتأثير داخل العراق.

وبوجه عام سعت تركيا لتقديم العديد من التسهيلات لجذب الكثير من الطلاب لتعلم اللغة التركية من خلال المراكز الثقافية المنتشرة داخل الإقليم وخارجه، كمعهد يونس أمره الذي يقدم أنشطة متميزة تساهم في نشر الثقافة والفنون التركية وأبرزها: تعليم اللغة التركية؛ نشر الكتب والمجلات التي تعمل على التعريف بالثقافة التركية؛ كذلك برنامج المدرسة الصيفية التركية لجذب مئات من الطلاب لتعليم اللغة التركية إضافة إلى تقديم برامج مهتمة بالثقافة التركية حول العالم[48].

كذلك شمل التوظيف التركي للأدوات الثقافية تنمية الروابط التركية بالأقليات التركمانية في العراق، وذلك سعيًا لتأكيد حقوقهم بما يوفر لتركيا آلية إضافية لموازنة الأكراد وللتأثير داخل العراق. وشملت التحركات التركية على المستوى الثقافي السعي للسماح بتدريس اللغة التركمانية (التركية) في المدارس الابتدائية بالمناطق التركمانية، وبأن تكون جميع وسائل الإيضاح في تلك المدارس باللغة «التركمانية»، إلى جانب حقوق أخرى أقر بها النظام للتركمان مثل استحداث مديرية للدراسة التركمانية بوزارة التربية والتعليم، واستحداث مديرية للثقافة التركمانية بوزارة الثقافة والإعلام، وتأسيس اتحاد الأدباء التركمان، وإصدار صحيفة أسبوعية ومجلة شهرية باللغة التركمانية، وزيادة

(46) عماد هادي، «الغزو الثقافي وأثره على الأسرة العراقية،» **مجلة الكلية الإسلامية** (الجامعة الإسلامية)، السنة 9، العدد 28 (2014)، ص 89.

(47) مصطفى محمد صلاح، «الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط في ظل مفهوم العثمانية الجديدة،» المركز الديمقراطي العربي، 26 أيار/مايو 2017، <https://democraticac.de/?p=46797>.

(48) سطام حسين علوان، «توجهات السياسة الخارجية التركية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق،» **مجلة دراسات دولية** (جامعة بغداد)، العدد 51 (2012)، ص 74.

البرامج التركمانية في تلفزيون كركوك[49]. كما تم تغيير أسماء المدارس التي بدأت بتوفير التعليم باللغة التركية إلى أسماء تركية (مثل: يلدزلار، يدي قزلار، فضولي، قره التون)[50].

2 ـ توظيف الموارد الطبيعية (المائية/النفطية)

أ ـ المتغير المائي

تحاول تركيا تسييس المياه، وهذا يعكس النهج التركي في زج عامل المياه في القضايا السياسية، وذلك باستغلال وفرة المياه التي لديها لإضعاف العراق وجعل المياه سلعة تجارية وورقة ضغط لابتزازه وإضعاف قدرته الاقتصادية والتمهيد للهيمنة الإقليمية في المنطقة، وربما تعود سياسة تركيا المائية لإنعاش منطقة شرق الأناضول الفقيرة التي يقطنها أغلبية كردية في محاولة منها لامتصاص نقمتهم وكبح جماح حزب العمال الكردستاني، شرعت تركيا في مقاربة تنموية للمسألة الكردية لسببين: **الأول** وهو استحالة حل المسألة الكردية بالوسائل الأمنية والعسكرية و**الثاني** ضعف مستويات التنمية يمثل بيئة مناسبة لتبني خيارات راديكالية وفي مقدمتها تأييد PKK والمنظمات المقربة له[51].

تجدر الإشارة إلى سعي حكومات العدالة والتنمية للتوسع في المشروعات المائية في جنوب شرق تركيا سواء كجزء من استراتيجياتها التنموية لهذه المناطق في إطار استراتيجيات تقليل التصعيد مع الأكراد داخليًا واستيعابهم في بعض المراحل، أو في إطار استراتيجيات المواجهة وتعزيز السيطرة على الموارد المائية استغلالًا لضعف دول الجوار ومواجهة مخاطر تنامي النزعات الانفصالية فيها[52]. من هنا شرعت تركيا، من أجل احتواء الكرد الأتراك، بإنشاء مشاريع مائية لإحياء منطقة جنوب شرق الأناضول ذات الأغلبية الكردية من أجل تحقيق تنمية اقتصاديه لمناطقها الجنوبية التي تعاني مشكلات واضطرابات وتدني في المستوى المعيشي مقارنة بباقي مناطق تركيا[53].

---

(49) أكرم هواس، «ما بين تركيا وداعش: نحو قبرصة كردستان،» **آفاق استراتيجية**، العدد 3 (حزيران/يونيو 2021)، ص 5ـ6.

(50) Mira A. Gawwad and Mohamed Mohamed Hussein Mustafa, «Turkish Foreign Policy towards Syria since 2002,» *Asian Social Science* (Canadian Center of Science and Education), vol. 14, no. 2 (2018), <http://www.ccsenet.org/journal/index.php/ass/article/view/71742>.

(51) عقيل محفوض، «تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آذار/مارس 2012، ص 51، <https://bit.ly/3r73owe>.

(52) علي خالد ريسان، «المتغير الهيدروبوليتيكي والعلاقات العراقية التركية من عام 2003،» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2019).

(53) صبحي فاروق صبحي، «سياسة تركيا المائية حيال العراق وأثرها في تطور العلاقات الثنائية،» مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسة (جامعة كركوك)، السنة 4، العدد 13 (2015)، ص 512، وفاروق محمد علي، «علاقات المياه بين العراق وتركيا،» **مجلة العرب والمستقبل** (مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد)، العدد 10 (2005)، ص 157.

ب ـ المتغير النفطي

يعد عام 2013، العام الأكثر أهمية في ما يتعلق بشراكة تركيا مع إقليم كردستان في مجال الطاقة، وذلك وفقًا لعدد من الدوافع للطرفين، منها[54]: رغبة الطرفين في الاستفادة الاقتصادية المتبادلة حيث وقعت شركة الطاقة التركية Turkish Energy Company (TEC) المدعومة من تركيا عقدًا للعمل في 13 منطقة استكشاف؛ وتتعاون الشركة التركية مع شركة النفط الأمريكية إكسون موبيل. وبحسب الاتفاقية فإن الشركة التركية ستكون مالكة لأغلبية الأسهم السبعة لقطاع النفط في الإقليم وهي بلكانة، جبل قند، عربت، جومان، هندرين، خورمالة وخلكان، في 5 حزيران/يونيو 2014 أعلنت تركيا أنها توصلت إلى اتفاق مدته 50 عامًا مع حكومة إقليم كردستان لتصدير النفط عبر خط أنابيب جيهان. وقد كشف رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني عن هذه الاتفاقية خلال كلمة ألقاها أمام برلمان كردستان العراق في أربيل. وعليه، نجد تركيا قد استخدمت الأداة النفطية في بعض الأحيان للتعامل مع الإقليم ككيان منفصل عن الدولة الأم لتحقيق مصالحها بشكل براغماتي وهذا ما يفسر التحول الواضح في موقفها تجاه انفصال الإقليم.

لم يشهد التدخل التركي في الحالة العراقية اتساقًا بل تميز بالتناقضات الداخلية، فأحيانًا كان تدخلاً لمصلحة الحركة القومية الكردية ودعمها للحصول على الاستقلال، وأحيانًا أخرى كان تدخلاً ليمنع انفصالها عن الدولة العراقية.

حاصل القول، لم يشهد التدخل التركي في الحالة العراقية اتساقًا، بل تميز بالتناقضات الداخلية، فأحيانًا كان تدخلًا لمصلحة الحركة القومية الكردية ودعمها للحصول على الاستقلال، وأحيانًا أخرى كان تدخلًا ليمنع انفصالها عن الدولة العراقية. كما تعددت أدوات التدخل التركي، ففي بعض الأحيان استخدمت أدوات القوى الصلبة بشقيها العسكري والاقتصادي مستغلة ضعف الدولة العراقية وقيامها بالكثير من العمليات العسكرية، وفي البعض الآخر لجأت إلى استعمال أدوات القوى الناعمة والحوار الدبلوماسي وعقد الاتفاقيات[55]، كما لم يشهد الخطاب التركي أيضًا اتساقًا مع الأسباب الفعلية للتدخل، فالأسباب المعلنة للتدخل دائمًا ما كانت بهدف ملاحقة حزب العمال الكردستاني بينما خلت الإعلانات الرسمية من أي أسباب أخرى لتلك التدخلات كالضغط من أجل قضايا المياه وغيرها من الأسباب الفعلية، وبالرغم من رغبة تركيا في أن يصبح العراق دولة قوية قادرة على احتواء القضية الكردية خشية انتشار عدوى المطالبة بالانفصال، إلا أن لاختلاف أنماط تدخلها تأثيرًا بالغًا في تعقيد القضية وعدم حلها، وفي ما يتعلق بتأثيرات نمط التدخل

(54) لقمان عمر محمود النعيمي، «شراكة تركيا مع إقليم كردستان العراق في مجال الطاقة بعد العام 2011،» **مجلة دراسات إقليمية** (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية)، السنة 14، العدد 46 (2020)، ص 21.

(55) محمد الخاقاني، «السياسة الخارجية التركية والبحث عن دور إقليمي جديد،» مركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 30 آذار/مارس 2017، <http://www.acrseg.org/40475>.

التركي في المصالح التركية، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية؛ تدفع أنقرة الكثير من الأهداف لاستكمال مواجهة حزب العمال الكردستاني والمنظمات الأخرى التابعة له في شمال العراق من خلال العمليات العسكرية، وفي ما يتعلق بمدى اتساق نمط التدخل التركي في العراق وتأييده للنمط الوستيفالي الذي يحتم السلامة الإقليمية للدولة الأم مع أنماط التدخل الأخرى يتبين التناقض في السياسة التركية والازدواجية الفجة التدخل واختلافها من حالة إلى أخرى وفقًا لمحدد المصلحة التركية[56].

3 ـ العوامل التفسيرية لنمط التدخل التركي في الحالة العراقية

تعددت محددات ومتغيرات تفسير التدخل التركي لمناهضة الحركة الانفصالية في العراق (الأكراد) سواء ما يتعلق بالانكشاف للنزاعات الانفصالية، والروابط الهوياتية/الإثنية المشتركة، والروابط والتشابهات المؤسسية، والاعتبارات القانونية، والتفسيرات الهيكلية وهي على النحو التالي:

أ ـ متغير الضعف والانكماش/التخوف من ظاهرة انتشار العدوى

ظلت المصالح التركية في العراق يحركها بصفة أساسية الخشية من تسيّس محتمل لأكراد تركيا، ويمكن إجمال هذه المصالح في عاملين محددين أساسيين: **الأول** هو منع أية مجموعة متمردة كردية تركية مثل حزب العمال الكردستاني من إيجاد ملاذ آمن في شمال العراق، و**الثاني** ـ وهو الأهم ـ خفض أثر العدوى في أكراد تركيا الذي يمكن أن ينجم عن النشاطات السياسية للأكراد العراقيين[57]؛ هذا العامل يتطلب احتواء الطموحات السياسية للبشمركة[58].

ب ـ متغير الخصومة الهوياتية

دائمًا ما تسعى الدول الإقليمية للسيطرة على جهات فاعلة محلية تمكنها من الحفاظ على بسط نفوذها على تلك المناطق، وهو الذي تقوم به تركيا في شمال العراق، حيث تستغل تركيا ملف حماية التركمان كمبرر لتبني سياسة معارضة للانفصال، فمثلت هذه الأقلية اهتمامًا من جانب تركيا خلال مختلف الحكومات المتعاقبة على الحكم في تركيا، حيث جرت هناك مطالبات تركية بضمان حقوق التركمان بوصفهم أقلية تركية تقطن مدينة كركوك وتمثل نسبة كبيرة من عدد سكانها، إلى جانب التلويح بوجود نية تركية بالتحرك العسكري لاحتلال مدينة كركوك الغنية بالنفط تحت حجة تأمين مصالح التركمان بدلًا من أن تسقط بيد اكراد العراق[59].

---

(56) المصدر نفسه.

(57) هنري ج. باركي، «تركيا والعراق: أخطار (وإمكانات) الجوار،» التقرير الخاص رقم 141، واشنطن العاصمة، معهد السلام الأميركي، تموز/يوليو 2005)، ص 3ـ4.

(58) Justin Dargin, «Hydrocarbon Development in the Iraqi Kurdistan Region Petroleum Sector,» *Energy Exploration and Exploitation*, vol. 25, no. 2 (April 2007), <https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1260/014459807781894627> (accessed on 23 April 2021).

(59) خالد موسى جواد، «السياسة التركية ازاء منطقة الشرق الأوسط للمدة الواقعة بين عام (2002ـ2010)،» أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2012)، ص 177.

وعليه، فالكثير من التحليلات تشير إلى تبعية الدور التركي كمدافع عن التركمان بدور المانع لاستقلال الأكراد وبوجه عام يمكن وصف الورقة التركمانية بإحدى الآليات التركية للحؤول دون استقلال كردستان العراق سواء عبر توفير ذريعة للتدخل التركي الاستباقي لعرقلة ضم كركوك إلى الإقليم الشمالي، أو تبرير أي تدخل عسكري تركي واسع النطاق في شمال العراق بعد ذلك بحجة حماية التركمان من الاضطهاد الكردي[60].

ج ـ المتغير المؤسسي الخاص بالمؤسسات المشتركة واختلاف النظم السياسية

يوفر المتغير المؤسسي (أو بالأحرى غيابه) أحد عوامل التفسير الجزئي لنمط التدخلات التركية بخاصة على المستوى العسكري، وذلك بالنظر إلى عدم وجود القيود التي يفرضها متغير التشابه الديمقراطي بالنظر إلى ضعف مؤشرات الديمقراطية في المنطقة العربية والشرق الأوسط. وعلى المستوى المؤسسي كذلك، تتسم منطقة الشرق الأوسط بدرجة كبيرة من غياب وضعف الترتيبات المؤسسية للتنسيق والتكامل الأمني والاقتصادي، وهو ما يفسر أنماط التدخلات التركية وتقلبها. ولا يعوض ذلك تحركات تركيا لتطوير روابط مؤسسية بالعراق وكردستان العراق. ولا ينفي ذلك وجود بعض المنظمات الإقليمية الرئيسية التي تشترك تركيا مع العراق في عضويتها، ومن ذلك منظمة التعاون الإسلامي. لكن تجدر الإشارة إلى أنه ليست لمنظمة التعاون الإسلامي أي ردود أفعال في ما يتعلق بتدخل تركيا في شمال العراق وذلك بخلاف ما اتخذته المنظمة في حالات أخرى مشابهه كالحالة الليبية، حيث أدانت المنظمة التدخل التركي في ليبيا وأعلنت دعمها لدول العالم الإسلامي كافة وحرصها الدائم للحفاظ على العلاقات بين دوله بوصفها مظلة العالم الإسلامي[61].

د ـ التفسيرات الهيكلية

تعدّ القضية الكردية من أكثر القضايا حضورًا وتأثيرًا في العلاقات بين تركيا من جهة وإيران وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، فلكل طرف مصالحه داخل الإقليم الكردي وفي العراق ككل، وكل منهم يسعى لفرض أكبر نطاق للسيطرة والنفوذ وفق ما يحدد مصالحه.

على الجانب الإيراني عام 2003 حدث تنسيق تركي- إيراني لكبح التحدي الكردي في شمال العراق وكان الهدف من هذا التنسيق ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني إلى داخل حدود العراق، فإيران تخشى أن يؤدي حصول أكراد العراق على كركوك إلى تشجيع أكراد إيران على الانفصال وإعلان انفصالهم والانضمام إلى أكراد العراق، وهذا ما أكده الرئيس أحمدي نجاد في مؤتمر القمة الإسلامية في دكار عام 2008 وناشد الدول الثلاث العراق وتركيا وإيران بالتعاون لهزيمة الأكراد الانفصاليين[62]؛ بينما أدى الوجود الأمريكي في العراق دورًا في التقارب الأمريكي ـ الكردي، الأكراد أرادوا إقامة علاقة قوية مع دولة إقليمية مؤثرة تمثل منفذًا لهم على الغرب وتحديدًا

---

(60) معوض، «الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط 2002ـ 2007،».

(61) فاطمة بدير، «رابطة العالم الإسلامي» تدين التدخل التركي في ليبيا،» العين الإخبارية، 8 كانون الثاني/يناير 2020، <https://bit.ly/3xdQFvI>.

(62) مصطفى عبد الرسول أحمد، «الأهمية الجيوستراتيجية لإقليم كردستان في العراق،» **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية** (الجامعة المستنصرية)، العدد 50 (2015)، ص 280.

الولايات المتحدة في ظل العلاقات التاريخية القوية التي تربط بين تركيا والولايات المتحدة منذ انضمام تركيا إلى الحلف الأطلسي عام 1952[63]، حيث عملت الولايات المتحدة منذ التسعينيات دعم القضية الكردية والحفاظ على حقوقهم التاريخية، كما وجد الأكراد في الولايات المتحدة داعمًا قويًا، فكانت المدن الكردية خلال حقبة الاحتلال أكثر مدن العراق استقرارًا. كما استطاعت الحركة القومية الكردية أن تكون قائدة لحركة الأكراد ككل في الدول المجاورة خلال تلك الحقبة، فكان لذلك الدعم تأثير واضح في التدخل التركي في شمال العراق الذي لم يحدث إلا بضوء أخضر من الولايات المتحدة، وفي إثر ذلك تم عقد آلية التعاون التركي ـ العراقي ـ الأمريكي بغرض تنسيق التعاون بين الأطراف الثلاثة للتصدي للعمليات العسكرية التي يشنها حزب العمال الكردستاني في عام 2006[64].

أما على الجانب الروسي في عام 1970 تمكن الاتحاد السوفياتي من أداء دور الوسيط بين بغداد وأربيل وعقد اتفاقية تسمح بالحكم الذاتي لأكراد العراق والاعتراف بهوياتهم، كما كانت التسعينيات مصدر خلاف روسي ـ تركي حول القضية الكردية، حيث أقرت روسيا إعادة العلاقات مع إقليم كردستان حتى تستخدمها كأداة ضغط على تركيا والتخلص من الدور التي تؤديه الأخيرة في القوقاز ومحاولتها استخدام القضية الشيشانية ضد روسيا. وخلال الألفية الجديدة سعت روسيا لتوثيق علاقاتها مع الأكراد من خلال فتح قنصلية لها في أربيل لكن من دون أن تغضب تركيا أو تظهر في دور الداعم للانفصال عن الدولة الأم حيث تعد أنقرة هي رابع أكبر شريك اقتصادي لروسيا، فهي حريصة على وحدة أراضي الدولة العراقية وتجنب إثارة الشركاء الإقليمين (تركيا-إيران). ودائمًا ما تسعى روسيا إلى الحفاظ على علاقات متوازنة بين الأكراد والدول الذين يسكنونها[65].

هـ ـ متغير الاعتبارات القانونية

وفقًا لهذا المتغير ترى تركيا أن لها الحق في التدخل في الشأن العراقي بحسب اتفاقيتي 1926 و1946، فبنود اتفاقية 1926 بينها وبين إنكلترا تنص على أنه في حال تخريب وحدة الأراضي العراقية يحق لتركيا التدخل في ولاية الموصل والأراضي المحيطة بها بمساحة 90 كم^2، كحماية لحياة أبناء عرقهم من خطر وتهديد الآخرين[66]. كما يلاحظ أن تركيا تحاول إضفاء طابع قانوني وشرعية دولية على تدخلها العسكري في العراق انطلاقًا من حقها المشروع في الدفاع عن نفسها في مواجهة تهديدات حزب العمال الكردستاني من الأراضي العراقية إلى جانب الاتفاقيات السابق

---

(63) بيار مصطفى سيف، «اتجاهات السياسة التركية نحو كردستان العراق فى التسعينيات من القرن العشرين،» **مجلة جامعة كركوك** (جامعة دهوك، كلية الآداب)، السنة 4، العدد 2 (2009)، ص 98.

(64) لقمان عمر محمود النعيمي، «القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية،» **مجلة دراسات إقليمية** (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية)، السنة 4، العدد 8 (2007)، ص 18ـ23، <https://www.iasj.net/iasj/download/539a3d78eec930ec>.

(65) Igor Delanoe, «The Kurds: A Channel of Russian Influence in the Middle East?, Franco-Turkish Paper, no. 14 (French Institute of International Relations, Paris, June 2015), <https://bit.ly/3NQBjTL>.

(66) مريم زغدان، «السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد حرب الخليج الثالثة 2003ـ2015،» (رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015)، ص 70.

الإشارة إليها مع الجانب العراقي، فضلًا عن الدفع بضعف الدولة العراقية وعجزها عن النهوض بمسؤولياتها.

و ـ المتغير الخاص بالتفسيرات البراغماتية المصلحية

نجد أن الاعتبارات المصلحية أدت إلى تحول راديكالي في السياسة الخارجية التركية، فهناك مجموعة من الأسباب الرئيسية التي تقف وراء هذا التحول الكبير، ولعل أهمها **أولًا** الرغبة المتبادلة في الاستفادة؛ فتركيا تسعى للاستفادة القصوى من الصعود الكردي في العراق وتعاظم نفوذ الأكراد ودورهم في صوغ المشهد السياسي العراقي، **ثانيًا** تسعى تركيا للإفادة من أكراد العراق في محاربة حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من المناطق الحدودية المشتركة مع إيران معقلًا لقواعده العسكرية وصولًا إلى إيجاد حل للقضية الكردية في تركيا[67]. نجد أن الروابط والمصالح الاستراتيجية (البعد المصلحي) لتركيا متشابك تارة مع الدولة الأم ودعمها لسلامتها الإقليمية وتارة أخرى مع الحركة الانفصالية. من هنا يأتي التأرجح في الموقف التركي من مؤيد للسلامة الإقليمية للحكومة المركزية (العراق) ثم بعد ذلك معتدل ساعٍ للتسوية وبعد ذلك معارض للانفصال على نحوٍ صريح فنجد في البداية أن الأولوية التركية المعلنة في العراق هي عودة سلطة الحكومة المركزية والسيطرة على كامل الأراضي العراقية، فهي تريد أن تكون الحكومة الجديدة في بغداد قادرة على التغلب على الانقسامات العرقية والإقليمية والطائفية التي مزقت البلاد وبدرجات متفاوتة على مر التاريخ، كما أن كردستان العراق تعد مدخل تركيا البري إلى العراق وتمارس دورًا مهمًّا في رسم خريطة العراق السياسية والاقتصادية كجار مهم لتركيا، وهو ما يعطي الإقليم مزيدًا من الاستقلالية عن السلطة المركزية في بغداد وهو ما يمثل تهديدًا مستقبليًا لتركيا[68]. كذلك لدى أنقرة مصالح استراتيجية وتجارية واضحة في الحفاظ على منطقة كردية ودية تتمتع بحكم ذاتي في شمال العراق وتأمل

أكثر العوامل تفسيراً للسياسة التركية تجاه الانفصاليين في العراق، هي المصالح البراغماتية التي تعدّ أكثرها قدرة تفسيرية للتدخل التركي في العراق الذي يوضح مدى قرب الجارة التركية من الإقليم في مراحل زمنية معينة من عدمه.

(67) خورشيد دلي، «الجمهورية الحائرة»: الثمن التركي «الباهظ» لسياسات أردوغان الخارجية،» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 23 كانون الثاني/يناير 2017، <https://bit.ly/37mSXO6> (تاريخ الدخول 22 كانون الأول/ديسمبر 2021).

(68) حيدر علي حسين، «العراق في الاستراتيجية التركية،» **مجلة دراسات دولية** (مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد)، العدد 60 (2015)، ص 152.

تركيا أيضًا في الحصول على صادرات كبيرة من الغاز من إقليم كردستان بأسعار تقل عن أسعار السوق ومن دون قيود[69].

وفي إطار العوامل التفسيرية السابقة يمكن ملاحظة أكثر العوامل تفسيرًا للسياسة التركية تجاه الانفصاليين في العراق، هي المصالح البراغماتية التي تعدّ أكثرها قدرة تفسيرية للتدخل التركي في العراق الذي يوضح مدى قرب الجارة التركية من الإقليم في مراحل زمنية معينة من عدمه، يليها القلق من انتشار عدوى الانفصال ومطالبة أكراد تركيا بالاستقلال، وهو ما يفسر الكثير من التحركات التركية داخل العراق، كما أن لمواقف الدول الكبرى حيزًا تفسيريًا كبيرًا فيما يخص ذلك الإطار، بينما يضعف تفسير العامل المؤسسي كما هو واضح، فخضوع الدولتين لمؤسسة معينة كمنظمة التعاون الإسلامي لم تمنع الجارة تركيا من التدخل في شأن العراق الداخلي أو الالتزام بميثاق المنظمة.

تبدو تركيا في علاقاتها مع أكراد العراق وكأنها أمام حالة سياسية دبلوماسية اقتصادية مركبة، لتحقيق جملة من الأهداف التي تتجاوز العلاقة بإقليم كردستان العراق إلى أهداف إقليمية تتعلق بالدور والنفوذ والصراعات الإقليمية والطائفية في المنطقة.

خاتمة

توصلت الدراسة إلى أن الدولة الأكثر عرضه للمعاناة من حركات انفصالية داخل إقليمها تتبني سياسات خارجية مناهضة للانفصال إزاء أي حركات مشابهة في دول أخرى، وهو ما ظهر جليًا عندما كان هناك معارضة تركية للتحول إلى دولة رسمية بعد محاولة تنظيم استفتاء من جانب واحد وسعيه للاعتراف الدولي بالاستفتاء على الاستقلال في حين أنها كانت في أوقات سابقة معتدلة ساعية للتسوية من خلال تكريس الحكم الذاتي إلى قبول جزئي بل دعم معالم التحول إلى «دولة فعلية» (de facto state) تحت المظلة التركية.

وعليه، تبدو تركيا في علاقاتها مع أكراد العراق وكأنها أمام حالة سياسية دبلوماسية اقتصادية مركبة، لتحقيق جملة من الأهداف التي تتجاوز العلاقة بإقليم كردستان العراق إلى أهداف إقليمية تتعلق بالدور والنفوذ والصراعات الإقليمية والطائفية في المنطقة، وأخرى داخلية تتعلق بالقضية الكردية في تركيا وإمكان الاستفادة من دور أكراد العراق في إيجاد حل سلمي لهذه القضية بما يتناسب مع سياسات حزب العدالة والتنمية في الداخل والخارج □

(69) جيمس جيفري ومايكل نايتس، «مستقبل الطاقة العراقي يكمن في الشمال،» المرصد السياسي 2942، معهد واشنطن، 8 آذار/مارس 2018، <https://bit.ly/3ugfrJM>.

التفكير الرصين ومأزق التكنولوجيا
التكنولوجيا في المنظومة الفكرية لمارتن هايدغر

مصطفى شلش(*)

كلية الهندسة ـ الإسكندرية.

«شريحة كمبيوتر بحجم قطعة نقد معدنية، قد جرى تبسيطها وتصغير حجمها. يمكن وضعها داخل الجمجمة. وقد تكون تحت شعرك دون أن تعرف»(1).

«يمكن القمر الصناعي الجديد أن يرصد ما داخل المباني، نهارًا أو ليلًا، بدقة عالية الوضوح بحيث يمكنه رؤيتك داخل غرفة نومك»(2).

توطئة

لا شك في أن التكنولوجيا الحديثة قد جلبت فوائد هائلة للبشرية؛ فقد ساهمت من خلال تحسين قدرتنا على توفير السلع الأساسية للحياة (مثل المسكن والغذاء والملبس والرعاية الطبية)، في زيادة هائلة في الصحة والثروة. تثري التطورات في تقنيات النقل والبناء والاتصالات حياتنا من خلال فتح الكثير من الخيارات الجديدة للإسكان والعمل والترفيه. تتجاوز تقنيات المعلومات القيود القديمة المفروضة على نشر المعرفة، وهي في طور وضع مجمل العلوم الإنسانية والتعلم في متناول أي شخص. لقد غيرت التكنولوجيا تقريبًا كل جانب من جوانب حياتنا. ومع ذلك، يشعر الكثير من الأشخاص بالانزعاج أو حتى بالقمع بسبب التكنولوجيا. فقد يرى البعض أن الوتيرة السريعة للتغير التكنولوجي تمثل تحديًا وليس فرصة.

(*) البريد الإلكتروني: mostafashalash1968@gmail.com

(1) «إيلون ماسك يعلن نجاح عملية زرع شريحة كمبيوتر في دماغ خنزير،» BBC عربي، 29 آب/أغسطس 2020، <https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-53959765>.

(2) من إعلان شركة Capella Space عن قمر صناعي جديد، 16 كانون الأول/ديسمبر 2020.
Dan Robitzski, «A New Satellite Can Peer Inside Some Buildings, Day or Night,» Futurism, com, 16 December 2020, <https://futurism.com/new-satellite-buildings-day-night>.

يخشى الكثير من الناس التكنولوجيا، فمثلًا، لقد أفادوا بأنهم كانوا على اتصال دائم ولكن أكثر عزلة في الوقت نفسه نتيجة استخدام تقنيات الاتصال[3]. وبعدد لا يحصى من الطرائق الصغيرة والبارعة، قد غزت مجالات لا تنتمي إليها حقًا. فكر، على سبيل المثال، في طريقة توتر العلاقات الحميمة والإنسانية بسبب استخدام الهاتف[4]. إلى جانب هذه الأشكال المتدنية من الإحباط بسبب ميل التكنولوجيا إلى غزو المجالات التي تنتقص منها بالطبع مثل انعدام المواهب لمصلحة براعة الآلة، هناك أيضًا قلق شديد ناتج من الجوانب الأكثر رعبًا للتطور التكنولوجي ـ مثل القوى المدمرة الهائلة التي تمارسها مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، أو القوة المتزايدة والسهولة التي يمكن بها استخدام التكنولوجيا الحيوية لهندسة الجينوم، كما يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتشكيل الرأي العام، ويمكن الحكومات والشركات مراقبة مواطنيها وعملائها وتوصيفهم والتلاعب بهم.

لكن على الرغم من القلق الشديد الذي تثيره التكنولوجيا، لا يوجد سوى القليل جدًا في طريق مقاومة التوسع المستمر لقدراتنا التكنولوجية. ربما يكون هذا بسبب النشوة والدهشة الأولية من الاختراقات التكنولوجية الشديدة والمركّزة في حين أن التأثيرات طويلة المدى على شكل حياتنا غير واضحة. من الصعب تحديد الطريقة التي تغيّر بها التكنولوجيا تفضيلاتنا وعلاقاتنا مع الآخرين ومع العالم من حولنا على المستوى الفردي. ومن الصعب أيضًا على معظم الناس رؤية الآثار الاجتماعية لأي تقدم تكنولوجي معيّن؛ على سبيل المثال، إعادة التخصيص أو إعادة التوزيع الدقيقة للأضرار والمخاطر والفوائد عبر المجموعات المختلفة التي يجلبها كل تقدم تدريجي في التكنولوجيا معه. بوجه عام، إذن، فإن إدراكنا للتكاليف الشخصية والاجتماعية للتطورات التكنولوجية يختلف كثيرًا عند اعتمادها. وبحلول الوقت الذي ندرك فيه كيف غيّر ابتكار تقني معيّن عالمنا، فقد أصبح بالفعل مغروسًا في ممارساتنا إلى درجة أن إزالته ستكون مدمرة ومكلفة على نحوٍ لا يمكن تصوره[5].

لفت الفيلسوف الألماني مارتن هايدغر (20 أيلول/سبتمبر 1889 ـ 26 أيار/مايو 1976) الانتباه إلى الخطر الوجودي الأكثر إزعاجًا للتكنولوجيا الحديثة: أي قدرتها على جلب الموت كما الفائدة للملايين في لحظة. وشرح هايدغر أيضًا التهديد الأنطولوجي الخبيث للتكنولوجيا الحديثة: أي الميل الكلي، والضمني في جوهر التكنولوجيا إلى انتشار التفسير العلمي التقني للواقع في كل جانب من جوانب الحياة، ويلاحظ أنه سيستمر هذا الانتشار حتى يتم وضع كل شيء على الكوكب ضمن إطار تكنولوجي مُنفتح على السيطرة[6]. تصارع هايدغر مع الطريقة التي تقود بها التكنولوجيا العلم وليس العكس. الآثار المترتبة على فكر الفيلسوف الألماني وخصوصًا الأعمال

---

(3) زيجمونت باومان، **الحب السائل: عن هشاشة الروابط الإنسانية**، ترجمة حجاج أبو جبر (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2016).

(4) المصدر نفسه.

(5) Mark A. Wrathall, *The Task of Thinking in a Technological Age* (London: Routledge, 2018).

(6) Aaron James Wendland, Christopher Merwin and Christos Hadjioannou, eds., *Heidegger on Technology* (New York; London: Routledge, 2018).

الأساسية حول التكنولوجيا، والخطاب حول التفكير والسؤال المتعلق بالتكنولوجيا لا يمكن أن تكون أكثر وضوحًا وضرورة مثل الآن، في عالم اليوم.

أولًا: تأملات حول التكنولوجيا

يمكن تقسيم تأملات هايدغر حول العلم والتكنولوجيا إلى ثلاث مراحل[7]: **أولًا**، كتاباته الظاهراتية في العشرينيات؛ **ثانيًا**، عمله حول تاريخ الميتافيزيقيا في الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات؛ **ثالثًا**، محاضراته ومقالاته عن التكنولوجيا في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات من القرن الماضي[8].

في العقد الأول من القرن العشرين كان هايدغر مهتمًا بتكوين المفاهيم في العلوم، ومهّد عمل هايدغر الفينومينولوجي في عشرينيات القرن الماضي الطريق لتفسيره اللاحق عن الاغتراب الذي نختبره في مواجهة التكنولوجيا الحديثة. يصف هايدغر في كتابه **الوجود والزمان** – نُشر عام 1927 ـ وجودنا المغترب أو غير الأصيل على أنه واحد نفتن فيه بالسلع المتاحة للجمهور وملتزمون بلا شك بطريقتنا الحالية في الحياة[9]. ويشبه هذا الشكل من الوجود الطريقة التي يتحدث بها هايدغر عن اختزال العالم في الموارد وعجزنا عن التشكيك في الافتراضات التي توجه استخدامنا للتكنولوجيا. بطريقة مماثلة، إن تفسير هايدغر للأصالة على أنها قدرتنا على تحمُّل مسؤولية وجودنا من خلال التفكير النقدي في أسلوب حياتنا الحالي وتغييره يشبه إلى حد كبير الانفتاح على الاحتمالات الجديدة التي يدعو إليها هايدغر لمواجهة مخاطر التكنولوجيا. باختصار، إن تصوير هايدغر المبكر لوجودنا الأصيل وغير الأصيل بمنزلة مقدمة لروايته اللاحقة للعلاقة المعارضة بين غستل (Gestell) وغيلاسنهايت (Gelassenheit).

نود الآن أن نقدم تفسيرًا أكثر تفصيلاً للمصطلحات الأساسية في عمل هايدغر عن التكنولوجيا، إنَّ مصطلح غستل ظهر في 1 كانون الأول/ديسمبر سنة 1949 في سلسلة محاضرات ألقاها هايدغر بنادي بريمن[10] بعنوان «إلقاء نظرة على ما هو موجود»، التي نشرت فيما بعد تحت عنوان «مسألة التقنية»، ويتألف المصطلح غستل كما هو واضح من مقطعين وهما (Ge) وتعني الجمع والحصر والاستيعاب الشامل و(stell) مِن الفعل (stellen) أي وضع التحميل والتعرض، ويمكن فهم المصطلح ككل بأنه: النمط من الانكشاف الذي يظهر فيه الأمر الواقع نفسه بوصفه مصدرًا للاستهلاك فاقدًا للأهّميَة (لا أهّميَّة له سوى تلبية الحاجة الاستهلاكيَّة للإنسان)، حيث يجمع غستل بصورة فعّالة جميع أنواع الكيانات ويأمرها بطريقة معينة. بدلاً من السماح للكيانات بالظهور إلينا

(7) Martin Heidegger, *The Question Concerning Technology and Other Essays*, translated and with an Introduction by William Lovitt (New York; London: Garland Publishing, Inc., 1977).

(8) Wendland, Merwin and Hadjioannou, eds., Ibid.

(9) Heidegger, *The Question Concerning Technology and Other Essays*.

(10) مارتن هايدغر، **كتابات أساسية، الجزء الثاني**، ترجمة إسماعيل المصدق (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003).

وفقًا لشروطها الخاصة، تقوم غستل بموضعتها من خلال تحديد ما هي عليه مسبقًا والموقع الذي يجب أن تشغله ضمن إطار تقني محدد. وضمن هذا الإطار، يتم تقليل الكيانات التي نواجهها إلى أشياء للتلاعب بها واستخدامها. باختصار مُخلّ نسبيًا، يمكن تعريف غستل بـ «النسق التقني ـ الصناعي الكلي»[11].

أما المصطلح الألماني غيلاسنهايت فيعني: القدرة على ترك الكينونة لحالها أو لتلقائيتها وعدم التدخل فيها[12]. واستخدمه هايدغر بعد وقت قصير من نشر كتاب **الوجود والزمن**. ومع ذلك، تم تشكيل المصطلح واستخدامه بصورة واضحة في فكر هايدغر بدءًا من منتصف الأربعينيات ووسط الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية. مصطلح غيلاسنهايت هو كلمة معيارية نسبيًا ويمكن مُقاربتها بـ «الهدوء أو الاتزان»، وهي مرتبطة أكثر فأكثر باللاهوتي ميستر إكهرت في القرن الثالث عشر. قدم هايدغر، من جانبه، تعريفًا تفصيليًا لغيلاسنهايت في كتابه *Country Path Conversations*، وفي هذا النص يُنظر إلى غيلاسنهايت على أنه دفاع واستجابة ضد مخاطر التكنولوجيا الحديثة.

الترك (غيلاسنهايت) هو أحد الأساليب الأساسية الموجودة للبشر. عندما ننمي السلوك الأساسي (Grundstimmung) للترك، فإننا نتكيف مع السمات الأساسية للكيانات الأخرى ومعنى الوجود نفسه. يصف هايدغر هذا التصرف بأنه شكل من أشكال الرغبة السالبة. يُحررنا غيلاسنهايت من إرادتنا للهيمنة ورغبتنا في التمثل (Vorstellen) ويطلق إمكانيتنا لمواجهة الكيانات التكنولوجية وفقًا للشروط القائمة الخاصة بها. لا يُقصد من غيلاسنهايت التغلب على التكنولوجيا، ولكن يهدف إلى التحقق من ميل التكنولوجيا إلى تحويل كل شيء إلى كائن للاستخدام والإنتاج. الجانب السلبي في غيلاسنهايت هو على وجه التحديد مقاوم لهيمنة التكنولوجيا. وبهذا المفهوم، يحررنا غيلاسنهايت من خطر التكنولوجيا ويفتح لنا طرقًا بديلة للتواصل مع الواقع[13].

ثانيًا: نظرة مزدوجة واتهامان

يفسر هايدغر ازدواجيتنا في النظر إلى التكنولوجيا (نظرتا الترحيب والتخوف) بأنها ناتجة في نهاية المطاف مِن فهمنا ما قبل النظري للأنطولوجيا[14]، بمعنى أننا نشوّه أنفسنا والكيانات التي نواجهها في العالم عندما ندمجها في الممارسات التكنولوجية لأن تلك الممارسات تجبرنا على فرض نمط من الوجود علينا لا يسمح لنا أن يكون وجودنا قائمًا بطريقة خاصة بنا. في البداية، قد يُصدم تحليل هايدغر الأنطولوجي للفرد بوصفه مجردًا شديد التجريد وباهتًا لشرح المخاوف مِن التكنولوجيا. ولكن عند التفكير، ربما يكون أحد الجوانب المهمة في رد فعلنا للتكنولوجيا متجذرًا

(11) فرانسواز داستور، «فلسفة مارتن هيدجر ـ الجزء الثاني: الميتافيزيقا الحقة،» ترجمة محمد سبيلا، **الأزمنة الحديثة**، العدد 8 (حزيران/يونيو 2014).

(12) المصدر نفسه.

(13) Heidegger, *The Question Concerning Technology and Other Essays*.

(14) Ibid.

في حقيقة أنه عندما تجد الممارسات التكنولوجية أنه من السهل جدًا التلاعب والمراقبة والهندسة والتدمير والخراب[15]، فهذا فقط لأن البشر والعالم الطبيعي يظهران الآن لنا كما تم التعامل مع مثل هذه الطرائق بشكل مناسب. في توصيف عصرنا التكنولوجي، فإن الأمر الأكثر جوهرية من انتشار الأجهزة التكنولوجية هو حقيقة أن جميع الكيانات تظهر كأشياء مناسبة للتلاعب والتحكم. عندما يدعي هايدغر أن التكنولوجيا هي نمط من الكشف، فإنه يشير فقط إلى هذه الطريقة المتغيرة في ظهور الكيانات[16].

تتمحور ردود الفعل الأكثر أهمية ضد رواية هايدغر للتكنولوجيا حول تُهمتين أساسيتين[17]: **التهمة الأولى**، هي الاتهام بأن تخوف هايدغر من تقدم التكنولوجيا متجذر في نزعة محافظة وجودية. و**التهمة الثانية**، هي الإصرار على أن نقد هايدغر الأنطولوجي للتكنولوجيا يؤدي إلى شكل منهك سياسيًا واجتماعيًا من القدرية.

وفقًا للنقاد الذين يطرحون التهمة الأولى المحافظة الوجودية، فإن مخاوف هايدغر في شأن التكنولوجيا تبدو وكأنها حنين إلى أنماط الحياة ما قبل التكنولوجية ـ على سبيل المثال، فلاحو الغابة السوداء، أو تعدد الآلهة اليونانيين القدماء. إلى الحد الذي تتجذر فيه معارضة هايدغر للتكنولوجيا في مثل هذا الحنين إلى عوالم وممارسات قديمة، فإنها (مثل معظم الأشكال الأخرى من الحنين المحافظ) تخاطر بالتقليل من مساوئ أشكال الحياة السابقة، والمبالغة في مخاطر العصر التكنولوجي الحالي. وبالطبع، من الممكن أن يكون النفور من التكنولوجيا هو رد فعل، ليس للفهم التكنولوجي للوجود على هذا النحو، ولكن للحالة الوليدة الحالية للتكنولوجيا المتقدمة. على سبيل المثال، نما قدر كبير من معارضة التكنولوجيا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من القلق من تحوّلنا نحن البشر تدريجًا إلى مجرد «تروس في الآلة» (وهو قلق صوره تشابلن بشكل لا يُنسى في العصر الحديث)[18]. كان هذا القلق مناسبًا لشعور العمال تجاه الأشكال الصناعية والميكانيكية المبكرة للتكنولوجيات الناشئة. الأمر الأكثر إثارة للقلق الآن هو احتمال أننا نحن البشر لسنا جيدين بما يكفي لنكون مجرد تروس ـ قد تستغني الآلات عنا تمامًا قريبًا. قد يكون القلق المتشائم في شأن ثورة الروبوتات القادمة استجابة قصيرة النظر إلى الحالة الحالية للتقدم التكنولوجي. ظاهريًا، ليس من العبث، الوثوق في أنه ستكون هناك حلول تكنولوجية لأي مشاكل يجلبها كل تطور تكنولوجي جديد. وهكذا، يمكن الترحيب بالوضع الحالي للتقدم التكنولوجي بشكل متماسك بشعور من التفاؤل التقدمي أو التشاؤم المحافظ. وإذا كانت معارضة هايدغر للتكنولوجيا تتجنب الظهور وكأنها تعبير فظيع عن الأخيرة، ولا تخون شيئًا أكثر عمقًا من تفضيل شكل قديم من أشكال الحياة، فسوف نحتاج إلى الجدال على نحوٍ مقنع بأن هناك شيئًا مهمًا عنا وعن العالم لا يمكن تحقيقه في إطار عدالة عصر التكنولوجيا.

---

(15) Ibid.

(16) Wrathall, The Task of Thinking in a Technological Age.

(17) Ibid.

(18) Ibid.

التهمة الثانية لنقد قراءة هايدغر للتكنولوجيا هو تحدّي القدرية. إذا لم تكن التكنولوجيا شيئًا نقوم به، بل هي طريقة للكشف/الظهور/السيطرة لا تعود لأي منا، فيبدو أننا عاجزون عن تغيير ظروفنا. يصف هايدغر نفسه التكنولوجيا بأنها «مصيرنا»، وهو يؤكد ذلك بأن «لن تسمح التكنولوجيا أبدًا بأن يتقن الإنسان فعلها، سواء بشكل إيجابي أو سلبي. إنها لن تسمح للرجل أبدًا بالتغلب عليها». ومع ذلك، يعتقد هايدغر أيضًا أن المهمة المركزية لعصرنا هي إعداد أنفسنا للتغلب على التكنولوجيا. لذا كتب: «إن الحضارة العالمية التي بدأت الآن فقط ستتغلب يومًا ما على الطابع التكنولوجي ـ العلمي ـ الصناعي لوجودنا، لكن هذا التغلب سيتطلب استعدادًا معينًا للبشر»[19].

إن تشخيص هايدغر للتكنولوجيا يمكن أن يفسر سبب شعورنا بالعجز عن مقاومة تقانة العالم، ولكنه يقدم أيضًا نظرة ثاقبة للطرائق التي يمكننا الاستعداد بها للتغلب على مخاطر التكنولوجيا.

يوكد منتقدو هايدغر نزعته القدرية ويتهمونه بعدم الاتساق كلما قدّم ادعاءات مثل هذه. وإذا كانت توصيات هايدغر لمقاومة التكنولوجيا أو التغلب عليها لا تبدو، في أفضل الأحوال، فائضة عن الحاجة، أو في أسوأ الأحوال، غير متماسكة، فنحن بحاجة إلى توضيح سبب عدم التزامه بالمقاطع التي تبدو قدرية في الواقع في مواجهة النمو المتزايد لتكنولوجيا العالم. سنرغب في إظهار كيف أن الجوانب القدرية لوجهة نظر هايدغر، في الواقع، متسقة مع تركيزه على الحاجة إلى الاستعداد للتغلب على التكنولوجيا. بطبيعة الحال، فإن القدرية في مواجهة الانتشار المتسارع للتكنولوجيا هي سمة مشتركة للتناقض. إذاً، هناك ما هو على المحك هنا أكثر من مجرد الخلاف العلمي حول تفسير هايدغر. إن تشخيص هايدغر للتكنولوجيا[20] يمكن أن يفسر سبب شعورنا بالعجز عن مقاومة تقانة العالم، ولكنه يقدم أيضًا نظرة ثاقبة للطرائق التي يمكننا الاستعداد بها للتغلب على مخاطر التكنولوجيا. يهدف مشروع هايدغر إلى تطوير شكل أكثر رصانة من المشاركة المدروسة مع التكنولوجيا، وهو شكل من أشكال المشاركة ليس محافظًا على الإطلاق من الناحية الوجودية.

ثالثًا: التمرد على التكنولوجيا

يجادل هايدغر بأن الفهم الأفضل لطبيعة التفكير هو المفتاح لفهم التكنولوجيا: من خلال التفكير «نصبح منتبهين لجوهر التكنولوجيا»[21]. لكنه يرى أيضًا أن تعلم التفكير أمر حيوي للتغلب على التكنولوجيا: قبل التفكير في السؤال الذي يبدو دائمًا هو الأكثر إلحاحًا والوحيد، «ماذا سنفعل؟» نتأمل هذا: «كيف يجب أن نفكر؟» لأن التفكير عمل أصيل. يشير هذا السؤال ـ كيف

(19) Heidegger, *The Question Concerning Technology and Other Essays*.

(20) Ibid.

(21) Ibid.

يجب أن نفكر؟ [22] ـ إلى فكرة أن هناك أنماطًا فكرية مختلفة. نظرًا إلى أن التكنولوجيا استوعبت كل أنماط التفكير السابقة، وإشراكها في مشروع اختيار كل شيء، يجادل هايدغر بأن التغلب على التكنولوجيا سيتطلب منا ممارسة أسلوب تفكير جديد وغير مألوف: «ربما يكون هناك تفكير أكثر رصانة من الفئة التي لا تقاوم لتبرير الطابع الكاسح لعلم التحكم الآلي. من المفترض أن هذه الخاصية الشاملة على وجه التحديد هي غير عقلانية جدًا. ربما يكون هناك تفكير خارج عن التمييز بين العقلاني واللاعقلاني أكثر من التكنولوجيا العلمية، وأكثر رصانة وبالتالي يطيح بها، من دون تأثير. عندما نسأل عن مهمة هذا التفكير، فلن يصبح هذا تفكير فحسب، بل السؤال المتعلق به أيضًا موضع تساؤل. في ضوء التقليد الفلسفي بأكمله، هذا يعني: ما زلنا جميعًا بحاجة إلى تعلم التفكير، وقبل ذلك أولاً معرفة ما يعنيه أن تكون متعلمًا أو غير متعلم التفكير»[23].

في المقطع السابق، نجد هايدغر يُميز أنواعًا مختلفة من التفكير. ويهتم أساسًا بنوعين من التفكير ـ من ناحية، التفكير الذي يهدف إلى التبرير السيبراني؛ ومن ناحية أخرى، التفكير «الرصين». يرقى «التبرير السيبراني» إلى إنشاء نظام متداول يوجه نفسه من دون تدخل. إنه يتطلب نوعًا من التفكير الذي ينجح في الكشف الدقيق والقابل للتكرار، والقابل للحساب، للتفاعلات السببية، وفي ترتيب نظامي بحيث يمكن التنبؤ بهذه التفاعلات والتحكم فيها. يصف هايدغر مثل هذا التفكير بأنه «الفكر الحسابي». يُفهم التفكير الحسابي بمصطلحات أداتية، أي كوسيلة لهدف أو تأثير معين: أي زيادة تكنولوجيا العالم. كوسيلة، يصبح التفكير الحسابي غير ضروري بمجرد تحقيق النظام السيبراني العقلاني والسيطرة عليه. التفكير الحسابي غير قادر على تقييم الغاية التي يخدمها. ولكن إلى الحد الذي نتمتع فيه بالتخصيص الدائم للعالم الذي ينتج من العقلنة السيبرانية، قد نكون غافلين عن الحاجة إلى أي شكل آخر من التفكير المدروس. إن ارتفاع المد للثورة التكنولوجية في العصر الذري يمكن أن يأسر الإنسان ويسحره ويبهره ويخدعه إلى درجة أن التفكير الحسابي قد يتم قبوله وممارسته يومًا ما بوصفه الطريقة الوحيدة للتفكير.

أما التفكير «الرصين»، فيطمح هايدغر إلى نمط من التفكير يمكن أن يساعدنا على تمييز الحسّ الكامن وراء التغييرات في فهم الوجود، ويسمح لنا أيضًا بتوضيح الفرق بصورة أفضل بين التقنية التي تحرر الكيانات من الوجود، الخاص بها، والتقنية التي تشوهها أو تطمسها. يعتقد هايدغر أن مثل هذا التفكير سيُعدّنا لأداء دور في التغلب على التكنولوجيا من خلال مساعدتنا على تعلم ضبط النفس على عدم إجبار الكيانات غير التكنولوجية على إطار تكنولوجي.

يكمن قلق هايدغر في أن حالة التسمم الأسير للفكر هذه ستجعلنا غير قادرين على مقاومة النظام التكنولوجي. والأهم من ذلك، أنه يخشى أن نفقد شيئًا أساسيًا لكوننا بشرًا إذا فقدنا القدرة والمهارة لأشكال أخرى من الممارسة الانعكاسية. إن اهتمام هايدغر بنوع من التفكير ليس مجرد وسيلة موجهة نحو السؤال: هل هناك نوع من التفكير يمكن أن يساعدنا ليس فقط على فهم وتقييم

(22) Wrathall, *The Task of Thinking in a Technological Age*.

(23) Ibid.

ومقاومة (إذا لزم الأمر) تكنولوجيا العالم، ولكن كذلك هل تساعدنا إضافة إلى ذلك على تحقيق أعلى لكرامتنا ككائنات لديها القدرة على التفكير؟

على النقيض من الإحساس المُسكر بالقوة الناتج من التفكير الحسابي، علينا أن نفهم أهمية التفكير «الرصين». إن التفكير الذي يطمح هايدغر إلى تطويره هو التفكير الذي لم يعد مغرورًا ومشمولًا بوهم القوة الذي يجلبه التفكير الحسابي. الكلمة الألمانية المترجمة إلى «رصين ـ nüchtern»[24]، مرتبطة اشتقاقيًا بكلمة الشفق قبل الفجر. تُفهم تجربة اليقظة التي يشير إليها أصل الكلمة الألمانية وفي استخدام هايدغر لها على نحو أفضل من خلال التفكير في حالة شخص ما في استراحة النهار عندما يزول ثمل الليلة السابقة، عندما يكون المرء جائعًا (لم يعد يشبع بالوليمة في الليلة السابقة)، وعندما لا ينجرف المرء في نشوة العاطفة أو الرعب المستوحى من أسرار الليل. الرصانة، باختصار، هي حالة رؤية الأشياء بوضوح، وهدوء، وحكمة، وبلا عاطفة في ضوء الصباح البارد الهش. إن التفكير الرصين الذي يدعو هايدغر إليه هو رزين بالمعنى المماثل. إنه تفكير يأتي إلى نفسه بعد أن يبدأ نشوة أو تسمم السيطرة التكنولوجية على العالم في التلاشي، ونكتشف أن الاستهلاك اللامتناهي والخالي من العواقب للخيارات يترك الحياة فارغة وخالية من الجاذبية أو المعنى. ومن ثم، فهو تفكير في وضع يمكنه من تقييم مزايا التفاني المستمر في اختبار العالم بلا هوادة.

لا يمكن تخفيف قبضة التكنولوجيا على عالمنا إلا بشرط أن يتلقى عدد كاف منا تعليمًا في التفكير، أو أن يكون لدينا طريقة جديدة في التفكير «يتم توصيلها بصورة غير مباشرة من خلال مجالات التعليم المختلفة».

نحصل على تلميح مهم آخر في نظرة هايدغر إلى شكل التفكير الأكثر «رصانة» حيث يستطيع المفكر المثقف أن يدرك أن هناك طرائق مختلفة لفهم شيء ما، وأن أنواعًا معينة من التفسير أو التبرير قد تحجب ظاهرة معينة بالفعل. المعنى الضمني هو أن التفكير الرصين يتضمن تعلم مقاومة الرغبة في شرح أو تبرير كل شيء، وأنه يرفض فهم الأشياء بالطريقة نفسها التي يفعل بها التفكير الحسابي. يخصص هايدغر تطوير هذا الشكل الأكثر رصانة من الفكر للمعلمين بقدر الفلاسفة. هناك سبب عملي لهذا: لا يمكن تخفيف قبضة التكنولوجيا على عالمنا إلا بشرط أن يتلقى عدد كاف منا تعليمًا في التفكير، أو أن يكون لدينا طريقة جديدة في التفكير «يتم توصيلها بصورة غير مباشرة من خلال مجالات التعليم المختلفة». حقيقة أن هايدغر يؤكد إمكان التعلم هنا هي إشارة مرة أخرى إلى أنه ليس قدريًا. لكن هناك أكثر من مجرد سبب عملي يدفع هايدغر إلى الإصرار على أهمية التعليم، فهو يرى أن العلاقة بين التعليم والتفكير علاقة تأسيسية. ويعتقد أن التفكير الرصين تحدده قدرته على الاهتمام بالعملية التي نكتسب بها القدرة على التفكير.

(24) Heidegger, *The Question Concerning Technology and Other Essays*.

رابعًا: كيف نفكر في التكنولوجيا؟

برنامج هايدغر لتعليم التفكير الرصين لتطوير حساسيتنا الأنطولوجية وبلوغ حالة القدرة على ترك الكينونة لحالها أو لتلقائيتها وعدم التدخل فيها (غيلاسنهايت)[25] سوف يتطلب «تدريبًا طويلًا» و«ممارسة»، وسيعتمد الأمر على عنصرين[26]:

العنصر الأول: يتطلب التدريب على الفكر أن يتم توجيه الطلاب إلى نوع معين من الإحساس بمكانهم في التاريخ. سيسلط هذا الوعي التاريخي الضوء على حقيقة أن برنامج التعليم في التفكير سيكون إلى حد كبير محددًا للعالم التاريخي للطلاب، لأن الهدف من التعليم هو حملهم على فهم قصور أسس عالمهم. وبالتالي، فإن الوسائل لتحقيق هذه الغاية يجب أن تأخذ في الحسبان الطابع الخاص لعالمهم، إذ إنها تحاول مقاطعة خضوعهم الأعمى لإحساس العالم التكنولوجي. علمًا بأنه لن يساهم أي تعليم تاريخي فقط في تعليم التفكير. مجرد دراسة الحقائق والأحداث التاريخية، أو النظريات التي تشرح الاتجاهات التاريخية مثل النمو الاقتصادي، والتغيرات الديمغرافية، وظهور المؤسسات السياسية وانهيارها، والتأثيرات الثقافية، وما إلى ذلك ـ مثل هذه الدراسة بمفردها لن تفعل الكثير لتوعيتنا بعدم وجود أساس من تعاقب العوالم في تاريخ الوجود. غالبًا ما يميل البحث التاريخي إلى تعزيز الشعور بالاستمرارية في التاريخ، وبالتالي يوفر الأساس لفكرة أن هناك أساسًا يمكن حسابه للتحول التاريخي. وهكذا يمكن أن يبدو التاريخ في أحسن الأحوال محفزًا على التفكير ـ يشير فقط إلى عدم قدرتنا الحالية والمؤقتة على تفسير الأحداث التاريخية. لتحقيق مقاصد هايدغر، يحتاج التعليم في التاريخ إلى تسليط الضوء على الانقطاعات في الأسلوب، والتشديد على الفواصل والتمزقات بين العوالم التي تظهر أن تلك العوالم تفتقر إلى الأسس المحددة. ستوضح لنا الدراسة التاريخية المستندة إلى الإحساس بالحواس المختلفة للعوالم المختلفة كيف نقع تاريخيًا سواء عرفنا ذلك أم لا. مثل هذا التاريخ من شأنه أن يجعل التنظيم التكنولوجي للعالم مشكوكًا فيه بالمعنى العميق، وسوف يدرب الطلاب على فهم وإدراك كيف تشكل معايير الكفاءة والمرونة تجربتنا في العالم والأشخاص الآخرين، وهو ما يؤدي بنا إلى رؤية كل شيء نواجهه على أنه مورد يجب تعظيمه واستغلاله. النوع الصحيح من التعليم التاريخي، بعبارة أخرى، يعزز كلاً من القدرة على أن نكون عاقلين (لإدراك الشعور الذي يدعم الاحتمالات التي نعيشها) ومزاج الهدوء (استرخاء للتأثير الذي

بالنسبة إلى هايدغر، ليس التفكير الحقيقي نشاطًا يُجرى في تجريد من الواقع. ولا يتعلق الأمر أبدًا بترتيب الإنسان للتجريدات ببساطة من حيث الروابط المنطقية. التفكير الحقيقي هو، بالأحرى، أهم طرائق الإنسان لكونه إنسانًا.

(25) Ibid.

(26) Wrathall, Ibid.

يمارسه أسلوبنا التاريخي الحالي علينا). يزيد الحس التاريخي حساسيتنا حتى نكون منفتحين على الانتقال من إحساس العالم الحالي إلى عالم آخر[27].

العنصر الثاني، هو أن الطلاب سيحتاجون إلى تدريب مصمم لجعلهم يتقبلون خصوصية وضعهم، بغضّ النظر عن كيف يتناسب الوضع الحالي أو يفشل مع النمط المحدد للعالم الذي يعيشون فيه حاليًا، إذ سيتم التركيز على المهارات الجسدية (مثل التي يجدها المرء في الفنون الجميلة مثل الموسيقى أو الرسم، أو في الحرف مثل النجارة أو الطهي أو الرياضة) التي تطور حساسية الإنسان تجاه السمات السياقية الدقيقة للعالم[28]. المهارات تربطنا بمجتمعنا وثقافتنا وموقعنا على الأرض. وتطور أجسادنا وقدراتنا الإدراكية التي تتطلبها الأشياء بكل خصوصياتها الغنية في الوضع الحالي. بهذه الطريقة، يكون العمل الجسدي الماهر مناسبًا بصورة فريدة لمحاربة الإحساس بالعالم التكنولوجي[29].

بالنسبة إلى هايدغر، ليس التفكير الحقيقي نشاطًا يُجرى في تجريد من الواقع. ولا يتعلق الأمر أبدًا بترتيب الإنسان للتجريدات ببساطة من حيث الروابط المنطقية. التفكير الحقيقي هو، بالأحرى، أهم طرائق الإنسان لكونه إنسانًا. إنه يتطلب صرامة ولكن نادرًا ما يتم تحقيقه، فإنه يوضح العلاقة بين الإنسان والكينونة. في التفكير الحقيقي، يُستخدم الإنسان من جانب الوجود، الذي يحتاج إلى الإنسان بوصفه الانفتاح الذي يوفر المقياس والحدود لتجلية الوجود في كل ما هو موجود. يُطلب من الإنسان في التفكير أن يمد يد العون إلى الوجود.

في الواقع، يمكن أن يشير هايدغر إلى التفكير على أنه حرفة. على هذا النحو، فإن التفكير هو استجابة الإنسان الأساسية لكل ما يقدمه إليه. مستنيرًا بالتذكر، فإنه ينقل الوعي والفعالية وكل ما يتم تقديمه إليه من معرفة. إنها اليد الراعية التي تستقبل وتحمل وتشكل كل ما يأتي حقًا ويصبح معروفًا. من خلال ذلك تلقي وتشكيل كل ما هو حاضر، تفكيرًا، على أنه ينتمي إليه ويحتاجه الوجود، يتعاون في تسليم ووضع الحدود[30].

خاتمة

أعمال هايدغر ليست سهلة الفهم، وقراءة هايدغر تعني الانطلاق في مغامرة مليئة بالتحديات ومربكة في كثير من الأحيان للقارئ لكنها مثيرة للاهتمام، لذا يجب دائمًا قبل قراءة هايدغر التخلي عن كل فهم سطحي والاستعداد للدخول بإخلاص في سعي جاد للتفكير[31].

التكنولوجيا من أهم الموضوعات التي حظيت بالاهتمام في المنظومة الفكرية لهايدغر. وعلى الرغم من الاختلاف الكبير بين توجه هايدغر وما نلاحظه في فلسفة التكنولوجيا السائدة، فإنه بالإمكان الوقوف على أهمية قراءة هايدغر للمد التكنولوجي المتدفق وأثره في الحياة البشرية. إن تفكير هايدغر يحاول الوقوف على ماهية التكنولوجيا الحديثة على أساس

---

(27) Ibid.

(28) Heidegger, *The Question Concerning Technology and Other Essays*.

(29) Wrathall, Ibid.

(30) Ibid.

(31) Wendland, Merwin and Hadjioannou, eds., *Heidegger on Technology*.

منهجي[32]. إن تحليل هايدغر لماهية التكنولوجيا يُمثل مقدّمة لفهم المخاطر التي تُهدد الإنسان المعاصر. ومخاطر سيادته على العالم الذي نعيش فيه، ويتم طرح رؤية هايدغر بشأن التحرر من عالم التكنولوجيا العبثية، حيث يرى هايدغر أن نجاة الإنسان المعاصر ممكنة من خلال قيام نموذج جديد يغلب فيه إدراك جديد عن الكائنات. إن ما قدمه هايدغر بالتفكير الرصين، من شأنه أنْ يُحقق استعداد الإنسان لظهور وتبلور نقلة جديدة في وعي وحياة الإنسان[33].

هايدغر ليس عدوًا للتكنولوجيا والعلوم. إنه لا يحتقرهما ولا يرفضهما وكأنهما مجرد تدمير للحياة البشرية. ولم يكن فيلسوفًا «بدائيًا» أو «رومانسيًا»[34] يسعى للهروب من أعباء ومسؤوليات الحياة المعاصرة إلى الصفاء، أو يسعى حتى لإعادة خلق بعض الماضي المثالي من خلال تمجيد بعض التجارب البسيطة؛ هايدغر، يدرس التهديد الذي يمثله العلم التكنولوجي لكرامة الإنسان وموائلنا الطبيعية ويستكشف الطرائق المختلفة التي ينتج منها التحرر من التفكير العلمي التقني في احترام الإنسانية وعلاقة مستدامة مع بيئتنا المحيطة. لذا لفهم منطق هايدغر، يجب عدم قراءته بمنطلقات أو تحيزات أو آراء مسبقة، حيث يطلب كل فيلسوف أن يُقرأ بشروطه الخاصة، هذا ينطبق بنحوٍ خاص على هايدغر.

هايدغر معلم في المقام الأول[35]. إنه لا يرغب في السفر بمفرده ثم الإبلاغ عما رآه، ولا يرغب في الذهاب كدليل لمجرد الإشارة إلى الأشياء على طول الطريق. يتمنى أن يرافقه القارئ في الطريق، والمشاركة معه، وحتى البدء في بناء طريقته الخاصة من خلال التفكير، وليس فقط سماع ما هو عليه أو ما ينبغي أن يكون.

يقترب هايدغر منا ويهمس لنا عن الوجود، ومع ذلك فإن الوجود يخفي نفسه على نحوٍ مميز حتى في القيام بذلك. ومن ثم فإن التفكير لا يمكن أن يكتشفه بسهولة. طريق التفكير في ذلك المكان الذي ينفتح فيه الإنسان على حكم الكينونة صعب. إنه تجوال في كثير من الأحيان من خلال بلد غير مألوف وحتى محفوف بالمخاطر[36]. نحن المعاصرون بعيدون من تلك المقاصة المفتوحة. نحن محاصرون ومعمدون بنمط فكري يصر على استيعاب الواقع من خلال الهياكل المفاهيمية المفروضة. لا يمكننا ولن نأتي إلى ذلك المكان حيث يمكننا أن ندع ما هو قائم. نحن لا ندرك أن الطريقة التي يسير بها التفكير الحقيقي.

من أجل إعدادنا حقًا للتفكير، غالبًا ما يحملنا هايدغر، وفقًا لأفضل تقليد تأملي[37]، إلى ما وراء تصوراتنا السهلة للبحث عن أرضية لتفكيرنا. لكنه يفعل المزيد. يواجهنا مرارًا وتكرارًا للهاوية المُحدقة بنا. لأنه يسعى لحثنا على القفز إلى أرضية جديدة والتفكير بطرائق فعالة □

---

(32) مارتن هيدغر، **التقنية، الحقيقة، الوجود**، ترجمة محمد سبيلا وعبد الهادي مفتاح (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1995).

(33) Heidegger, *The Question Concerning Technology and Other Essays*.

(34) Ibid.

(35) Ibid.

(36) Ibid.

(37) Ibid.

مخرجات الحوار السياسي الليبي
بين الخروج من الأزمة وتحديات التعطيل

محمد عبد الحفيظ الشيخ(*)

عميد كلية القانون، جامعة الجفرة ـ ليبيا،
وأستاذ متعاون بالأكاديمية الليبية.

مقدمة

في ضوء معطيات المشهد الليبي ما بعد سقوط نظام القذافي، دخلت الدولة الليبية في أزمة شديدة التعقيد والتداخل، نتيجة غياب النضج الوطني والمؤسسي للنخب السياسية التي تولت إدارة الشأن العام ورسم خطط سيره، وهو ما فتح الباب واسعًا أمام أطراف دولية فاعلة وإقليمية صاعدة وطامحة للتدخل في الشأن الليبي، حتى غدت تدخلاتها تصلّب مواقف الأطراف المحلية الفاعلة في الساحة الليبية، وهو ما أدى إلى عرقلة الحّل السياسي السلمي وشّله. ونتيجة لهذا التجاذب والصراع المحموم ازداد المشهد الأمني والسياسي الليبي تعقيدًا.

وبرغم كل المساعي والمبادرات السياسية في تقديم تصورات وخرائط لتقاسم السلطة بين الفرقاء الليبيين، فإنها لم تفلح في تحقيق أي تقدم يذكر في مسار حل الأزمة القائمة، ولم يكتب للتهدئة، ووقف إطلاق النار بين طرفَي النزاع الليبي حياة، إلا مع الجهود الأممية الأخيرة، والحضور الأمريكي الفاعل، التي انبثقت عن مؤتمر جنيف وأثمرت عن تسوية سياسية، تسلمت خلالها سلطة انتقالية منتخبة، تضم حكومة وحدة ومجلسًا رئاسيًا، مهماتها بهدف إعادة توحيد مؤسسات الدولة وضمان الأمن، وقيادة البلاد حتى الانتخابات التي كان مزمعًا إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2021. غير أن ذلك لا يخفي تحديات كثيرة واجهت حكومة الوحدة الوطنية في تحقيق هذا الإنجاز.

تهدف هذه الورقة إلى رصد جملة الصعوبات التي عرقلت إنجاز الاستحقاق الانتخابي الليبي في موعده المقرر، وكذا فرص النجاح في إنجاز هذا الاستحقاق، بحيث يفضي إلى خروج البلاد من أزمتها الراهنة.

(*) البريد الإلكتروني: dr.politicalscience@yahoo.com

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الانتخابات كونها تمثل آلية غير عنيفة لتسوية الصراعات السياسية سلميًا بين الفرقاء الليبيين. إضافة إلى أن الانتخابات ستمثل علامة فارقة في تاريخ ليبيا الحديث والانتقال بالبلاد نحو عهد ومرحلة جديدة من الأمن والاستقرار.

تنطلق الدراسة من التساؤل الرئيس التالي: ما التحديات التي واجهت حكومة الوحدة الوطنية المنبثقة من الاتفاق السياسي الليبي الجديد وحالت دون إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدها المقرر في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021؟

أولًا: مخرجات الحوار السياسي الليبي كفرصة مهمة للخروج من الأزمة

شهدت عملية التوافق السياسي في ليبيا، محطّات ومسارات متعدّدة، واختلفت مضامينها ومخرجاتها، بدءًا من الاتفاق السياسي في «الصخيرات» عام 2015، فباريس وبرلين وجنيف وبوزنيقة ثم القاهرة. وظلت روزنامة المصالحة مفتوحة ومستمرة، وتنتقل من بلد إلى آخر، واستمر الجدل حول أنجع السبل إلى واقع يعبّد الطريق إلى تسوية سياسية، تفتح أمامها مسار الخروج من الأزمة، يمكن من خلالها أن ينعم الليبيّون بسلام منصف ومستدام[1].

مثّل الاتفاق السياسي (الصخيرات) عند توقيعه في كانون الأول/ديسمبر 2015، نجاحًا مهمًا في طريق حل الأزمة، بعدما دفعت البعثة الأمميّة أطراف النزاع الليبي إلى الحوار بدعم إقليمي ودولي. إلا أن الفرقاء الليبيين الذين وصلوا إلى مرحلة توقيع اتفاق التسوية، لم يتمكنوا من تحقيق المصالحة الشاملة ووقف التصعيد العسكري. وهكذا بدلًا من أن يمثل «اتفاق الصخيرات» بداية مرحلة جديدة من التوافق، أصبح يمثل سببًا رئيسًا في تعميق الانقسام المجتمعي، وكرّس على نحو خاص التباين بين الأطراف السياسية المتصارعة في شرق البلاد وغربها، وخلق ذلك خريطة كثيرة التشظي، وهو ما سمح بمزيد من التدخّلات الخارجية. والنتيجة كما رأيناها: حكومتان في البلاد، برلمان وحكومة مستقلة في الشرق الليبي يرأسها عبد الله الثني، يقابلها حكومة الوفاق الوطني في طرابلس الغرب، يقودها فائز السراج، وتداخلت في نطاقهما ليس السياسة والأيديولوجيا فقط، وإنما المصالح والأجندات السياسية والأمنية والاقتصادية المحلية والخارجية أيضًا، في إطار التجاذب الكبير[2].

مع استمرار الجهود الأممية بهدف إخراج ليبيا من أزمتها العميقة، أعلن المبعوث الأممي الخاص السابق إلى ليبيا غسان سلامة، عن تنظيم «الملتقى الوطني الجامع» في مدينة غدامس، في منتصف نيسان/أبريل 2019، وأبدت البعثة الأممية حرصها على عدم استثناء أي طرف، ووجهت الدعوة

(1) الفيتوري شعيب، «الأزمة الانتخابية الليبية بين القانون والواقعية،» مركز الجزيرة للدراسات، 26 كانون الأول/ديسمبر 2021، <https://bit.ly/36t4n2A>.

(2) أحمد قاسم حسين، «دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا ما بعد الاتفاق السياسي «الصخيرات»،» **سياسات عربية**، العدد 36 (كانون الثاني/يناير 2019)، ص 23.

إلى مختلف الشرائح السياسية الليبية[3]. إلا أن تعاظم الصراع العسكري ودخوله مرحلة حرجة مع بدء المشير خليفة حفتر هجومًا شاملًا على العاصمة طرابلس في الرابع من نيسان/أبريل 2019، أسفر عن إضاعة الفرصة أمام الجهود الأممية المكثفة، لاستكشاف مواقف الفرقاء الليبيين من التسوية، كما نتج منه ردود أفعال دولية واسعة ومتباينة تعكس مدى التخوف من تطور الأوضاع نحو الأسوأ، ليس داخل ليبيا فحسب، وإنما كل دول المنطقة التي باتت في الوضع الليبي بات يشكّل تهديدًا جديًا لأمنها واستقرارها[4].

تسارعت خطى المسار السياسي انطلاقًا من عدد من المؤتمرات الدولية، حيث عُقد في 10 كانون الثاني/يناير 2020، مؤتمر برلين وبمبادرة ألمانية، كان هدفه تسريع الجهود لتحقيق وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع الليبي، وكذا إلزام القوى الخارجية بوقف دعم الأطراف الليبية بالسلاح والعتاد، والدفع نحو حل سلمي[5]. إلا أنه فشل في تحقيق ذلك، إذ لم تفِ القوى الفاعلة بتعّهداتها المتعلقة بإنهاء التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية. بل إن هناك قوى إقليمية فاعلة في الساحة الليبية ذهبت أبعد من ذلك، إذ شرعت تركيا بالتدخل المباشر والمُعلن والنوعي، استهدفت من خلاله قوات المشير حفتر وخطوط إمداده وقواعده، فاضطرت هذه القوات بعدها إلى الانسحاب من محيط طرابلس إلى حدود سرت شرقًا والجفرة جنوبًا[6]. ولولا ضغوط المجتمع الدولي وإعلان القيادة المصرية في 20 حزيران/يونيو 2020 على نحوٍ حاسم أنّ سرْت والجفرة خط أحمر بالنسبة إلى مصر، لا يمكن لقوات حكومة الوفاق الوطني والقوى الداعمة لها تجاوزه، لكانت قوات الأخيرة قد وصلت تخوم بنغازي، وهو ما يزيد الوضع الليبي تعقيدًا، ويجرّ البلد إلى كارثة حقيقية[7].

ظلت الأزمة الليبية تراوح مكانها، ولعل من أبرز تجلياتها أنها لم تسفر في مجملها، عن نصر حاسم لطرف على حساب طرف آخر. في سياق حالة من الاستقطاب الإقليمي والدولي، وغياب إرادة دولية فاعلة لوضع حدٍ لهذه المأساة. النتيجة الأهم بعد دخول الدعم العسكري التركي في ليبيا، كانت القناعة التامة للأطراف المحلية وكذا الأطراف الخارجية المنخرطة فعليًا في الصراع الليبي باستحالة حسم الأمور عسكريًا وبعدم جدوى السلاح في إقصاء الطرف الآخر من المعادلة السياسية، ومن ثم ضرورة العودة إلى حل السياسي في ظل توازن الأوضاع ميدانيًا، وهو ما أعطى دفعة كبيرة للجهود الأممية والدولية. وأسهم في توقف المعارك عند تخوم سرت والجفرة، وفتح هامشًا لحراك دبلوماسي؛ ليصلا في نهاية الأمر إلى تفاهم يرتكز على وقف دائم لإطلاق النار،

---

(3) «سلامة: الملتقى الوطني الجامع سيعقد في غدامس منتصف أبريل المقبل،» **الشرق الأوسط**، 2019/3/21، <https://bit.ly/3licsKG>.

(4) الحسين العلوي، «الأزمة الليبية بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي،» مركز الجزيرة للدراسات، 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، <https://bit.ly/3pn9zck>.

(5) حسين مصطفى، «مؤتمر برلين حول ليبيا.. عقدة السلاح تتصدر وتشكيك بجدواه،» عربي21، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2020، <https://bit.ly/3vp0HHg>.

(6) «التدخل التركي في ليبيا: المحددات والتحديات،» مركز الإمارات للسياسات، 4 آب/أغسطس 2020، <https://bit.ly/3nYJ91G>.

(7) رخا أحمد حسن، «معوقات على مسار التسوية السياسية للأزمة الليبية،» **شؤون عربية**، العدد187 (أيلول/سبتمبر 2021)، <http://bit.ly/3urnrWT>.

والجلوس إلى طاولة حوار بهدف الوصول إلى تسوية سياسية تنتج منها حكومة توافق جديدة تضم جميع الفرقاء. أو تسوية تجنّب ليبيا الدمار، واستنزاف طاقاتها البشرية وإهدار مواردها ومقدراتها[8].

ثانيًا: الدور الدولي في الحوار السياسي الليبي

لا شك في أن دخول أمريكا بثقلها على خط الأزمة الليبية ودعمها جهود المبعوثة الأممية بالإنابة آنذاك «ستيفاني وليامز»، كان له دور حاسم في الضغط على طرفَي الصراع الليبي وتوجيهها نحو الاتفاق بأسرع ما يمكن. وفي السياق نفسه، جاء تصريح وزير الخارجية الأمريكي الأسبق مايك بومبيو رافدًا لذلك، عندما قال إن «على الدول التي تتدخل في الشأن الليبي أن تكف يدها بأقرب وقت، وتترك المجال للفرقاء الليبيين كي يصلوا إلى حلول سريعة، نظرًا إلى ما لطول الأزمة من مخاطر على أمن واستقرار ليبيا وكامل المنطقة. وفي إثر ذلك، تم التوصل بين طرفي النزاع الليبي إلى اتفاق دائم وشامل لإطلاق النار. وتأليف لجنة عسكرية ليبية مشتركة (5+5)، تحت إشراف الأمم المتحدة، وبدعم من قوى دولية وإقليمية، كما تم التشديد على أن حل المشكلة يبقى بيد الليبيين أنفسهم[9].

يأتي هذا الدور في إطار حرص الولايات المتحدة على كبح الحضور والنفوذ الروسيين المتزايدين والداعمين للمشير حفتر، والحؤول دون استحواذ روسيا على السوق النفطية الليبية، وهو ما بات يؤرق أمريكا ويثير مخاوفها، وهذا ربما ما دفعها إلى التغاضي عن تدخل تركيا وتمتعها بهامش واسع في ليبيا، لوقف التمدد الروسي وحلفائه من المعسكر العربي، ومن هنا باتت أمريكا تنتظر الفرصة المواتية لدخولها على خط الأزمة الليبية بعد أن تكون رحى الصراع قد أنهكت الطرفين، وعدم قدرة أي طرف على حسم الصراع لمصلحته. فأمريكا تدعم القوى الإقليمية للحفاظ على التوازنات، بغية استنزاف القوى الفاعلة وإعادة رسم خارطة النفوذ والتوازنات، وتحتفظ بالتدخل في اللحظات الأخيرة[10].

تبقى أمريكا اللاعب الوحيد القادر على أن يقود جهدًا شاملًا من أجل التوصل إلى اتفاق مُجمع عليه من جانب جميع الأطراف المؤثرة في الساحة الليبية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن أمريكا قادرة بصورة فريدة على دفع الفرقاء الليبيين إلى الدخول في عملية مفاوضات أساسها حسن النيات، وكذلك الضغط على الجهات الدولية والإقليمية الفاعلة في ليبيا كروسيا وتركيا وفرنسا ومصر والإمارات لوقف دعمها للأطراف المتنفذة على الأرض، وخصوصًا أن إدارة جو بايدن، ربما لن تتهاون مع التدخلات العبثية في ليبيا كما هي الحال مع إدارة ترامب السابقة، التي كانت

---

(8) عبد الحي علي قاسم، «خيار التسوية السياسية الليبية في ضوء معطيات المساعي الدولية الراهنة،» **مجلة المؤتمرات الدولية**، العدد 7 (أيار/مايو 2021)، ص 168.

(9) المصدر نفسه، ص 166.

(10) محمد عبد الحفيظ الشيخ، «التدخل العسكري التركي في ليبيا وتداعياته إقليميًا ودوليًا،» **شؤون عربية**، العدد 184 (أيلول/سبتمبر 2020)، <https://bit.ly/3v3YJvV>.

تعبث بتبادل أدوار من طريق وكلائها في المنطقة. وربما أن الحل لن يأتي من قوى منغمسة في الصراع الليبي، وتشحن وتعبئ الساحة الليبية على مقاس مصالحها بعيدًا من مصالح البلد الحيوية والمصيرية[11].

أكدت البعثة الأممية إلى ليبيا، من جانبها، دعمها جهود اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5) الرامية إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار، وطالبت جميع الأطراف بدعم هذه الجهود بغية خلق بيئة ملائمة لإجراء الانتخابات في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2021. كما جددت البعثة دعوتها كل الأطراف الفاعلة المحلية والدولية المعنية إلى ضمان التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار ودعمه وفقًا لقرارات مجلس الأمن. وفي السياق نفسه، أكدت وزيرة الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية الليبية نجلاء المنقوش، حرص وزارتها على إنجاح هذا الاستحقاق الانتخابي، وعبّرت عن تقديرها للموقف الأمريكي الداعم للمجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية، وحرصها على أمن ليبيا واستقرارها. وتأتي هذه التطورات وسط تنامي الحديث عن وجود عقبات تعترض مسار العملية الانتخابية المقبلة[12].

وفي السياق نفسه، أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، ضرورة خروج القوات الأجنبية كافة من ليبيا، ودعم بلاده مخرجات الاتفاق السياسي ولا سيما اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5). وقال لافروف إن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود في بناء مؤسسات الدولة الليبية، ولا سيما الأمنية والعسكرية، أما المنقوش فقد ثمّنت من جهتها الدور الروسي الفاعل في وقف إطلاق النار ودعم العملية السياسية في ليبيا[13].

ثالثًا: آلية تأليف الحكومة الليبية ورؤيتها لإنجاز استحقاقات المرحلة

يعَدّ ملتقى الحوار السياسي الليبي إحدى الجهات التي مارست دورًا سياسيًا خلال مرحلة مهمة من تاريخ ليبيا، من خلال تصويته لاختيار السلطة التنفيذية، التي أعقبت حكومة الوفاق الوطني ومجلسها الرئاسي بعد انتهاء مدة ولايتها المتضمنة في الاتفاق السياسي الليبي (اتفاق الصخيرات في 17 كانون الأول/ديسمبر 2015). بدأت مباحثات الملتقى من تونس وبمشاركة 75 عضوًا تم اختيارهم من جانب البعثة الأممية يمثلون ألوان الطيف السياسي والاجتماعي الليبي، وتم الاتفاق

(11) قاسم، «خيار التسوية السياسية الليبية في ضوء معطيات المساعي الدولية الراهنة،» ص 169.

(12) «دعم أممي وأمريكي لإجراء الانتخابات الليبية في ديسمبر المقبل،» مركز الجزيرة للدراسات، 27 آب/أغسطس 2021، <https://bit.ly/3BfQiXg>.

(13) «لافروف يدعو لخروج القوات الأجنبية من ليبيا والمنقوش تعلن عودة الروس لطرابلس،» مركز الجزيرة للدراسات، 19 آب/أغسطس 2021، <https://bit.ly/3a9Pi06>.

على خارطة طريق انتقالية، تضمنت توحيد مؤسسات الدولة المنقسمة على نفسها بين شرق البلاد وغربها، وتنتهي بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021 [14].

عدّت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا هذا التطور فرصة مهمة ومشجعة لليبيين لإنهاء المرحلة الانتقالية، وكانت البعثة الأممية، قد أقرت آلية معقدة، نسبيًا، للترشح والتصويت تفاديًا للفشل في انتخاب قيادة للمرحلة الانتقالية، أو فوز فريق لا تتوافر فيه الشروط المطلوبة التي توافق عليها أعضاء الملتقى المجتمعون في جولة تونس والمتمثلة باختيار رئيس للمجلس الرئاسي من الشرق ونائبين له من الغرب والجنوب، ورئيس وزراء من الغرب. كما اشترطت البعثة الأممية، بأن المشاركة في منتدى الحوار السياسي الليبي تتطلب تقديم تعهد مكتوب بعدم الترشح في المؤسسات الجديدة التي سيتم إنشاؤها[15].

اختار أعضاء الملتقى السلطة التنفيذية الجديدة، وتمت عملية التصويت على مرحلتين، حيث أُجريت الجولة الأولى في 3 شباط/فبراير 2021، بنظام التصويت الفردي لعضوية المجلس الرئاسي وفقًا للمجمعات الانتخابية، إلا أن فشل التصويت على الأفراد في حسم المنافسة، أفضى بالتوجه نحو مرحلة التصويت على القوائم، بعد عدم حصد أي منهم النسبة المطلوبة من التصويت وفق آلية المجمعات الانتخابية للأقاليم الثلاثة (طرابلس وبرقة وفزان)، حيث اشترطت الآلية التي أقرّتها البعثة الأممية أن تضم كل قائمة أربعة مرشحين، وفق التركيبة المتفق عليها مسبقًا[16].

أُجريت الجولة الثانية والأخيرة في 5 شباط/فبراير 2012، وبعد فرز الأصوات أعلنت مندوبة الأمم المتحدة إلى ليبيا بالإنابة آنذاك، ستيفاني وليامز، عن فوز القائمة الثانية، بأغلبية أصوات أعضاء الملتقى، بـ 39 صوتًا من أصل 74، ليكون محمد يونس المنفي رئيسًا للمجلس الرئاسي، وعبد الله حسين اللافي وموسى الكوني نائبين له، وعبد الحميد محمد الدبيبة رئيسًا لحكومة الوحدة الوطنية. كانت هذه النتائج بمنزلة خلط جديد للخريطة السياسية الليبية، حيث ظهرت أسماء جديدة مقابل اختفاء أسماء كان يعتقد بأنها كبيرة ومؤثرة انتخابيًا، مثل القائمة التي ضمت صالح وباشاغا وجويلي والنصر[17].

بعدما نالت الحكومة ثقة مجلس النواب، في 10 آذار/ مارس 2021، أكد الدبيبة التزامه بدعم المجلس الرئاسي في تحقيق المصالحة الوطنية، وقال إن هناك استحقاقات تنتظرنا، أبرزها اعتماد قانون الانتخابات وقانون الحكم المحلي والموازنة العامة للبلاد. وأضاف أن حكومته «ستلتزم بإجراء الاستحقاقات في مواعيدها، وعلى أسس ديمقراطية، وسوف توفر لها وزارة الداخلية التأمين

---

(14) رائد الجبوري، «الانتخابات الليبية بين الجدل الداخلي والدعم الدولي،» **شؤون عربية**، العدد 188 (كانون الأول/ديسمبر 2021)، <https://bit.ly/3JuH1aW>

(15) محمد عبد الحفيظ الشيخ، «الاستحقاق الانتخابي الليبي 2021 في ضوء معطيات المساعي الدولية الراهنة،» **مجلة دراسات شرق أوسطية**، السنة 37، العدد 98 (شتاء 2022)، ص 20.

(16) منى سلمان، «مجلس رئاسي جديد.. قراءة في المواقف والتحديات،» **السياسة الدولية**، 13 شباط/فبراير 2021، <https://bit.ly/37qS1pb>.

(17) محمد عبد الحفيظ الشيخ، «الاتفاق السياسي الجديد في ليبيا فبراير 2021،» المركز الليبي للأبحاث والدراسات، 21 أيار/مايو 2021، ص 12، <https://bit.ly/33BrUNM>.

والحماية، مع اللجوء وطلب المساعدة من المنظمات الدولية، ومنها الأمم المتحدة، لدعم الانتخابات لوجستيًا وأيضًا في مراقبة الانتخابات. من الواضح أن البرنامج الذي أعلن عنه الدبيبة يقفز على الأزمات المعقدة والشائكة التي تربك المشهد السياسي والأمني والاجتماعي الليبي. كما يتجاوز في جانب كبير منه السقف الزمني الممنوح لحكومته[18].

يبدو جليًا أن البعثة الأممية أسهمت في عرقلة عمل الحكومة الليبية الجديدة، وخصوصًا بعدما فرضت قاعدة تقسيم المناصب السياسية على الأقاليم الليبية الثلاثة (طرابلس الغرب، برقة، فزان)، وهو ما صّعب مهمة الحكومة في سياق تعدّ فيه المحاصصة والترضيات السياسية والقبلية والجهوية عامل الفرز الأهم.

أخذت العملية الانتخابية في ليبيا منعطفًا خطيرًا عندما سّن مجلس النواب قانونًا انتخابيًا مثيرًا للجدل في أيلول/سبتمبر 2021 من دون تصويت، وهو ما أثار استياءً كبيرًا في الأوساط السياسية الليبية، كونه صُمم خصيصًا على مقاس أشخاص بعينها (المشير خليفة حفتر)، بحسب رأي الكثيرين، ويفسر ذلك بغياب توافق في الآراء في شأن الأساس القانوني للاقتراع، وتضارب في المصالح وبعض الثغر في وساطة الأمم المتحدة، وهو ما أدى إلى فشل في إجراء الانتخابات الرئاسية في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021. ووجهت الانتقادات إلى رئيس مجلس النواب والمرشح الرئاسي عقيلة صالح على أنه المسؤول عن قوانين الانتخابات التي تمثل كارثة حقيقية[19].

في 21 أيلول/سبتمبر صوّت مجلس النواب على سحب الثقة من حكومة الدبيبة لأسباب تتعلق بسلبيات حول إعداد الميزانية والإنفاق الحكومي، إلا أن هذا الإجراء قوبل بالرفض داخليًا ودوليًا، اعتقادًا بأن طبيعة الحكومة ومهمتها مؤقتة، وتتمثل بتسيير أمور البلاد إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وتسليم السلطة للمؤسسات المنتخبة، إذ أعلنت البعثة الأممية في ليبيا عبر بيان لها بهذا الشأن، أن حكومة الوحدة الوطنية هي «الحكومة الشرعية حتى إجراء الانتخابات»[20].

تأتي استقالة المبعوث الأممي إلى ليبيا يان كوبيتش بصورة مفاجئة، الذي بدا بصورة واضحة أنه عاجز عن إدارة الملف الليبي، وهذا ما ذهب إليه هاميش كينير من معهد فريسك ماكلفروت إلى فشل كوبيتش وما تسبب به من إرباك رافق عملية سّن القوانين المنظمة للانتخابات. في إثره، تم تعيين الأمريكية ستيفاني وليامز كمستشارة خاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، حيث عقدت في الآونة الأخيرة عدة اجتماعات بين مختلف القوى السياسية الليبية في محاولة واضحة لإنقاذ الملف الليبي المعقد بفعل التدخلات الخارجية السلبية والاستقطابات الحادة[21].

بدأت الشكوك تحوم حول شرعية الانتخابات وقبول نتائجها، ولا سيّما بعد ترشح كل من سيف الإسلام القذافي، والمشير خليفة حفتر، وبدا التلويح بعدم قبول الاعتراف بأي منهما، مصحوبًا باستخدام القوة المسلحة من جانب بعض الميليشيات والجماعات المسلحة، وكذلك من جانب عملية

(18) المصدر نفسه، ص 13.

(19) الجبوري، «الانتخابات الليبية بين الجدل الداخلي والدعم الدولي».

(20) المصدر نفسه.

(21) الشيخ، «الاستحقاق الانتخابي الليبي 2021 في ضوء معطيات المساعي الدولية الراهنة،» ص 21.

«بركان الغضب»، التي هددت بإغراق صناديق الاقتراع في غرب البلاد. وفي ظل تبني مجلس النواب الليبي رؤية مغايرة تمامًا عن تلك التي يتبناها المجلس الأعلى للدولة لوّح رئيسه خالد المشري باللجوء إلى القوة وتطبيق سياسة الأمر الواقع، ودعا أنصاره إلى الاحتجاجات والاعتصامات أمام مقر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، بل ذهب أبعد من ذلك عندما طالب بمحاصرة المفوضية. وكان المجلس الأعلى للدولة قد أصدر بيانًا أكد فيه رفضه التام للقوانين الانتخابية وليس لإجراء الانتخابات في موعدها، مع تحميل المفوضية الوطنية للانتخابات والبرلمان المسؤولية عن ما يترتب عنه من عواقب وخيمة عن مواقفهما والتمسك بتلك القوانين التي يراها ـ حسب بيان المجلس الأعلى للدولة ـ أنها مناوئة لاستعادة الثقة والوحدة ومعززة للانقسام بين الليبيين[22].

وفي خطوة مهمة ومشجعة للخروج من الأزمة الليبية القائمة، استقبل المشير خليفة حفتر في بنغازي في 2021/12/21، كلًا من فتحي باشاغا وزير الداخلية السابق، وأحمد معيتيق، نائب رئيس المجلس الرئاسي، إضافة إلى عدد من المرشحين للرئاسة ضم العارف النايض، وعبد المجيد سيف النصر، ومحمد المنتصر، وناقش الاجتماع آخر تطورات العملية الانتخابية وآليات سدّ الفراغ السياسي بعد 24 كانون الأول/ديسمبر. كما شدّد الاجتماع على ضرورة كسر الحاجز القائم بين الشخصيات والفعاليات السياسية في شرق البلاد وغربها، والتشديد على إجراء الانتخابات في أقرب وقت، ومواجهة المعرقلين للانتخابات الرئاسية في ليبيا، ورأب الصدع بعد أن بات تأجيل الانتخابات أمرًا محسومًا وتجنب العودة إلى نقطة الصفر. هذا واتفق المجتمعون على أن تجرى لقاءات مماثلة لاحقًا في العاصمة طرابلس[23].

يبدو واضحًا أن الاجتماع كان يهدف إلى التحضير لمرحلة ما بعد 24 كانون الأول/ديسمبر، من خلال تأليف حكومة جديدة، لا يرأسها الدبيبة، وتغيير أعضاء المجلس الرئاسي، ووضع خارطة طريق للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة. غادر باشاغا، إلى القاهرة وأجرى لقاءً مع رئيس الاستخبارات العامة المصرية، اللواء عباس كامل، وتم التباحث بشأن المصالح المصرية، مقابل تقديم القاهرة كل أوجه الدعم اللازم لباشاغا في أي مهمة مرتقبة خلال المرحلة المقبلة، مع التشديد على الثوابت الخاصة بحفظ الأمن الإقليمي. وفي وقت سابق، تلقت مصر إشارات إيجابية عقب إعلان باشاغا ترشحه للانتخابات الرئاسية، بعدم المساس بكل الاتفاقيات الموقعة بين القاهرة وحكومة الوحدة الوطنية. ولدى مغادرته القاهرة توجه باشاغا إلى أنقرة للقاء المسؤولين الأتراك، حيث تناول اللقاء رؤيته بشأن إدارة البلاد حال قيادته لحكومة «انتقالية» ترتيبات المرحلة المقبلة[24].

---

(22) المصدر نفسه، ص 26.

(23) المصدر نفسه، ص 28.

(24) «ليبيا تدخل مرحلة إعادة فرز التحالفات بعد تأجيل الانتخابات،» وكالة الأناضول، 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، <https://bit.ly/32xGZiy>.

رابعًا: تبعات تأجيل الانتخابات الليبية وردود الأفعال المتباينة

بعد الإعلان رسميًا عن تأجيل الانتخابات في ليبيا، أشار عماد السايح رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات إلى أن أمر التأجيل يعود بالأساس إلى قصور التشريعات الانتخابية في ما يتعلق بدور القضاء في الطعون والنزعات الانتخابية، الأمر الذي انعكس سلبًا على قرارات المفوضية في الدفاع عن قراراتها وأوجدت حالة من عدم اليقين، وخصوصًا في ما يتعلق باستبعاد بعض المرشحين الذين لا تنطبق عليهم شروط الترشح للانتخابات[25] .

وفي السياق نفسه، لفت رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، إلى أن غياب قاعدة دستورية وقوانين توافقية «سبب فشل هذا الاستحقاق الآن». الذي أوضح أن العملية الانتخابية تتطلب أولًا، دستورًا دائمًا أو قاعدة دستورية، وثانيًا قوانين توافقية تضمن عملية نزيهة. وثالثًا ضمان القبول بالنتائج[26].

وكردّ فعل على تأجيلها طالب 19 مرشحًا للانتخابات الرئاسية والبرلمانية بإجرائها في أسرع وقت، بوصفها استحقاقًا وطنيًا لجميع الليبيين، وطالبوا المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بالإعلان عن القائمة النهائية للمرشحين للرئاسة والكشف عن أسباب عدم إجراء الانتخابات في موعدها المحدد[27].

عقب ذلك، أصدر مجلس النواب الليبي في 22 كانون الأول/ديسمبر قرارًا يفضي بتأليف لجنة من 10 أعضاء تتولى إعداد مقترح لخارطة طريق ما بعد 24 كانون الأول/ديسمبر، هذا وطالبت هيئة رئاسة مجلس النواب اللجنة في قرارها الرقم (13) لسنة 2021، بتقديم تقريرها إلى مكتب هيئة الرئاسة خلال أسبوع لعرضه على المجلس لاحقًا. يأتي هذا القرار بعد اقتراح المفوضية الوطنية العليا للانتخابات على مجلس النواب تأجيل الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية لشهر واحد، وذلك بعد أن تعذر تنظيمها في موعدها المحدد في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2021[28].

استقبلت الولايات المتحدة، من جانبها، قرار تأجيل موعد الانتخابات الليبية «بخيبة أمل»، وقال السفير الأمريكي في ليبيا ريتشارد نورلاند، «يجب أن يكتسي العمل باتجاه الانتخابات أولوية، بما يتماشى مع رغبات عموم الليبيين القوية»، مشددًا على أهمية «معالجة جميع العقبات القانونية والسياسية أمام إجراء الانتخابات، بما في ذلك وضع اللمسات الأخيرة على قوائم المرشحين للانتخابات الرئاسية». وأشار إلى أن الحكومة الأمريكية تدعم العملية

---

(25) خالد محمود، «مفوضية الانتخابات تحل لجانها وتنهي أعمالها... وحشود للميليشيات في طرابلس،» **الشرق الأوسط**، 2021/12/22، <https://bit.ly/3syNZGF>.

(26) «شهر لا يكفي، تأجيل الانتخابات الليبية يفتح الباب أمام مرحلة انتقالية،» وكالة الأناضول، 24 كانون الأول/ ديسمبر 2021، <https://bit.ly/3yY7b1F>.

(27) «مفوضية الانتخابات تحل لجانها وتنهي أعمالها... وحشود للميليشيات في طرابلس» (مصدر سابق).

(28) «رئاسة مجلس النواب تشكل لجنة لإعداد مقترح لخارطة طريق ما بعد 24 ديسمبر،» **الشرق الأوسط**، 2021/12/22، <https://bit.ly/3qm6hs5>.

الانتخابية بكل ما تستطيع لتسير ليبيا نحو الاستقرار. وحول موقف بلاده من تأجيل الانتخابات، ذكر نورلاند أن السيناريو الأفضل هو الذي تتوافق عليه جميع الجهات ذات العلاقة في ليبيا. وطالبت السفارة الأمريكية لدى ليبيا، الأطراف الفاعلة بالإسراع في معالجة العقبات التي تواجه العملية الانتخابية. وقالت في بيان إنه «يتعين على القادة الليبيين، ونيابة عن الشعب، معالجة العقبات القانونية والسياسية لإجراء الانتخابات. ولوّح نورلاند «بعقوبات أمريكية ودولية ضد كل جهة تهدد باستخدام العنف أو حرضت بشكل مباشر على تعطيل الاستحقاق الانتخابي وبث الفوضى في ليبيا»، قائلًا إنهم سيكونون «عرضة للعقوبات ليس من الولايات المتحدة فحسب، بل من المجتمع الدولي أيضًا»[29].

رد الفعل الأمريكي لم يكن وحده عقب إعلان المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تأجيل الاستحقاق الانتخابي الليبي، بل تبعه رد فعل آخر من دول الاتحاد الأوروبي، وفي إطار موقف غربي مشترك وقعته حكومات كل من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا التي تنسق مجتمعة المواقف من الملف الليبي. قالت إنها تدعم بقوة الاستحقاق الانتخابي الليبي وتدعم عمل المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة ستيفاني وليامز. وحذرت من الخطوة المقبلة نتيجة تأجيل الانتخابات. كما أعربت عن أملها في استئناف عملية التشاور السياسي بين ما أطلق عليها مراكز القوى المختلفة في ليبيا وتحديد موعد جديد للانتخابات، وأكدت أنها فعلت كل ما في وسعها لمرافقة هذه العملية نحو الديمقراطية في ليبيا، وستواصل فعل كل ما يلزم حيال ذلك، مؤكدة أن الإخفاق في إجراء الانتخابات في موعدها يعود إلى تعقيدات مؤسسية ليبية، لعل من بينها المادة (12) التي وصفها الكثير من المرشحين بـ «المثيرة للجدل»[30].

في 2022/2/10، اختار مجلس النواب الليبي، وزير الداخلية الأسبق فتحي باشاغا كرئيس للحكومة الليبية الجديدة في عملية تصويت أثارت الكثير من علامات الاستفهام وهي من شأنها تأجيج الصراع على السلطة في ليبيا. بدأ باشاغا مشاوراته وقال إنه يعتزم تأليف حكومة كفاءات جامعة بمشاركة كل الأطراف السياسية والمناطق في البلاد، تكون مهمتها الأولية الترتيب لإجراء انتخابات ضمن مواعيد محددة. بيد أن صعوبات كثيرة تواجه باشاغا لتسلم السلطة من رئيس الحكومة «الدبيبة»، الذي يرفض تسليم السلطة، وشدّد على أنه باقٍ في منصبه إلى حين إجراء انتخابات في البلاد، وهو ما قد يؤدي إلى إعادة المشهد السياسي إلى مربعه الأول من الاحتراب ومزيد من الاختلاف وحتى الانقسام[31].

---

(29) محمد ارتيمة، «واشنطن تطالب بعدم السماح بتهديد الانتخابات الليبية،» وكالة الأناضول، 1 كانون الأول/ديسمبر 2021، <https://bit.ly/3JaqGZE>.

(30) الشيخ، «الاستحقاق الانتخابي الليبي 2021 في ضوء معطيات المساعي الدولية الراهنة،» ص 21.

(31) «البرلمان الليبي يختار فتحي باشاغا رئيسًا للوزراء في تحد لحكومة دبيبة،» فرنس 24، 10 شباط/فبراير 2022، <https://bit.ly/34UE30s>

خامسًا: تحديات التعطيل داخليًا وخارجيًا

حتى كتابة هذه السطور، لم يظهر ما يشير إلى نجاح الحكومة الليبية في تحقيق أي إنجاز يذكر في شأن المهمات المنوطة بها خلال الأشهر التسعة الممنوحة لها، إذ تواجه حكومة الدبيبة، مجموعة تحديات داخلية وخارجية، من أبرزها:

1 ـ إعادة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية

تمثل عملية توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية تحت سلطة تنفيذية واحدة، ونزع سلاح الميليشيات خارج سلطة الدولة، وإنهاء الفوضى الأمنية، أبرز التحديات التي تواجه الحكومة الليبية ما بعد انتهاء الصراع. ويعد تفكيك الميليشيات المسلحة في ليبيا التي يناهز عددها الـ 300 مجموعة مسلحة، تحديًا كبيرًا أمام الحكومة التي تعهدت في وقت سابق بإيلاء هذا الملف أولوية قصوى، وخصوصًا أنها تعد العامل الأبرز وراء تعطيل العملية السياسية وما تمثّله من خطر يهدد أمن ليبيا واستقرارها؛ إذ يعزز نجاح هذه العملية من فرص تحقيق الاستقرار والسلم الأهلي في ليبيا، وتوفير السبل الكفيلة بمنع تجدد العنف وعودة الصراع. وهو ما يتطلب لتجاوزه إرادة سياسية صلبة، واستعدادًا للتنازل عن المغانم السياسية والمادية التي تم تحصيلها بفعل الاستثمار في الانقسام[32].

2 ـ تحديات تعيق المصالحة الوطنية

تعدّ الانتخابات مخرجًا لمعالجة الشروخ السياسية والاجتماعية التي تسببت بها حالة الانقسام والتشظي بين أطياف المجتمع الليبي. بيد أن إجراء الانتخابات يفترض أن تجري بعد حل هذه الشروخ من خلال التسويات السياسية والمجتمعية وغيرها. إن من شأن إنجاز المصالحة والخروج من حالة الانقسام أن يسهم في التخفيف من حدة التوترات ويعود بكثير من النتائج الإيجابية على ليبيا وشعبها. وعليه، فإن إجراء الانتخابات من دون حل هذه القضايا، قد يزيد الأزمة تعقيدًا بل ويفاقمها، كما تبيّن في حالات متعددة[33].

التحدي الأهم الذي سيواجه الحكومات الليبية المتعاقبة، الانقسام السياسي وعدم الاتفاق على عدة قضايا مهمة وخصوصًا في ما يتعلق بالقيادة العامة للجيش الوطني الليبي وموقع المشير خليفة حفتر في الترتيبات الجديدة، وتعد مهمة قيادة الجيش الملف الشائك والمعقد وراء عرقلة مسار التسوية والمصالحة.

3 ـ عقبات تعترض طريق إجراء الاستحقاق الانتخابي

تمثل الخلافات حول القاعدة الدستورية والقانونية التي سوف تجري الانتخابات وفقها، عقبة في طريق الاستحقاق الانتخابي. فقد أثيرت حولها الكثير من القضايا والمسائل الجدلية التي قد

---

(32) نادية سعد الدين، «الحكومة الليبية وتحديات ما قبل الاستحقاق الانتخابي،» **شؤون عربية**، العدد 186 (حزيران/يونيو 2021)، <https://bit.ly/3j8c8Pk>.

(33) محمد عبد الحفيظ الشيخ، «تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد عام 2011،» **المستقبل العربي**، السنة 37، العدد 431 (كانون الثاني/يناير 2015)، ص 100.

تؤثر في تحقيق أهداف ومقاصد الاستحقاق الانتخابي من بينها التوقيت الأفضل لإجراء الانتخابات. فقد طرحت فكرة تأجيلها، مع وجود محاولات أخرى لعرقلتها، وتبقى الإشارة هنا إلى مسألة ذات علاقة بمسألة توقيت الانتخابات وهي الخاصة بأسبقية إجراء الانتخابات البرلمانية وإن كانت الخلافات في شأنها أقل حدة. إلا أن أبرزها تركزت حول موعد إجراء الانتخابات الرئاسية.

يبدو أن الهدف من إثارة مثل هذه المسائل الخلافية والدفع بها إلى واجهة السجال السياسي لا تخرج عن المناورات السياسية التي تستهدف وضع المزيد من العراقيل للحؤول دون تهيئة الأجواء الملائمة لتنظيم الانتخابات التي كان من المفترض إجراؤها في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2021. إضافة إلى أن هناك أطرافًا خارجية لا تريد للانتخابات والمصالحة الوطنية الليبية النجاح. لذلك، تبقى المخاوف من أن تتحول هذه الانتخابات من وسيلة لتجاوز هذه الأزمة إلى أداة لتكريسها وربما تعميقها[34].

كما أن المآلات المتوقعة للمسار السياسي الليبي في ظل هذه الظروف وتحديد موعد جديد للانتخابات من دون وجود مرجعية دستورية، ربما يفتح الباب مجددًا أمام انسداد سياسي جديد قد تكون طرق الخروج منه أكثر تعقيدًا، وعبر سيناريوهات مفتوحة على كل الاحتمالات الداخلية والإقليمية وحتى الدولية منها.

4 ـ التحديات الخارجية

لا شك في أن العامل الخارجي كان له الدور الرئيسي في صوغ المشهد الليبي ببيئته الاقتصادية والسياسية والأمنية المنكشفة والتابعة، وأتاح له اللعب على تناقضات الأطراف المنقسمة والمتصارعة للمضي في تنفيذ مشاريعه السياسية وفي خلق وقائع جديدة على الأرض، حيث لم تعد أطراف المعادلة السياسية الليبية، في ظل انقسامها قادرة على إدارة علاقاتها وتجاوز خلافاتها بصورة مباشرة، الأمر الذي عرّض البلاد لضغوط وتأثيرات الأطراف الخارجية الساعية لتحقيق مصالحها، حتى لو كان ذلك على حساب الشعب الليبي ومصالحه الوطنية العليا.

وتأتي مسألة إجلاء القوات الأجنبية من الأراضي الليبي البالغ عددها 20 ألف عنصر مسلح، قضية مهمة أخرى للحكومة الليبية الجديدة، ومن أهم التحديات التي سوف تواجهها، وخصوصًا أن المهلة المحددة انتهت من دون أن تتمكن اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5)، الناتجة من اتفاق 25 تشرين الأول/أكتوبر 2020، من إجبار تلك القوات على مغادرة الأراضي الليبية، وهو ما ينبئ بإمكان عودة الصراع المسلح[35].

(34) محمد السعيد إدريس، «تحديات ما بعد تأجيل الانتخابات الليبية،» **الخليج**، 2021/12/31، <https://bit.ly/3gC4MkV>.

(35) سلمان، «مجلس رئاسي جديد.. قراءة في المواقف والتحديات».

خاتمة

رغم إصرار وتأكيد المجتمع الدولي أهمية وضرورة تهيئة الأجواء المناسبة لإجراء الانتخابات الليبية في موعدها الذي كان مقررًا في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، كون الانتخابات نقطة انطلاق نحو تحقيق التوافق الوطني، والحؤول دون أن تتحول إلى سبب جديد من أسباب المواجهة والصراع، فإن عدم قدرة حكومة الوحدة الوطنية على التصدي للتحديات السياسية والأمنية والاجتماعية بحيث وقفت عاجزة عن تحقيق أي إنجاز حقيقي يذكر في مسار حل الأزمة الليبية القائمة ضمن الحيز الزمني الممنوح لها وفق خارطة الطريق، فضلًا عن حدّة التدخلات الخارجية، وعدم توافر إرادة دولية حقيقية، كلها عوامل أسهمت في تعطيل سير العملية الانتخابية بل وتأجيلها.

تبقى المشكلة الجوهرية في أن نخبًا نافذة تخشى تنظيم الانتخابات وما ستفرزه نتائجها، وهو ما يجعل احتمالية استثمار أي ارتباك أو أزمة فرصة كبيرة لإفشال العملية الانتخابية مستقبلًا. إن من شأن ذلك إعادة مشهد الانقسام وأزمة الشرعية مجددًا، وهو ما قد يندر بانتكاسة لن تضع مصير الاستحقاق الانتخابي الليبي على المحك فحسب، بل سيدخل البلاد في مرحلة انتقالية جديدة، وبما يهدد الدخول في أتون حرب أهلية واقتتال داخلي، ويبعد البلاد من الانتخابات ربما لسنوات. وهو ما يحتاج إلى ضمانات وازنة من القوى الفاعلة في المنظومة الدولية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا حتى يمكن كبح التدخلات الخارجية لضمان نزاهة واحترام العملية الانتخابية وما تفرزه من نتائج، مع تشديد العقوبات على المُعرقلين أو كل من يمثّل تهديدًا للعملية الانتخابية برمتها.

فمن المرجح أن تتزايد الضغوط الدولية على الأطراف المحلية والخارجية الفاعلة في المشهد الليبي، على التوافق حول موعد نهائي يحظى بدعم جميع الأطراف ويضمن تجنب الثغر القانونية والتحديات الأمنية التي واجهت عملية التنظيم لأول انتخابات رئاسية في تاريخ ليبيا.

لا يزال المشهد الليبي تسيطر عليه حالة من الضبابية. ولم يتضح بعد ما إذا كانت التطورات الراهنة المتعلقة بتأليف حكومة جديدة يمكن أن يفضي إلى تأجيج الصراعات الداخلية داخل الغرب هذه المرة، أم أنها يمكن أن تعزز الجهود المبذولة لضمان التوحد بين النخب السياسية والمؤسسة العسكرية في شرق البلاد وغربها.

وفي الحصيلة، إن توافر إرادة حقيقية لدى الفرقاء الليبيين لتحقيق المصالحة وحشد الجهود والطاقات لمواجهة الأخطار التي تستهدف الدولة الليبية، كفيل بأن يذلل العقبات، ويفتح آفاقًا رحبة أمام دخول مرحلة جديدة من التعاون وتكامل الأدوار، وإعادة بناء المؤسسات والخروج من حالة الانقسام إلى غير رجعة. إن الرهان بالأساس يظل على عاتق الأطراف الليبية، وهي المستفيد الأول من الاتفاق السياسي، وهي المتضرر الأكبر من حالة التشرذم والصراع والاستنزاف الداخلي.

من هنا، يمكن تقديم بعض المقترحات لتعزيز فرص نجاح الاتفاق السياسي والخروج بليبيا من أزمتها الراهنة، التي تتمثل في الآتي:

1 ـ اعتماد الحوار والتوافق خيارًا استراتيجيًا من جانب القوى الليبية كافة، لا أن يكون خيارًا تكتيكيًا مرحليًا تفرضه متغيرات ومصالح آنية ضيقة.

2 ـ اعتماد الانتخابات المقبلة كنقطة انطلاق نحو تحقيق الوحدة الوطنية والتوافق الوطني وإعادة ترتيب البيت الليبي، والحؤول دون أن تتحول من نقطة التقاء إلى نقطة تزيد من مساحة التباعد والخلاف.

3 ـ الضغط على الأطراف الخارجية لوقف تدخلاتها السلبية في ليبيا ومحاولاتها وضع العراقيل أمام إجراء الاستحقاق الانتخابي المقبل.

4 ـ مشاركة القوى الدولية الفاعلة في الإشراف على سير واستكمال العملية الانتخابية حتى نهاية حلقاتها، بما يضمن نزاهتها وشفافيتها، ويحول دون أي عملية تزوير لإرادة الناخبين، بحيث ينضوي في إطارها جميع قوى الشعب الليبي.

5 ـ قبول نتائج الانتخابات واحترام إرادة الشعب الليبي، في اختيار قياداته، وتجنُّب التعامل بازدواجية مع إرادة الناخبين ونتائج العملية الديمقراطية □

Ali Abdullatif Ahmida

Genocide in Libya: Shar, a Hidden Colonial History

(London; New York: Routledge, 2021). 234 p.

الإبادة الجماعية في ليبيا: الشر، التاريخ الاستعماري المخفي

يوسف محمد الصواني(*)

أستاذ السياسة والعلاقات الدولية، جامعة طرابلس ـ ليبيا.

ـ 1 ـ

هـذا الـكـتـاب ثـمـرة جـهـد وعـمـل مؤلـفـه الأمريكي الليبي علي عبد اللطيف أحميدة الذي يدرّس العلوم السياسية في جامعة نيو إنغلاند بـالـولايـات الـمـتـحـدة الأمـريـكـيـة، والـذي أمضى 15 عامًا باحثًا في تاريخ معسكرات الاعتقال الاستـعـمـاريـة الـتـي أقـامـتـهـا وأدارتـهـا سلطات الاحتلال الإيطالي في ليبيا بين عامَي 1929 و1934. استند أحميدة إلى منهجية ومقاربة تُعليان شـأن الـثـقـافـة والـقـيـم الـمـحـلـيـة وتـهـتـم بالمحفوظات والـروايـات الشفهية المباشرة للناجين من تلك المعتقلات وعائلات الضحايا. الأطـروحـة أو الـفـكـرة الأسـاسـيـة لـلـكـتـاب هي أن الاستعمار الإيطالي في ليبيا ارتكب أعمالًا وحشية بحق السكان شملت الإبـادة الجماعية أيضًا. ويستند المؤلف إلى اتفاقية منع جريمة الإبـادة الجماعية والمعاقبة عليها، الـتـي تُعد أول معاهدة لحقوق الإنسان اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1948. وقد أوردت الاتفاقية أول تعريف قانوني دولي لمصطلح الإبـادة الـجـمـاعـيـة الـذي يـشـتـرط تـوافـر النية المسبقة واستخدامها لإحداث تدمير عضوي وثقافي واقتصادي واجتماعي لثقافة معينة واستبدالها بثقافة أخرى.

وفقًا لهذا التكييف القانوني، وبناء على الأدلـة التي استطاع أحميدة جمعها في عمله

(*) البريد الإلكتروني: youssef.sawani@gmail.com.

الميداني وأبحاثه الأرشيفية، فقد عرّض المستعمرون الفاشيون الإيطاليون الليبيين لجميع أنواع سوء المعاملة وجرائم الحرب والتجويع والترحيل والتهجير ومعسكرات الاعتقال والقتل. ووفقًا لما يسرده المؤلف فقد اعتقلت إيطاليا الاستعمارية أكثر من 110,000 ليبي ممن كان يقطنون الجزء الشرقي من البلاد في 16 معسكر اعتقال، وبحلول عام 1934 نجا منهم نحو 40,000 فقط من هذه المحنة. لقد ارتكب الفاشيون جميع أنواع الممارسات الإجرامية لقمع المقاومة الوطنية ولجأوا إلى عمليات الإعدام على نطاق واسع، بينما واجه البقية عمليات الترحيل والتجويع والمرض وبعدها جولات أخرى من عمليات الإعدام.

يسعى المؤلف لتحدّي الافتراضات الاستعمارية ولكن أيضًا الفهم المحلي المتعلق بتاريخ ليبيا، ويكشف كيف تعرَّض الليبيون للقمع الإيطالي الذي بلغ ذروته في الإبادة الجماعية. هناك ثلاث قضايا أو أسئلة ترشد هذا الكتاب والبحث الذي بُنيَ عليه: «كيف أخفت وتستّرت الدولة الإيطالية على هذه الإبادة الجماعية؟ كيف يمكن من طريق روايات الناجين من هذه الإبادة الجماعية أن يتم كسر حاجز الصمت حولها، وما يمكن أن يخبرنا به الفقدان الذي تعرضت له الذاكرة الجماعية والتاريخ الحي عن ليبيا وإيطاليا ويُعلمنا عن المعنى الأكبر لعالم ما بعد الإبادة الجماعية اليوم» (ص 4). يضع المؤلف هدفًا أوسع لأبحاثه وهو فهم تاريخ الإبادة الجماعية في ليبيا وإيطاليا وأمكنة أخرى وفضح أولئك الذين كانوا وراء سياسة الإبادة العرقية والصمت الذي أعقبها، وهو ما يجعل الفاشية الإيطالية تبدو أقل شرًا أو أكثر اعتدالًا مقارنة بألمانيا النازية.

ـ 2 ـ

يتألف الكتاب من مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، حيث تم تنظيمه بطريقة يبني فيها كل فصل على الفصل السابق ويطبق إضافة إلى ذلك نهجًا متعدد الحقول لقراءة وتفسير السرد أو الرواية الشفهية والثقافة واللغة. توضح **المقدمة** مدى وحشية الاستعمار الإيطالي وتُعطي لمحة عامة عن قصة الكتاب نفسه وكيف تطورت فكرته وتحققت في النهاية بعد أكثر من 15 عامًا من البحث المكثف. تتعامل المقدمة مع الأدبيات النظرية والمنهجية وتقدم نقدًا يطمح إلى تأسيس نموذج جديد في مجالات الدراسة ذات الصلة من خلال وضع السياق العالمي في حوار مع السياق المحلي. كما يقدم المؤلف أيضًا مساهمته النقدية في المقاربات الاستشراقية والنزعة المركزية الأوروبية، ويجادل بأنه يجب أن يُنظر إلى التاريخ من أسفل إلى أعلى ليرتكز على المجتمع واللغة والثقافة، وألّا يقتصر الأمر على تاريخ وسردية تتمحور على مركزية الدولة.

ـ 3 ـ

يقدّم **الفصل الأول** «أين الناجون: سياسة الأرشيفات المفقودة والعمل الميداني»، خلفية تاريخية لسياق وكيفية مقاومة الليبيين للاستعمار الإيطالي. كما يقدم أيضًا مراجعة نقدية للروايات الحالية للفاشية الإيطالية وقضية الإبادة الجماعية والصمت في شأنها. لقد كانت زيارة مواقع المعسكرات في ليبيا التي حدثت فيها الإبادة الجماعية مهمة وكاشفة، حيث قدم المؤلف وصفًا أحاط بها، مكملًا إياه بالكثير من الصور التي ترد في جميع أنحاء الكتاب. يتناول الفصل الملفات الأرشيفية الاستعمارية المفقودة المتعلقة بمعسكرات الاعتقال ويبين المؤلف أنه رغم الصعوبات التي واجهها للولوج إلى المحفوظات الرسمية الإيطالية فقد ثبت له أنها أقل فائدة نظرًا إلى العوائق التي تقيمها الجهات المسؤولة عنها وما تفرضه من قيود وحالات منع الوصول لوثائقها. ولكن كان للمؤلف حظ أفضل مع المحفوظات البريطانية والأمريكية التي كانت مفيدة بوجه خاص في تسليط الضوء على اعتقال ووحشية الفاشيين الإيطاليين لليبيين العزَّل. كما كانت المحفوظات المصرية والتونسية مفيدة أيضًا، ولا سيما في توفير المعلومات المتعلقة بالسياسات الإيطالية وآلاف الليبيين الذين لجأوا إلى هذين البلدين. وبرغم ذلك، تم تنفيذ الجزء الأكبر من العمل الميداني في ليبيا حيث أجرى المؤلف مقابلات مع ناجين وعائلاتهم وتمكّن من الوصول إلى المحفوظات والوثائق الليبية بما في ذلك المكتبات الخاصة لبعض العائلات وكذلك مكتبات الجامعات، وهو ما ساعد على توطيد ودعم الدراسة والتحليل. يفحص المؤلف المصادر المختلفة التي تتناول المقاومة المناهضة للاستعمار في شرق ليبيا من خلال تحليل نقدي للوثائق العامة والخاصة وتسجيل التاريخ الشفوي وتوثيق الروايات التي رواها الناجون أو عائلات ضحايا الإبادة الجماعية الإيطالية.

ـ 4 ـ

يكشف **الفصل الثاني** «المركزية الأوروبية، الصمت وذاكرة الإبادة الجماعية» عن المهارات الأكاديمية ومساهمة المؤلف في مجال التاريخ الاستعماري والإبادة الجماعية. المهمة الأساسية هنا هي تحدّي الأعمال التاريخية الإيطالية الأوروبية والاستعمارية التي قدمت حتى وقت قريب الفاشية الإيطالية على أنها حميدة بطبيعتها، وبالتالي من غير المحتمل أن تكون قد ارتكبت جرائم مثل الإبادة الجماعية في ليبيا. يجادل المؤلف بأن مواجهة مثل هذه المعرفة الأوروبية المنحازة يُعدّ ضروريًا لكي تكون الدراسة المقارنة أمرًا ممكنًا ومفيدًا. ويحاجج المؤلف أن رفض الإذعان لهذا الصمت وإسكات التاريخ وأصوات الضحايا، وكذلك البحث النقدي ينبع من المسؤولية الأخلاقية ويمكن أن يوفر صوتًا لأولئك الذين تم نسيانهم ظلمًا، ليس فقط في ليبيا ولكن في أماكن أخرى مثل الجزائر وكمبوديا وهايتي والكونغو... إلخ. إن أول

مسؤولية أخلاقية وسياسية لإيطاليا وغيرها هي فتح أرشيفاتهم حتى يتم الكشف عن الحقيقة.

بعد مراجعة نقدية للأدبيات، يقدم أحميدة بعض الخلفية لفهم الأسباب الكامنة وراء تغيّر السياسة الإيطالية في ليبيا التي كانت قائمة من عام 1911 إلى السياسة الفاشية في عام 1922 والتي بلغت ذروتها في الإبادة الجماعية. ومع ذلك، يدرك المؤلف أن سياسات الإبعاد والترحيل والتهجير والاعتقال والقتل لم تكن حكرًا على الفاشيين وحدهم وبخاصة أن الأرشيفات الاستعمارية لا تزال مقيدة و/ أو تم تدميرها كليًا أو جزئيًا لإخفاء الحقيقة. يوضح باقي الفصل سياسات الحكومات الإيطالية المختلفة ويقدم خلفية عن معسكرات الاعتقال كسياسة رسمية لكسر مقاومة الليبيين. يبذل المؤلف جهدًا جديرًا بالاهتمام لكشف النقاب عن الحقائق حول هذه السياسة ونتائجها استنادًا إلى التاريخ الشفوي وإرث الشعر الشعبي الليبي. وبوصفه المخيمات، والحياة فيها، والترحيل وآلامه، ومأساة الليبيين في المخيمات ومعاناتهم، بما في ذلك نقص المأكل والملبس، والسخرة، يرسم أحميدة صورة مأسوية حية لمعسكرات الاعتقال ومعاناة أولئك المعتقلين بداخلها. ويورد المؤلف مقتطفات من عدد من القصائد الشعرية الشعبية الليبية وهي معبرة بدرجة تجعل القارئ يدرك حقيقة التجربة المؤلمة. إن قراءة هذه المقتطفات بالنسبة إلى من يفهم اللهجة الليبية ويدرك مغازي الألفاظ والتعبيرات تجعل الدموع فعلًا تتساقط من هول ما تصوره من مشاهد تعكس بالفعل ما يمثله مصطلح «الشر» في اللهجة المحلية.

ـ 5 ـ

الفصل **الثالث**، «مُتنا بالشر يا ولدي». هذا الاقتباس، الذي يضم عنوان الفصل الثالث، يحكي قصة الموت وهول الصدمة كما رواها أحد الناجين من معسكرات الاعتقال والشعراء الذين وصفوا حياة الليبيين الذين تم نفيهم وسجنهم في جزر إيطالية معزولة في جنوب إيطاليا وفي ظروف وحشية. هنا يقدم المؤلف الدليل على الإبادة الجماعية الإيطالية في ليبيا من خلال عرض وتحليلات مكثفة للروايات الشفوية والشعر الذي قرضه بعض الناجين. إن الأمثلة التي يقدمها الفصل شهادات حية تعكس هول وفظاعة الترحيل القسري والاعتقال في معسكرات وسط الصحراء القاحلة التي لم تميز بين الليبيين من جهة الجنس والطبقة وأعمار الضحايا. يقدم المؤلف قصصًا واقعية كما رواها الناجون وعائلاتهم، مدعومة بأشعار وقصص شعبية حول جميع جوانب الاستعمار الإيطالي والمعاملة الوحشية لليبيين من إبعاد الناس وتدمير سبل ومقومات الحياة كإتلاف المواشي ومصادرتها وانتهاء بالتجويع والمذابح التي راح ضحيتها الألوف. يتعلق أحد الأجزاء المؤلمة حقًا من القصة بكيفية معاناة الناس في معسكرات الاعتقال يوميًا على أيدي الجنود الإيطاليين وكيف كانوا يحولون بينهم وبين أي طعام أو ماء. إن الحقيقة المروّعة ليست أكثر وضوحًا مما

كانت عليه في قصيدة ملحمية طويلة بعنوان «ما بي مرض غير حبس العقيلة» (المنطقة التي أقيم فيها أحد معسكرات الاعتقال). هذه القصيدة ترسم صورة للمعسكرات و«الحياة» في داخلها. إنها تحفة بليغة تُظهر معاناة وعاطفة وآلام جريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبتها إيطاليا بحق الليبيين. هذا ما تصفه أبيات من قصيدة الشاعر الشعبي رجب بوحويش يوردها المؤلف في ملاحق الكتاب تصف الحياة في معسكرات الاعتقال ببلاغة. فيما يلي بعض المقتطفات:

ما بي مرض غير دار العقيلة .. وحبس القبيلة .. وبعد الجبا من بلاد الوصيلة.

ما بي مرض غير حد النكاد .. وشوية الزاد .. وريحة اللي مجبرة بالسواد الحمرة اللي وين صار العناد .. عناتها طويله .. لها وصف ما عاد تاجد مثيله.

ما بي مرض غير مطرى الحرابي .. خيرة أصحابي .. الضرابين والمكوعظ ينابي

ما بي مرض غير فقد الرجال .. وفنية المال .. وحبسة نساوينا والعيال

ما بي مرض غير ضرب الصبايا .. وجلودهن عرايا .. ولا يقعدن يوم ساعة هنايا ولا يختشوا من بنات السمايا .. بقول يا رزيله .. وعيب قبح ما يرتضي للعويله

ما بي مرض غير قول اضربوهم .. ولا تصنعوهم .. وبالسيف في كل شيء خدموهم

هذا المزيج من الاعتقال والتجويع وموت عشرات الآلاف والصدمات اللاحقة هي في الحقيقة ما تنقله كلمة «شر» في اللهجة الليبية. لكن هذا الشر هو أكثر شرًا مما نفترض عادةً، حيث يكشف استخدام أحميدة اللامع للتاريخ الشفهي والشعر عنه وعن التاريخ المخفي للناس العاديين الذي يُروى من منظور عبر الأجيال للتاريخ الثقافي من الأسفل إلى الأعلى بدلًا من تاريخ الدولة المهيمن.

ـ 6 ـ

بعد إثبات أن الإبادة الجماعية كانت حقيقة تاريخية يجب الاعتراف بها ودراستها بمنهج عالمي مقارن يسمح للحالة الليبية بالتأثير في دراسة الإبادة الجماعية وبخاصة الهولوكوست، ينتقل المؤلف في الفصل **الرابع** (بعد الإبادة الجماعية)، إلى الحاضر ويقدم تحليلًا لما يسميه تاريخ الحاضر، أي بعد الإبادة الجماعية، حيث يركز أحميدة على القصص الواقعية لما حدث للناجين وعواقب الاستعمار والاستقلال في ليبيا عام 1951. يحلل المؤلف آراء طلاب الجامعات الليبية حول الإبادة الجماعية، وكيف تم عرض الإبادة الجماعية بالخطاب الإيطالي والبريطاني والأمريكي في التواريخ الرسمية والمخفية. كما أنه يفحص محتوى فيلم بي بي سي عن الفاشية وإرثها إضافة إلى تغطيته في كل من **نيويورك تايمز** ومجلة **ناشيونال جيوغرافيك**.

ـ 7 ـ

في الفصل **الخامس** (التذييل)، يدرس المؤلف المناهج النظرية الغربية الحالية لدراسة الهولوكوست، مثل تلك الخاصة بأرندت (Arendt) وفوكو (Foucault) وأغامبن (Agamben)، الذين تجاهلوا، وفقًا للمؤلف، الاستعمار والرأسمالية والتزموا الصمت في شأن الحالة الليبية، ويقدم مساهمته الخاصة التي تطمح إلى تغيير مسار المعرفة ليشمل حالة الإبادة الجماعية الليبية وبالتالي توسيع دراسات الهولوكوست التي تتمحور حول أوروبا لتصبح عالمية حقًا. يلخص الفصل تطورات السياسة الليبية ويحلل علاقتها بالانتفاضة في عام 2011. وبينما يقع هذا ضمن الأهداف العامة للكتاب وتحقيقاته، فإنه يخرج بطريقة ما عن الموضوع الرئيسي للمناقشة السابقة، حيث يقدم المؤلف هنا صورة لأصول الدولة الليبية الحديثة وسياساتها وكيف تطورت منذ الاستقلال وخلال كلٍ من النظام الملكي وعهد القذافي. يناقش الفصل حظوظ ليبيا في مراحل مختلفة بناءً على طبيعة النظام السياسي ولكن أيضًا في ما يتعلق باستقلالها وجذوره. يستخدم المؤلف هذا لإلقاء الضوء على الأزمة التي أعقبت انتفاضات 2011 في سياق ما سمى الربيع العربي حيث أدى ذلك، كما يلمح المؤلف، إلى الانهيار التام للدولة الليبية. يبدو هذا غير ذي صلة إلى حد ما بالكتاب وموضوعه الرئيسي على الرغم من أنه يقع ضمن هدف المؤلف المتمثل بإجراء تحليل أوسع يستخدم حالة الإبادة الجماعية في ليبيا لبيان الحاجة إلى نقلة نوعية في دراسة تاريخ البلد عمومًا. ومع ذلك، فإن مناقشة أصول الدولة الليبية وتطورها مناسبة تمامًا للدعوة إلى إنتاج معرفة تُقدِر التاريخ المحلي واللغة والثقافة للتغلب على إخفاقات دراسات المناطق أو الدراسات الاقليمية في التعامل مع دولة ما بعد الاستعمار وتساعد على إنهاء استعمار المعرفة أيضًا.

ـ 8 ـ

في **الخاتمة** (نحو تحول باراديمي أو نسقي، وإنهاء مركزية دراسات الفاشية الإيطالية والإبادة الجماعية)، يطرح المؤلف مرة أخرى الأسئلة الرئيسية التي دفعت البحث أساسًا. لذلك، يعد محتوى **الخاتمة** مناقشة مثيرة للاهتمام وتحليلًا للمركزية الأوروبية والقضايا ذات الصلة بكيفية التعامل مع الإبادة الجماعية. يبدو أن الدافع الرئيسي للمؤلف هو دحض وجهة النظر السائدة حول الفاشية الإيطالية ومحاولتها إخفاء الجرائم الاستعمارية الإيطالية. الاستنتاج الرئيسي هو أن هناك حاجة إلى نموذج جديد لوضع الإبادة الجماعية في ليبيا وأماكن أخرى ضمن منظور مناسب يدحض اعتبار الهولوكوست مجرد ظاهرة أوروبية. ويختتم المؤلف بالدعوة إلى إعادة دراسة الهولوكوست في ضوء التجربة الليبية حيث حدثت الإبادة الجماعية بالفعل قبل عشر سنوات على الأقل من تاريخ الهولوكوست في أوروبا كما تشير الأدلة المقدمة في هذا الكتاب. ويوضح المؤلف كيف اهتم النازيون الألمان

بالإبادة الجماعية كما مارسها الإيطاليون في ليبيا ويكشف أحميدة النقاب عن أدلة تاريخية حول العلاقة بين الإبادة الجماعية الإيطالية في ليبيا والمحرقة النازية، فقبل الحرب العالمية الثانية، تم إرسال ثلاثة جنرالات ألمان نازيين، بمن فيهم هيرمان جورينغ (Hermann Goering)، وهو شخصية رئيسية في القيادة النازية ومسؤول عن معسكرات الاعتقال، إلى ليبيا «للتعلم من كفاءة النموذج الاستعماري الإيطالي في ليبيا» (ص 120)، أي كيف نجح الإيطاليون في «إزالة السكان الأصليين وإفراغ شرق ليبيا كنموذج لخطة النازيين المستقبلية في أوروبا» (ص 10).

على الرغم من التقدير المحدود للتاريخ الشفوي في علم التأريخ الأكاديمي السائد، يبرز علي عبد اللطيف أحميدة كأحد رواد الاستخدام المنهجي للتقاليد والرواية الشفهية وهي السمة الغالبة في جميع كتبه ومقالاته المنشورة، وبخاصة تلك المكرسة لتاريخ ليبيا والمجتمع المدني وتشكيل الدولة والاستعمار الإيطالي. يُنظر إلى التواريخ الشفوية على أنها مصدر منخفض الجودة لإنتاج ونقل المعرفة، لكن أحميدة سعى منذ مدة طويلة لمنح التاريخ الشفوي لليبيين ومستوياته السردية المختلفة مكانًا فريدًا يملأ الفجوة في المعرفة في بلده كما أنه يلبي أيضًا الحاجة لدمج المعرفة والروايات المحلية في تاريخ جميع الشعوب. ستصبح هذه المحاولة أكثر أهمية عندما تواجه تحيز المستشرقين وتُنذر بفتح الأبواب المغلقة منذ زمن طويل على الجرائم التي ارتُكبت خلال الحقبة الاستعمارية التي تصاعدت إلى الإبادة الجماعية.

من خلال القيام بذلك، كشف أحميدة عن أدلة حول الإبادة الجماعية في ليبيا التي تُظهر أن الصمت في الدراسات الغربية هو انعكاس إضافي للنزعة المركزية الأوروبية/ الغربية، والاستشراق المدعوم، وإن كان بصورة غير مباشر، من خلال صعود الفاشية الجديدة أو الحركات اليمينية الراديكالية في جميع أنحاء أوروبا.

إن التوثيق والروايات المباشرة التي يقدمها أحميدة هي تأكيد للجرائم الاستعمارية. ربما لا يكون هذا الكشف كافيًا لإثبات هذه الحقيقة التاريخية، لكنه يكفي لمواجهة جانب آخر من هذا التاريخ الذي تم إسكاته والأصوات التي تم تهميشها. مع ذلك لا يتطرق الكتاب إلى القضية الحساسة المتمثلة بأن هذه الجرائم لم تكن حوادث منفصلة ولكنها كانت في الواقع جزءًا لا يتجزأ من مؤسسات الاستعمار. إن إدراك هذا البعد مهم لتحقيق إنهاء استعمار المعرفة، كما أنه مهم أيضًا لليبيين لأن بعض الأصوات بدأت تتعالى صراخًا بذيئًا جدًا للدفاع عمّا يسمى الإنجازات الإيطالية في ليبيا، إلى درجة أن الحاكم الإيطالي الفاشي لليبيا، الجنرال إيتالو بالبو (General Italo Balbo) المتورط في شتى أنواع الجرائم صار يُنظر إليه من البعض على أنه مؤسس ليبيا الحديثة. لذلك، يجب ربط الإبادة الجماعية والسياسات الإجرامية الأخرى بالممارسات العادية الأخرى أو الهندسة المعمارية الاستعمارية المثيرة لإعجاب البعض، والتخطيط الحضري، والهياكل والمؤسسات، مثل المدارس وغيرها من الخدمات التي بينما يتم تقديمها كتعويض للسكان المحليين، فهي في الواقع كانت

مصممة أساسًا لخدمة المستعمرين. سيساعد هذا أيضًا على القضاء على أي أوهام حول ما يشاع من حسنات للاستعمار الإيطالي وتمجيد الاستعمار ومواجهة الفكرة القائلة بأن الإيطاليين أهل خير أو أناس جيدون (Italiani brava gente) ولا يمكن أن يكونوا قد ارتكبوا فظائع مثل الإبادة الجماعية أو استخدام الغاز السام، وهو ما يعكس مستوىً ثقافيًا آخر وإضافة إلى الصمت التأريخي عن الإبادة الجماعية في ليبيا.

تجاوزت هذه الممارسات الإجرامية الحاجات الاستعمارية «العادية/ الاعتيادية» لتهدئة المقاومة لتُظهر استخدام الفظائع لقهر الليبيين وكسر شوكة مقاومتهم واخضاعهم. لذلك، لا ينبغي وصف ليبيا مثالًا على «الاستعمار الجيد» و«تحديث مجتمع مسلم قبلي ومتخلف»، بل يجب عدّها نموذجًا للترابط الوثيق بين السلطة والمعرفة. ربما لا يكفي مصطلح «**الشر**» الذي هو جزء من العنوان الفرعي للكتاب (الشر هنا يشير أيضًا إلى الجوع والموت) ليعكس أهوال الإبادة الجماعية والإمبريالية ومعسكرات الاعتقال والسلب والترحيل والتهجير والحرب البربرية التي واجهها الليبيون على أيدي المستعمرين الإيطاليين.

وبالتالي، يدعو الكتاب إلى نهج جديد لمواجهة الأساطير التي خلقتها دراسات المناطق ويدافع عن الحاجة إلى نقلة نوعية، وبخاصة في ما يتعلق بدراسات الإبادة الجماعية من أجل تجاوز القيود التي تفرضها المركزية الأوروبية. لذلك، لا يقتصر الكتاب على الكشف عن الإبادة الجماعية والتاريخ الشفوي في ليبيا، بل هو دعوة مخلصة، مدعومة بأدلة وحجج تاريخية متينة، للتخلي عن الموقف الذي عُدّ لمدة طويلة الإبادة الجماعية والهولوكوست مجرد مسألة لا تخص سوى أوروبا وأخذ دراستها على نحوٍ أبعد إلى منظور عالمي. علاوة على ذلك، فالكتاب يمثل تحولًا مهمًا من حيث إنه يضع دراسات الهولوكوست ضمن الأدبيات والبحث التاريخي باللغة العربية ويتجاوز النظرة الأيديولوجية المحدودة في أن دراسات الهولوكوست مسألة لا تهم العرب. بعد أن أكد هذا الكتاب أن الفاشيين قد ارتكبوا الإبادة الجماعية بحق الليبيين، صار النظر إلى الهولوكوست كظاهرة عالمية بحاجة إلى إعادة النظر فيها بما يتجاوز المركزية الأوروبية □

من جمر إلى جمر:
صفحات من ذكريات منير شفيق

تدوين وتحرير نافذ أبو حسنة. ط 2
(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021). 571 ص.

رجا عدنان(*)
باحث من لبنان.

جمرٌ لا ينطفئ

أول ما يلفتك بعد الانتهاء من قراءة هذه المذكرات أنها تغطي مراحل سياسية وفكرية عاشتها بلداننا العربية والعالم على مدى ما يقارب السبعين سنة بما تطرحه من رؤى تختلف عن الكثير من الشائع من المقولات، وتنفرد بها، وهو ما يعطي للمذكرات سماتها الخاصة وشخصيتها ورونقها.

إنها تغطي مرحلة النكبة وإقامة الكيان الصهيوني، من خلال قراءة فاحصة لموازين القوى عالميًا وإقليميًا وعربيًا وفلسطينيًا، يمكن الخروج بنتيجة أن موازين القوى التي قامت بعد الحرب العالمية الأولى لم تكن لتسمح بإحباط المشروع الاستعماري البريطاني- الغربي الذي استقدم مئات الألوف من اليهود الصهاينة إلى فلسطين قبل حرب 1948-1949.

هكذا لم يكن من الممكن لأية قيادة فلسطينية أن تنتصر على بريطانيا والمشروع الصهيوني، بالرغم من المواجهات الباسلة للمجاهدين الفلسطينيين والعرب، من قوات الجهاد المقدس، أو القوات التي قادها فوزي القاوقجي، أو قوات الجيوش العربية. وكانت تلك المواجهات أشبه بالسباحة ضد التيار. فالبريطانيون من خلال احتلالهم كبّلوا الشعب الفلسطيني، وجرّدوه من السلاح وحموا الاستيطان بجميع الأشكال. وتوضح المذكرات أنه في حرب 1948 كان الصهاينة يزجون بثلاث أو أربع كتائب من فئات المقاتلين، ترافقهم المصفحات والدبابات بينما كان المدافعون لا يتعدون العشرات، فكانت تُخلى البيوت بسبب المعارك أملًا في العودة إليها. وبذلك يرد منير شفيق على المقولات السخيفة التي تقول «إن الفلسطيني باع أرضه». كما

(*) البريد الإلكتروني: rajadnan1948@gmail.com

يرد على المقولات التي فسّرت نكبة فلسطين لأسباب طبقية أو عائلية، أو اجتماعية، أو مرجعية نظرية، أو لأسباب خيانة البعض من البلدان العربية، أو لأخطاء ارتُكِبت وكان تلافيها كفيلًا بالانتصار، بالرغم من حصول الأخطاء والخيانات. ويرى أنه مما زاد من تفاقم ميزان القوى في مصلحة المشروع البريطاني- الصهيوني، انتقال الموقف السوفياتي من رافض للتقسيم إلى مؤيّد له من خلال الموافقة على قرار التقسيم الرقم (181) لعام 1947، ثم الداعم له عسكريًا (أسلحة تشيكية)، ومعترفًا بدولة إسرائيل، الأمر الذي جعل الأحزاب الشيوعية العربية تنجرّ وتؤيد قرار التقسيم وهو ما كان له الأثر السلبي في القضية الفلسطينية، وعلى مستقبل تلك الأحزاب فلسطينيًا، وأردنيًا، وعربيًا.

أولًا: انضمامه إلى الحزب الشيوعي

كان الدافع لانضمام منير شفيق إلى الحزب الشيوعي الأردني تأثره بالماركسية من خلال والده، واقتناعه بها كقوّة بروليتارية ثورية تهدف إلى إقامة العدالة الاجتماعية- الاشتراكية على مستوى العالم، والقضاء على الرأسمالية والإمبريالية. ولكن بعد دخوله إلى الحزب، وإبعاد قرار التقسيم من برنامجه تكتيكيًا، وليس بقناعة من قيادته، أخذ يتبلور عنده نقد للحزب الشيوعي وهو في السجن، الذي أمضى فيه عشر سنوات. وقد وصل إلى قناعة لخّصها في لقائه مع أمين عام الحزب فهمي السلفيني بعد صدور عفو عام، وخروج الشيوعيين من السجن، بما يلي:

1 ـ إن أكبر آفة مصاب بها الحزب الشيوعي هي تبعيته السياسية للاتحاد السوفياتي، وتبنيه كل المواقف السوفياتية من دون تحفظ أو اعتراض على أيّ منها سواء كانت متعلقة بقرار تقسيم فلسطين والاعتراف بالكيان الصهيوني، أو مواقفه من عبد الناصر والأحزاب القومية، أو من الوحدة المصرية-السورية. وتوجَّه بالنقد للأحزاب الشيوعية التي كانت ترى أن الحزب الشيوعي السوفياتي دائمًا على صواب، وتتبع من دون تحفظ سياسات قياداته من ستالين إلى خروشوف إلى بريجنيف، وطبعًا إلى سياسة البريسترويكا وحتى انهياره.

كان دفاع الحزب الشيوعي عن موقفه المؤيد لقرار التقسيم يستند إلى فرضية، وهي أن قرار التقسيم لو طُبق لما حدثت النكبة، ولما هُجّر ثلثا الشعب الفلسطيني، ولكانت دولة فلسطين. وكان ردّ منير شفيق: أن قرار التقسيم غير قابل للتطبيق لسببين، **الأول** أن نسبة السكان العرب في المنطقة المخصصة للكيان الصهيوني هي ما بين 48 و49 بالمئة، كذلك فإن ملكية الأرض والمساكن تزيد على 90 بالمئة للعرب الفلسطينيين، لذلك لم يكن من الممكن أن يقيم دولة أو يستقبل مهاجرين صهاينة جددًا إلاّ باقتلاع الفلسطينيين وتهجيرهم.

من هنا كان يُراد من قرار التقسيم فقط إعطاء شرعية لإعلان دولة «إسرائيل»،

وليس لتطبيق القرار حتى لو وافق عليه الفلسطينيون والعرب. أضف أن ميزان القوى العسكري كان في مصلحة إشعال الحرب لتهجير الفلسطينيين. فكيف كان يمكن إقامة دولة يهودية من دون اقتلاع ثلثي الشعب الفلسطيني، ومصادرة بيوته؟ (عملية تفريغ وإبادة بشرية).

لذلك طالب قبل خروجه من الحزب أو كشرط لبقائه فيه، أن:

أ ـ يأخذ الحزب موقفًا مستقلًا في رسم سياساته، وعدم التبعية لموسكو بما في ذلك الموقف من الصراع السوفياتي ـ الصيني.

ب ـ رفض قرار التقسيم واعتباره جريمة كبرى، وليس مجرد خطأ جسيم. فهو قرار أُريدَ منه فقط إعطاء «شرعية» لإعلان وإقامة دولة يهودية في فلسطين، ومن ثم شنّ الحرب بعد أن يؤمن له التفوق العسكري الكامل لاقتلاع ثلثي الشعب الفلسطيني من ديارِه، والحلول مكانه، وإقامة ما سمي «دولة إسرائيل».

جـ ـ تأييد الوحدة العربية من دون وضع شروط عليها مثل ضرورة تطبيق الديمقراطية، أو التحرر، أو العدالة. لأن من يضع الشروط يكون عمليًا مع شروطه وليس مع الوحدة، التي هي فعل وجود بالنسبة إلى الأمة العربية، وهي الأصل والأساس. وأما الشروط فيمكن النضال من أجلها في ظل الوحدة وبعد تحقيقها.

د ـ أخذ موقف إيجابي وداعم لعبد الناصر وحركته التحررية وعدم معاداتها، لأسباب سياسية ثانوية، كما فعلت الأحزاب الشيوعية وبعض الحركات القومية أو الديمقراطية.

هـ ـ حسبان الإمبريالية الأمريكية هي العدو الرقم واحد لشعوب العالم، والنضال ضدها.

ثانيًا: انتسابه إلى حركة فتح

اختار منير شفيق الانضمام إلى حركة فتح، لأنه رأى في منطلقاتها ما يعبّر عن الموضوعات التي اختلف حولها مع الحزب الشيوعي. مثلت فتح بالنسبة إليه توجهًا مستقلًا قائلًا بعدم شرعية الكيان الصهيوني. ويهدف إلى تحرير فلسطين من النهر إلى البحر. ويربط بين عملية التحرير والوحدة العربية أو بين الثورة الفلسطينية والثورة العربية. كما مثلت فتح بالنسبة إليه توجهًا مستقلًا عن المحاور الدولية، ومتصالحة مع التاريخ العربي ـ الإسلامي والشعب. واعتبر منطلق عدم التدخل بالشؤون العربية، بالنسبة إلى فتح، معالجة للتناقض الثانوي في علاقته بالتناقض الرئيس المتمثل بالصراع ضد الكيان الصهيوني وراعيته الولايات المتحدة الأمريكية عبر الكفاح المسلح.

فقد تحولت منطلقات فتح إلى أهداف وثوابت. وكانت بالنسبة إليه المرجعية لما قام من تناقض وصراع مع قيادة الحركة، كلما أوغلت في مشروع التسوية، وإقامة دويلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. أو كلما تخلت عن منطلق عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية ابتداء من قرار «عزل الكتائب» بعد مجزرة عين الرمانة، والانخراط في الحرب الأهلية، أو الصراع مع سورية وقبله مع الأردن،

ثم الانحياز الكامل مع العراق ضد إيران في ثمانينيات القرن العشرين.

سادت حملة واسعة تقول إن سبب ما حدث، هو موقف الرفض أو قول «لا»، ومن ثم لماذا لا نجرّب الدخول في التسوية، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه ما دامت الإرادة الدولية، والسياسات العربية كلها ذاهبة إلى هذه التسوية.

كان موقف منير شفيق منذ البداية، أن تلك السياسات أيضًا غير قابلة للتطبيق، لأن المشروع الصهيوني يريد كل فلسطين، وتهجير كل الشعب الفلسطيني، وإحلال اليهود. لهذا فإن السير في طريق التسوية يعني تقديم تنازلات مجانية على حساب الثوابت والشرعية الفلسطينية، كما يعني الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني ومستوطنيه غير الشرعيين في مجيئهم لفلسطين، وبمخالفة القانون الدولي. لهذا عارض منير شفيق وبشدة تلك المبررات التي أوصلت إلى أوسلو.

من هنا عبّر منير شفيق في ذكرياته أن التيار الذي نشأ داخل فتح، وكان هو من قيادته إلى جانب محمد محمد ابحيص (أبو حسن قاسم) ـ قائد التيار ـ وسعد جرادات، وحمدي (باسم سلطان)، كان يمثل فتح المنطلقات الأصيلة. وأما من ذهبوا إلى التسوية، وأعلنوا الدولة «المستقلة» في 1988 في الجزائر، وشاركوا في مفاوضات مدريد، ووقعوا على اتفاق أوسلو هم من خرجوا على منطلقات فتح.

ثالثًا: مع التيار داخل فتح

من الإنجازات النظرية والعملية التي تضمنها كتاب **من جمر إلى جمر**، تناوله بإسهاب موضوع التيار الذي تشكل من داخل فتح، ومن بعض اليسار اللبناني والعربي من خارجها. طبعًا بثقل كبير وواسع من الشباب والشابات اللبنانيين حيث ما كنت تستطيع أن تفرق بين الكوادر والقيادات التي شكلت التيار. وقد تعدى عددها الآلاف، أو ما بين هويتهم الدينية أو المذهبية.

كشف منير شفيق في تناوله لنشأة التيار عن النواة الأولى التي أسسته مبرزًا قيادة محمد محمد أبحيص (أبو حسن قاسم) له. وهذا لم يكن معروفًا لدى تناوله لدوره إلى جانب دور حمدي (باسم التميمي)، وسعد جرادات ودوره هو، ليبدأ المشروع بالتوسّع في خضم الحرب الأهلية اللبنانية، وبالتحديد في الدفاع عن سلاح المقاومة ووجودها في محاربة الاحتلال الصهيوني.

من المواقف الاستثنائية التي تبناها التيار، الموقف من عزل الكتائب حيث تم رفضه بقوة. وذلك بالرغم من أنه اتُّخذ على مستوى قيادات كل الفصائل الفلسطينية. فالحركة الوطنية بقيادة الشهيد كمال جنبلاط، ومدعومًا بقوّة من أحزاب وتيارات من أنصار سورية والعراق وليبيا والاتحاد السوفياتي.

كانت الحجة في رفض قرار العزل تستند إلى كون القرار سيؤدي إلى انهيار الدولة واندلاع الحرب الأهلية، وتشكيل إجماع سياسي

وراء الكتائب، وإلى أنه ليس من حق المقاومة الفلسطينية أن تأخذ قرارًا بعزل طرف أساسي من مكوّنات الشعب اللبناني، ويتنافى مع مبدأ عدم التدخل بالشؤون العربية. وبعد ست عشرة سنة اعترف عدد من القادة عام 1991 بأنه كان الخطيئة الكبرى، بما ترتب عنه من انقسام ودماء وخسائر وتضحيات. ولكنه في حينه كان مغامرة احتاجت إلى التحدي الذي صلّب موقف التيار، وأسهم في بلورته وقوته ووحدته.

أما الانخراط في القتال من جانب التيار كان دفاعًا عن سلاح المقاومة صاحَبَه دعوة إلى وحدة البنادق ضد العدو الصهيوني، ولا سيما عندما دخلت سوريا شرعيًا بقواتها لإنهاء الحرب الأهلية. هذا الانخراط أدى إلى تأسيس السرية الطلابية بقيادة سعد جرادات عام 1975، وهي التي تحوّلت إلى كتيبة الجرمق بقيادة معين الطاهر بعد أن انتقلت إلى الجنوب.

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، سادت تقديرات وتحليلات أن عهد المقاومة انتهى، وأن من لا يركب القاطرة الأمريكية سيخرج من التاريخ. في حين كان رأي منير شفيق أن أمريكا أصبحت أكثر انتشارًا في عالم متعدّد القطبية، ورأى أن المقاومة الإسلامية انطلقت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في لبنان وفلسطين. وفي كتابه **النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة** إصدار 1992، رأى فيه أن أمريكا أصبحت أضعف وليس أقوى، لأنها لا تستطيع منفردة أن تحكم العالم، في وقت كان العالم يتفلت حتى من حكم المعسكرَين، مثال على ذلك الصين.. الهند.. إيران. وبهذا يكون باب المقاومة ومواجهة الكيان الإسرائيلي لا يزال قائمًا. وقد يثبت في التجربة أن موازين القوى الجديدة ستكون أكثر مؤاتاة لتطوّر مقاومة في لبنان وفلسطين ضد الكيان الصهيوني أشدّ من سابقتها.

حملت كتيبة الجرمق خصائص التيار وشخصيته، وخطه الأخلاقي والفكري الذي مثّل من ناحية ثانية ردًا على القوى الناقدة للقيادة والمطالبة بالإصلاح والتغيير، بأن عليها أن تتولى هي نفسها عبء ممارسة القتال والكفاح المسلح في داخل الأرض المحتلة، وتحمل كتفًا في مواجهة التحديات العملية التي تواجه الثورة، بالقول إن القيادة فاشلة لا يعني أن منتقديها ناجحون.

وبكلمة، هذا ما عكسه التيار الذي قاده أبو حسن قاسم بمساعدة حمدي، إذ إن سعد جرادات استُشهد مبكرًا. وهذا الخط هو الذي سمح له أن يصبح بالآلاف من كوادر ومناصرين ومتطوعين.

رابعًا: بعد استشهاد القادة الثلاثة

وجاء اغتيال القادة الثلاث ليكشف محورية الدور لكل من أبي حسن قاسم وحمدي (باسم التميمي) وذلك لمسؤوليتهما الأولى أيضًا بالنسبة إلى نشاط التيار في المقاومة الفلسطينية في الداخل. وهذا ما أسهمت فيه الانتفاضة الأولى في تحويل الثقل

في المقاومة الفلسطينية من الخارج (بلدان الطوق، وخصوصًا لبنان 1971ـ1983) إلى الداخل. فالأدوار الثورية التي تلت استشهاد أبو حسن قاسم وحمدي كانت حاسمة في تقرير مدى إمكان التيار في أداء دوره المميز في المقاومة من الداخل أو في الداخل. كما وفي إلقاء الضوء على أهمية وأولوية دورهما في المرحلة السابقة.

إن المذكرات في هذه الفترة، بقصد، أو ربما من دون قصد، تبتعد من مناقشة هذه المرحلة مكتفية بالإشارة إلى بروز حركتَي الجهاد وحماس في هذه الفترة. وهو ما أوجب على سرايا الجهاد الإسلامي أن تختار بين أن تكون طرفًا إسلاميًا مقاومًا ثالثًا، أو تختار وقف نشاطها المقاوم، فيتوزع بين حركتَي الجهاد وحماس من أجل مواصلة المقاومة، إذ من الأفضل أن تكون هناك حركتان إسلاميتان في مقدمة المقاومة من وجود ثالثة منافسة. ولعل من الأسباب التي شجعت على هذا الخيار الثاني يتمثل بما أظهرته كل من حماس والجهاد من إنجازات مهمة في المقاومة تأكدت أكثر فأكثر على مدار تسعينيات القرن العشرين، وفي الانتفاضة الثانية 2000 ـ 2005، وحتى اليوم بالطبع.

صحيح أن ما تقدم يمثل سببًا قويًا مقنعًا لقرار حل سرايا الجهاد الإسلامي. ولكن تبقى هنالك تفاصيل أخرى ثانوية لهذا القرار، لم تكشف عنها المذكرات. وذلك من النواحي الذاتية، وليس فقط بسبب بروز دور كل من حركة الجهاد وحماس. وذلك بالرغم من حكمته وأولويته. ولعل ما يؤكد هذا الاستنتاج أن مجموعة من النواة الأساسية استمرت في التلاقي في كل من الأردن ولبنان، لتواصل طرح خط سياسي ونشاط عملي وفكري، يعدّان امتدادًا للتيار ضمن الظروف والمستجدات الجديدة.

خامسًا: المرجعية الإسلامية

عرف عام 1979 تحوّلين رئيسيين مهمين سيكون لهما الأثر البالغ في المراحل اللاحقة. كان الأول خروج مصر من ساحة المواجهة مع الكيان الصهيوني بعقد معاهدة سلام معه. وكان الثاني انتصار الثورة الإسلامية في إيران ووضعها هدف تحرير فلسطين، وإعلانها عدم الاعتراف بالكيان الصهيوني، وإلغاء سفارته في طهران، ورفع العلم الفلسطيني مكانها. فالأول شكّل مؤشرًا إلى بداية تراجع قيادة فتح التي كانت منحازة لمصر في عهدي عبد الناصر والسادات، ومن ثم دخول الثورة الفلسطينية بمجموعها في حالة التراجع إن لم يكن في الموقف السياسي ففي القتال. أما الثاني فقد أدخل المرجعية الإسلامية لتصبح حافزًا للجهاد في فلسطين، وتعويض المقاومة، وما أخذت تفقده من اندفاع وروح ثورية. ويمكن أن يضاف من الناحية الإسلامية تطور اندلاع المقاومة الجهادية ضد السوفيات في أفغانستان.

هذه اللحظة التاريخية التي سجلت تراجعًا تدريجيًا لمشروع المقاومة الذي قادته القوى الوطنية والقومية واليسارية، واكبه خروج الإسلام السياسي من حالة الكمون إلى حالة الفعل. أخذ التيار، كما يوضح منير

شفيق، بالبحث النظري والفكري والعملي لإبقاء جذوة المقاومة متصاعدة في فلسطين، وعدم السماح بالتراجع الذي أدت إليه سياسات السادات بإخراج مصر من دورها في مواجهة الكيان الصهيوني. وهذا يفسّر بأن التحوّل إلى تبني المرجعية الإسلامية بدأ بهدف ضخّ دماء جديدة في عروق المقاومة التي بدأت جذوتها تخبو. وهذا الأمر دفع التيار إلى الانخراط في الحالة الإسلامية، وإلى الانتقال لبحث تبني المرجعية الإسلامية الجهادية المقاوِمة، ومن ثم البحث في قضايا العقيدة والإيمان.

وكان منير شفيق يرى منذ التسعينيات ولاحقًا أن ميزان القوى العالمي والإقليمي أصبح في غير مصلحة الكيان الصهيوني، فمعارضة اتفاق أوسلو، لم ترتكز على الموقف المبدئي فحسب، وإنما أيضًا على أن موازين القوى أصبحت أكثر مواتاة. وهذا ما أكدته المقاومة في التسعينيات، والانتفاضة الثانية، وحروب 2006 في لبنان، و2008 و2009 و2012 و2014 في قطاع غزة، كما أكده الانسحاب الصهيوني عام 2000 من لبنان، و2005 من غزة بلا قيد أو شرط.

إن موازين القوى أصبحت أكثر مواتاة بالرغم من سلبيات الموقف العربي، حيث أخذت إيران تؤدي دورًا معوّضًا قويًا في ميزان القوى، وتشجيع ودعم المقاومة.

وهنا يوضح منير شفيق أن هذا الانتقال أخذ يتم على أساس فردي داخل التيار العام، الذي استمر يجعل أولويته المقاومة، بما في ذلك الاحتفاظ بالوحدة مع العناصر المقاومة السابقة التي لم تذهب إلى الإسلام العقيدة أو الالتزام، في الوقت الذي ذهب إليه عدد مهم من نواته وكوادره □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

أولًا: كتب عربية

ـ 1 ـ

نظم وسائل الإعلام العربية. تحرير كارولا ريشتر وكلاوديا كوزمان؛ ترجمة دعاء نبيل سيد إمبابي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022. 399 ص.

انطلاقًا من الاهتمام بالإعلام العربي في ما يعكسه من مناهج ومفاهيم سياسية متعددة ومحددة للجمهور والمجال العام، يسعى هذا الكتاب إلى تقديم تحليل مقارن لنظم وسائل الإعلام في البلدان العربية، مستندًا إلى العوامل التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر في كل بلد. ويهدف بذلك إلى تصنيف الإعلام العربي على أساس مجموعة من الأبعاد التي تساعد على فهم أفضل للأنظمة التي تحكم العمل الإعلامي في المنطقة العربية من دون التقيد بالنماذج الغربية لتصنيف أنظمة الإعلام العربية التقليدية التي تراوح بين نماذج صحافة التعبئة والصحافة الموالية ووسائل الإعلام المتنوعة (المطبوعة) والنظام الانتقالي لوسائل الإعلام (المطبوعة)، وبما يعزز نهج البحث المقارن لنظام الإعلام.

ومن أبرز تلك الأبعاد التي تساعد على فهم أفضل لأوجه التباين والقواسم المشتركة بين وسائل الإعلام في البلدان العربية، التطورات التاريخية التي تؤثر بقوة في تشكيل أنماط هياكل وسائل الإعلام اليوم، وإنتاجها واستهلاكها، المعلومات الأساسية التي تتعلق بالتركيبة الاجتماعية واللغوية والجغرافية، النظام السياسي ومجموعة القوانين التي تعمل أنظمة الإعلام في إطارها، اقتصاد وسائل الإعلام ومصادر تمويلها وملكيتها، وتأثير دور التكنولوجيا، ولا سيّما الإنترنت، في تصنيف الأنظمة الإعلامية. ويضاف إلى هذه الأبعاد التحديات التي تواجه أنظمة وسائل الإعلام في البلدان العربية ورصد التوقعات المستقبلية حولها في ظل ما تشهده البلدان العربية والمنطقة من تطورات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية.

تقدم فصول الكتاب رؤى حول مختلف الأنظمة الإعلامية في المنطقة العربية على

أساس التجمعات الجغرافية لدول المنطقة، فتتناول من الشرق أو منطقة الشام أو المشرق، لبنان وسورية وفلسطين والأردن والعراق، ومن منطقة الخليج والجزيرة العربية، السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت وسلطنة عمان واليمن، ثم مصر والسودان، ـ من وادي النيل ـ تليها ليبيا وتونس والجزائر والمغرب من منطقة المغرب العربي.

يتناول الفصل **الأول** من الكتاب وسائل الإعلام اللبنانية التي تعكس التعددية التي يتسم بها المجتمع اللبناني، والتحديات التي تواجهها، ومنها تشتت المشاهدين وتراجع الإيرادات المتحققة من الإعلانات، وذلك نتيجة تشرذم الجماهير الناتج من اتساع الخيارات المتاحة عبر الإنترنت. ومن التحديات الأخرى، غياب القوانين التي تراعي التقدم التكنولوجي، وعجز التلفزيون الرسمي عن القيام بدوره كقناة تهدف إلى الخدمة العامة في مواجهة التوجُّه التجاري الجامح والاستقطاب الفج. وفي الخلاصة تجد وسائل الإعلام اللبنانية نفسها في مأزق، شأنها في ذلك شأن البلد نفسه.

أما الفصل **الثاني**، فيتناول تفكك البيئة الإعلامية في سورية التي كانت تحت سيطرة الحكومة المركزية، وذلك نتيجة الحرب الدائرة في البلاد منذ عام 2011 التي من المتوقع أن تحدد تطوراتها مستقبل المنظومة الإعلامية في البلاد.

ويعرض الفصل **الثالث** للممارسات الإعلامية الفلسطينية في فلسطين التاريخية والمهجر التي تمثلت بتوظيف وسائل الإعلام لتحقيق التحرر الوطني وتقرير المصير على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه المنظومة الإعلامية الفلسطينية في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي.

أما الفصل **الرابع**، فيتناول سمات المنظومة الإعلامية الأردنية ومدى ارتباطها بالأنظمة السياسية والاقتصادية والقانونية، ويركز على الجهود المبذولة لتطوير صناعة إعلامية مستدامة، في ظل الأوضاع الصعبة التي تمر بها المنطقة، وتداخل الإصلاحات السياسية مع الإصلاحات في مجال الإعلام، وصعوبة تحقيق تقدم كبير في مجال تغيير مستوى حرية التعبير.

ويناقش الفصل الخامس تطور وسائل الإعلام العراقية وتدهور مستوى حرية الصحافة التي وصفت بأنها «ديمقراطية» بعد عام 2003. ويعود هذا التدهور إلى تردي الأوضاع الأمنية في البلاد وتفشّي الفساد وسيطرة الأحزاب السياسية والحركات الدينية على الحكم.

ويعرض الفصل **السادس** للإعلام السعودي والتحديات التي تواجه الرقابة الحكومية عليه من جانب وسائل الإعلام الرقمية الآخذة في الانتشار، بينما يتناول الفصل **السابع** منظومة الإعلام في الإمارات الهادفة منذ تأسيسها 1971 إلى أن تنشئ محركًا رئيسًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولبناء الدولة.

أما الفصل **الثامن**، فيتناول المشهد الإعلامي في قطر الذي يمكن تقسيمه بين وسائل الإعلام الوطنية التي تبث للجمهور

المحلي القطري، ومجموعة قنوات الجزيرة الفضائية الدولية التي تبث إلى جمهور دولي مختلف اللغات والثقافات. ولا يحول ذلك دون تعاون الإعلاميين على العمل معًا لترسيخ نظام الحكم في البلاد.

ويُعنى الفصل **التاسع** بالنظام الإعلامي في البحرين الموجَّه من قبل نظام الحكم، في حين يتناول الفصل **العاشر** الإعلام في الكويت الذي يتمتع بقدر لا بأس به من الحرية.

أما الفصل **الحادي عشر**، فيتناول أبرز معالم تطور الإعلام في سلطنة عُمان والعلاقة بين الإعلام والنظام السياسي والأطر التشريعية المنظمة للعمل الإعلامي في السلطنة وآفاق إحداث تغيير في التشريعات الهادفة إلى تطوير محتوى وسائل الإعلام، في مقابل انتشار شبكات التواصل الاجتماعي التي تتيح الفرصة للمواطنين للتعبير عن أنفسهم بحرية أكبر.

ويناقش الفصل **الثاني عشر** الإعلام المضطرب في اليمن غير المستقر والمرهون بما ستؤول إليه الأوضاع بعد انتهاء الحرب الدائرة في البلاد. ويتناول التحديات الكبيرة التي تواجه الإعلام اليمني في البنية التحتية والتنظيم وحرية التعبير والتأهيل والمهنية.

أما الفصل **الثالث عشر**، فيتناول المشهد الإعلامي في مصر الذي يشهد تراجعًا في حرية التعبير والمهنية، بينما يناقش الفصل **الرابع عشر** تأرجح وسائل الإعلام السودانية بين النظم العسكرية والديمقراطية نتيجة التغيرات السياسية التي شهدها السودان.

ويعنى الفصل **الخامس عشر** بحالة التفكك التي شهدتها ليبيا بعد الثورة وانعكاس ذلك على نظام الإعلام الذي لا يزال يصنف على أنه نظام تعبئة حتى بعد سقوط نظام القذافي، في حين يناقش الفصل **السادس عشر** المشهد الإعلامي المتغير بعد الثورة في تونس، ولا سيَّما تحرر وسائل الإعلام من الرقابة الحكومية التي كانت تتحكم بالإعلام قبل الثورة.

ويتناول الفصل **السابع عشر** وسائل الإعلام في الجزائر وإصرار الحكومات على احتكار البث التلفزيوني والإذاعي وممارسة الرقابة على الإعلام، في وقت يتزايد عدد مستخدمي شبكة الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما يجعل من الرقابة التي تحد من حرية التعبير عديمة الجدوى في نهاية المطاف.

أما الفصل **الثامن عشر** والأخير، فيعرض لتأثير السلطة في وسائل الإعلام المغربية والرقابة التي قيدت عملية تحرير الإعلام.

تؤكد فصول الكتاب أن الصحافة تتشكل وتتلون بحسب البنية الاجتماعية والسياسية التي تعمل فيها. ولذا فإن تقييم أداء وسائل الإعلام العربية على أرض الواقع وتصنيفها وإبراز المحاور التي تميِّز أنظمتها يتطلب تجاوز البيئة الرسمية القانونية التي تعمل فيها وسائل الإعلام أو النظم القانونية المكتوبة التي تنظم عملها، والتي لا تعكس في الواقع الوضع الفعلي لوسائل الإعلام. ولا بد عند تصنيف الأنظمة الإعلامية الحالية في البلدان العربية من منظور مقارن من الأخذ في الاعتبار النهج العام للحكومة أو الدولة تجاه

الإعلام، والطرائق التي تتأثر بها الصحافة وأداء العاملين في مجال الإعلام بالخطوط الحمر والقواعد غير المكتوبة وأنواع الرقابة الذاتية التي تنتج من دمج نهج الدولة الشامل تجاه وسائل الإعلام في ممارسات عملها. كما لا بد من البحث في ملكية وسائل الإعلام، وفي موضوع التفكك والاستقطاب الناتجين من خطوط الصراع التي تحركها الاختلافات العرقية أو الدينية أو الاجتماعية أو السياسية، وطريقة تعامل النظام السياسي مع هذه الصراعات وطريقة تمثيل الإعلام لها، إضافة إلى موضوع التقدم التكنولوجي، ومستوى الاتصالات في مجال الإعلام عبر الحدود الوطنية للبلدان العربية.

ـ 2 ـ

صادق عبد الله الشيخ عيد. **العلاقات التركية-القطرية: السياسة الخارجية والأمن الإقليمي (2002-2020)**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021. 203 ص.

يعرض هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ لمراحل تطور العلاقات التركية ـ القطرية بين العامين 2002-2020، وسمات كل مرحلة وظروفها، متناولًا طبيعة تطور العلاقات الثنائية بين البلدين سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا وعسكريًا وثقافيًا، ومواقفهما المشتركة إزاء المسائل الأمنية وقضايا التغيير السياسي في الشرق الأوسط، وانعكاسات الصراعات الإقليمية على علاقاتهما.

كما يتناول أسباب تطور العلاقات بين البلدين، سواء على المستوى الثنائي، حيث تحكمت الخلفيات الأيديولوجية والرؤى السياسية ومقومات القوة والمصلحة الوطنية بتلك العلاقات، أو على المستوى الإقليمي حيث تطورت تلك العلاقات متأثرة بمفهومي توازن القوى والمركب الأمني الإقليمي، وذلك في إقليم الشرق الأوسط الذي يفتقر إلى السلم والأمن، ويعاني صراعات محلية، وحروبًا أهلية، وصدامًا بين قواه الكبرى، إضافة إلى أهميته الاستراتيجية التي جلبت تدخلات القوى العظمى في العالم، الأمر الذي جعل من البعد الأمني الاستراتيجي محددًا مهمًا للعلاقة بين دوله ـ بما في ذلك تركيا وقطر ـ إلى جانب الأبعاد الأخرى السياسية والاقتصادية.

وتكمن أهمية الكتاب في كونه، يقدم نموذجًا لكيفية دراسة العلاقات بين دولتين مختلفتين من حيث الحجم والسكان؛ فتركيا قوة إقليمية ناهظة تعاظم دورها الإقليمي خلال العقدين الأخيرين، أما قطر فدولة صغيرة من حيث المساحة، وعدد السكان، غير أنها تمتلك موارد مالية كبيرة، وقدرات إعلامية مهمة، وسياسة خارجية نشطة.

على الصعيد الثنائي، يستند التقارب التركي- القطري إلى عوامل كثيرة، بينها الصداقة الشخصية بين زعيمَي البلدين والقيم المشتركة، والتكامل الاقتصادي حيث تعدّ قطر من أكبر مصدّري الغاز الطبيعي في العالم، بينما تركيا من أكبر مستورديه، وهو ما مثّل فرصة للتكامل، كما تمتلك تركيا الخبرات والموارد البشرية، بينما تمتلك قطر الموارد المالية. وقد مثّلت تركيا بيئة استثمارية مهمة للاستثمارات القطرية في القطاعات المختلفة العقارية والمالية وغيرهما، ومن جانبها فتحت

قطر الباب للشركات التركية للاستثمار في قطر. كذلك مثَّلت التهديدات الأمنية المشتركة أحد أبرز عوامل التقارب بين البلدين حيث يسود التعاون بينهما استخباريًا وأمنيًا، ويجمعهما الكثير من الاتفاقيات الثنائية في هذا الصدد. ولا يخفى أن قطر تتمتع بموقع جيوستراتيجي مطل على الخليج الغني بالنفط، الأمر الذي ساهم في التعاون العسكري وإقدام تركيا على إقامة أولى قواعدها العسكرية في قطر التي رأت في الوجود العسكري التركي على أراضيها حماية لأمنها، إضافة إلى مهام التدريب والاستشارات التي تحتاج قوات قطر المسلحة إليها.

وعلى المستوى الإقليمي، رأى البلدان أنه لا بد من مواجهة التحديات التي تواجه أمنهما القومي مع تصاعد حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وزيادة وتيرة النزاعات والتدخلات الخارجية فيه، واندلاع ثورات الربيع العربي التي غيرت أنظمة الحكم في بعض الدول، وأدخلت أخرى في صراعات أهلية دامية تهدد الاستقرار في المنطقة. وكان الدعم التركي لقوى المعارضة السورية، والتوافق التركي القطري على التعاون مع الإسلام السياسي المتمثل بجماعة الإخوان المسلمين في مصر وحزب حركة النهضة في تونس عقب ثورات الربيع العربي، والتدخل التركي في ليبيا ودعم أنقرة لقطر في أزمتها مع كل من السعودية والإمارات ومصر والبحرين، إضافة إلى توافقهما على الحد من التمدد الإيراني في المنطقة، من أبرز التطورات التي أدت الى تعزيز التقارب بين البلدين. وترجم هذا التعاون في المجال العسكري حيث اهتمت قطر بالصناعات الدفاعية التركية، وفي المجال الاقتصادي حيث يسعى البلدان إلى رفع حجم التبادل التجاري بينهما ليصل إلى 5 مليارات دولار، إضافة إلى المجال السياسي، حيث يؤكد الجانبان استمرارهما مواجهة التحديات التي تهدد أمنهما القومي والتصدي لتحالف شرق المتوسط الذي يضم «إسرائيل» واليونان وقبرص ودولًا أخرى، إضافة إلى الاهتمام المشترك بالقضية الفلسطينية، وذلك في ظل علاقة الجانبين مع مختلف الفصائل الفلسطينية بما في ذلك حركة حماس في غزة من جهة، ومع السلطات الإسرائيلية من جهة ثانية.

ـ 3 ـ

جمال حويل. **معركة مخيم جنين الكبرى 2002: التاريخ الحي**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2022. 189 ص.

يبحث هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ عن معنى معركة مخيم جنين، في الضفة الغربية التي وقعت في ما بين 1 و11 نيسان / أبريل 2002، ومعنى النصر، ومعنى الهزيمة، وذلك بهدف الإجابة عن الأسئلة المتعددة، من بينها: ماذا فعل المنتصرون بالنصر؟ وماذا فعل المهزومون بالهزيمة؟ وكيف استطاع الفلسطينيون المزاوجة بين فهم تجربة مخيم جنين كـ «ملحمة صمود وتصدٍّ» من ناحية كونهم قد انتصروا، وبين فهمها كـ «مجزرة» من حيث حجم الخسائر والتضحيات؟

تكمن أهمية الكتاب في كونه يدون تاريخًا تفصيليًا لمعركة مخيم جنين مع تحليل سياسي وعسكري وثقافي للمعركة مما يعزز

ثقافة المقاومة في ظل الاحتلال الصهيوني المتواصل. كما يبين مدى النقص في عملية استخلاص العبر من تجارب المعركة على المستويين الرسمي والشعبي.

يضم الكتاب خمسة فصول، يتناول **الأول** مخيم جنين في الأدبيات، فيما يضع الفصل **الثاني** المخيم في سياقه الفلسطيني التاريخي والاجتماعي والعسكري والسياسي. ويتناول الفصل **الثالث** عملية الإعداد للمعركة: الخريطة والميدان، وما قبل «السور الواقي»، ـ أي العملية التي قام بها الجيش الإسرائيليّ في عام 2002 وأعاد احتلال الضفّة الغربيّة ـ. أما الفصل **الرابع** فيركز على يوميات معركة جنين، فيما يقدم الفصل **الخامس** والأخير أهم ما توصل إليه الكاتب من خلاصات للمعركة.

دخلت قوات الاحتلال الإسرائيلي مخيم جنين ومناطق أخرى تحت إدارة السلطة الفلسطينية خلال الانتفاضة الثانية، وذلك كجزءٍ من عملية «السور الواقي». وتمّ استهداف المخيم بعد أنْ زعمت سلطات الاحتلال أنه «كان بمثابة موقع لشن العديد من الهجمات الإرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين..». واستخدمت قوات الاحتلال قوات مشاة وكوماندوز وطائرات عمودية هجومية، والجرافات المدرعة، بعد أن أبدى المدافعون عن المخيم مقاومة متماسكة ووقع طابور إسرائيلي في كمين مسلح أدى إلى خسائر بشرية إسرائيلية موجعة، زعزعت الحسابات الإسرائيلية. ودمر الاحتلال قبل أن ينسحب نهائيًا من المخيم في 18 نيسان/أبريل 2002 أكثر من 450 منزلًا بالكامل ونحو 800 منزل بصورة جزئية. وبينما تحدثت الأنباء الإسرائيلية عن اعتقال مئات الفلسطينيين من المخيم ومقتل 58 فلسطينيًا، تحدثت التقارير الفلسطينية عن سقوط أكثر من 500 شهيد فلسطيني، وذلك نتيجة استخدام قوات الاحتلال المدنيين الفلسطينيين دروعًا بشرية خلال محاولاتها التوغل واقتحام المنازل في المخيم. وقد اعترف الجانب الإسرائيلي بمقتل 23 من جنوده، في حين تحدثت أنباء أخرى عن مقتل 55 جنديًا إسرائيليًا في المعركة.

لقد حوّلت معركة جنين المخيم إلى قيمة وطنية جامعة، وأثبتت أن لا حل مع المحتل سوى مقاومته. لكن الأمر لم يخلُ من وجود تيارات سعت إلى استغلال الحدث بوصفه فرصة لدفع مشاريعها السياسية التي لم تر النور مع استمرار الاحتلال.

ثانيًا: كتب أجنبية

ـ 1 ـ

Kevin Rudd

The Avoidable War: The Dangers of a Catastrophic Conflict between the US and Xi Jinping's China

New York: Public Affairs, 2022. 432 p.

يتابع السياسي الأسترالي والخبير بالشؤون الصينية كيفين رود رئيس وزراء أستراليا الأسبق ورئيس منتدى «مجتمع آسيا» بنيويورك، تطور العلاقة المتقلبة بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة والصين، ليحذر من أن تصاعد التوتر بين الجانبين مع ما يرافقه من غموض يحيط بسلوك قيادتهما، إضافة إلى الجذور الثقافية والتاريخية والأيديولوجية المثيرة للصراع بين الجانبين،

قد يؤدي إلى حرب كارثية من شأنها أن تعيد كتابة مستقبل البلدين والعالم.

من هنا يدعو الكاتب إلى وضع ضوابط صارمة لإدارة التنافس بين القوتين العظميين، والحفاظ على مصالحهما وتفادي الانزلاق إلى حرب كارثية، وذلك بعيدًا من سياسات الاستقطاب والتهديد بالاحتواء ـ التي غالبًا ما تلوح بها الولايات المتحدة لاحتواء التنين الصيني أو لتغيير النظام ـ والمواجهة والقطيعة الاقتصادية بين البلدين. وفي هذا السياق يستطيع البلدان ـ في رأي الكاتب ـ تجنُّب الحرب من خلال وضع إطار عمل يطلق عليه تسمية إطار «المنافسة الاستراتيجية المُدارة» التي تحول دون تحوّل المنافسة الاستراتيجية بين البلدين إلى صراع مفتوح. ويشمل هذا الإطار تنظيم إدارة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والأنشطة العسكرية في الفضاء السيبراني.

ـ 2 ـ

Robert Mason

Foreign Policy in Iran and Saudi Arabia: Economics and Diplomacy in the Middle East

London: I.B. Tauris, 2022. 288 p.

يتناول هذا الكتاب تأثير الاعتبارات الاقتصادية (مثل النفط والغاز والعقوبات والتجارة والاستثمار) في عمليات صنع القرار في السياسة الخارجية والأنشطة الدبلوماسية في السعودية وإيران بعضهما تجاه بعض، وتجاه الشرق الأوسط الأوسع والقوى الدولية النافذة بالمنطقة، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تميزت علاقاتها بالسعودية بالتحالف، في وقت اتسمت بالعداء مع إيران نتيجة فرض العقوبات الاقتصادية والتجارية والعلمية والعسكرية على طهران منذ الثورة الإيرانية 1979، ويسعى الكتاب إلى تسليط الضوء على أن السياسة النفطية، بما في ذلك إنتاج النفط وتقلبات أسعاره وتأثير ذلك في سياسات العرض والطلب، هي العامل الاقتصادي الأساسي الذي يدفع الدبلوماسية والتنافس بين السعودية وإيران، وذلك من دون أن يغفل العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في صناعة القرار.

ففي السعودية، يتم وضع العوامل الاقتصادية في سياقها التقليدي المتمثل بالحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال التحالفات الدولية وتعزيز أسواق تصدير الطاقة المستقرة وطويلة الأجل. وفي ما يتعلق بحالة إيران، ارتبطت العوامل الاقتصادية بعوامل غير اقتصادية نتيجة العقوبات على طهران منذ الثورة الإيرانية والعداء الغربي الذي تراه طهران موجهًا ضد الثورة وأمنها القومي، وقد تأثرت السياسات الخارجية للسعودية وإيران بتطورات الأحداث في الشرق الأوسط وعلى المستوى الدولي منذ «حرب أكتوبر 1973» وأزمة النفط والحرب الإيرانية ـ العراقية في الثمانينيات، وانهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية 1991، وصولًا إلى تداعيات هجمات «11 سبتمبر» 2001 والغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق 2003 وظهور مفاهيم الإصلاح والدمقرطة، والعولمة والتنويع الاقتصادي والإرهاب والحديث عن شرق أوسط جديد ناشئ.

لكن الثابت أن سياسات السعودية الخارجية انشغلت على الدوام بسبل تأمين الأمن والاستقرار لتصدير النفط، بينما انشغلت سياسات إيران الخارجية بسبل مواجهة العقوبات الأمريكية التي فرضت عليها منذ الثورة الإيرانية 1979.

ـ 3 ـ

Mary E. Sarotte

Not One Inch: America, Russia, and the Making of Post-Cold War Stalemate

New Haven, CT: Yale University Press, 2021. 568 p.

يكشف هذا الكتاب، مستندًا الى مجموعة كبيرة من الوثائق والمذكرات والرسائل والاتصالات بين البيت الأبيض والكرملن، عن سياسات واشنطن وتكتيكاتها لتوسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو) منذ انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، على الرغم من الوعود التي تقول موسكو إن الولايات المتحدة قدمتها إلى روسيا بأن الناتو لن يتحرك «شبرًا واحدًا» في اتجاه الشرق والتمركز عسكريًا على حدود الاتحاد الروسي وريث الاتحاد السوفياتي السابق، وهو ما قوّض ما كان يمكن أن يصبح شراكة دائمة بين روسيا والولايات المتحدة.

ويشدد الرئيس الروسي الحالي فلاديمير بوتين على أن واشنطن ـ منذ انهيار جدار برلين ـ خانت وعدًا بأن الناتو لن يتحرك «شبرًا واحدًا» في اتجاه الشرق، مبررًا تجدد المواجهة مع واشنطن كرد ضروري على تمدد الناتو العسكري على الحدود الروسية، بينما تنكر الولايات المتحدة تعهد أي رئيس أمريكي لروسيا بعدم تمدد الناتو باتجاه الشرق، علمًا أن واشنطن أعلنت منذ تفكك الاتحاد السوفياتي السابق أن مصلحة واشنطن والغرب عمومًا تقتضي تخلي الدول التي أعلنت استقلالها عن الاتحاد السوفياتي والتي كانت منضوية في «حلف وارسو» عن أسلحتها النووية، الأمر الذي رأى فيه العديد من المراقبين توجهًا أمريكيًا مخططًا له منذ البداية لاحتواء دول حلف وارسو والتمدد شرقًا لاحتواء الاتحاد الروسي وترجمة انتصارها في الحرب الباردة.

يعرض الكتاب للعلاقات الأمريكية الروسية في السنوات الحرجة بين سقوط جدار برلين وصعود بوتين إلى السلطة، متناولًا الخلافات التي سادت العلاقات حول توحيد ألمانيا، وتوسيع حلف شمال الأطلسي، وأوكرانيا، والحد من التسلح، والنظام الأمني بعد الحرب الباردة. وترى مؤلفة الكتاب أن الولايات المتحدة نجحت في حماية مصالحها الاستراتيجية، بما في ذلك الحفاظ على «حلف ناتو» قابلًا للحياة، بينما شعرت روسيا، التي أضعفت بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، بأنها مضطرة إلى الانضمام إلى التغييرات السياسية غير المرغوب فيها التي تشرف عليها واشنطن والتي تتفرد بإدارة الشؤون الدولية بعد الحرب الباردة. وأدت تلك الحقائق السياسية الجديدة، ومنها تمدد الناتو نحو الشرق، إلى إثارة الاستياء الروسي الذي تصاعد في مع الصراع الروسي مع جورجيا عام 2008 ومع أوكرانيا عام 2014، وصولًا إلى الحرب الحالية الدائرة في أوكرانيا التي تعود جذورها إلى توسع الناتو بعد الحرب الباردة، وإلى تطلع بوتين – بحسب وجهات نظر غربية ـ إلى إعادة بناء الإمبراطورية الروسية، على خطى القيصر بطرس الأكبر.

ـ 4 ـ

Stefan Auer

European Disunion: Democracy, Sovereignty and the Politics of Emergency

London: Hurst publishers, 2022. 288 p.

يتناول هذا الكتاب بالنقد الاتحاد الأوروبي، معتبراً أن الاتحاد فشل في إرساء هياكل سيادة فوق وطنية، كما أضر بالديمقراطيات الوطنية. ويرى مؤلف الكتاب أن الاتحاد يعني العديد من الأشياء المختلفة لأعضائه، فبالنسبة إلى ألمانيا على سبيل المثال، تم تصور مشروع الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي على أنه ما بعد وطني، أو حتى ما بعد سيادة. وفي المقابل، سعى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى تحقيق رؤية أوروبا ذات السيادة، متطلعًا إلى أن يصبح الاتحاد الأوروبي لاعبًا جيوسياسيًا هائلًا. ولكن، عوضًا من ذلك، وجدت أوروبا نفسها أمام اختبار صعب، تكافح للتأكد من قيمها في الخارج وإثبات وجودها على الساحة الدولية ككتلة مترابطة ومتحدة، وحتى على المستوى المحلي، واجهت تمردًا سياديًا من الدول الأعضاء الجديدة، مثل المجر وبولندا، وأزمة خروج بريطانيا من الاتحاد (البريكست) أواخر عام 2020. لقد أدت الأزمات التي عصفت بالاتحاد ومنها أزمة منطقة اليورو الناجمة عن أزمة الائتمان في عام 2008، وأزمة الوصول إلى اتفاقيات تجارية حرة لا تضعف المزارعين الأوروبيين، وكذلك إجراءات حماية القطاع الزراعي التي تتخذها بعض الدول (فرنسا على سبيل المثال)، وأزمة التعامل مع ملف اللاجئين، وتحرير اليد العاملة عبر الحدود الوطنية الأوروبية ـ التي أسهمت في انتقال العمالة من البلدان الأفقر إلى البلدان الأكثر ثراء، حيث تسببت في الاستياء والبطالة ـ، والإخفاق في الوقوف في وجه روسيا، وانتشار وباء كوفيد ـ19 وإجراءات العزل التي اتخذتها دول الاتحاد منفردة لمواجهة الوباء، إلى فقدان الاتحاد لمصداقيته في العمل الجماعي وكحامي للمواطنين الأوروبيين.

ونتيجة لهذه الأزمات أصبح الاتحاد – برأي العديد من المراقبين ـ جهازًا بيروقراطيًا مترهلًا عجزت دوله من خلال المؤسسات فوق الوطنية عن التعامل بموقف أوروبي موحد وحاسم مع مختلف الملفات المطروحة. وهذه المؤسسات فوق الوطنية التي وضعت للتغلب على عصر الدول القومية، تُركت من دون أي بحث في تطويرها وتفعليها، فأصبحت بيروقراطية أكثر من أي وقت مضى، تتجنب السيطرة على الأشخاص الذين من المفترض أن تخدمهم. ونتيجة لمنطق التكنوقراطية الذي غالبًا ما يقف في مواجهة الدافع الديمقراطي الذي يفترض أن يجسده الاتحاد الأوروبي، باتت الديمقراطية تعاني في أوروبا. ومن هذا المنطلق، يعتقد الكاتب أن الاتحاد لم يتمكن من إرساء هياكل سيادة فوق وطنية مناسبة، كما أضر بالديمقراطيات الوطنية.

ثالثًا: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

Dennis Ross,

"West's Weakness Led Putin into Ukraine and Other Enemies are Looking for Similar Signs,"

The Hill (8 April 2022).

يطرح الدبلوماسي الأمريكي دنيس روس في هذه المقالة تساؤلات حول العوامل التي ساعدت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على

استسهال شن حرب كارثية على أوكرانيا. وتدور أغلب هذه التساؤلات حول ما إذا كانت تحذيرات إدارة بايدن للرئيس الروسي بوتين كافية لدفعه إلى التراجع عن قرار الغزو، وكذلك حول ما إذا كان غموض الموقف الألماني بشأن مصير خط أنابيب الغاز الروسي الى ألمانيا «نورد ستريم- 2» قد شجع بوتين على الغزو أيضًا. كذلك تناولت التساؤلات الموقف الألماني وغيره من المواقف الأوروبية التي ظلت لسنوات ترفض تحديث قواتها أو إنفاق أعضاء الناتو 2 بالمئة من ناتجهم المحلي الإجمالي على الدفاع، واعتبار بوتين هذا التردد الأوروبي موقفًا مناسبًا للسير بقرار الغزو.

ويرى روس أن بوتين بدأ يظهر أنه لا يحترم حرمة الحدود مع غزو جورجيا في عام 2008، ومع انفصال أوسيتيا وأبخازيا عنها، وأن الرد الأمريكي كان محدودًا. وكان رد فعل الولايات المتحدة وأوروبا على استيلاء بوتين على منطقة القرم في عام 2014 محدودًا أيضًا. كذلك لم يكن الموقف الأمريكي أفضل حالًا إزاء التدخل العسكري الروسي في شرق أوكرانيا، حين اتخذ الرئيس أوباما قرارًا بعدم تقديم مساعدة كبيرة لأوكرانيا، معتقدًا أن هذا سيمثل استفزازًا وسيؤدي إلى التصعيد الروسي للصراع.

وعندما أرسلت روسيا قوات إلى سورية في عام 2015 لدعم الرئيس السوري، لم تستجب الولايات المتحدة ولا أوروبا، وذلك في ظل اعتقاد الكثيرين أنه إذا أراد بوتين الغرق في مستنقع سورية، فدعه يدفع الثمن. لكن بوتين غيّر ميزان القوى هناك بتكلفة منخفضة، ومن المؤكد أن تجاهل بوتين لـ«الخط الأحمر» لأوباما في ذلك الوقت في سورية ـ عدم استخدام الأسلحة الكيميائية ـ يبرز كمثال آخر على تردد الولايات المتحدة، وبرأي روس لم يفِ بوتين بأي وعد قطعه على سورية مع كل من أوباما وإدارات ترامب. ففي لقاءاته مع ترامب في عام 2017، أعلن بوتين مرتين عن تفاهمات في سورية، في البداية بشأن وقف إطلاق النار، ثم لاحقًا، بشأن إنشاء مناطق خفض التصعيد، وهو ما لم يلتزم به الروس.

وعلى عكس الرئيس أوباما، ربما وافق الرئيس ترامب على معدات فتاكة لأوكرانيا ـ لكنه لم يسمح بنشر صواريخ جافلين المضادة للدبابات. والأسوأ من ذلك، أثار ترامب تساؤلات حول المادة 5 من ميثاق حلف الناتو (الهجوم على أحد أعضاء الناتو يعدّ هجومًا على الجميع)، ووبّخ أعضاء الناتو باستمرار، لكنه أعطى الانطباع بأنه قد ينسحب من الحلف في فترة ولاية ثانية. ثم جاء الانسحاب الفوضوي لإدارة بايدن من أفغانستان ليؤكد أن الولايات المتحدة كانت تتراجع ولا تتطلع إلى التصرف وفقًا للالتزامات الخارجية ـ وبالطبع، لم يكن لدى الولايات المتحدة أي التزام أمني تجاه أوكرانيا.

وفي الحصيلة، يعتقد روس بأن ما دفع بوتين إلى غزو أوكرانيا كانت قراءته للضعف الغربي والأوكراني.

لذا فإن التعبئة الفعّالة لإدارة بايدن للأوروبيين لرفع التكاليف على روسيا عقب غزوها لأوكرانيا هي تذكير بأنه يمكن للولايات المتحدة قيادة الآخرين عندما تكون هناك تحديات أساسية لقواعد القانون الدولي، وهي

على استعداد أن ترد مع الأخذ بالاعتبار فرض قيود معينة على ما تقدمه من دعم لأوكرانيا لأنه ليس من الحكمة وضع شخص (بوتين) لديه 6000 رأس نووي في الزاوية.

ويرى روس أن بوتين وجّه بغزوه لأوكرانيا دعوة للولايات المتحدة إلى الاستيقاظ، وعلى الولايات المتحدة أن تظهر علامات على قوتها وليس على ضعفها كي تجعل بوتين وغيره من القيادات مثل الرئيس الصيني شي جين بينغ، أو كيم جونغ أون في كوريا الشمالية، أو المرشد الأعلى للثورة الإيرانية خامنئي، حذرين من الرد الأمريكي.

ـ 2 ـ

Simon Henderson,

"Saudi-Kuwaiti Tensions with Iran over Offshore Gas Field,"

Policy Alert (The Washington Institute for Near East Policy) (18 April 2022)

يتناول الخبير في شؤون الطاقة في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى سايمون هندرسون في هذا التنبيه السياسي الاتفاق بين السعودية والكويت في آذار/ مارس الماضي على تطوير حقل غاز طبيعي بحري على بعد نحو خمسين ميلًا من سواحلهما. ويوضح أنه لم يتم تحديد جدول زمني لموعد بدء العمل بالاتفاق. لكن هذه الخطوة أثارت غضبًا في إيران، التي أكدت أن الحقل يمتد إلى مياهها الإقليمية، واصفة الاتفاقية بأنها «غير قانونية». وردًا على ذلك، أكدت الكويت أن المنطقة «حقل كويتي وسعودي بالكامل». لكن بعد أسبوعين، بدا أن المسؤولين السعوديين والكويتيين لديهم أفكار أخرى، ودعوا إيران لإجراء مفاوضات لتحديد مدى مجال الحقل في المياه الإيرانية. لكن القضية تظل حساسة، ويمكن أن يكون للنزاع القانوني المباشر نسبيًا عواقب جيوسياسية.

والسؤال الكبير المطروح هو ما إذا كان يتم اعتبار مخزون الغاز كحقل واحد أو حقلين. فإيران على جانبها من الخليج العربي، تسمي الحقل «أراش»، بينما تسمي السعودية والكويت الجزء الموجود في مياههما «الدرة». وإذا كان مجالًا واحدًا فقط، فالسؤال المطروح هو كم يمتد في المياه الإيرانية. ويعتقد العديد من خبراء الصناعة أنه حقل واحد فقط قادر على إنتاج كمية كبيرة من الغاز وكذلك المكثفات (تُباع على شكل نفط).

وعلى الرغم من أن الكويت منتج كبير للنفط، إلا أنه يتعين عليها حاليًا استيراد الغاز لتوليد الكهرباء ـ في بعض الأحيان من مصادر بعيدة مثل منطقة البحر الكاريبي. وبالمثل، ستجد الرياض أن غاز الدرة مفيد لتوليد الطاقة، ليحل محل النفط الذي يمكن تصديره بشكل مربح أكثر. كما أن إيران بحاجة إلى مزيد من الغاز، على الرغم من التنافس مع روسيا على لقب أكبر احتياطيات غاز في العالم.

وقد يكون النزاع أكثر تعقيدًا بسبب الأصول التاريخية لسواحل السعودية والكويت، إذ عندما رسمها في الأصل المسؤولون الإمبراطوريون البريطانيون، تُركت هذه المنطقة من ساحل الخليج بصورة غامضة على أنها «منطقة محايدة» بسبب أنماط الهجرة والولاءات للقبائل البدوية المحلية. ومع اكتشاف النفط، تم تقسيم المنطقة بين السعودية والكويت، ولكن تم تقاسم عائدات الإنتاج ليس إلا، وهناك درجة من الخلاف حول هذا الترتيب لا تزال قائمة حتى اليوم.

والواقع إن حقل الدرة / أراش ليس أول حقل غاز يقع عبر الحدود السيادية، وإن إيران تشترك في حقول نفط وغاز أخرى مع قطر والإمارات وسلطنة عمان. ومع ذلك، فإن الخلافات الناتجة من ترتيبات المشاركة هذه لا يتم تسويتها دائمًا بشكل ودي: ففي عام 1990، على سبيل المثال، برر صدام حسين جزئيًا غزوه للكويت لأنه زعم أن الكويت كانت تنتج إنتاجًا مفرطًا من حقل نفطي يمتد على حدود البلدين، وفي ظل المخاوف السائدة حاليًا بشأن أسعار الطاقة العالمية ونقص الغاز المرتبط بأوكرانيا، ربما يكون أهم ما يمكن استخلاصه من النزاع هو أنه حتى لو تم حل المسألة بسلاسة وسرعة، لا يمكن بدء الإنتاج في الدرة / أراش لعدة سنوات، ولا يخلو الأمر من نفقات تطوير كبيرة (تقدر بنحو 7 مليارات دولار للدرة وحدها). لذا ففي ظل هذه الظروف، ومن أجل تجنب الإجراءات التي قد تؤدي من طريق الخطأ إلى تفاقم الحساسيات السياسية في المنطقة، قد يكون أفضل نهج لواشنطن هو البقاء مجرد مراقب في هذه المرحلة. إن أي إيرادات قد تجنيها طهران من المشروع بعيدة المنال، ومثل هذا المشروع قد يمنح دول الخليج الرئيسية فرصة لإقامة علاقات عمل بعضها مع بعض على الرغم من التوتر في ما بينها □

Our books are now available to order on www.bookdepository.com
with free worldwide shipping

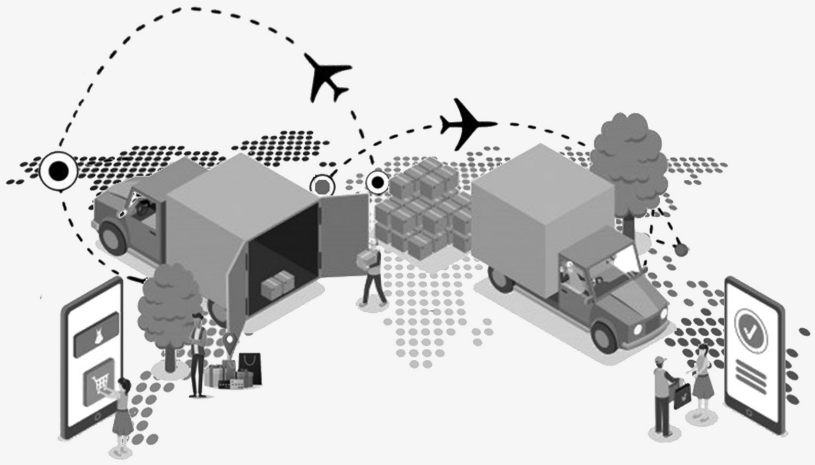

إصدارات المركز متوفرة
على موقع Book Depository
الشحن مجاني إلى
جميع أنحاء العالم

Book Depository
www.bookdepository.com

Centre for Arab Unity Studies
مركز دراسات الوحدة العربية
www.caus.org.lb